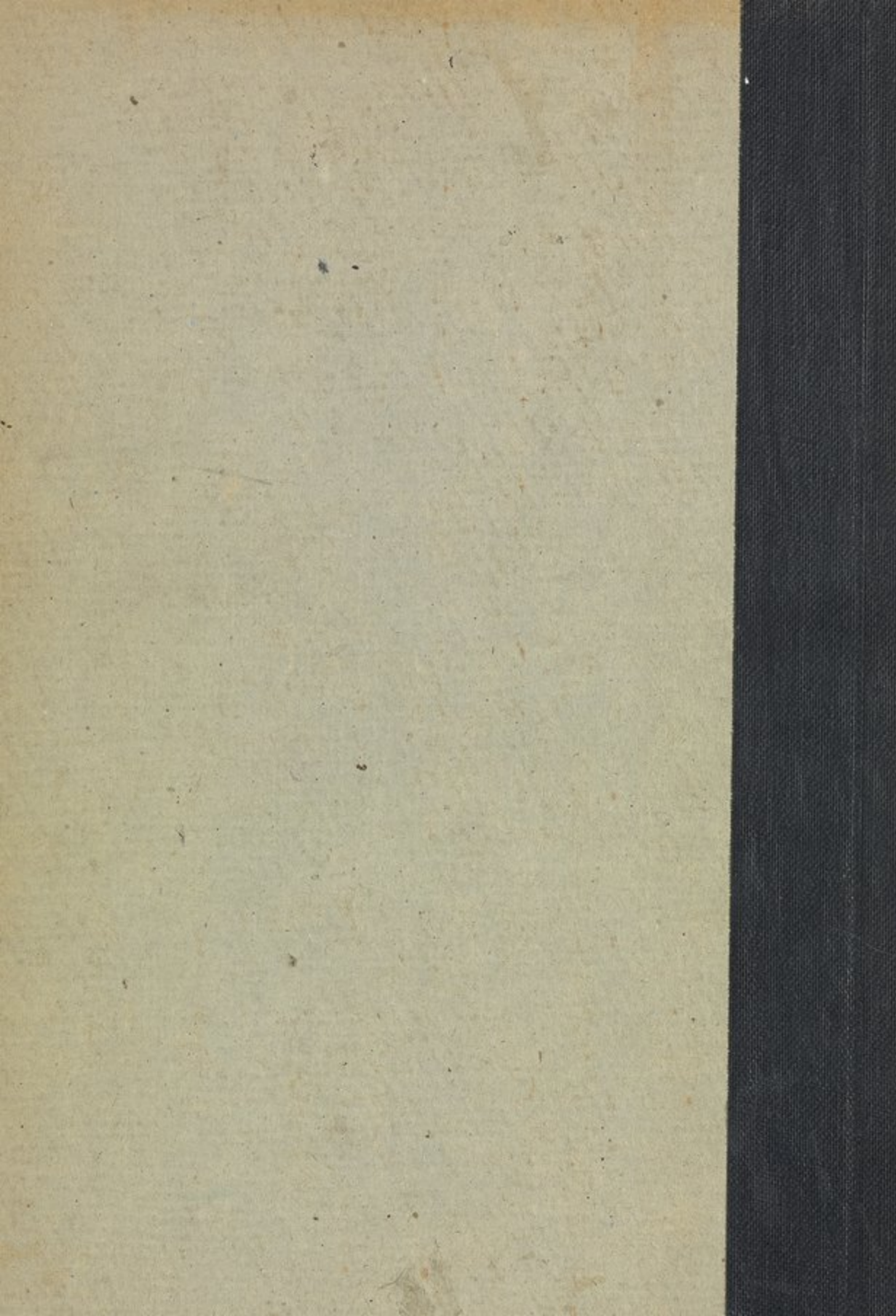
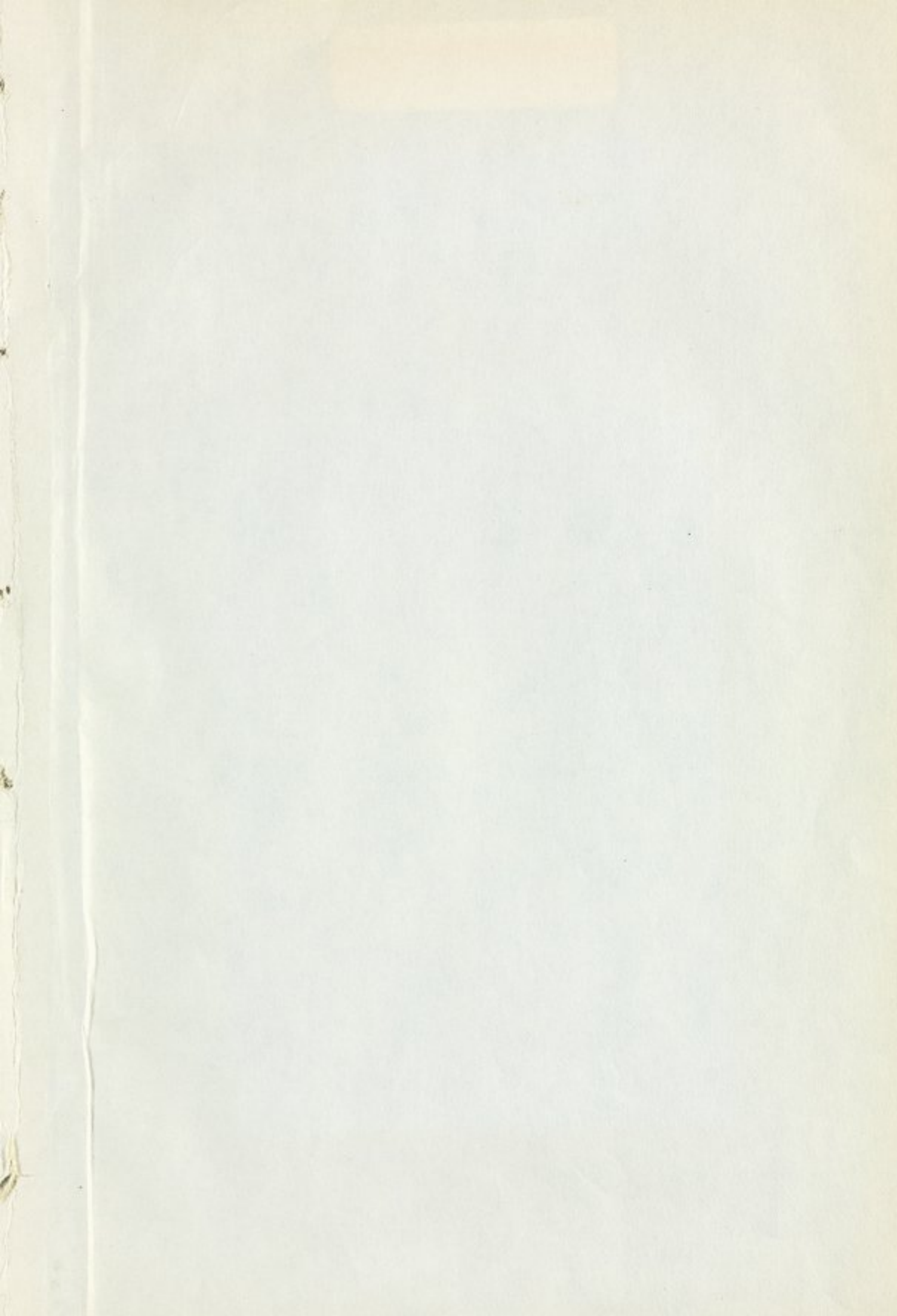




Princeton University Library



32101 074072222





القطاع الزراعي في العراق مسح من قبل لؤي وهادي فيليب

الدكتور كمال محي الدين خياط

مدرس الاقتصاد الزراعي والتعاون
في هيئة القانون والاقتصاد في جامعة البصرة
ومحاضر في كلية الادارة والاقتصاد - البصرة

الطبعة الاولى
١٩٧٠

ساعدت جامعة البصرة على طبعه

مطبعة العاني - بغداد



مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

Khayyāt, Kamāl Muḥammad



القطاع الزراعي في العراق مسح من قبل مولود وفتيم الألبيرتيني

الدكتور كمال محيى الدين خياط

مدرس الاقتصاد الزراعي والتعاون
في هيئة القانون والاقتصاد في جامعة البصرة
ومحاضر في كلية الادارة والاقتصاد - البصرة

الطبعة الاولى

١٩٧٠

ساعدت جامعة البصرة على طبعه

مطبعة العاني - بغداد

2271
.50912
.374

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الكتاب الذى أضعه بين أيدي القراء الكرام ثمرة جهود متواضعة بذلتها خلال السنوات الثلاث في جامعة البصرة • وفى اثناءها لمست حاجة طلبتنا الى ما يعينهم على الالمام باقتصاديات الزراعة العراقية ويستعينون به فى دراستهم لمادة الاقتصاد الزراعى المقررة عليهم فى الصف الثالث من قسم الاقتصاد ، خاصة وان ما كتب عن هذا الموضوع ، الى الان ، لا يتجاوز عدداً ضئيلاً من المؤلفات بالمقارنة مع عظم أهمية الموضوع نفسه • وقد دفعنى هذا الامر الى ان اجمع بين مصلحة طالب الاقتصاد الزراعى وباحثه ، فأتت مواضيع الكتاب وافية بالغرضين فى آن واحد •

ان الكتاب يتناول موضوعاً على جانب كبير من الاهمية الاقتصادية - الاجتماعية بالنسبة لبلادنا ، حيث يحتل القطاع الزراعى فى اقتصادها الوطنى مكاناً بارزاً من ناحية الانتاج والتشغيل اضافة الى الروابط الاقتصادية التى تشده الى بقية النشاطات والقطاعات الاقتصادية الاخرى فى البلاد • فالقطاع الزراعى فى العراق ، كما هو الحال فى معظم البلدان النامية ، فى امكانه ان يصبح اداة لتحريك وتنشيط الاقتصاد الوطنى برمته اذا توفرت له السبل اللازمة للانماء •

ومن هنا تعتبر الاحاطة بالموارد الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعى والالمام بكيفية استغلالها وتعيين مشاكلها ، من اوجب مهام كل اقتصادى

2-26-74 1375

يبلغى المساهمة فى تطوير البلاد اقتصاديا ويتلمس السبل والطرائق الكفيلة
بحل مشاكل الاقتصاد الوطنى المتعددة على نحو متوازن ومنسق يحقق
الرفاهية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع فى نهاية المطاف . وانطلاقا من
هذه النظرة جاء الكتاب فى باين رئيسيين وخمسة فصول تضم قرابة سبعين
جدولا احصائيا وشكلين بيانيين .

يتناول الباب الاول من الكتاب مسحا شاملا لموارد القطاع الزراعى ،
مع تحليل اصول مشاكله ، واستنتاج حلولها بما يتلائم والاستغلال الامثل
لموارد هذا القطاع الحيوي . وعلى هذا النهج يبحث الفصل الاول عن
الهيكل التقني لاستغلال وسيلتين رئيسيتين من وسائل الانتاج الزراعى
فى الريف العراقى هما : الارض والماء ، وخصائص ذلك الاستغلال وملابساته
الاقتصادية والانتاجية . اما الفصل الثانى فيتناول الانتاج الزراعى فى
العراق بالتحليل والاستقصاء بمختلف فروعه ، حيث يبحث باسهاب عن
المحاصيل الحقلية والصناعية والخضروات والفواكه والثمرات والغابات ،
من ناحية المساحات المزروعة بها وتوزيعها الاقليمى ومستوى انتاجها فى
ضوء الطلب المحلى للمواد الغذائية الزراعية وحاجة الاقتصاد الوطنى
العراقى ، ككل ، لتكوين الفائض الاقتصادى لاغراض التنمية من خلال
تنشيط فروع الانتاج الزراعى المتنوعة وتوجيهها نحو التصدير . ويبحث
الفصل نفسه فى جزء كبير منه عن الثروة الحيوانية والسمكية فى العراق
متناولا خصائصها ومشاكلها باعتبارها من الحقول الانتاجية الزراعية الهامة
التي توفر الغذاء لمختلف فئات الشعب .

اما الفصل الثالث - وهو الفصل الاخير من الباب الاول - فيتناول
بشكل مفصل الطابع الاقتصادى والانتاجى للقطاع الزراعى ، لاطهار مدى
تخلفه مستعينا بالوقائع والسمات التى تثبت ذلك والواردة فى الفصلين
السابقين له . وفى الوقت نفسه يتناول الفصل ، مختلف المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تطوير القوى الانتاجية الزراعية في الريف وتسبب في تخلفه ، ومن ثم السبل الملائمة لمعالجة كل مشكلة على حدة .

اما الباب الثانى من الكتاب فقد تناول اساليب تنمية القطاع الزراعى في العراق ونتائج المحاولات التى جرت بهذا الشأن ، منذ ان كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية والى وقتنا الحاضر ، معتقدين بان التحليل الاقتصادى النظرى لابد وان يرتبط بدراسة التطور التاريخى ارتباطا وثيقا كى يأتى بشماره المرجوة ، كما ان كثيرا من الوقائع والمظاهر الاقتصادية يسهل فهمها حين الرجوع الى جذورها التاريخية ، اضافة الى ان توقعاتنا الاقتصادية عن المستقبل غالبا ما يعتمد فى تقريرها على بحث الماضى وبدايات الاتجاهات الاقتصادية فيه . ويعتبر تناول هذا الباب لموضوع التنمية الزراعية أمرا محتما من الناحية المنهجية بعد ان تناولنا فى الباب الاول امكانيات القطاع الزراعى للتطور والانماء ، ليقف القارئ فى الباب الثانى على جوانب مختلف البرامج والمشاريع التى وضعت فى البلاد لاجل معالجة التخلف الزراعى والنهوض به ، ومن ثم تقويم نتائجها والتوصل الى استنتاجات بشأنها .

ونظرا لطول الفترة التى تضمنها هذا الباب وحدثت تغييرات فى اساليب التنمية وفى الاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد ، أصبح من المحتم ان ينظر الى موضوع التنمية الزراعية فيها من خلال مرحلتين رئيسيتين على الاقل هما : ما قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨ وما بعد هذه الثورة .

وهكذا جاء الفصل الرابع متناولا المرحلة الاولى للتنمية الزراعية فى العراق من حيث اساليبها ونتائجها المختلفة ، فى حين يتناول الفصل الخامس المرحلة التنموية الزراعية الثانية على غرار الاسلوب الذى اتبع

في دراسة المرحلة الاولى .

ويلاحظ بان هذا الفصل لا يتناول الاصلاح الزراعى من حيث نشأته ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التنفيذ ، على الرغم من علاقته الوثيقة باتجاهات وخطوط التنمية الزراعية في البلاد خلال الفترة ما بعد ثورة ١٤ تموز ولغاية اليوم ، ذلك لاننا نتأمل ان نبحت عن هذا الموضوع باسهاب في كتابنا الثانى الذى يعقب هذا المؤلف بعونه تعالى . ونختتم الكتاب بملخص واستنتاجات عامة لما سبق بحثه .

ولا يسعنى اخيرا الا ان اتوجه بجزيل الشكر الى زملائي الاساتذة في قسم الاقتصاد فى هيئة القانون والاقتصاد بجامعة البصرة ، الذين كانوا خير عون لي فى جهودى العلمية بافكارهم النيرة وبابحائهم المثمرة . كما اقدم شكرى العميق الى استاذى الكريم السيد عبدالله عباوي فى كلية الادارة والاقتصاد فى جامعة بغداد ، الذى تفضل بمراجعة وقراءة مسودة الكتاب وابدى ملاحظاته القيمة التى اعانتنى فى معالجة بعض نواقص البحث . وجميل شكرى وتقديرى لآخي وزميلى الدكتور كمال مظهر احمد فى كلية الآداب بجامعة بغداد الذى تفضل ، مشكورا ، بمراجعة ملزمات الكتاب . واننى ممتن الى طلبتى الاعزاء فى قسم الاقتصاد فى جامعة البصرة ، الذين كانوا خير حافز لي على انجاز هذا الجهد المتواضع واصداره فى شكله الحالى .

والتمس المذرة من قرائى ، لكافة الاخطاء او النواقص التى قد تحتويها هذه الدراسة ، فالكمال لله وحده .

المؤلف

البصرة فى ١١/٤/١٩٧٠

محتويات الكتاب

المقدمة

الباب الاول

الموارد الاقتصادية والطبيعية للقطاع الزراعي ونوعية استغلالها
والمشاكل المحيطة بها

الفصل الاول

هيكل استغلال الارض والماء في الريف العراقي

- | | |
|--------|--|
| ١٣- ٧ | الارض الزراعية وهيكل استغلالها في العراق |
| ١٥- ١٤ | اشكال الزراعة المعروفة في العراق |
| ١٧- ١٦ | الثروة المائية في العراق |
| ٣٢- ١٨ | الطاقة المائية للنهرين وخصائصها |
| ٤٧- ٣٣ | ملوحة التربة وأهمية معالجتها |

الفصل الثاني

الانتاج الزراعي في العراق وفروعه الرئيسية

- | | |
|----------|---------------------------------|
| ٦١- ٤٨ | المحاصيل الحقلية |
| ٧٠- ٦٢ | المحاصيل التكنيكية (الصناعية) |
| ٧٨- ٧١ | الخضروات |
| ٨٥- ٧٩ | الفواكه والتمور |
| ٨٩- ٨٦ | الغابات ومنتجاتها |
| ١١٠- ٩٠ | الثروة الحيوانية |
| ١١٤- ١١١ | الثروة السمكية |

الفصل الثالث

تخلف القطاع الزراعي والسبل المؤدية الى تنمية موارده

- | | |
|----------|---|
| ١٢٩- ١٢٠ | المشاكل الرئيسية للقطاع الزراعي وطرق معالجتها |
| ١٣٤- ١٣٠ | الاسمدة والمخصبات |

١٤٣-١٣٥	الدورات الزراعية
١٤٩-١٤٤	البذور المحسنة
١٥٣-١٥٠	المبيدات وامراض النبات
١٥٧-١٥٤	تقلب حجم الانتاج الزراعي
١٦٠-١٥٨	تعرية التربة الزراعية
١٦٢-١٦١	تخلف المزارع العراقي
١٦٥-١٦٣	الحيازات الزراعية الصغيرة
١٧٢-١٦٦	رأس المال التجاري الربوي وضعف تراكم رأس المال الزراعي

الباب الثاني

التنمية الزراعية في العراق

على ضوء السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية

(العهد العثماني ، فترة الانتداب والعهد الملكي ، العهد الجمهوري)

١٨١-١٧٤	تمهيد
---------	-------

الفصل الرابع

المرحلة الاولى للتنمية الزراعية في العراق

١٩٠٨ - ١٩١٨

٢٠٠-١٨٢	التنمية الزراعية لغاية تأسيس مجلس الاعمار
٢٢٩-٢٠٢	التنمية الزراعية في عهد مجلس الاعمار

الفصل الخامس

المرحلة الثانية للتنمية الزراعية في العراق

(ما بعد العهد الجمهوري)

٢٦٥-٢٣٠	١٩٦٨ - ١٩٥٨
٢٧٤-٢٦٦	خلاصة
٢٨٠-٢٧٥	المراجع
٢٨٥-٢٨١	فهرست الجداول
٢٨٧	آثار المؤلف العلمية المنشورة

الباب الاول

الموارد الاقتصادية للقطاع الزراعى

ونوعية استغلالها والمشاكل المحيطة بها

تمهيد :

يتميز الاقتصاد الوطنى العراقى بهيمنة القطاع الزراعى عليه ، فهو يعتبر لذلك اقتصادا زراعيا بالدرجة الرئيسية قبل ان يكون له اى طابع اقتصادى آخر . ويظهر الدور البارز للقطاع الزراعى فى العراق ، من ناحية كونه يشكل اوسع مجالات التشغيل والانتاج فى البلاد ، حيث يشكل عدد العاملين فى القطاع الزراعى اكثر من ٧٠٪ من مجموع قوة العمل فى كافة الميادين الاقتصادية للبلاد . كما تقدر نسبة السكان الذين يعتمدون فى معيشتهم على الزراعة بحوالى ٧٨٪ من مجموع سكان العراق البالغين قرابة (٨٥) مليون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٦٧ . اما الدخل الناجم عن الزراعة فيقارب ربع الدخل القومى للعراق بصورة عامة ، بما فيه واردات النفط . وفيما اذا استثنينا قطاع النفط فان نسبة مساهمة الدخل الزراعى فى الدخل القومى العراقى سترتفع فى بعض السنين الى اكثر من ٤٥٪ . وعلاوة على هذه الاهمية التى تمتع به القطاع الزراعى من ناحية العمل والانتاج ، فان له ارتباطا وثيقا ببقية النشاطات الاقتصادية الاخرى فى البلاد كالصناعة والتجارة والنقل ، حيث تعتمد هذه النشاطات فى فعاليتها ودخلها الى حد كبير على الانتاج الزراعى بمختلف اشكاله .

فنفرا لهذا الدور الذى يتميز به القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى العراقى ، فان خطوط واتجاهات التنمية الاقتصادية العامة للبلاد تنقرر الى حد بعيد ، على ضوء تنمية القطاع الزراعى والاساليب المتبعة فيها ، وعلى حل

مشاكل هذا القطاع يعتمد ايضا حل مشاكل اخرى عديدة للاقتصاد القومي ، فازدهاره يعنى ازدهار وتطویر نشاطات كثيرة اخرى مرتبطة بها • ولهذا كله تستوجب المصلحة الوطنية الاهتمام بشؤون هذا القطاع الحيوى ، كى تتمكن عن طريق النهوض به رفع كيان الاقتصاد العراقى باكماله ، وان تغير من طبيعة الهيكل الانتاجى لاقتصادنا القومى ، ولكى يتحول القطاع الزراعى عندئذ الى مصدر هام لتكوين الفائض الاقتصادى ، لاجل الانماء الاقتصادى العام ، ولكى تعمل منتجات هذا القطاع كذلك على تحسين حالة الميزات التجارية ، ومن ثم تجهيز الصناعة بما تحتاج اليه من الموارد والخدمات الاقتصادية •

جدول رقم (١)

التوزيع المهنى للايدى العاملة فى العراق وبعض الدول الاخرى (فى المائة) (١)

النشاط	العراق	اليونان	الولايات المتحدة	الجمهورية العربية المتحدة	المملكة المتحدة
عام ١٩٦٤	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٢	عام ١٩٦٤	عام ١٩٦٣	عام ١٩٦٣
الزراعة	٧٤٥	٥٣٨	٧٣	٥١٥	٣٦
الصناعة	٥٩	١٤٠	٢٥٨	١١٥	٣٧٦
التجارة	٣٠	—	٢٠٩	—	—
البناء	٢٠	٤٦	٦٤	٤٧	٦٧
النقل	٦٦	٤٢	٥٠	—	٦٦
الخدمات	٨٠	—	٢٧٠	٣٢٣	—

(١) أقتبس الجدول من المصادر التالية :

- أ - دراسات الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦٥-١٩٦٩ « وزارة التخطيط » •
 ب - الدكتور رفعت محجوب « التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة » القاهرة ١٩٦٤ •
 ج - « جغرافية سكان العالم » موسكو ١٩٦٦ « باللغة الروسية » •

وتدعو هذه النواحي باجملها الى الامام بموارد الانتاج الزراعى فى
الريف ، ومن ثم التعرف على مدى استغلالها ، بالاضافة الى المشاكل التى
تعرض سبيل التقدم الزراعى فى البلاد لغرض ايجاد الحلول الاقتصادية
اللازمة لها بما يتلاءم وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية .

جدول رقم (٢)

تطور الانتاج الزراعى وبقية الفعاليات الاقتصادية الاخرى
بكلفة عناصر الانتاج الثابتة لسنة ١٩٦٢ الى الناتج القومى (عدا النفط) (١)

التنوع	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
	مليون %	مليون %	مليون %	مليون %	مليون %
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الزراعة	١٤٩	٤١٣	١٣٠	٣٩٣	١٤١
الصناعة	٥٤	١٤٩	٥٣	١٦٢	١٤٧
بقية النشاطات					
والخدمات	١٥٨	٤٣٨	١٤٧	٤٤٥	١٦٠
الاقتصادية					
الناتج القومى	٣٦١	١٠٠٠	٣٣٠	١٠٠٠	٣٥٣
عدا النفط					
	٤٠٦	١٠٠٠	٣٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠

(١) وزارة التخطيط « تقرير الدخل القومى فى العراق لفترة ١٩٦٢ -
١٩٦٦ » بغداد ١٩٦٩ .

جدول رقم (٣)

الدخل القومي في العراق ونسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه
للسنوات (٦٦/٥٣) بالاسعار الجارية^(١)

السنة	الدخل القومي (مليون دينار)	الدخل الناجم عن الزراعة (مليون دينار)	نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي
١٩٥٣	٢٤٤ر٠	٧١ر٥	٪٢٩
١٩٥٤	٤٨٤ر٠	٨٤ر٧	٪٣٠
١٩٥٥	٢٨٩ر٣	٦٥ر٣	٪٢٢ر٥
١٩٥٦	٣٣٤ر٨	٨٩ر٢	٪٢٦ر٥
١٩٥٧	٣٥٢ر٧	١١١ر٦	٪٣١ر٨
١٩٥٨	٣٧٤ر٠	٩٢ر٨	٪٢٥ر٠
١٩٥٩	٣٩١ر٦	٨٢ر٠	٪٢٠ر٩
١٩٦٠	٤٣٧ر١	٩٧ر٨	٪٢٢ر٤
١٩٦١	٤٨٤ر٢	١١٧ر٠	٪٢٤ر٠
١٩٦٢	٥٧٦ر٠	١٤٨ر٦	٪٢٥ر٨
١٩٦٣	٥٨٣ر٨	١٣٧ر٦	٪٢٣ر٧
١٩٦٤	٦٤٨ر٦	١٥٢ر٩	٪٢٣ر٦
١٩٦٥	٦٩٢ر٥	١٦٣ر٩	٪٢٣ر٥
١٩٦٦	٧٣٤ر٩	١٧٣ر٤	٪٢٣ر٧

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عبادي « المدخل في الاقتصاد الزراعي » بغداد ١٩٦٦ ص ٢٦١ وزارة التخطيط « تقرير عن الدخل القومي في العراق للفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ » بغداد ١٩٦٩ .

الفصل الاول

هيكل استغلال الارض والماء في الريف العراقي

تشترك في عملية الانتاج الزراعي ، كأية عملية انتاجية أخرى ، مختلف وسائل الانتاج وادواته الى جانب قوى العمل . غير ان الانتاج الزراعي ، اكثر من بقية العمليات الانتاجية الاخرى ، يعتمد على ما توفره الطبيعة من وسائل الانتاج وعناصره كالارض والمياه والظواهر المرتبطة بهما . ولذلك فان تنمية هذا القطاع ترتبط الى حد بعيد بمدى توفر وسيلة الانتاج الرئيسية فيه ، وهى الارض الزراعية ، ونوعية الانتفاع بها وكيفية تسخيرها لاجل انتاج جيد . وأهمية الماء لا تقل ، عن اهمية الارض بالنسبة لقيام عملية الانتاج الزراعي وضمانها وخاصة فى الاقاليم والمناطق التى تعتمد زراعتها على السقى الاصطناعى بسبب مناخها الجاف . ولهذا السبب نفسه فقد تناولنا فى هذا الفصل الوصيلتين الهامتين للانتاج الزراعي فى الريف العراقي وهما :
الارض والماء .

الارض الزراعية وهيكل استغلالها في العراق :

تحتل الارض بما عليها وما فى باطنها من ثروات ، مكانة هامة من بين الشروط المادية الضرورية لحياة الانسان . وهى من الموارد القومية التى لا يعادلها مورد طبيعى آخر . اذ ان الارض هى القاعدة التى تتم فوقها كافة العمليات الانتاجية باختلاف اشكالها وانواعها .

ان الارض كوسيلة من وسائل الانتاج الرئيسية ، تساهم فى كل مجالات الانتاج الاقتصادى . الا ان نوعية مساهمتها تختلف باختلاف طبيعة العملية الانتاجية . حيث ان مساهمة الارض فى الانتاج الصناعى مثلا تختلف بكثير عن مساهمتها فى الزراعة . فالارض بالنسبة للزراعة تعتبر الوسيلة الانتاجية الرئيسية التى لا يمكن بدونها القيام بالانتاج الزراعي - بحقله الحيوانى والنباتى - اما فى الصناعة - باستثناء الصناعات الاستخراجية - فالارض تستخدم كقاعدة تحتانية لقيام العمليات الصناعية ، فلا علاقة للارض وخواصها بنوعية الانتاج الصناعى او كميته . فدور

الارض اثناء عملية الانتاج الصناعى لا يختلف فى شىء عن الدور الذى يمكن ان تقوم به فيما اذا استغلت الارض لانشاء البنايات السكنية وبقية المؤسسات الاخرى عليها • بينما يلاحظ العكس تماما بالنسبة للانتاج الزراعى، حيث له علاقة وثيقة ومباشرة بنوعية الارض وخصوبة التربة واشكال استغلالها، اذ بدون توفر عنصر الارض فى الانتاج الزراعى تصبح العناصر الانتاجية الاخرى لا قيمة لها مطلقا •

ومن هنا نستطيع القول بان الاستغلال الملائم والمنسق للارض الزراعية يمكن ان يؤدى دورا بارزا فى خطة التنمية الزراعية • لان الاستغلال الدائم للارض يعنى الانتفاع التام بها، كما هو يعنى ايضا رفع خصوبتها وزيادة انتاجية الغلات المزروعة عن طريق نشر وتطبيق الاساليب والوسائل الفنية الحديثة فى الزراعة بشكل تنسجم مع الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل منطقة ولكل مزرعة على حدة •

وتقدر فى العراق مساحة الاراضى الصالحة للزراعة بحوالى (٤٨) مليون دونم وهى تعادل ٢٧٪ من مساحة القطر التى تبلغ قرابة ١٨١ مليون دونم او ٤٥٣ ألف كيلومتر مربع • وما يقرب من ١٦ مليون دونم من الاراضى الصالحة للزراعة تقع فى منطقة الزراعة الدائمة اما ٣٢ مليون دونم فتتوزع فى مناطق الزراعة المروية فى الوسط والجنوب من العراق •

ومما هو جدير بالذكر ان المساحات الصالحة للزراعة فى العراق لا تزال الى الان دون الاستغلال الكامل بكثير • حيث ان المستغل منها لا تزيد مساحته على ٢٣ مليون دونم اى ما يشكل قرابة ٤٧٪ من مساحة الارض الصالحة للزراعة فى البلاد • ويتبع فى الارض الزراعية المستغلة الاسلوب الزراعى المعروف فى الريف بنظام (التبوير) وبموجبه يترك سنويا حوالى نصف الارض الزراعية من دون الزراعة اى، تبور الى السنة التالية لغرض استعادة قوتها الانتاجية • ولهذا السبب فان مساحة الارض الزراعية التى تستغل سنويا فى الريف العراقى لاجل الانتاج الزراعى تتراوح مساحتها بين (١٢ - ١٣) مليون دونم لا اكثر، اى نصف الارض الزراعية المستغلة فى كافة انحاء الريف • ومن هنا نستطيع ان نلاحظ بان ما يستغل سنويا من

الارض الزراعية في العراق لا تزيد نسبتها على ٢٥٪ من مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في البلاد • وهى نسبة قليلة جدا اذا قارناها من ناحية المساحة والانتاجية بعدد سكان العراق وبأحتياجاته المتزايدة الى مختلف المحاصيل الزراعية ، ويعكس لنا الجدول أدناه التخمينات المتوفرة حول المساحات المزروعة فعلا بالمحاصيل الحقلية في الريف العراقي عن الفترة ١٩٥٧/١٩٥٨ ولغاية الموسم الزراعى ١٩٦٦/١٩٦٧ •

جدول رقم (٤)

استغلال الاراضى فى العراق خلال الفترة (٥٧/٥٨ - ٩٦٦/٩٦٧) (١)

نوع الاستغلال	المساحة بالونم	النسبة المئوية الى الارض المستغلة	النسبة المئوية الى الارض الصالحة للزراعة
١ - متوسط المساحة المزروعة فعلا بالمحاصيل الحقلية الشتوية	١٢٢٥٤٢٣٠	٤٨١	٢٥١
٢ - متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية الصيفية	٧١٦٩٨٧	٢٩	١٥
٣ - متوسط المساحة المزروعة بالغضروات الشتوية عن الفترة ١٩٥٩ لغاية ١٩٦٧	١١٢٦٣٧	٥	٢
٤ - متوسط المساحة المزروعة بالغضروات الصيفية عن الفترة ١٩٥٩ لغاية ١٩٦٧	٤٥٧٥٢٥	٨	٩
٥ - مساحة الاراضى المزروعة باشجار النخيل	٤٤٧٩٥٨	٨	٩
٦ - مساحة الاراضى المزروعة بالفاكهة والكروم	١٠٤٩٩٨	٤	٢
٧ - مساحة الاراضى لمحاصيل الماعى المستديمة (البجت)	٢٣٩٧٥٤	١٠	٥
٨ - مساحة الغابات الطبيعية (حسب احصائية مديرية الغابات العامة لسنة ٦٥/٦٦)	٧١٠٨٤٠٠	—	١٤٥
٩ - مساحة الغابات الاصطناعية	١٢٩٦٣	٥	٢
١٠ - مساحة الاحراش الطبيعية	٨٠٠٠	٢	١

(١) وزارة الزراعة - مديرية الزراعة العامة - « مسح عام للحالة الزراعية في العراق » بغداد آب ١٩٦٨ •

يظهر من الجدول اعلاه بان الاراضى المستغلة فعلا فى العراق بالمحاصيل الحقلية وبالخضروات الشتوية والصفية بالإضافة الى الفواكه والكروم لم تزد مساحتها خلال الفترة الممتدة من ٩٥٧/٩٥٨ ولغاية ١٩٦٦/٩٦٧ عن ١٣٧ مليون دونم . وفيما لو قارنا هذه الاراضى بمتوسط مساحات الاراضى المزروعة فى الريف خلال نفس الفترة (حوالى ٢٥ مليون دونم) لشكلت نسبتها قرابة ٥٠٪ من متوسط مساحة هذه الاراضى ، مما يعني بانه لا تزال لدى العراق امكانيات كبيرة للتوسيع فى استغلال اراض زراعية جديدة وتبرز هذه الامكانيات من ناحيتين رئيسيتين هما :-

اولا - الاراضى الصالحة للزراعة وغير المستغلة فى الريف الى الان والتي قد تبلغ مساحتها - بعد تنزيل مساحة الارض المستغلة - حوالى ٢٣ او ٢٢ مليون دونما .

ثانيا - الاراضى الزراعية التى تترك بورا من دون الاستغلال كل سنة وهى كما ذكرنا تشكل حوالى ٥٠٪ من مجموع مساحة الارض الزراعية المستغلة فى البلاد .

ومما لا شك فيه انه اذا تم استغلال هذه الاراضى استغلالا كاملا فسوف يفتح حتما مجالا رحبا فى العراق لرفع الانتاج الزراعى فيه ومن ثم الانتفاع بالارض الزراعية بصورة مجدية . فما يصيب الفرد الواحد من سكان العراق حاليا من الارض الزراعية المستغلة فعلا فى كل سنة لا يزيد فى احسن الاحوال على دونمين . بينما لو تم استغلال الاراضى الزراعية من دون تبوير قسم منها فسوف يبلغ نصيب الفرد العراقى من مساحة الاراضى الزراعية اكثر من ثلاثة دونمات على الاقل . اما اذا افترضنا بأن العراق قد تمكن سنويا من استغلال كافة الاراضى الصالحة للزراعة (٤٨ مليون دونم) فعندئذ (مع افتراض بقاء تعداد السكان على حاله اى نحو ٨٥ مليون نسمة) سوف يكون متوسط ما يصيب الفرد الواحد من السكان حوالى ستة دونمات . ومع افتراض بقاء الانتاجية الزراعية على حالها ، فسوف يترتب على استغلال تلك المساحات ارتفاع نصيب الفرد من الانتاج

الزراعي بمقدار ثلاث مرات ، بالمقارنة مع ما يصيبه في الوقت الحاضر من المنتجات •

ومن هنا يمكن ان نلاحظ بان الريف العراقي لا يجابه مشكلة النقص في الارض الزراعية بل على العكس لديه من الاراضى الزراعية ما تكفيه لاعالة حوالى ثلاثة اضعاف السكان الحاليين • فنصيب الفرد العراقي من الاراضى الصالحة للزراعة يعادل (١٢) مرة نصيب شقيقه المصرى ، ومع ذلك فالعراق يستورد المواد الغذائية بينما يعتمد القطر المصرى على الزراعة فى صادراته وفى تمويل مشاريعه الانشائية ، ويعكس ذلك بلا شك عدم انتفاع الريف العراقي باراضيه الزراعية الخصبة وعدم استغلاله لها بصورة ملائمة •

جدول رقم (٥)

الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق وفى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا (١)

القطر	مجموع مساحة القطر	مساحة اراضى الصالحة للزراعة (مليون دونم)	النسبة المئوية الى مساحة القطر	نصيب انفراد الواحد بالدونم من الاراضى الصالحة للزراعة
الجمهورية العربية المتحدة	٣٨٥٠٠٠	١٢٣	٣٥	٠ر٤٤
الجمهورية السورية	٧٤٠٠٠	٢٦٠	٢٥	٥٧٧
الجمهورية العراقية	١٨١٠٠٠	٤٨٠	٢٧	٥٤٢

وبغض النظر عن المساحة الضئيلة من الارض الزراعية التى تستغل سنويا فى العراق ، فان هذه المساحة لا تستقر على مستوى واحد بل هى فى قلب مستمر من سنة الى اخرى تبعا لظروف هطول الامطار فى المناطق الديمية وتوافر المياه فى النهرين وروافدهما فى المناطق المروية فى الوسط والجنوب من البلاد • وبالإضافة الى ذلك فنستطيع ان نلاحظ تباينا جليا فى

(١) الدكتور عبدالحسين وداى العطية « محاضرات فى الاقتصاد العراقى » - مطبوعة بالرونيو - ص ٦٢ - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بغداد - ١٩٦٦ •

مساحة الارض الزراعية المستغلة في محافظات العراق المتعددة • حيث ان مساحة هذه الاراضي تختلف من محافظة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى • ويدلنا التباين في توزيع الارض الزراعية من محافظة الى أخرى على ان الامكانيات الزراعية تختلف فعلا فيما بين المحافظات ، وهو يعنى في نفس الوقت بأن مستوى التخصص الزراعى في انتاج اهم المحاصيل الزراعية يتفاوت من منطقة الى أخرى في العراق ، وهذا يشير بدوره الى ان نسب مساهمة المحافظات في تكوين المنتجات الغذائية والزراعية تختلف من محافظة الى أخرى او من منطقة الى أخرى • ومما لاشك فيه ان التباين في استغلال مساحات الارض الزراعية بين المحافظات لا يعتبر في حد ذاته نقصا في هيكل.

جدول رقم (٦)

الارض الزراعية المستغلة في العراق (١)

السنة	مساحة الارض المستغلة فعلا (مليون دونم)	الارض المتروكة بورا (مليون دونم)
١٩٤٤/١٩٤٣	٩٠٦	١٠٠١
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠٠١	١١٠٢
١٩٥٧/١٩٥٦	١٥٠٦	١٣٠٤
١٩٥٨/١٩٥٧	١٥٠٩	١٣٠٢
١٩٦١/١٩٦٠	١٠٠٤	غير متوفرة
١٩٦٤/١٩٦٣	١٢٠٩	غير متوفرة
١٩٦٦/١٩٦٥	١٣٠٢	غير متوفرة

(١) اخذت معلومات الجدول من المصادر الآتية :

- (أ) دورين وينر « الارض والفقير في الشرق الاوسط » - مترجم من الانكليزية - بغداد ١٩٥٠ •
- (ب) « الاحصاء الزراعى والحيوانى في العراق لسنة ١٩٥٣/١٩٥٢ » بغداد ١٩٥٤ •
- (ج) نتائج الاحصاء الزراعى والحيوانى لعام ١٩٥٩/١٩٥٨ - بغداد ١٩٦٠ •
- (د) النشرات الزراعية السنوية لعامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ •
- (هـ) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٦ •

استغلال الارض في الريف فيما اذا كان التباين المشار اليه يستند على الظروف الطبيعية والاقتصادية والبشرية لكل محافظة على حدة ، وفيما لو وجدت الامكانيات والسبل الضرورية لتسهيل التبادل بينها * غير ان الحافز الرئيسي وراء تباين مساحات الارض الزراعية من محافظة الى اخرى ، هو عامل السوق والقوة الشرائية المتوفرة في المنطقة * ولهذا نلاحظ ان اكبر المساحات الزراعية تتركز في المدن الرئيسية التي توجد فيها اسواق واسعة للتصريف ، سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية بصورة عامة ، أو بالنسبة للمنتجات الغذائية بصورة خاصة * وهذا الوضع في حد ذاته ، قد نجم عنه تفاوت واضح في مستوى اسعار المحاصيل الزراعية من محافظة الى اخرى

جدول رقم (٧)

توزيع مساحات الاراضي الزراعية في العراق حسب المحافظات
عام ١٩٦٣/١٩٦٤ (١)

المحافظة	مساحة الارض الزراعية المستغلة فعلا (الدونم)	النسبة المئوية للسكان في كل محافظة الى مجموع السكان	النسبة المئوية الى مساحة المحافظة
نينوى	٣١٥٢٢١٦	١٢ر٤	٢٣
اربيل	٨٥٧٩٣٠	٥	١٤
كركوك	١٠٢٢٩٨٦	٥ر٩	١٢ر٥
السليمانية	١٧٨٥٢٢	٤ر٧	٣ر٦
ديالى	٧١١٧١٤	٦ر٥	١١ر٨
بغداد	١٣١٣٣٤٨	١٧	٢٠
الانبار	٢٤٧٣٥٩	٤	١ر٥
كربلاء	٨١٧٧٧	٥ر٧	٣٣
بابل	١٠٦٥٩٨٨	٥ر٤	٤٨
القادسية	٧٤٢٤٣١	٧ر٩	١٢ر٤
واسط	٦٦٨٣١١	٤ر٧	١١ر١
ميسان	٤٦٩٤٢٢	٦ر٤	٦ر٧
ذي قار	٨٢٥١٥٦	٧ر٧	١٦ر٥
البصرة	٢٥٦٤٦	٧ر٦	٥ر٣

(١) النشرة الاحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٦٤ .

وكذلك بين الاسواق تبعا لسعة السوق من ناحية ، وتبعا لتوفر الانتاج الزراعي والغذائي في كل منطقة من ناحية اخرى .

اشكال الزراعة المعروفة في العراق :

تنقسم الزراعة في الريف العراقي من حيث اعتمادها على الموارد المائية في استغلالها الى نوعين رئيسيين هما : الزراعة الديمية (المطرية) والزراعة المروية . وتتركز الزراعة الديمية بالدرجة الاولى في المنطقة الشمالية المتكونة من محافظات السليمانية ودهوك واربيل وكركوك ونيوى ، ويسمى هذا النوع من الزراعة كذلك بالزراعة المطرية او الزراعة الجافة ، وذلك لاعتمادها على المطر المتساقط شتاء ، حيث ان اكثر من ٩٠٪ من الاراضي الزراعية في المنطقة الشمالية تعتمد في زراعتها على كميات الامطار المتساقطة خلال فصل الشتاء ، اما الاراضي التي تستغل صيفا لانتاج المحاصيل الحقلية والخضروات الصيفية ، فيتم استغلالها عن طريق الاعتماد على المياه المتوفرة في الينابيع والعيون الطبيعية . ومقادير المياه التي تتوفر صيفا في الينابيع والعيون تقررهما ، الى حد بعيد ، كميات الامطار والثلوج المتساقطة شتاء على قمم الجبال . ولذلك نرى بان الاراضي المستغلة صيفا في المنطقة الديمية تتغير من سنة الى اخرى تبعا لتغيرات هطول الامطار وبالتالي تبعا لتوفر المياه في المصادر الطبيعية للسقي .

جدول رقم (٨)

الاراضي الزراعية المستغلة في المنطقة الشمالية وطرق اروائها(١)

١٣١٠٥٢١٢ دونم	مساحة الاراضي التي تسقى ديما
١٨١١٨٤٦٩ دونم	مساحة الاراضي التي تسقى سيجا
٤٥٤٦٦ دونم	مساحة الاراضي التي تسقى بواسطة المضخات
٨٨٠١ دونم	مساحة الاراضي التي تسقى بواسطة الدواليب
٤٤٧ دونم	مساحة الاراضي التي تسقى بوسائط رى اخرى

(١) نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ ص ١٠ .

ومما هو جدير بالذكر ان الزراعة الديمية في العراق يمكن قيامها في حدود خطي المطر ٣٠٠ ملم و ١٠٠٠ ملم في السنة اما دون ٣٠٠ ملم فلا يمكن في ظروف العراق ضمان قيام الزراعة الديمية بصورة دائمية بسبب عدم كفاية كميات الامطار لتلك الزراعة . كما وان في المناطق التي تسقط فيها الامطار بمقدار ١٠٠٠ ملم واكثر في السنة لا تجرى فيها زراعة المحاصيل الحقلية بل تنتشر فيها الغابات والاحراش الطبيعية والتي قد تكون مثمرة او غير مثمرة . وبما ان الزراعة في هذه المنطقة تعتمد بصورة عامة على الامطار والثلوج ، فلذلك نلاحظ ان الانتاج الزراعى فيها يتأثر ، بسرعة ، بالتقلبات المناخية والجوية وهذه التقلبات اكثر في هذه المنطقة بالمقارنة مع مناطق الزراعة المروية ولذلك فان التغيرات التي تحدث في حجم الانتاج الزراعى هنا اكثر ايضا مما هو الامر بالنسبة للمناطق الاخرى وغالبا ما تعكس تقلبات الانتاج الزراعى في المنطقة الديمية آثارا مباشرة على مجمل حجم الانتاج الزراعى في البلاد .

اما الصنف الثانى من الزراعة المعروفة في الريف العراقى هي الزراعة المروية التى تسود الارياف الوسطى والجنوبية من العراق . وتقدر مساحة الاراضى التى تخضع للزراعة المروية بحوالى (١٣) مليون دونم . اما الارض الصالحة للزراعة في المنطقة المروية فتبلغ مساحتها قرابة ٣٢ مليون دونم ، بينما مساحة هذه الاراضى لا تزيد على ١٦ مليون دونم في مناطق الزراعة الديمية .

ويتبع فى الوسط والجنوب من العراق - حيث الاغلبية العظمى من الاراضى المروية - اسلوبان رئيسيان فى رى الاراضى الزراعيه هما : الرى سيحا والرى بالواسطة . ونقصد بالاراضى المروية سيحا ، تلك الاراضى التى تعتمد فى ريها على المشاريع المنشأة على النهرين والروافد والترع المتفرعة منهما وتسقى الارض من مياهها بصورة مباشرة . اما الرى بالواسطة فهو الذى يستخدم فيه المضخات والنواعير والدواليب المائية او الهوائية وهذه الوسائط توفر توصيل الماء الى الارض الزراعية لعدم تمكن ريها مباشرة اما

بسبب انخفاض مناسيب المياه في المنطقة او بسبب ارتفاع الارض عن مستوى سطح البحر . ويتميز مردود الارض في هذه المنطقة بكونه اكثر كمية من المنطقة الديمية كما ويمكن اتباع الزراعة الكثيفة فيها بصورة مجدية اذا تم استغلال الطاقة المائية للنهرين بصورة ملائمة ولكن مع ذلك فلتربة هذه المنطقة مشاكلها الآنية التي تنفرد بها الى حد ما . وهى مشكلة تراكم الاملاح التي تؤثر في انتاجية الارض بصورة مباشرة وتحول دون التوسع الزراعى فيها .

جدول رقم (٩)

الارض الزراعية المستغلة في المنطقة الوسطى والجنوبية وطرق اروائها(١)

٧٥٤٣٥٧١ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى سيجا
٥٧٤٩٩٠١ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى بواسطة المضخات
١٩٢٥١٥ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى بواسطة الدواليب المائية
٢٨٢٥٣ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى بواسطة النواعير
٢٣٤٠١٠٨ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى ديجا
١٢٨٦٦ ر	دونم	مساحة الاراضى التي تسقى بوسائط رى اخرى

الثروة المائية في العراق

المعلوم ان مناطق العراق تختلف اختلافا بينا من حيث المناخ والظروف الطبيعية . فالمنطقة الشمالية فيها من الرطوبة والامطار ما يكفى للاعمال الزراعية . اما المنطقتان الوسطى والجنوبية فالامطار فيها قليلة جدا الى حد يجعلها ذات مناخ صحراوى وشبه صحراوى . واستنادا الى هذا التباين في ظروف المناخ والجو فقد قسمت الزراعة في العراق من حيث اعتمادها على مياه السقى ، الى : الزراعة الديمية والزراعة المروية .

وتنحصر الزراعة الديمية ، بالدرجة الاولى ، في حدود المحافظات الشمالية الواقعة بين خطى المطر ٣٠٠ - ١٠٠٠ ملم في السنة . وتقدر

(١) المصدر السابق ، ص ١١ .

مساحة الاراضى الزراعية الدائمة المستغلة بنحو (١١) مليون دونم اى ما يشكل أكثر من ٩٧٪ من مجموع مساحة الاراضى الزراعية فى تلك المحافظات .

اما الاراضى الزراعية فى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، فتتجه الى حد بعيد ، بين خطى المطر السنوى ٥٠ - ٢٠٠ ملم ، وهذا يعنى أن الزراعة يتعذر قيامها فى هذه المنطقة الا بالاعتماد على السقى الاصطناعى من النهرين سواء أتم هذا السقى سيجاً (بالراحة) او بالواسطة . وتبلغ مساحة الارض المستغلة فى المنطقة المروية قرابة ١٣ مليون دونم تزرع بطريقة « النرين » ، غير ان مساحة الارض الصالحة للزراعة فيها تزيد على ذلك مرتين ونصف مرة ، اى ما يقارب ٣٢ مليون دونم ، وهى تعادل أيضاً ضعف مساحة الارض الصالحة للزراعة فى المناطق الدائمة البالغة قرابة ١٦ مليون دونم .

وتعتمد الزراعة القائمة فى المنطقة المروية من الريف العراقى على المياه المنسابة فى نهري دجلة والفرات وروافدهما . ويتبع اسلوبان رئيسيان لرى الارض فى هذه المنطقة وبواسطتهما يتم الارتفاع بمياه النهرين ، وهذان الاسلوبان هما :

(١) الرى سيجاً و (٢) الرى بالواسطة .

ويتبع الرى السيجى بالدرجة الاولى فى الاراضى الواقعة على نهري الفرات ، اذ ان الترع المتفرعة من النهر وكذلك مشاريع الرى المنشأة عليه توفر المياه لسقى قرابة ٨٠٪ من اراضى حوض الفرات عن طريق السيج^(١) .

أما الرى بالواسطة الذى يجرى عن طريق استخدام المضخات وبعض الوسائل الاخرى كالدوايب والنواعير والكروود ، فيسود اتباعه بدرجة

(١) اهم القنوات المتفرعة من نهري الفرات هى شط الحلة وفروعه : الديوانية ، الدغارة ، الحسينية ، الكفل ، الاسكندرية ، المسيب (على الجانب الايمن) والصقلاوية وابى غريب واليوسفية واللطفية (على الجانب الايسر) .

ملحوظة في اراضي حوض نهر دجلة • وتشير احصائيات عام ١٩٦٦ الى ان المضخات المنصوبة على نهر دجلة وروافده قد بلغت ٤٢٦٧ مضخة بالمقارنة مع ٣٦٣٠ مضخة على نهر الفرات • واكثر المحافظات المستخدمة للمضخات هي بغداد والقادسية ونيوى وواسط • وتبلغ مساحة الاراضى المروية بالواسطة في جميع انحاء الريف العراقى قرابة (٥) ملايين دونم • اما مساحة الارض المروية سيحا من الانهار فتقدر بنحو (٧٥) ملايين دونم • وهذا يعنى بان الاسلوين المذكورين اعلاه والمتبعين في رى الاراضى الزراعية في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق لا يوفر المياة الا لاستغلال ما مساحته ٤٨٪ من مساحة الارض الصالحة للزراعة في تلك المناطق • وبذلك يكون ارتفاع الريف العراقى من الطاقة المائية لنهرى دجلة والفرات انتفاعا جزئيا الى حد كبير • اذ تشير التقديرات الى أن ما يحول من مياة دجلة والفرات لرى ١٣ مليون دونم في الوسط والجنوب (وهى اراض تزرع بطريقة النهرين) تقدر بـ (٣٨) مليار متر مكعب من مياة النهرين • وهذه الكمية تقدر نسبتها بنحو ٤٨٪ من مجموع التصريف السنوى للنهرين البالغ قرابة ٧٠ مليار متر مكعب •

وجدير بالذكر أن معظم الدراسات التى توفرت في العراق بشأن السياسة المائية والتوسع الزراعى الاروائى قد اشارت الى ان في المستطاع الاستفادة من مياة نهرى دجلة والفرات بصورة اكثر فعالية مما هو عليه الان ، لاغراض التوسع الافقى او الرأسى في المناطق المروية • ويمكن القول بصورة عامة بأن تلك الدراسات قد أكدت على امكانية توسيع رقعة الارض الزراعية في حوض النهرين الى ٢٢ - ٢٦ مليون دونم لو تمت السيطرة بصورة منتظمة على مياة النهرين وهيات لها الوسائل الضرورية للانتفاع بها عند الحاجة •

الطاقة المائية للنهرين وخصائصها :

لا يخفى ان السهل الرسوبى لنهرى دجلة والفرات كان معروفا منذ الازمان الغابرة ببلاد طوفان (نوح) لانها تعرضت في فترات متعددة الى

فيضانات مدمرة • فالمياد التي تساب في النهرين تختلف من فترة الى اخرى
كما ان كميات هذه المياه تزداد او تقل تبعا لحالة الفيضان التي تسود النهر ،
ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه :

جدول رقم (١٠)

مقادير المياه الجارية في نهري دجلة والفرات (مليار متر مكعب) (١)

مليار	
متر مكعب	
٣٨ر٨	متوسط التصريف السنوي لدجلة قرب بغداد خلال ٩٠٦-٩٥٢
٣٢ر٤	متوسط التصريف السنوي لدجلة قرب بغداد خلال ٩٣٠-٩٣٤
١٥ر٧	اوطا تصريف لدجلة قرب بغداد في ٩٣٠
٢٦ر٤	متوسط التصريف السنوي للفرات عند هيت ٩٢٤-٩٥٢
١٧ر٢	متوسط التصريف السنوي للفرات عند هيت ٩٣٠-٩٣٤
١٢ر٠	اوطا تصريف للفرات عند مدينة هيت في ٩٣٠

وهذا التباين في جريان المياه يؤثر بصورة سلبية على الوضع الزراعي
للمناطق الاروائية • ففي سنوات التصريف العالي تتوسع الاراضي الزراعية
نسبيا بينما في سنوات الشحة تقلص الاراضي الزراعية ، ولا سيما المزروعة
منها بالغللات الصيفية • واحيانا ترتفع مناسيب المياه فلا تستوعبها مجارى
الانهر فتفيض على جانبيها غامرة الاراضي الزراعية مسببة تلف المزروعات
والاضرار بالاراضي المزروعة كما حدث في سنوات ١٩٣٥ ، ١٩٤٨ ،
١٩٥٤ ، ١٩٦٧ واخيرا ١٩٦٩ •

وتشير تقديرات عام ١٩٥٤ الى ان الفيضان الذي حدث في تلك السنة
قد سبب في غمر حوالى مليونى دونم من الاراضي الزراعية • كما ان التلف
الذي اصاب الغلات المزروعة ، في السنة نفسها ، قدرت قيمته بحوالى ٢٠
مليون دينار • وهذا ما يشير بصورة جلية الى فداحة الضرر الذي يلحق
بالدخل القومي العراقي بصورة عامة وبالقطاع الزراعي بصورة خاصة نتيجة
عدم السيطرة على مياه النهرين بشكل يبعد خطر الفيضان •

(1) Buringh, P. "Soils and Soil Conditions in Iraq"
Bagh. 1960 p. 49.

وإذا اخذنا بالرقم المذكور اعلاه كمثال للمضرر الذي يحدث في الزراعة بسبب الفيضانات ، لاستطعنا القول بان العراق قد اصابته نفس الخسارة بسبب الفيضانات الشديدة الاخيرة في سنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩^(١) .

وبالاضافة الى الاضرار التي تصيب الانتاج الزراعي والاراضي الزراعية ، فان هذه الفيضانات تشكل خطراً كبيراً على مجارى الانهر نفسها ، ذلك انها تؤدي الى ترسب كميات كبيرة من الطمي في مجارى الانهر الامر الذي يعيق جريان المياه بصورة ملائمة ويخلق بالتالي خطر تحول اتجاه النهرين او الترع المتفرعة منهما في المناطق التي تساعد تربتها على ذلك . وقد لوحظ ان مياه دجلة في اوقات الفيضان العالي ترسب يومياً حوالي ٣ ملايين طن من الطمي اي بمعدل ٣٥ طناً من الترسبات في الثانية الواحدة اما في الفرات فقد قدرت كمية الترسبات فيه في عام ١٩٥٤ (قرب سدة الهندية) بحوالي ٩٠٠ جزء في كل مليون جزء من الماء قبل فيضان النهر ، اما بعده فقد ارتفعت كمية الترسبات الى ٤١٠٠ جزء في كل مليون جزء من الماء^(٢) . وهذا يشير ايضا الى أن تآكل التربة الزراعية وجرفها يزداد بصورة ملموسة في اوقات الفيضان العالي ، الامر الذي ينتج عنه افقار التربة الزراعية بسبب ازالة المواد المعدنية والعضوية من طبقاتها السطحية .

وجدير بالذكر ان المياه الجارية في النهرين لا تختلف من سنة الى اخرى فحسب ، بل ان مقاديرها تختلف باختلاف الاشهر ايضا . وهذه ظاهرة اخرى لا تتلائم وظروف الانتاج الزراعي في الريف العراقي . ويلاحظ ان اعلى معدل لمقادير المياه الجارية في نهر دجلة يقع عادة في شهري نيسان ومايس ، اما اوطأ معدل له فيقع في ايلول وتشرين الاول . وفي نهر الفرات يرتفع معدل المياه الجارية (الحد الاعلى) في مايس ويسجل اوطأ تصريف له (الحد الادنى) في آب وايلول .

ولو قارنا بين الحد الاعلى والادنى لتصاريف الانهر حسب الاشهر

(٢) تشير التخمينات حول اضرار الفيضان العالي لعام ١٩٦٥ ، بان قيمة الاضرار الناجمة عنه لا تقل عن (٤٠) مليون دينار على نطاق العراق .

(2) Ibid, p. 51-52.

وبين مواعيد الزرع والحصاد في الريف ، لرأينا بان مياه النهرين تفيض في وقت لا تستفيد منها المزروعات الشتوية والمزروعات الصيفية . فارتفاع المياه الذي يحدث عادة في نيسان ومايس يأتي متأخرا بالنسبة للمحاصيل الشتوية اذ يكون في هذين الشهرين قد حل موسم الحصاد في المناطق الاروائية . وبالنسبة للمحاصيل الصيفية فان ارتفاع المياه يأتي في وقت مبكر نوعا ما ، لان زراعة هذه المحاصيل تبدأ عادة في اواسط نيسان وتستمر الى حزيران ، ولذلك فهي تحتاج الى رى كاف خلال تموز وآب وايلول بينما يكون معدل جريان المياه في الانهر قليلا جدا . ولهذا السبب نفسه نرى ان الاراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية تكون ذات مساحة قليلة فهي تبلغ حوالى ١١٪ من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد وحوالى ٨٪ من الاراضي التي تستغل سنويا .

جدول رقم (١١)

متوسط تصريف المياه في نهري دجلة والفرات حسب الاشهر
(بالمتر المكعب/الثانية) (١)

الشهر	نهر الفرات عند مدينة هيت (تم التسجيل من ١٩٢٤ الى ١٩٤٦)			نهر دجلة عند مدينة بغداد (تم التسجيل من ١٩٠٦ الى ١٩٤٦)		
	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الاعلى	الادنى
كانون الثانى	٥٦٢	١١٣٠	٢٥٨	٩٤٧	١٩٢٦	٤٣٢
شباط	٦٦٥	١٢١٧	٢٧٨	١٣٨٨	٣٠٢٠	٣٢٣
مارت	٩٦٨	٢٦٥١	٣٤٤	١٩٩٢	٣٤٩٦	٧٩٧
نيسان	٥٩٢	٢٩٣	٤٦٢	٢٩٥١	٤٥٤١	٩٣٥
مايس	٢٢٣٥	٣٣٥٨	٥٣٣	٢٧٧٥	٥٨٤١	٩٩٧
حزيران	١٢٠٣	١٧٩٢	٢٤٩	١٦٨٤	٣٥٦٢	٥٤٨
تموز	٥٧٧	٨٠٩	٢٦٨	٨١٧	٢٠٦٩	٢٩٢
آب	٣٥٨	٥٣٣	٢٠٢	٥٠٤	١٢٧٨	١٩٢
ايلول	٢٩٣	٣٨٣	١٨٣	٣٧٥	٨٢٧	١٦٣
تشرين الاول	٣١١	٥٥٧	٢٢٥	٣٥٩	٨٧٢	١٧٥
تشرين الثانى	٤٣٢	٨٨١	٢٤٧	٥١٦	١١٠٥	٢١٢
كانون الاول	٥٥٨	١٢٧٥	٢٦٤	٧٠٩	١٤١٣	٣٠٠

(1) Karl Denke, Flüsse und Wasserwirtschaft, Wasserbiologie und Wasserkrankheiten in Mesopotamien. Münster, 1958, S. 42 tabelle, 1.

واجمعت دراسات الخبراء الذين زاروا العراق على ان في الامكان توسع الاراضى الزراعية فيما لو احسن استخدام مياه النهرين وضبطت كمياتها • فتقدير الهيئة الفنية لمشاريع الري الكبرى برئاسة (هيك) (Haigh) اشار الى انه لو تم خزن مياه النهرين في مواسم ارتفاعها بمقدار (٢٠) مليار متر مكعب لنهر دجلة وحوالى (١٧) مليار متر مكعب لنهر الفرات فسوف يتمكن العراق من استغلال حوالى (٢٦) مليون دونم من الاراضى الزراعية في حوض النهرين • اى ان الاراضى الزراعية التى ستجيب بواسطة خزن هذه المقادير من المياه تبلغ حوالى ١٣ مليون دونم بالإضافة الى قرابة (١٣) مليون دونم التى تزرع في المنطقة فعلا وتظهر تفاصيل خطة (هيك) من الجدول ادناه :

جدول رقم (١٢)

خطة هيكل لاهياء الارض في العراق (١)

المنطقة	مساحة الاراضى الزراعية في العراق (الف دونم)	مساحة الاراضى الجديدة التي ستجيب (الف دونم)	مجموع الاراضى الزراعية بعد تنفيذ الخطة (الف دونم)
حوض الفرات	٤٦٧١	٤٠٢٩	٨٧٠٠
حوض دجلة	٨٠٢٥	٨٩٤٥	١٦٩٧٠
	١٢٦٩٦	١٢٩٧٤	٢٥٦٧٠

نستطيع ان نلاحظ من الجدول بأن الاراضى الزراعية في حوضي دجلة والفرات كانت حوالى (١٢٧) مليون دونم خلال العام الذى وضع فيه التقرير المذكور (عام ١٩٤٩) • وقد كانت مستغلة على نفس النمط الحالى وهو نظام التيرين ، ولذلك كانت الارض الزراعية المستغلة فعلا حوالى ستة ملايين دونم •

ونفهم من الجدول ايضا بانه لو تم خزن مياه النهرين حسب المقادير التى اشرنا اليها سابقا (٢٠ مليار متر مكعب لدجلة و ١٧ مليار متر مكعب للفرات) فسيكون من الممكن احياء حوالى ١٣ مليون دونم اخرى وبذلك

(1) Qubain, Fahim I. "The Reconstruction of Iraq: 1950-1957". London 1958, P. 60.

تبلغ الاراضى الزراعية فى حوض النهرين قرابة (٢٦) مليون دونم * وهذا يعنى اننا اذا اتبعنا نظام النير والنير فان الاراضى المستغلة سويًا ستكون بمقدار نصف تلك المساحة اى حوالى (١٢) أو (١٣) مليون دونم بدلا من ٦ ملايين دونم التى استغلت فى السنة التى وضع فيها التقرير وهى نفس المساحة التى تستغل حاليا فى المنطقة المروية من العراق *

وهناك دراسة أخرى للسياسة المائية قامت بها شركة - نابن * تبت * آبت مكارثى - (K.T.A.M.) التى بينت بأن هناك طاقة مائية فى العراق تكفى لاهياء (٩) ملايين دونم من الارض الزراعية تستغل على اساس الزراعة الكثيفة (٢٨ مليون دونم على نهر الفرات و ٦٢ مليون دونم على نهر دجلة) عدا الاراضى المزروعة البالغة ١٣ مليون دونم^(١) *

ان كلا من بعثة هيك (Haigh) الفنية وشركة مكارثى (K.T.A.M.) بنوا دراساتهم على اساس ان مقادير المياه الجارية فى النهرين تكفى لاهياء المساحات التى وردت فى تقاريرهما * وتذهب شركة (K.T.A.M.) الى ابعد مما ذكر ، فقد اشارت فى تقريرها الى ان التصارييف السنوية للنهرين ، لو استغلت بصورة منتظمة ، تكفى لزراعة (١٨) مليون دونم زراعة كثيفة دون اتباع نظام التبوير * ورأت الشركة بأنه فى هذه الحالة من الممكن تطبيق النير والنير على الجزء الباقي من الاراضى الزراعية وهى (٤) ملايين دونم *

ومن الممكن ان نلاحظ بان لدى هذه الشركة (K.T.A.M.) خطتين لتوسيع رقعة الاراضى الزراعية وهى الخطة (A) التى تضمنت احياء ٩ ملايين دونم من الارض الزراعية تزرع بصورة كثيفة بالاضافة

(1) Knappen-Tippetts Abbett McCarthy, Development of Tigris-Euphrates Valley, Developments Board, Baghdad, 1955, p. 7.

الى ١٣ مليون دونم الاخرى التى كانت مزروعة فى تلك السنة ، وبذلك
فان الاراضى الزراعية ، حسب هذه الخطة ، ستبلغ (٢٢) مليون دونم •
منها ٩ ملايين تزرع بصورة كثيفة •

اما الخطة الثانية (B) فهى التى تضمنت زراعة نفس المساحة
أى (٢٢) مليون دونم ، على ان يتم استغلال (١٨) مليون منها على أساس
الزراعة الكثيفة ، وان يتبع نظام النير والنير فى الاربعة ملايين الباقية • وعليه
فان مياه دجلة والفرات تكفى بصورة عامة لاستغلال ٢٢ مليون دونم من
الاراضى الزراعية التى تروى بها فيما لو طبقت اى من الخطتين المذكورتين
كما ترى الشركة •

ان مقادير المياه المطلوبة لزراعة ٢٢ مليون دونم (٩ منها تزرع على
اساس الزراعة الكثيفة) تقدر بحوالى ٣٨ر٢ مليار متر مكعب فى السنة
(٢٦ر١ مليار متر مكعب فى دجلة و ١٢ر١ مليار متر مكعب فى الفرات)
ولاستغلال نفس المساحة من الاراضى اى ٢٢ مليون دونم (١٨ مليون
منها تزرع بصورة كثيفة) تتطلب ٤٧ر١ مليار متر مكعب فى السنة (٣٢ر٤
بليار متر مكعب فى دجلة و ١٤ر٧ مليار متر مكعب فى الفرات) ولأجل
معرفة ما اذا كانت المياه الجارية فى الأنهر تكفى لارواء اراضى جديدة يجب
توفر المعلومات التالية :-

١ - قبل كل شئ ، ينبغى تقدير كميات المياه اللازمة لاهياء هذه
الاراضى • ومما لا شك فيه ان كميات هذه المياه تختلف فيما لو اريدت
زراعة الارض كثيفة او غير كثيفة وهذا التقدير يتم استنادا الى دراسات
فنية وهيدرولوجية معينة يقوم بها الخبراء المختصون فى هذا الحقل •

٢ - التأكد من الامكانيات المائية فى تلك المنطقة • وهنا يجب ان يؤخذ
بنظر الاعتبار ما يتوفر من الطاقة المائية للاغراض الزراعية والكميات الاخرى
من المياه التى تتطلب لتلبية الحاجات السكانية الاخرى ولبقية النشاطات
الاقتصادية كالتعدين مثلا ، سواء فى الوقت الحاضر او فى المستقبل •

٣ - المحاصيل التي يراد التوسع في زراعتها • اذ ان حاجة المحاصيل الى الماء تختلف باختلاف المحاصيل نفسها • فان حاجة معظم الحبوب مثلاً الى الماء تختلف عن حاجة بعض النباتات الاخرى ، كالبنجر السكرى او قصب السكر او الرز او الموز •• وهكذا •

٤ - ملاحظة التغيرات التي تحصل في تصارييف الانهر وبقية مصادر المياه • فبالنسبة لمياه الانهر يجب قياس الكميات الجارية فيها خلال سنين عديدة بضمنها فترة طويلة تتميز بهبوط المياه في النهر عن المعدل الاعتيادى اى فترة تتميز بشح المياه نوعاً ما • والغرض من هذا القياس هو التأكد من مقادير المياه الجارية ومقارنتها مع الاحتياجات المائية للاراضى التى ستحيى •

ان النقطة الرابعة هى الاساس الذى استندت اليه شركة مكارثى (K.T.A.M.) حينما قامت بتقديرانها بشأن الاراضى الزراعية الممكن احيائها فى العراق • فالدراسات الخاصة لهذه الشركة اظهرت بان تصارييف الانهر فى مختلف الفترات تفوق الاحتياجات المائية التى قدرت لزراعة الاراضى الجديدة •

ان معدل تصريف نهر دجلة عند مدينة بغداد خلال (١٩٥٢-١٩٥٦) بلغ ٣٨٨٨ مليار م^٣ • بينما كان اوطأ تصريف للنهر عند مدينة الموصل خلال فترة الشح (١٩٣٠-١٩٣٤) يقدر بـ (٣٢٤) مليار متر مكعب • وتم قياس معدل التصريف السنوى لمياه نهر الفرات عند مدينة هيت منذ ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ فكان بمقدار ٢٦٤ مليار متر مكعب ، اما التصريف الواطىء خلال الفترة (١٩٣٠-١٩٣٤) فقد بلغ ١٧٢ مليار متر مكعب فى السنة •

ان التصارييف المسجلة اعلاه لنهرى دجلة والفرات تفوق مقادير المياه التى قدرتها شركة مكارثى لارواء ٢٢ مليون دونم من الارض الزراعية بموجب الخطتين اللتين سبق ذكرها مما يدل على ان لدى العراق طاقة مائية كافية للتوسع فى زراعة الاراضى الجديدة فى حوضى دجلة والفرات ،

ويظهر ذلك بجلاء في الجدول ادناه - رقم ١٣ -

جدول رقم (١٣)

مشروع مكارثي لاهياء الاراضي في العراق (١)

- ١ - مساحة الاراضي المقترحة استقلالها بموجب خطة (A)
٩ ملايين دونم زراعة كثيفة + ١٣ نير ونير = ٢٢
مقادير المياه المطلوبة لها سنويا = ٣٨ر٢ مليار متر مكعب :
في دجلة = ٢٦ر١ مليار متر مكعب
في الفرات = ١٢ر١ مليار متر مكعب
- ٢ - مساحة الاراضي المقترحة استقلالها بموجب خطة (B)
١٨ مليون دونم زراعة كثيفة + ٤ ملايين نير ونير = ٢٢
مقادير المياه المطلوبة لها سنويا = ٤٧ر١ مليار متر مكعب :
في دجلة = ٣٢ر٤ مليار متر مكعب
في الفرات = ١٤ر٧ مليار متر مكعب
- ٣ - المياه المتوفرة في النهرين فعلا :
- متوسط التصريف السنوي لنهر دجلة عند مدينة بغداد خلال
(١٩٥٢ - ١٩٠٦) = ٣٨ر٨ مليار متر مكعب .
— اوطأ تصريف لنهر دجلة عند الموصل خلال (١٩٣٠-١٩٣٤) =
٣٢ر٥ مليار م ٣ .
— متوسط التصريف السنوي لنهر الفرات عند مدينة هيت خلال
(١٩٢٤-١٩٥٤) = ٢٦ر٤ مليار م مكعب .
— اوطأ تصريف للفرات عند هيت خلال (١٩٣٠-١٩٣٤) = ١٧ر٢
بليار م ٣ .
ويجب الاشارة هنا الى ان تقديرات شركة مكارثي لا تخلو من العيوب،
فهى قد بنت تقديراتها من جهة على اساس حساب التصارييف السنوية
للنهرين عند مينة بغداد وهيت ، ومن جهة اخرى فهى قد افترضت بان هذه
المقادير من المياه ستستغل بكاملها للارواء الزراعى وهذا يعنى بان الشركة
قد اغفلت ناحيتين مهمتين فى دراستها وهما :
اولا - انها لم تأخذ بنظر الاعتبار مقادير المياه التى تصيع بفعل النزير

(1) Knappen-Tippetts-Abbott McCarthy..., P. 9-11.

يعد أن يعبر النهر سدة الكوت ، اى بين محافظتى واسط وميسان ، واستنادا الى قياسات عام ١٩٣١ فقد بلغ تصريف المياه فى دجلة حوالى ٥٠٠٠ متر مكعب فى الثانية عند مدينة بغداد . وقد هبط هذا التصريف الى ٣٨٠٠ م^٣/ث بين محافظتى الكوت وميسان ومن ثم الى ٥٠٠ م^٣/ث عند مدينة العمارة . اى ان تصريف النهر قد هبط نتيجة ترسب المياه الى العشر فى مدينة العمارة بالمقارنة مع ما كان عليه عند مدينة بغداد .

اما فى الفرات فقد بلغ التصريف السنوى للنهر عند مدينة هيت ٨٣٨ متر مكعب فى الثانية خلال ١٩٢٤-١٩٥١ ، غير انه هبط الى ٦٢٩ متر مكعب فى الثانية خلال ١٩٢٣-١٩٤٨ بعد ان عبر النهر مدينة هيت . وقد بلغ قياسه ٥٧٣ م^٣/ث عند الشنافية خلال ١٩٢٩-١٩٤٨ ، ومن ثم ٤٥٨ م^٣/ث عند مدينة الناصرية خلال ١٩٢٦-١٩٤٨ . وهذا يدل على ان معظم مياه الفرات تضعى ما بين مدينتي هيت والناصرية ومعظمها تترسب فى هور الحمار^(١) .

ثانيا - أن شركة مكارثي قد لجأت ، فى تقديراتها العامة للاحتياجات المائية ، الى اجراء مقارنة مطلقة بين هذه الاحتياجات وبين التصريف السنوية للنهرين . وبناء على تلك المقارنة توصلت الى ان المياه الجارية فى النهرين تكفى لتطبيق اى من الخطتين السالفتين . وان الاخذ بهذا الافتراض يعنى ضرورة حجز مياه النهرين باجمعها لاستغلال المساحات الصالحة للزراعة فى حوضى دجلة والفرات . ومن الواضح أن هذا الافتراض يفقر الى الاساس العلمى والعملى ، لان الزراعة لا يمكن ان تستأثر لوحدها بمياه النهرين فى منطقة عماد حياتها نهرا دجلة والفرات .

بالاضافة الى كل هذا يعاب على دراسات شركة مكارثي وغيرها من الدراسات الاخرى انها لم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف غير المتوقعة او الطارئة التى قد تحدث فى مناطق حوضى دجلة والفرات والتى من شأنها ان تؤثر

(١) مورانوف « نهرا دجلة والفرات » ليننغراد ١٩٥٩ ص ، ٨٤ (باللفة الروسية) .

على المياه المناسبة في النهرين •

فكما هو معلوم ان المصادر الرئيسية لنهرى دجلة والفرات تقع خارج الحدود السياسية للجمهورية العراقية ، كما ان معظم فروع دجلة تنبع من الخارج ، ولو اردنا تفسير هذا الامر لاستطعنا القول بأن كل مياه الفرات (١٠٠٪) وحوالى (٦٠٪) من مياه دجلة تأتي من خارج البلاد • والجدول التالى يظهر لنا بصورة واضحة التوزيع الاقليمى لحوضى دجلة والفرات بين العراق والاقطار المجاورة •

جدول رقم (١٤)

حوضا دجلة والفرات (١)

كم ^٢	%	
٣٥٩٣٠٠	٤٥٨	مساحة حوض دجلة والفرات داخل الحدود العراقية
١٦٢٢٠٠	٢٠٧	مساحة حوض دجلة والفرات داخل الحدود التركية
١٤٦٥٠٠	١٨٧	مساحة حوض دجلة والفرات داخل الحدود الايرانية
٧٠٩٠٠	٩٠	مساحة حوض دجلة والفرات داخل الحدود السورية
٤٥٦٠٠	٥٨	مساحة حوض دجلة والفرات داخل الحدود السعودية
مجموع مساحة حوض دجلة والفرات خارج الحدود		
٤٣٥٢٠٠	٥٤٣٪	العراقية

يظهر من الجدول بأن (٤٥٨٪) فقط من مساحة احواض النهرين تقع داخل الحدود العراقية ، اما الباقي وهو اكثر من النصف (٥٤٣٪) فيقع خارج حدود العراق ولا سيما في تركيا وايران والجمهورية العربية السورية • ومعنى هذا ان المشاريع التى قد تقام على نهرى دجلة والفرات خارج العراق تستطيع بسهولة ان تؤثر على تصارييف هذين النهرين مما يتطلب اتفاقا عاما ودائما مع الاقطار المجاورة بشأن كيفية التصرف بمياه النهرين بشكل يضمن حقوق العراق المائية • اذ ان العراق يعتمد على

(١) الدكتور جاسم محمد الخلف « جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية البشرية » ، القاهرة ١٩٦٥ « الطبعة الثانية » ص ١٩٥٨ •

النهرين - للاغراض الزراعية خاصة - أكثر من بقية الاقطار المذكورة .
وهذا ما استهدفته السلطات المسؤولة في العراق اثناء مداولاتها مع السلطات السورية بشأن انشاء سد الفرات المزمع بناؤه في سورية * اذ لو تم بناء هذا السد على الفرات فان حوالى ٣٩٪ من تصريف النهر تحتجز سنويا عن العراق *

ان تقليل مياه الفرات بهذه الشاكلة لا بد ان يلحق الاضرار بالزراعة في واديه * ولذلك فمن الواجب حسم الموضوع محليا مع الجارة الشقيقة سوريا اولا ومن ثم مع بقية الاقطار الاخرى * حيث ان مياه الفرات لا تكفى لسد احتياجات المشاريع العمرانية التى تنوى القيام بها كل من العراق وتركيا وسوريا على حوضه ولذلك فان دراسة الموضوع تعتبر ضرورية من قبل الاطراف الثلاثة للاتفاق على خطة لاستخدام تلك المياه وتوزيعها^(١) .
ويجب القول اخيرا انه بالرغم من الانتقادات الموجهة الى دراسة شركة مكارثي ، فانها الى جانب دراسة « هيك » ، قد توصلت الى اثبات حقيقة واقعة وهى ان لدى العراق امكانيات ملائمة للتوسع في استغلال

(١) تستدل من المعلومات المتوفرة ان كلا من سوريا وتركيا تسعى لاستثمار مياه نهر الفرات لتوفير الطاقة الكهربائية ولتوسيع الرقعة الزراعية في بلادها * فبينما غاية تركيا هى توليد الطاقة الكهربائية بالدرجة الاولى فان الجمهورية العربية السورية تنوى انشاء خزان لتجهيز المياه لرى حوالى اربعة ملايين دونم من اراضى الجزيرة (تتطلب ١١ مليار متر مكعب من مجموع التصريف السنوى لنهر الفرات المقدّر بـ ٢٨ مليار متر مكعب) واستثمار ما يتبقى من مياه الخزن لتوليد الطاقة الكهربائية وهذا هو الجزء الذى سيأتى الى العراق *

كما وان انشاء خزان اعالي الفرات داخل العراق اصبح لا يقبل التأجيل :
اولا - لان بحيرة الحبانية لا تتسع لدرء اخطار الفيضان ولا لسد احتياجات المشاريع الزراعية من المياه *

ثانيا - لان اطلاق المياه من خزانات تركية وسوريا (فى حالة انشاؤها) لاغراض توليد الطاقة الكهربائية سوف يتم بكميات ومواعيد لا تتفق ومستلزمات الرى فى العراق ولذلك فمن الضرورى انشاء الخزان فى العراق لحبس تلك المياه واعادة اطلاقها بالكميات والمواعيد المطلوبة للاغراض الزراعية *

«الارض الزراعية في حوض النهرين عن طريق تنظيم تصاريهما وتوجيههما
لاغراض الري الزراعى . وبمعنى آخر فان العراق ، اذا اراد التوسع افقيا
في زراعته ، فان مستلزمات ذلك التوسع ممكنة بتوفر المياه اللازمة لذلك .

غير اننا نعلم بان التوسع الافقى في الزراعة والبقاء على اسلوب
الزراعة الحالى المتمثل في طريقة « النير والنير » لا يحقق الاهداف الرئيسة
للتنمية الزراعية في مجال استغلال الارض استغلالا يدر اكبر عائد
ممكن لقاء اقل التكاليف الممكنة ، لان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه من
دون اجراء تغيير اساسى في اسلوب استغلال الارض ، ولا يتم هذا التغيير
الا عن طريق تطبيق الزراعة الكثيفة الى عن طريق التوسع الزراعى عموديا
وليس افقيا .

ومما هو جدير بالذكر ان طبيعة التربة الزراعية في المناطق الاروائية
تستلزم بالضرورة التوجه الى اشاعة الزراعة الكثيفة فيها واستغلال الامكانيات
المائية المتوفرة حاليا لهذا النوع من الزراعة . وذلك لان التربة الممتازة
والجيدة من حيث القابلية الانتاجية ، تربو مساحتها على ١٠٣ مليون
دونم اى ما يعادل ٤١٪ من مساحة البلاد . ولذلك يفضل استثمار هذه
الاراضى استثمارا كثيفا كى يغل رأس المال المستثمر اكبر عائد ممكن
ويحصل على اكبر ما يمكن من معامل رأس المال لكل وحدة من وحداته
المستثمرة . علما بان مساحة الاراضى ذات التربة الممتازة والجيدة - باستثناء
المتوسطة - يمكن توسيعها في المنطقة الاروائية بمقدار الضعف تقريبا ، اى
الى حوالى ١٧ مليون دونم . واذا اضفنا الى هذه المساحات بقية الاراضى
الاخري ذات الانتاجية المتوسطة . فان مساحة الاراضى التى تصلح للزراعة
الاروائية ، تبلغ عندئذ قرابة ٢٣٢ مليون دونم . وتعتبر هذه المساحة الحد
الاعلى لما يمكن توفيره للزراعة الاروائية بصورة دائمة في العراق . ولهذا
فان السياسة الزراعية في المستقبل ، بشأن الارض المروية دون الدائمة ،
ينبغي ان تخطط على ضوء المساحات المذكورة اعلاه .

وتشير التقديرات الحديثة الى ان المياه المتوفرة لاغراض الري الزراعى

في العراق وهي مياه الخزانات وتصارييف الانهر الاعتيادية ، تكفي لاستغلال مساحات كبيرة من الارض على اساس الزراعة الكثيفة * والجدول ادناه يوضح ذلك *

جدول رقم (١٥) (١)

اسم المشروع	مجموع الخزن	لاغراض الرى	المياه المتوفرة المساحات التي يمكن زراعتها بصورة كثيفة (مليون دونم)
حوض دجلة	٨٨٨	٢٣٠	٧٦٦
دوكان + دربندخان	٢٨٩	٣٣٠	١١٠
دوكان + دربندخان + فتحه	١٩٠	٣١٧	١٠٧
دوكان + دربندخان + اسكي موصل	٥٧	١٧٠	٤٠٤
حوض الفرات			
اعالي الفرات + انجانية			

ويظهر من الجدول المتقدم ان المياه التي توفرت لاغراض الرى الزراعى فى بحيرتى دوكان ودربندخان تقدر بحوالى ٨٨٨ مليار متر مكعب ، واذا اضفنا الى هذه الكمية من المياه التصريف الاعتيادى لنهر دجلة وروافده فأنها تبلغ ، عندئذ ، قرابة ٢٣ مليار متر مكعب ، وهذه المياه تكفى لزراعة ٧٦٦ مليون دونم من الارض زراعة كثيفة *

ولو تم انشاء احد الخزائين الاخرين ، نتحه (سد حميرين) او اسكى موصل (٢) ، فان المياه التي تتوفر بعد اكمالها ، فى حوض دجلة ، لاغراض

- (١) الاستاذ محمود حسن جمعة « تقرير عن الرى » مجلة الاصلاح الزراعى ، وزارة الاصلاح الزراعى العدد - ٦ عام ١٩٦١ بغداد .
- (٢) تقرر فى الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ انشاء ثلاثة سدود جديدة هى : سد الموصل وسد حميرين ، على نهر دجلة ، وسد الفرات فى اعالي نهر الفرات . وتم تخصيص مبلغا قدره ٣٠٥ مليون دينار و ٢٥٠ ألف دينار و ٣٨٨ مليون دينار لانشاء كل من السدود الثلاثة على التوالى . وقدرت سعة كل منها بـ ٢٤ ، ١٣ ، ٩٨٨ مليار متر مكعب على التوالى ايضا .

الرى الزراعى تتراوح ما بين ٣١ - ٣٣ مليار متر مكعب ، وهى تكفى للاستغلال ١٠٧ - ١١ مليون دونم من الارض الزراعية استغلالا كثيفا .
اما فى حوض الفرات فيمكن توفير ١٧ مليار متر مكعب من المياه فى حالة انشاء سد اعلى الفرات ، وهذه المياه سوف تكفى لزراعة ٤٠٥ مليون دونم على اساس الزراعة الكثيفة .

وجدير بالذكر ان الدراسات المتوفرة بشأن مدى صلاحية مياه وادى الثرثار لاغراض الرى الزراعى ، تتضارب فيما بينها . فقسم منها يشير الى ان تلك المياه لا تصلح بتاتا لاغراض الرى الزراعى نظرا لشدة التبخر وارتفاع نسبة الملوحة فيها والذين يحملون هذا الرأى هم « سولتر » وشركة « مكارنى » وهيئة « هيك » . الا ان شركة « نديكو » الاستشارية والتي كلفت من قبل مجلس الاعمار باعداد تقرير عن مياه الثرثار اشارت فى تقريرها الذى اعدته فى اواسط عام ١٩٥٩ ، الى انه فى الامكان اعادة ٤٣٥ مليار متر مكعب من مياه الوادى الى نهر دجلة لاغراض الرى الزراعى فيما لو تم ملء الوادى الى قرابة ٧٣ مليار متر مكعب من الماء^(١) .

اما ما يخص المياه المخزونة فى منخفض « ابى دبس » فتكاد الدراسات تجمع على ان مياهه لا تصلح لاغراض الرى الزراعى بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها .

ومهما يكن من امر مياه الثرثار وابى دبس ، فان مقادير المياه الاخرى المتوفرة ، نتيجة انشاء السدود الموجودة حاليا او التى ستنشأ فى المستقبل تصلح بصورة جيدة لزراعة مساحات جديدة من الارض . ومع ذلك يلاحظ بان الریف لم ينتفع الى الان بالمياه التى توفرت فعلا لاغراض الرى او التكييف الزراعى بعد ان تم انشاء خزاني دوكن ودر بندخان . وازافة الى ذلك فان مياه هذين الخزانين لم تستغل فى مناطق خزنها للتوسع فى استغلال ارض جديدة او تكييف الزراعة فيها . فدور هذين الخزانين لا يتعدى نطاق تخفيض شدة الفيضانات فى مواسم حدوثها او اطلاق مياهها فى

(١) مجلة الزراعة العراقية - العدد الاول ، سنة ١٩٦٢ ص ٢٥ .

بعض مواسم الصيف للاستفادة منها للزراعة الصيفية للاراضي الواقعة على نهر دجلة . ومن هنا يبدو ان اهداف انشاء خزانات الري والسدود في العراق لم تتحقق الى وقتنا ، ذلك لان السدود الحالية لا تكفي للقضاء نهائيا على الفيضانات غير المتوقعة كما دل على ذلك فيضان عام ١٩٦٩ ، ومن جهة اخرى فان اي توسع ملموس في استغلال الارض الزراعية لم يحدث من جراء انشاء هذه الخزانات ، وهذا ما يدعونا الى التاكيد على ضرورة التكثيف الزراعي لكون الحاجة ماسة الى الانتفاع بمياه الخزانات انتفاعا مجديا يتفق والتكاليف الباهضة التي كلفها بناء السدود .

وتجب الاشارة اخيرا الى ان الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ قد استهدفت انشاء عدة سدود جديدة (حميرين والموصل والفرات) الى جانب السدود الموجودة حاليا ، وبموجب تقديرات الخطة كان المتوقع ان كميات المياه التي سيتم السيطرة عليها ، بعد اكمال جميع الخزانات ، نحو ٦٠ مليار متر مكعب . وتقرر استغلال هذه المياه لتطبيق نظام الزراعة (شبه الكثيفة) في الريف ، الذي يقضي بزراعة ٦٠٪ من مساحة الاراضي في البلاد لانتاج المحاصيل الشتوية وخاصة الحنطة والشعير ، و ٤٠٪ لانتاج المحاصيل الصيفية كالقطن والرز والخضروات وبذلك تزداد نسبة مساحة الاراضي المزروعة بالمحصولات الشتوية بمقدار ١٠٪ من الوضع الحالي كما ترتفع نسبة اراضي الزراعة الصيفية بمقدار الضعف .

وهذا المشروع بلا شك يعتبر جيدا ، لانه يمهّد السبيل اللازم للانتقال بصورة متدرجة الى الزراعة الكثيفة ١٠٠٪ وتطبيق تناوب المحاصيل في الارض باستمرار . أن نجاح الزراعة شبه الكثيفة بالطبع مقرون باكمال خزانات الري وتنظيمها للسقي من جهة وبمعالجة مشكلة الملوحة في التربة وتهية المبازل والمصارف بصورة متكاملة من جهة ثنية .

ملوحة التربة واهمية معالجتها :

يعتمد مستقبل التطور الزراعي في المنطقة الاروائية من العراق ، بمختلف اشكاله واساليبه ، على معالجة التربة من الاملاح المتراكمة

فيها • ومن دون القضاء على مشكلة الاملاح لا يمكن أن تتوقع أى تغير في الزراعة الاروائية ، في الجنوب والوسط من العراق ، سواء من ناحية حجم انتاجها او من ناحية انتاجيتها قياسا الى الوحدة الواحدة من الارض المستغلة •

وجدير بالذكر أن انتشار الاملاح ، بالشكل الذى عليه الآن ، يعود الى عوامل بشرية وعوامل طبيعية • وتمثل العوامل البشرية بسوء تصرف المزارع العراقي بأرضه وبمصادر مياهه ، حيث أنه لا يزال يعتقد اعتقادا جازما بأن الرأي المتزايد والمتكاثف (Over Irrigation) يضمن له انتاجا عاليا • ولذلك فهو يلجأ الى ارواء أرضه بأكبر ما يمكن من المياه المتوفرة لديه اعتقادا منه بأهمية هذا النوع من الري غافلا ما ينجم عن ذلك من اتلاف للتربة وتدهور انتاجيتها بسبب تزايد الاملاح عليها • ومما زاد في خطورة هذا الاسلوب في ري الارض ، انعدام وسائل البزل والصرف • ولذلك فإن المياه الزائدة عن حاجة التربة تبقى فيها حاملة كميات كبيرة من الاملاح •

ويلاحظ ان مياه دجلة والفرات تحوى بصورة طبيعية على كميات معينة من الاملاح • وقد بينت بعثة البنك الدولي ، بأن كميات الاملاح في النهرين لا تعتبر كبيرة • اذ أن الماء يعتبر ملائما جدا للرى طالما كانت نسبة الاملاح المذابة لا تتجاوز نسبة مقدارها « ٧٠ » جزء في كل « ١٠٠ ألف » جزء • وأن نسبة الملوحة في أعالي الفرات أقل منها في دجلة • والواقع أن مشكلة الملوحة شديدة في أسفل العراق الجنوبي حيث تصل النسبة الى « ٩٠ » جزءا في كل « ١٠٠ ألف » جزء^(١) • ومع ذلك كان من الممكن أن تعتبر نسبة الاملاح هذه ، أمرا اعتياديا لولا المزارع نفسه الذى تعود باستمرار على السقى المتزايد وغير المنظم لحقله •

وقد ترتب على اتباع الفلاح لهذا الاسلوب في ري الارض ، أن

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري « التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية » بيروت ١٩٦٨ ص ١٧٧ •

تراكمت كميات كبيرة من الاملاح على سطح التربة ، تقدر بحوالى « ٣ ملايين » طن فى السنة أى بمعدل طن واحد لكل هكتار من الارض المزروعة^(١) .

وقد ذكر الخبير الهولندى المعروف فى شؤون التربة الدكتور « بيورنك » Buringh فى محاضرة له فى « هولنده » عن الاراضى الملحية فى العراق « بأن الاملاح الموجودة فيها يملأ عربات قطار يلف العالم ، أوله فى هولنده وآخره فى هولنده »^(٢) .

ويرجع تعود الفلاح على هذا الاسلوب فى رى الارض الى سببين رئيسيين هما :

أولاً :- نقص الارشاد الزراعى فى توجيه الفلاح الى الطريقة الملائمة والصائبة للرى بحيث يتيح له الانتفاع بمصادر المياه فى مختلف المواسم الزراعية تبعاً لحاجة التربة والمزروعات نفسها .

ثانياً :- عدم توفر المياه باستمرار بمقادير كافية فى النهرين وروافدهما والترع المتفرعة منهما مما يدفع بالمزارع الى توجيه أكبر مما يمكن من مياه الرى ، فى بعض الاوقات ، الى حقلة محتاطا بعمله هذا للنقص الذى يتوقعه أن يحدث فى مناسيب المياه فى أوقات أخرى .

أما العوامل الطبيعية التى تلعب دورها فى ظهور الاملاح على اترربة المناطق الاروائية نتمثل بملوحة المياه الجوفية وارتفاع درجة التبخر السنوى فى المنطقة ومن ثم سوء تصريف التربة للمياه الفائضة عن حاجتها .

ويفسر تكوين المياه الجوفية المالحة بالنزير المستمر من الانهر الى

(1) Buringh P., Soils and Soil Conditions in Iraq, Baghdad, 1961 P. 85.

(٢) الدكتور اسماعيل العزاوى « السياسة الزراعية » سلسلة محاضرات كلية الزراعة ، الموسم الثقافى لخريف عام ١٩٦٧ .

باطن الارض واتصالها بالطبقات المالحة في البنيان الاسفل من التربة •
ويؤدي هذا الاتصال الى اذابة قسم كبير من الاملاح في الماء مكونة بذلك المياه
الجوفية الراكدة في الارض التي تحتوي على نسبة كبيرة من الاملاح •
وعندما تسقى الارض سقيا متزايدا تنصل مياه السقي بالمياه الجوفية المالحة ،
وخلال فصل الحرارة تجف الطبقات العليا للتربة بفعل التبخر العالي ، الذي
يقدر بـ ٩٠ - ١٠٠ انج في السنة^(١) ، وعندئذ ترتفع المياه الجوفية الى سطح
التربة بواسطة الخاصية الشعرية Capillary Attraction مكونة طبقة
بيضاء من الملح على التربة • وبتكرار زراعة الارض على نفس الطريقة
تتحول الارض في أغلب الاحيان الى أرض سبخة غير قابلة للزراعة مما يدعو
المزارع الى تركها والانتقال الى أرض اخرى •

بالاضافة الى ما ذكر فان أراضي المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق
تتميز بسوء تصريفها للمياه ذلك لانها سهلية ومسطحة في أغلب أجزائها ،
كما وأن تربتها طينية ثقيلة لا تساعد على تصريف المياه بصورة طبيعية
وملائمة عن طريق الارواء الفائض والمستمر ، غير أن هذا الاسلوب
نتيجة للخصائص الطبيعية المذكورة أعلاه للاراضي المروية ، قد أدى بالتدريج
الى ترتيب آثار مغايرة - ومع انعدام البزل والصرف الاصطناعي ، وبمرور
الزمن ، تحول قسم كبير من الاراضي الزراعية في تلك المنطقة الى أراضي
سبخة غير قابلة للزراعة •

وقد أشاد تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والاعمار الى أن ٢٠ - ٣٠٪
من الاراضي الزراعية في العراق قد أهملت بسبب تراكم الاملاح فيها ، كما
أن الانتاج الزراعي في بقية الاراضي قد انخفض مستواه بنسبة ٢٠ - ٥٠٪ •
أما المستر « ويست » خبير الاراضي لمنظمة الغذاء والزراعة ، فيذكر
بأن ٧٠ - ٨٥٪ من الاراضي قد تأثرت بالملوحة ولاسيما الاراضي الواقعة
ضمن شبكة القنوات التي تمتد ابتداءً من سدة الهندية على نهر الفرات^(٢) •

(١) هستد كوردن « جغرافية العراق الطبيعية » بغداد ١٩٤٨ ، ص ١٢٤ •
(٢) توماس بالوك « سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق » - مترجم من
الانكليزية - بغداد ، ١٩٥٨ ص ٥٧ •

ويستنتج من تقرير بعثة « هيك » أن ٦٠٪ من الاراضي المروية قد تأثرت الى حد ما بالاملاح ، أما خبير التربة الهولندي الدكتور « بيورنك » فيذكر بأن كافة الاراضي المروية في الريف العراقي قد تأثرت بشكل أو بآخر بالاملاح .

أن مشكلة تراكم الاملاح في التربة تتفاقم من يوم الى آخر ومن سنة الى أخرى ، بحيث أصبحت تشكل خطرا جديا لمستقبل التطور الزراعي في المناطق الاروائية من الريف العراقي . والواقع أنه لا يمكن أن نتوقع تغييرا في هيكل استغلال الارض الزراعية في المناطق المذكورة ولا أن نحقق تنمية الانتاجية الزراعية فيها من دون معالجة الاملاح المتراكمة في التربة .

والمعلوم أن العلاج الجذري لمشكلة التربة المالحة هو تصريف المياه المالحة الفائضة عن حاجتها وحاجة النباتات المزروعة فيها . ولا يمكن تأمين هذا العلاج الا عن طريق انشاء شبكة واسعة للمبازل والمصارف في الريف لكي يصبح في الامكان عندئذ استغلال التربة الزراعية استغلالا فعلا وعلى مستوى عال من الانتاجية في دورات متعاقبة ومتناوبة .

وجدير بالذكر أن مبالغ ضخمة قد خصصت لمشاريع الري والبزل ضمن برامج مجلس الاعمار وفي الخطط الاقتصادية التي شرعت في البلاد بعد عام ١٩٥٨ والى الآن . وتقدر تلك المبالغ بقرابة « ١٦٥ » مليون دينار ، غير أن ما استصلح من الاراضي في كافة الريف العراقي حتى عام ١٩٦٦ ، بلغت مساحتها « ٢٣٠٠٠٠٠ » دونم أي « ١٣٨ » منطقة مختلفة . كما بلغت مساحة الاراضي التي تم تنظيم شبكات الري فيها قرابة « ٢٧٥٠٠٠٠ » دونم في (٦٥) منطقة مختلفة ومتباعدة .

لقد أصبح أمر انشاء شبكات الري والبزل والصرف ضرورة ملحة في الريف العراقي لا سيما بعد أن بدأ تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، اذ أن هذا القانون صورة مصغرة لسياسة الدولة الزراعية ، واذا لم تؤد السياسة الزراعية الى تنمية الانتاج الزراعي كان معنى ذلك ، فشل تلك السياسة ووسائلها ومقوماتها .

ويبرز دور شبكات البزل وتنظيم الري بالنسبة لاهداف الاصلاح الزراعى فى كونها تعتبر من المقومات الرئيسة التى تساعد المتفعين من الاصلاح على حسن استغلال اراضيهم ، ولدينا حالات كثيرة أبدى فيها الفلاحون فى مناطق الاصلاح ، رغبتهم فى التنازل عن القطع الموزعة عليهم بسبب تحولها بعد مدة وجيزة الى اراضى سبخة غير قابلة للاستغلال الاقتصادى بسبب عدم توفر المبازل والمصارف لصرف المياه الزائدة عن حاجة التربة مما يعنى بان عدم انشاء المبازل سوف يساهم فى فشل الاهداف الاقتصادية الرئيسية للتوزيع وللإصلاح الزراعى بصورة عامة .

ومما يلفت النظر هو أن انشاء المبازل والمصارف يعتبر من المشاريع الضخمة التى تحتاج الى دراسات فنية وعلمية عديدة ، كما وهى تحتاج من ناحية أخرى ، الى مبالغ كبيرة تتناسب تناسباً طردياً مع نوعية الاراضى ومواقعها التى يراد توفير البزل لها . ويمكن القول ، بوجه عام ، بأن أهم الدراسات الفنية المطلوب توفرها قبل الشروع بانشاء المبازل هى ما يأتى^(١) :

- أولاً :- دراسة أحوال التربة ومسحها مسحاً شاملاً .
- ثانياً :- تحديد نسبة الملوحة فى التربة ومدى تشبعها بالماء .
- ثالثاً :- مراقبة اتجاهات المياه الجوفية وتحديد مناسيبها .
- رابعاً :- المعلومات الطبوغرافية الخاصة بالارض لغرض تسويتها واعدادها للبزل .

ومن هنا يظهر بأن تجهيز الحقل بالمبازل ليس من الامور الهينة لا سيما اذا أردنا البقاء للعمل الذى ننجزه . وللتدليل على ما مر نقول بأن أبسط طريقة لصرف المياه المالحه فى التربة يتطلب حفر عدة صفوف من الخنادق داخل الحقل وايصالها الى المبازل الخارجية الواقعة فى نهاية الحقل . أن هذه الصفوف من الخنادق هى ما نطلق عليها « المبازل الحقلية » . أما المبازل

(١) الدكتور محمد يوسف الشواربى « الاراضى والمجتمع » القاهرة ، ١٩٦٥ ص ٨٨ .

الخارجية في نهاية الحقول فهي « مبالز رئيسية » (١) .

واضافة الى هذين النوعين من المبالز ، فان الاراضى التى تبزل وتستصلح ، تحتاج الى نوع ثابت من المبالز أو المصارف وهى « المصارف العامة » التى تصرف فيها كافة المياه المألحة المتجمعة فى المبالز الرئيسية . وقد تكون المصارف العامة منخفضة طبعيا ما أو مستقعا أو نهرا طبعيا .

وجدير بالذكر أن طريقة الخنادق المفتوحة لا تفي دائما بالغرض المطلوب لانها لا تقوم بتصريف الماء الا من الطبقة السطحية للتربة وبالاخص اذا كانت الخنادق قليلة الغور . كما وانها تتعرض باستمرار لترسبات اضافة الى انها تعرقل سير العمليات الانتاجية باستخدام المكائن فى الحقل ، حيث أن هذه الخنادق يجب أن تحفر على مقربة من بعضها البعض ، لكي تؤدى مهمتها ، كأن تكون المساحة بين كل خندقين (١٥) مترا .

ان السبل الرئيسي للتغلب على عيوب المبالز المفتوحة هو أن توضع أنابيب الصرف تحت الارض . وتتم هذه العملية باستخدام المكائن والآلات الخاصة التى تقوم بشق الاخاديد فى الارض لاجل أن تنصب فى داخلها

(١) ان الاراضى التى تعالج من الاملاح تتطلب ثلاثة انواع من المبالز او المصارف هي :

١ - المبالز الحقلية (الفرعية) ٢ - المبالز الرئيسية ٣ - المصرف العام . والمبالز الحقلية هي التى تنشأ فى الحقل كى تحمل المياه الزائدة عن حاجة التربة بعد غسلها وزرعها الى المبالز الرئيسية التى تقع فى نهاية الحقول وتتصل بها كافة المبالز الحقلية . والمبالز الرئيسية تتصل بدورها بالمصرف العام الذى يحمل المياه المألحة الى الانهار او المنخفضات التى عينت لهذا الغرض .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الخطة العامة لانشاء المبالز فى العراق فى الوقت الحاضر مبنية على اساس قيام الدولة بانشاء المبالز الرئيسية والعامة فقط . اما المبالز الحقلية فيترك امر انشاؤها الى المستثمرين انفسهم باعتبار ان انشاء هذه المبالز داخل حقولهم سوف يعود بالفائدة المباشرة عليهم . الا ان هذه الطريقة قد اثبتت فشلها كما جرى ذلك فى مشروع المسيب ولذلك يفضل ان تقوم الحكومة بتأسيس كافة شبكات البزل بضمنها الحقلية وان ترجع الى المزارعين اذا تطلب الامر ذلك - لاستيفاء تكاليف انشاء هذه المبالز باقساط سنوية زهيدة .

أنايب الصرف التي هيأت لذلك الغرض^(١) . ويتوقف بُعد هذه
الانايب عن سطح الارض وكذلك المسافة بينها وبين بعضها البعض^(٢)

(١) معظم الانايب التي تستخدم في عمليات الصرف تكون اسطوانية
الشكل يتراوح قطرها بين ٨-٥ سم ، وطولها حوالى ٣٠-٥٠ سم ، وعند
مواضع اتصالها توضع عادة بعض المواد المسامية كي تسمح بنفوذ الماء الى
داخلها . ويتم ترتيب هذه الانايب في خندق مستقيم الى ان تتصل في
نهاياتها بالمصرف الرئيسى ويجب ان يكون ترتيب هذه الانايب على
انحدار معين نحو المصرف كي يسهل تصريف الماء بصورة طبيعية من الانايب
الى المصرف .

وهناك من المصارف المغطاة تستخدم انايب الخزن فيها ، طولها
حوالى ٣٠ سم وتكون مخروطية الشكل ليتسنى بذلك تركيب الانايب
بشكل متدرج بحيث تدخل كل انبوبة داخل الاخرى من فوهتها الواسعة
وبذلك يبقى مجال نفوذ الماء الى داخل الانايب . غير ان الانايب الاسطوانية
تفضل على الشكل الاخير ، لان الانايب المخروطية تكون معرضة في بعض
الاحيان الى انسداد مواضع اتصالها بالطين والترسبات .

وجدير بالذكر ان الانايب الاسطوانية تستعمل حالياً في المصارف
الارضية في مشروع قصب السكر في ناحية المجر الكبير بمحافظة ميسان ،
كما وتستخدم في المشروع المذكور المكائن الضخمة الحديثة لشق الارض
وتسويتها وغيرها من العمليات الفنية . ومن المؤمل ان ييزل في مشروع
قصب السكر عن هذا الطريق ، مساحة الحقل كلها البالغة قرابة ٤٧ ألف
دونم ولغاية كانون الاول ١٩٦٨ تم بزل ما مساحته ٥٠١٨ دونما .

(٢) هناك بعض التجارب قام بها الخبراء في العراق لتحديد الاعماق
المطلوبة لوضع الانايب في الارض والمسافات المطلوبة بين انبوبة واخرى .
منها تجربة (توركمان) في عام ١٩٤٦ التي اظهرت بان المصارف التي تنشأ
على عمق ٩٠ سم وعلى ابعاد ٥٠٠ متر ، اجدى من غيرها ولا سيما بالنسبة
للمصارف التي تنشأ على ابعاد ١٠٠ أو ٢٠٠ متر . وفي عام ١٩٥٧ قام
(جومان) ببعض التجارب على اراضى الدجيلية فوجد ان المصارف الارضية
يمكن ان تنشأ بشكل ناجح على عمق ١٨ متر على ان تكون المسافات بينها
١٠٠ متراً .

واشارت بعثة البنك الدولى ان بالامكان تجنب تراكم الاملاح والتخلص
من الاملاح الحالية عن طريق حفر المبازل فقط التي تخفض مناسيب المياه
الجوفية الى متر ونصف المتر او مترين تحت السطح حيث ينعدم خطر
عمل الخاصية الشعرية ، وبهذه العملية تقوم مياه الري بغسل الاملاح
المتراكمة في منطقة الجذور .

على الامور الآتية :

١ - نوع التربة •

٢ - عمق الصرف فى المبالز الرئيسية ، علما بان عمق انصارف

الحقلية غالبا ما يحدد عمق المبزل الرئيسى فى كل منطقة •

٣ - مستوى المياه الجوفية •

٤ - نوع المحاصيل الزراعية التى تزرع فى الارض بعد بزلها •

وتعتبر الطريقة الثانية هذه لانشاء المبالز والنمى تتم عن طريق وضع انابيب الصرف^(١) تحت الارض ، من اكثر طرق البزل انتشارا فى العالم ، وذلك لملائمتها لخطط مكننة الانتاج الزراعى ومن ثم ضمان بقائها لعشرات السنين • وقد بزلت الاراضى عن هذا الطسريق فى ارجاء من الولايات الشمالية الشرقية والشمالية الغربية فى الولايات المتحدة الامريكية وكذلك فى جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القفقاس ، وغيرها من المناطق ، فى الاتحاد السوفياتى بسبب ما تعانيه تلك الاراضى من مشكلة تراكم الاملاح على غرار ما يحدث فى العراق تقريبا •

لقد سبق وان ذكرنا بان مشاريع البزل والصرف تتطلب تكاليف باهظة ، الى جانب المستلزمات الفنية لانجاحها • ومن المعلوم ان مقدار الكلفة الاجمالية او المتوسطة يقرر الى حد بعيد شروعا بتنفيذ هذا المشروع او ذاك ، اذ ان لمقدار الكلفة علاقة وثيقة بمستقبل المشروع الاقتصادى • وعلى كل يمكن القول بأن صرف مبالغ معينة لتنفيذ اى مشروع كان ، يعتمد قبل كل شيء على توقعاتنا من العائد ، فاذا كان العائد مجزيا ، سواء فى الامد القصير او البعيد ، يصبح الانفاق ضروريا من الناحية الاقتصادية طالما انه يؤدى الى خلق عائد يتكافى مع التكاليف وينجم عنه ربح صاف •

ومما لا شك فيه ان مشروعا يقضى بزل كامل لكافة الاراضى المروية

هما : المبالز العمياء او المحبوسة والمبالز الرأسية • ملاحظة : للاسهاب راجع :

(١) يوجد شكلان آخران للمبالز الى جانب المبالز المكشوفة والمغطاة

السيد محمد البحرى « الزراعة الحديثة » القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية •

في العراق يحتاج الى تكاليف ضخمة ، ويمكن تبيان ضخامة هذه التكاليف فيما لو علمنا بأن كلفة نظام الري الحالي تقدر بدينار ونصف الدينار (١٢٥) للدونم الواحد من الارض المروية ، بينما تقدر هذه التكاليف عند اتمام المبال بـ ٢٠ - ٣٠ دينارا للدونم الواحد . وفي بعض المناطق تصل تكاليف الدونم الواحد من الارض المروية الى ٥٠ - ٦٠ دينارا اما بالنسبة للنفقات الاجمالية لمشاريع الري والبنزل في العراق فهناك بعض التقديرات بشأنها والتي لا بد من ذكرها :

اولا - تقديرات الاستاذ الامريكي « نيلسون » في عام ١٩٥٦ اذ قدر نفقات نظام الري الحديث في العراق بما فيه تأسيس المبال وما يتطلب من المشاريع التكميلية الاخرى ، بـ (٣٣٥) مليون دينار .

ثانيا - التقرير الرسمي لمديرية الري العامة الصادر عام ١٩٦٣ قدرت فيه نفقات البنزل الكامل بحوالي (٥٠٠) مليون دينار .

ثالثا - تقديرات متفرقة اخرى تحدد تكاليف البنزل والصرف بـ ٣٧٠ - ٣٨٠ مليون دينار .

اما اذا اخذنا من جانبنا بالتكاليف التي يتطلبها الدونم الواحد لاجل بنزله وريه - كما ذكرناها آنفا - لاستطعنا ان نقول بان معدل كلفة انشاء المبال ، قياسا الى الدونم الواحد من الارض المروية ، يقدر بحوالي ٤٠ دينارا . وقد اخذنا بهذا المعدل العام نظرا لعدم معرفة مساحة الاراضي التي يحتاج بنزل دونم واحد فيها ٢٠ أو ٣٠ دينارا ، وتلك الاراضي التي الى ٥٠ أو ٦٠ دينارا للدونم الواحد . وبهذا الشكل يكون معدل ٤٠ دينارا ، ككلفة لبنزل كل دونم من الارض ، مضروبا في عدد الدونمات المستغلة من الارض الزراعية في المنطقة المروية من العراق (حوالي ١٣ مليون دونم) يناهز ٥٢٠ مليون دينار ، وهذا المبلغ المقدّر من جانبنا لانشاء المبال في العراق يقارب التقدير الرسمي لمديرية الري العامة .

ان ضخامة هذا المبلغ تدفعنا بلا شك الى التساؤل فيما اذا كانت لمشاريع البنزل فعالية اقتصادية مجدية بالنسبة للقطاع الزراعي تبرر تنفيذها بانفاق

المبالغ المذكورة عليها • وتحديد مدى هذه الفعلية يتوقف الى حد بعيد على توقعاتنا في رفع الانتاج الزراعي والذي قد نحققه عن طريق تنفيذ مشاريع البزل • وكما هو معلوم لدينا فان اى توسع زراعى فى الريف الاروايى من العراق ، سواء اكان افقيا ام عموديا ، لا يمكن ضمانه من دون القضاء على الاملاح المتراكمة فى التربة عن طريق بزلها واستصلاحها • ولدينا امثلة واقعية حول مشروعات الدجلة والمسيب الكبير ، حيث كانت ملوحة التربة ولا تزال ، من الاسباب الرئيسية التى ادت الى فشل التوسعات الزراعية فيها وبالتالى هجرة الفلاحين منهما • وبالإضافة الى هذا الامر فاننا لا نتوقع اى تغيير فى هيكل استغلال الارض فى المنطقة الاروائية ورفع انتاجيتها او تطبيق الدورات الزراعية فيها ، من دون القضاء على الاملاح الموجودة فيها قضاء تاما ونهائيا •

وجدير بالذكر ان انتاجية كل وحدة قياسية من الارض المزروعة المروية اعلى من انتاجية نفس الوحدة القياسية للارض الديمية التى تعتمد على الامطار • وتلاحظ هذه الظاهرة حتى بالنسبة للانتاجية الحالية ، على الرغم من المشاكل المحيطة بالتربة ، وذلك فى انتاج كثير من المحاصيل اهمها الشعير والرز والذرة والقطن ومعظم اصناف الخضروات • وتشير الدلائل العلمية الثابتة الى ان الاراضى المروية ، اذا استصلحت واستخدمت فيها الاسمدة والبذور المحسنة ، فان انتاجية كل ١٠٠ هكتار منها تستطيع ان تعادل انتاجية ٥٠٠ - ٦٠٠ بل و ١٠٠٠ هكتار من الاراضى الديمية • ولهذا السبب فان اكثر الدول المتطورة فى العالم زراعيًا وصناعيًا ، تعمل بدأب على الاستزادة من مساحة اراضيها المروية فى الريف عن طريق تنظيم مختلف المشاريع وشبكات الري والبزل لاجل الوصول الى ذلك الغرض •

وقد جرت فى العراق فى فترات مختلفة تجارب عديدة لايضاح اهمية البزل والاستصلاح فى رفع انتاجية الاراضى الزراعية • ومن هذه التجارب ما جرى فى الاراضى التى كانت سبخة غير قابلة للزراعة نهائيا ومنها ما جرى فى اراضى اخرى تحتوى على نسبة اقل من الملوحة •

فالتجربة التى قام بها ويبستر "Webster" على الارض السبخة

(غير المنتجة) فى قضاء الهندية اظهرت انه فى المستطاع الحصول على ١٤٤ كغم من الحنطة و ١٩٢ كغم من الشعير للدونم الواحد ، بعد ان عولجت من الاملاح المتراكمة عليها عن طريق غسلها وتصريف الماء الزائد عنها .

وبينت التجربة التى اجراها دى كروتير "De Gruyeter" فى الدجيلة ان انتاجية الهكتار الواحد من الرز فى الارض الصالحة قد ارتفعت من ٢٠ - ٣٠ كغم الى ١٥٠ - ٣٠٠ كغم للهكتار الواحد بعد ان تمت معالجة التربة من الملوحة الكامنة فيها .

اما التجارب الاخرى التى جرت فى الاراضى المالحة والمزروعة بالحنطة والشعير فقد اظهرت بأن انتاجية الغلتين تصل الى ٣٧٥ - ٥٠ كغم للدونم الواحد بعد غسل التربة وبزلها بالمقارنة مع ١٥٠ - ٢٠٠ كغم قبل البدء بالتجربة اى حين كانت الارض مالحة .

ومعنى هذا اننا اذا حولنا نتائج تجربتي استصلاح الارض المالحة (عدا الارض السبخة) الى لغة الارقام القياسية لاستطعنا ان نستنتج بأن انتاجية الرز من الدونم الواحد قد ارتفعت بعد استصلاح التربة بمقدار ٩٠٠٪ قياسا الى انتاجية نفس الدونم قبل ان يتم استصلاحه وبزله . بمعنى آخر ان انتاجية الرز قد ارتفعت حوالي (٩) مرات بالقياس الى ما قبل الاستصلاح ، أما معدل انتاجية الحنطة والشعير ، فقد ارتفع فى التجربة الثانية ، بمقدار ٢٥٠٪ قياسا الى ما قبل المباشرة بالتجربة ، وهذا ما يعادل مرتين ونصف بالقياس الى الانتاجية التى كانت سائدة قبل الاستصلاح .

ومما لا ريب فيه ان نتائج التجارب القليلة المذكورة اعلاه تدل دلالة واضحة على اهمية وفعالية مشاريع البزل والصرف لرفع الانتاج الزراعى ، الامر الذى يعنى بان انشاء شبكة المبالز والمصارف فى المناطق الاروائية فى الريف العراقى سيؤدى بالتالى الى رفع نسبة مساهمة المحاصيل الحقلية فى تكوين الدخل القومى الزراعى اضافة الى امكانية الاستزادة من حجم المحاصيل المعروضة فى الاسواق وتنويعها وتحسينها .

وتشير حصيلة التجارب والدراسات التى توفرت لدى المعنيين بشؤون

كلفة ممكنة ، والذي يمكن التوصل اليه عندما نحقق الانتاج الامثل فى نطاق مشروعا الاقتصادى .

ومن هنا يظهر ، ان استغلال التربة فى دورات زراعية وبصورة كثيفة يصبح امرا لا مفر منه عند انشاء شبكات واسعة للبزل والصرف . وبذلك نستطيع ان نفترض باننا ، اذا تمكنا من استغلال الارض المروية مرتين فى السنة على الاقل ، ولانتاج نفس المحاصيل المزروعة حاليا وبنفس المستوى من الانتاجية لكل دونم ، سوف نحصل على ٤٦ مليون دينار كزيادة فى القيمة المضافة للمحاصيل الحقلية والخضروات والفواكه فى القطاع الزراعى^(١) . أما لو فرضنا باننا سوف نستمر فى استغلال المساحات المزروعة حاليا فى المنطقة المروية بنفس المزروعات ولمرة واحدة خلال السنة ، مع قيامنا باستغلال الاراضى التى تبور سنويا لانتاج البرسيم ، فإن معنى ذلك هو ان الدخل المتأتى من استغلال هذه الاراضى بعد بزلها ، سوف يبلغ حوالى ٩٠ - ١٢٠ مليون دينار^(٢) واذا أضفنا الى هذا المبلغ الزيادة السنوية المتوقعة فى القيمة الاضافية للمحاصيل الاخرى المزروعة ، والبالغة حوالى ٢٣ مليون دينار ، لاستطعنا أن نقول بأن معدل زيادة قيمة الدخل الزراعى بعد استغلال الارض بموجب الاسلوب المذكور وبعد استصلاحها وبزلها سوف يبلغ حوالى ١٣٨ مليون دينار سنويا .

واذا قارنا هذا العائد بكلفة مشاريع البزل المذكورة سابقا لامكنا أن

(١) يقدر « توماس بالوك » الزيادة الصافية فى الايراد النقدى بنتيجة زرع الاراضى الزراعية فى الريف العراقى زراعة كثيفة عن طريق اتباع طريقة زرع الارض مرتين فى السنة دون تركها بورا ، بـ ٧٨٪ . انظر : توماس بالوك - المصدر السابق - ص ٧٨ .

(٢) باعتبار ان الاراضى المبورة فى المنطقة المروية تبلغ (٦) ملايين دونم ، كما ان الدخل الذى يدره كل دونم مزروع بالبرسيم يقدر بـ ١٥ - ٢٠ دينارا على اساس ان غلة كل دونم مزروع بالبرسيم هى قرابة (٥) حشات وسعر الحشة الواحدة فى السوق حوالى ٣ - ٤ دينار . انظر : بحثنا فى مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الاول ١٩٦٩ بعنوان « أهمية الدورة الزراعية كوسيلة لزيادة الانتاج وتنويعه » .

نرى بأن هذا العائد سوف يؤدي الى تغطية التكاليف في بحر ٤ - ٥ سنوات. تبعا لاختلاف مقادير الكلفة المقدرة . وهذا ما يدل دلالة واضحة على الفعالية الاقتصادية لمشاريع البزل والصرف سواء بالنسبة للدخل الزراعى أو بالنسبة للدخل القومى على السواء .

وعلى الرغم مما قلناه أعلاه بصدد تكاليف مشاريع البزل وعوائدها فيجب أن لا يفهم منه بأننا نرى ضرورة صرف الاكلاف المقدرة دفعة واحدة. وفي خلال أقصر ما يمكن من الزمن بغية الوصول الى ما نستهدف اليه فى المناطق الاروائية . بل من الواجب قبل كل شئ أن يتم بزل تلك المساحات من الاراضى التى يمكن أن توجه اليها مياه الري بسهولة لاجل قيام الزراعة الكثيفة فيها وبالاخص تلك الاراضى التى تعتبر ممتازة من حيث قابليتها الانتاجية لحد الآن . ومن ثم نوسع المشروع بالتدريج لكى يشمل فى المستقبل ، وعلى ضوء خطة طويلة الامد ، كأن تكون مدتها الاقصى عشر سنوات ، بقية الاراضى الاخرى التى تتصف بقابلية انتاجية جيدة والتى تبلغ مساحتها - اضافة الى الاراضى الممتازة - قرابة « ١٠ » ملايين دونم . أما اذا لم تتوفر الموارد المالية الكافية لرصدها فى الخطة المقدرة ، لاستصلاح الاراضى ذات الانتاجية الممتازة والجيدة ، فعندئذ يمكن الاقتصار مؤقتا على الاراضى ذات الانتاجية الممتازة والبالغة مساحتها حاليا حوالى « ٤٨ » مليون دونم . وذلك لكى نمنع انخفاض خصوبتها وقابليتها الانتاجية ، كما هو الامر فى بقية الاراضى الاخرى ، ولكى تتمكن من الانتاج فيها على مستوى عالٍ وبأقل كلفة ممكنة .

الفصل الثاني

الانتاج الزراعى في العراق وفروعه الرئيسية

يتكون الانتاج الزراعى من موارد زراعية عديدة فى الريف • وقد يتوفر قسم منها بصورة طبيعية من دون تدخل الانسان (كالفابات والاحراش الطبيعية) كما ويتهيا قسم ثان عن طريق انتفاع الانسان ببيئته ومحيطه لانتاج مختلف المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية • وتكون للانتاج الزراعى بهذا المعنى فروع عديدة ، يتميز كل منها عن الآخر من حيث تجهيزه لصف ونوع خاص من المنتجات الزراعية • وهذه المنتجات بصورة عامة تقسم الى حقلين رئيسين هما : المنتجات النباتية والتي تشمل المحاصيل الحقلية والخضروات وموارد البستنة والغلات التكنيكية والمنتجات الحيوانية التي تشمل بدورها مختلف السلع ذات الاصل الحيوانى سواء كانت غذائية ام غير غذائية • وسوف نستعرض فيما يلى اهم المنتجات النباتية فى الريف العراقى لننتقل بعدها الى المنتجات الحيوانية بغية الامام بخصائص الانتاج الزراعى فى العراق ومشاكلة وامكانياته •

١ - المحاصيل الحقلية :

تنقسم المحاصيل الحقلية فى العراق بصورة عامة بالنسبة لمواسم زراعتها الى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية • وتتكون هذه المحاصيل باجمعها من الحبوب والبقول والغلات التكنيكية (النقدية) ، فتشمل المحاصيل الشتوية القمح والشعير والكتان والهرطمان والعدس والحمص والباقلء • اما المحاصيل الصيفية فتشمل الرز والماش والدخن والذرة واللوبيا والسمسم والقطن والتبغ • وعلى الرغم من هذه المحاصيل المتعددة التي ينتجها الريف العراقى الا ان اهمها من حيث المساحة المزروعة وحجم الانتاج وقيمتها هي محاصيل الحبوب اى المحاصيل الحقلية التي تدخل فى غذاء السكان فى الريف وفى المدن • وقد شكلت القيمة الاجمالية لما انتج من محاصيل الحبوب^(١) فى الريف العراقى عام ١٩٦٦ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) قرابة

(١) القمح ، الشعير ، الرز ، الدخن ، الذرة الصفراء والذرة البيضاء •

٤١ مليون دينار ، اى ما يعادل نحو ٨٨٪ من قيمة كافة المحاصيل الحقلية فى البلاد اما المساحات المزروعة بالحبوب فهى استنادا الى احصائيات ١٩٦٥/ ١٩٦٦ تشكل حوالى ٩٢٪ من مجموع مساحة الاراضى المستغلة فى العراق . ويعطينا الجدول التالى صورة واضحة حول كيفية استغلال الارض الزراعية فى العراق لاجل انتاج مختلف المحاصيل النباتية .

جدول رقم (١٦)

استغلال الارض الزراعية فى العراق خلال ١٩٦٥/ ١٩٦٦ (١)

النسبة المئوية الى مساحة الارض المستغلة	المساحة بالهكتارات	المحصول
٩١٫٦٪	١٢٠٠٠٠٠٠	الحبوب (الحنطة ، الشعير ، الرز ، الدخن ، الذرة)
١٥ ٪	٢٠٢٢٠٠	البقول (الباقلاء ، العدس ، الحمص ، الهرطمان ، الماش ، اللوبيا)
٢٤ ٪	٣١٨٨٤٧	الغلات التكنيكية والثمار الزيتية (التبغ ، القطن ، السمسم ، الكتان)
٤٥ ٪	٥٩٥٦٦٢	الخضروات الصيفية والشتوية
١٠٠٪	١٣٢٤٢٧٠٩	مجموع مساحة الارض المستغلة

ومن أهم محاصيل الحبوب المزروعة فى الريف العراقى هو القمح والشعير والرز اذ تشكل المساحات المزروعة بهذه الغلات الثلث قرابة ٩٦٪ من مجمل مساحة الاراضى المزروعة بمختلف انواع الحبوب فى الريف . والقمح كمحصول شتوى رئيسى يزرع على نطاق واسع فى كافة الاولوية نظرا لاهميته للسكان بالاضافة الى اهميته الاقتصادية للبلاد . وتعتبر المنطقة الشمالية المتألقة من محافظات نينوى واربيل والسليمانية وكركوك من ابرز المناطق التى تزرع هذا المحصول وخاصة فى المواسم التى تكثر فيها هطول الامطار حيث الزراعة فى تلك المنطقة تعتمد بالدرجة الاولى على ذلك . ويمكن القول بأن اراضى الجزيرة التابعة الى محافظة نينوى بما فيها

(١) اقتبس الجدول من : المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٦ .

تلعفر وسنجار ومخمور من محافظة اربيل وراية وشهرزور في محافظة السليمانية وكذلك الاراضي المنبسطة من قضاء طوز خورماتو وكفرى والحويجة من محافظة كركوك من أهم الاماكن التي تنتشر فيها زراعة القمح في تلك المنطقة . اما المنطقتان الوسطى والجنوبية فتم زراعة القمح فيها أيضا الا ان المساحات المزروعة بالقمح بالمنطقة الشمالية فتزيد في اغلب السنين على ضعف المساحات المزروعة بهذا الحاصل في الألوية العشرة الباقية التي تضمنها المنطقة الاروائية . اما من حيث الانتاج فان نتائج المحافظات الشمالية يصل في السنين الجيدة الى حوالى ٧٠٪ من مجموع انتاج القمح في البلاد . ومن اهم انواع الحنطة التي تزرع في العراق هي الحنطة الكردية وصابر بك والعجيبة والسبطة والمانية في المنطقة الشمالية والقندهارية في المنطقة الوسطى اما في المنطقة الجنوبية فتزرع فيها انواع مختلفة محلية وتجارية . وهي العجيبة والحميرة والكريطة والحنيشة والحسينية والمحرمة وغيرها .

جدول رقم (١٧)

المساحات المزروعة بالحنطة وانتاجها في العراق حسب المناطق (١)

المنطقة والسنة	المساحة المزروعة (بالدونم)	الانتاج (بالطن)
١٩٦٨/١٩٥٧		
المنطقة الشمالية	٤٣٩٤٨٦٨	٣٦٧٦٤٣
المنطقة الوسطى	٢١١٦٤٤٩	٢٤٨٥٢٤
المنطقة الجنوبية	١١٦٥١٤٥	٢٠٩٠٢٩
١٩٦٧/١٩٦٦		
المنطقة الشمالية	٥٠٤٧٤١٠	٣٩١٦٨٦
المنطقة الوسطى	١٩٨٧٧٢٧	٤١١٢٩٢
المنطقة الجنوبية	٣٣٩٣٨٦	٦٣٤٤٩

(١) وزارة التخطيط « نتائج الاحصاء الزراعى والحيوانى لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ » و « التقرير الفصلي لانجازات وزارة الاصلاح الزراعى لغاية ايلول ١٩٦٧ » .

ويأتي الشعير بعد القمح من حيث الأهمية الانتاجية وهو يأتي في مقدمة الحبوب التي يصدرها العراق ، اذ يبلغ معدل الكميات التي صدرها خلال السنوات الخمس عشرة (١٩٤٨/١٩٤٩) الى (١٩٦١/١٩٦٢) حوالي ٣٠٠ ألف طن في السنة من أصل معدل الانتاج الذي قارب ٩٠٠ ألف طن . وهذا يعني ان ٣٦٪ من مجموع الانتاج يصدر الى الخارج بينما ٦٤٪ منه يستهلك محليا . والواقع ان نسبة ما يصدر من الشعير الى الخارج تصل في بعض السنين الى حوالي ٥٠٪ من مجموع الانتاج . وهذا ما يجعل قيمة صادرات الشعير تصل احيانا الى ثلث قيمة مجموع صادرات العراق (اذا ما استثنينا صادرات النفط) .

وتتركز زراعة الشعير في المحافظات الوسطى والجنوبية اكثر من تركزها في المحافظات الشمالية معتمدة على الري من مياه دجلة والفرات على عكس زراعته في المحافظات الشمالية التي تعتمد على الامطار . ويفسر هذا التركيز لزراعة الشعير من حيث الكمية المنتجة والمساحة المخصصة له بان التربة الموجودة في وسط وجنوب العراق تحتوى على نسب اعلى من الملوحة يتمكن الشعير من مقاومتها اكثر من مقاومة القمح لها هذا بالاضافة الى ان الشعير قادر على النمو في الارض الاقل خصوبة والتي لا تصلح لنمو القمح . وأهم اصناف الشعير التي تزرع في المنطقة الاروائية هو الشعير الابيض والمراكشي وترابوت وسيركلان وماريوت وغيره اما في المنطقة الديمية في الشمال فيزرع الشعير الاسود والترابوت وهو يلي زراعة الحنطة في هذه المنطقة . ويبين لنا الجدول التالى المساحات المزروعة بالشعير وكميات انتاجه في المناطق الثلاثة من العراق .

أما الرز فيأتي في المرتبة الثالثة من بين المحاصيل الحقلية بعد القمح والشعير وهو من أهم المحاصيل الصيفية سواء من ناحية الانتاج او من ناحية المساحة المزروعة بتلك المحاصيل . فهو يعتبر الغذاء الرئيسى بالنسبة لكافة ابناء الشعب وكذلك له أهمية اقتصادية للبلاد حيث يصدر منه كميات مناسبة في بعض السنين حسب وفرة الانتاج .

جدول رقم (١٨)

المساحات المزروعة بالشعير وكميات انتاجه فى العراق حسب المناطق (١)

المنطقة والسنة	المساحة المزروعة (بالدونم)	الانتاج (بالطن)
١٩٦٨/١٩٥٧		
المنطقة الشمالية	٢٧٢٩٧٢١	٢٥٩٢٩٣
المنطقة الوسطى	٢٢٦٨١٠٦	٢٩٩٥٠٦
المنطقة الجنوبية	١٥٥١٥٠٠	٢٠٩٠٢٩
١٩٦٧/١٩٦٦		
المنطقة الشمالية	١٥٨٤٨٨٠	١٩٢٧٧١
المنطقة الوسطى	٢١٨٥١٧٧	٥٤٥٢٢٥
المنطقة الجنوبية	٥٧٧١٦٠	١٢٢٣١٢

ويزرع الرز فى مختلف مناطق العراق الا ان المنطقة الجنوبية تاتي فى طليعة المناطق من حيث انتاجها لاشهر انواع الرز كالغبر والنعيمة • فهى تنتج لوحدها قرابة ٥٩٢٪ من مجموع انتاج البلاد بسبب صلاحية تربتها ووفرة مياهها وخاصة مناطق الاهوار كالكحلاء والمجر الكبير والميمونة من محافظة ميسان ونواحي الصلاحية والعباسية وغماس والدغارة والقادسية والرمية والحمزة والسنية من محافظة القادسية •

وتلي مناطق الاهوار فى الجودة لزراعة الرز ، اراضى السيح والضخ فى المناطق الجنوبية ولهذا فقد تركزت زراعته فى هذه المناطق دون غيرها حتى بلغ معدل المساحة المزروعة فيها خلال السنوات الخمسة الاخيرة ١٩٦٥/١٩٦١ حوالى (٢٤٤١٧٨) دونما وانتاجها قدر بنحو ٨٧٩٠٨ طنا • وتعتبر محافظات القادسية وذى قار وميسان من أهم محافظات المنطقة الجنوبية فى انتاج الرز اذ يزيد انتاجها عن ٨٠٪ من مجموع انتاج منطقة السهل الرسوبى •

(١) المصدر السابق نفسه •

اما المنطقة الوسطى فتأتي في المرتبة الثانية وتعتمد الزراعة فيها على مياه الانهار سيحاً او بدلواسطة وتزرع فيها نفس الاصناف التي تزرع في المنطقة الجنوبية وهي : العنبر والنعيمة والحويزاوى كما ويزرع صنف النكازة في محافظة ديالى • وتسهم المنطقة الوسطى بنسبة تقارب ٣٦,٢٪ (حسب احصاء ١٩٦٤) في التوزيع الاقليمي لانتاج الرز في العراق • وتعتبر محافظة بابل من أهم محافظات المنطقة الوسطى في انتاجها للاصناف التجارية من العنبر والنعيمة والحويزاوى • الا ان متوسط انتاجية الدونم في هذه المنطقة لا يزال اقل من المنطقة الجنوبية في اغلب السنين • وقد بلغ متوسط المساحة المزروعة فيها بالرز خلال السنوات الخمسة (١٩٦١-١٩٦٥) حوالى (١٢٢٠٥٥) دونما • كما وبلغ انتاجها قرابة ٤١٩٨٥ طنا •

وتأتي المنطقة الشمالية في المرتبة الثالثة بعد المنطقتين الاخريتين في انتاجها لمحصول الرز • وتزرع فيها مساحات قليلة تكاد تكفى لسد حاجات السكان في تلك المنطقة اذ لا يتجاوز انتاجها عن ٤,٦٪ (حسب احصاء ١٩٦٤) من مجموع الانتاج الكلى للمقطر وقد بلغ معدل المساحة المزروعة فيها للفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ حوالى ١٨٥١٦ دونما اما انتاجها خلال نفس الفترة فقد قدر بنحو ٨١٥١ طنا ومن اشهر اصناف الرز في المنطقة الشمالية هي النكازة وتافكر ورزبازيان وعقرة •

وعلى الرغم من ان الرز يأتي في المرتبة الثالثة من حيث مقدار الانتاج بعد القمح والشعير في الريف العراقي الا انه يحتل المرتبة الثانية من حيث القيمة بعد القمح • وقد قدر مجمل انتاجه بالاسعار الثابتة في عام ١٩٦٦ بحوالى ١٢,٢ مليون دينار • بينما كان مجمل قيمة انتاج الشعير حوالى ٧,٦ مليون دينار • اما مجمل قيمة انتاج الحنطة في نفس السنة فقد بلغ حوالى ٢٠ مليون دينار • وبذلك تعادل قيمة انتاج الرز قرابة ٣٠٪ من مجمل قيمة المحاصيل الثلاثة الرئيسية وهي تشكل ايضا حوالى ٢٦٪ من مجموع القيم الاجمالية لكافة المحاصيل الحقلية البالغة حوالى ٤٦ مليون ديناراً في عام ١٩٦٦ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) •

جدول رقم (١٩)

القيمة المضافة للمحاصيل الحقلية والفواكه والخضروات بالاسعار الثابتة
لسنة ١٩٦٢ (١)
(بالآلاف الدينانير)

١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
٤٥٧١٠	٥٠٠٧٨	٤٣٤٥٣	٣٩١٢٥	٥٧٨٢٣	١ - المحاصيل الحقلية (الحبوب ، البقول ، الفلات النقدية)
٣١١١٣	٢٩٣٩٥	٢٦١٨٦	٢١٨٧٦	١٩٩٨٣	٢ - الخضروات
١١٥٤٩	١١٤٩٤	١٠٦٦٤	١٠٣٨٥	١٣٥٥٩	٣ - التمور والفواكه
٨٨٣٧٢	٩٠٩٦٧	٨٠٣٠٣	٧١٣٨٦	٩١٣٦٩	المجموع
١٢٨٩١	١٥٠٤٧	١٣٢٦٣	١٢٥٣٣	١٤٧٤٧	ناتجا المستخدمة (-)
٧٥٤٨١	٧٥٩٢٠	٦٧٠٤٠	٥٨٨٥٣	٧٦٦٢٢	القيمة المضافة

ولزراعة الرز في العراق طرق مختلفة كما ولها مواعيد متباينة .
ومن الطرق التي يتبعها المزارع العراقي في انتاج الرز : النثر باليد والشتال .
وبالرغم من ان طريقة الشتل تمتاز على الطريقة الاولى بكثير من
المؤهلات كالاقتصاد في الماء والاقتصاد في البنود المستخدمة ، ومن ثم
وفرة المحصول وجودته الا ان المزارع العراقي لا يميل اليها بكثرة ويتبع
طريقة النثر باليد التي تبلغ تكاليف زراعة الدونم فيها حوالي (١٢٤٥٠) دينار
بينما تبلغ تكاليف زراعة الدونم الواحد بموجب طريقة الشتل قرابة
(٨٢٠٠) ديناراً .

اما من حيث مواعيد الزرع فتبدأ زراعة الرز في المحافظات الشمالية
في أواخر شهر مارت وتستمر طيلة شهر نيسان وعلى شرط ان لا يتجاوز
عنه . ولذلك فان الرز المبكر بالنضوج والمعروف محلياً بـ (سي آو) يزرع
قبل منتصف شهر نيسان لكي ينضج في الوقت المناسب قبل شح مياه
العيون .

أما زراعة الرز في المناطق الوسطى والجنوبية وبالاخص في الاخيرة

(١) وزارة التخطيط « تقرير عن الدخل القومي في العراق للفترة
١٩٦٢ - ١٩٦٦ » ص ٤٢ .

تقسم الى : الزراعة المبكرة (الهرفي) والزراعة المتأخرة (الأفلي) •
والزراعة المبكرة يقسمها المزارعون وخاصة في محافظة ميسان الى
فصلين هما :-

- (١) النوروزية : نسبة الى عيد نوروز في ٢١ مارت من كل سنة الى
نهاية شهر نيسان •
(٢) الرمسائية : وتبدأ من ٣٠ نيسان الى نهاية الاسبوع الاول من
شهر حزيران •

اما الزراعة المتأخرة (الأفلي) وتعرف باسم الثرياوية نظرا لظهور
كوكب الثريا من جهة الشرق عند الفجر فتبدأ من حزيران وتنتهي في
أواخر شهر تموز • ويبدأ نضوج الرز المتأخر عادة في أواخر شهر
أيلول أما اصناف الرز المبكر فتنضج خلال شهر تموز •

مما تقدم يظهر بان الغلات الثلاثة المذكورة (القمح ، الشعير ، الرز)
تعتبر من أهم محاصيل الحبوب المزروعة في الريف العراقي وهي في نفس
الوقت من أكثر المنتجات الغذائية انتشارا واستعمالا في البلاد ، اما بقية
محاصيل الحبوب الاخرى فتأتي بالدرجة الثانية من حيث الاهمية الاقتصادية
سواء من ناحية استعمالها كغذاء أو من حيث دخولها في التجارة الخارجية •
أما محاصيل البقول التي تشمل الباقلاء والعدس والحمص والهرطمان
والماش واللوبيا فتحتل ايضا مساحات قليلة من الارض الزراعية وقد بلغت
في عام ١٩٦٥/١٩٦٦ قرابة ١٥٪ من مساحة الارض المستغلة في الريف •
وفيما يلي جدولاً بأهم المحاصيل الشتوية والصيفية المزروعة في العراق
خلال الموسم ١٩٦٣/١٩٦٤ •

ونستطيع ان نلاحظ من خلال تمعننا في طبيعة الانتاج الزراعي في
العراق بأن محاصيل الحبوب على الرغم من كونها تحتل مكانة الصدارة
من بين كافة المحاصيل الحقلية الاخرى في البلاد سواء من حيث مقدار
الانتاج او من حيث الارض المزروعة بها ، الا انها تتصف بصفتين رئيسيتين
تستوجب الكلام عنهما وهما :-

جداول رقم (٢٠)

المحاصيل الحقلية المزروعة في العراق لموسم ١٩٦٣/١٩٦٤ (١)

نوع المحصول	المساحة المزروعة (دونم)	الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم الواحد (كغم)
الحنطة	٦٥٠٧٢٥٥	٨٠٧٠١٣	١٢٤
الشعير	٤٣٩٠٥٤٠	٦٢٢٩٢٧	١٤٢
الكتان	٤٢٣٧٩	٦٨٦٢	١٣١
البقلء اليابسة	٥٤٤٣٦	١٠٠٩٣	١٨٦
الهرطمان	٢٧٥٥	٥٩٢	١٩٢
العدس	٣٤٣٦٠	٥٦٣٦	١٦٤
الحمص	١٣٤٦٢	١٨٣٨	١٣٦
الرز	٤٣٧٨٧١	١٨٤٣٥	٤٢٠٩
القطن	١٥٩٠٩٧	٢٩٣٥٣	١٨٤٤
السمسم	٥٠٢٩٩	٧٧٦٦	١٥٤٤
الماش	٤٣٠٢٩	٨٦١٤	٢٠٠٢
الدخن	٢٣٠٢٤	٥٠٧٦	٢٢٠٧
الذرة الصفراء	١٢٤٤٥	٢٨٠١	٢٢٥
الذرة البيضاء	٢٥١٦٠	٧٣٦٠	٢٩٢٥
اللوبياء اليابسة	٢٤٠٧٧	٤٧٥	٢٢٧٣

أولاً - قلة ما يغله الدونم الواحد منها أي انخفاض انتاجيتها قياساً الى كل دونم من الارض المزروعة *

ثانياً - تقلب مقدار انتاجها من سنة الى أخرى واختلاف حجم ما يتوفر منها تبعاً لذلك لاجل الاستهلاك المحلي او لغرض التصدير الى الخارج *

ومما يخص النقطة الاولى فبالامكان ملاحظتها فيما لو قارنا معدل ما تغله اية وحدة قياسية من الارض المزروعة في العراق بالمحاصيل الحقلية مع بقية البلدان الاخرى التي تنتج نفس المحاصيل سواء كانت من البلدان النامية او من الاقطار المتطورة اقتصادياً * وتدلل على ذلك معطيات الجدول الوارد ادناه :

١) النشرة السنوية الاحصائية الزراعية لعام ١٩٦٤ *

جدول رقم (٢١)

انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق وبعض البلدان الاخرى
(مائة نغم من الهكتار الواحد) (١)

المحصول	السنة			
	٩٦٤/٩٦٠	٩٥٧/٩٥٣	٩٥٢/٩٤٨	٩٣٨/٩٣٤
الحنطة :				
العراق	٥١	٦٣	٤٨	٧٢
ايران	٨٣	٩٧	٩٠	١٢٠
انكلترا	٣٩٢	٣٠٩	٢٧٢	٢٣١
الشعير :				
العراق	٧٦	٩٤	٧٧	٧٧
سوريا	٧٢	٨٠	٨٧	١٠٦
دانمارك	٣٧٩	٣٥٨	٣٤٥	٢٩٨
الرز :				
العراق	١٣١	١٦٠	١١٧	١٣٥
اندونيسيا	١٧٨	١٧١	١٦١	١٥٨
اليابان	٥١٨	٤٠٨	٤٠٠	٣٦٣

نلاحظ من هذا الجدول بان انتاجية الهكتار الواحد من الحنطة في العراق خلال الفترة ١٩٦٤/١٩٦٠ تقل بمقدار مرة ونصف عن انتاجية الهكتار في ايران وتقل بمقدار اكثر من سبعة مرات عن انكلترا . اما بالنسبة للشعير فنرى ان انتاجية الهكتار الواحد في الدانمارك تعادل حوالى خمس مرات انتاجية الهكتار في العراق وتفوق انتاجية الهكتار الواحد من الرز في اليابان بنحو أربع مرات انتاجية نفس الهكتار في العراق . وهذا يدل بصورة واضحة على ان العراق بالرغم من اختصاصه في انتاج المحاصيل

(١) اقتبس الجدول من المصادر التالية :

- أ - المجموعة الاحصائية السنوية لاعوام ١٩٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ .
- ب - اقتصاديات الدول الرأسمالية « مجموعة احصائية » موسكو ١٩٥٩ - باللغة الروسية .
- ج - العالم الرأسمالي « مجموعة احصائية » موسكو ١٩٦٥ - باللغة الروسية -

الغذائية الثلاثة الرئيسية الا انه لم يتمكن من تهئية السبل والوسائل اللازمة لرفع انتاجيتها وهكذا فان الريف العراقي الذي يتصف (باقتصاد المحصول الواحد) One Crope Economy او Monoculture الذي يعني انتاج محصول واحد او بعض المحاصيل الحقلية للاستهلاك وللتصدير ، فهو بالاضافة الى مخاطر هذا النظام الزراعي يعانى من انخفاض انتاجية الارض الزراعية . ومما لاشك فيه ان مرجع انخفاض هذه الانتاجية هو عدم الانتفاع بالاساليب والوسائل العلمية فى الحقل كاستعمال الاسمدة الكيماوية والطبيعية واستخدام المكائن والآلات الزراعية وتطبيق الدورات الزراعية الحديثة واستعمال المبيدات والبذور المحسنة ، كل هذا بالاضافة الى عدم القضاء على ملوحة التربة ومشاكلها العديدة . وعدم استخدام الاساليب الفنية فى الزراعة قد أدى فى نفس الوقت الى تردى انتاجية عمل المزارع العراقي فى الريف وعدم كفايتها لتأمين مستوى ملائم من الحياة او توفير فائض زراعى له .

أما ما يخص النقطة الثانية وهى بصدد تقلب الانتاج الزراعى فى البلاد فيمكن ملاحظته من خلال تمعنا فى الجدول ادناه (رقم ٢٢) .

وتقلب الانتاج الزراعى قد اصبح ظاهرة مستديمة لطبيعة هذا الانتاج وهو يعكس لنا بصورة عامة ضعف تحكم المزارع العراقي فى البيئة المحيطة به فى الريف مما نجم عنه خضوع انتاجه الى التقلبات الجوية والمناخية فى المناطق الشمالية والى تباين مقادير المياه الجارية فى النهرين فى السهل الرسوبى الاروائى ، هذا بالاضافة الى بقية المؤثرات الفنية الاخرى التى قد اهملها المزارع للحفاظ على مستوى انتاجه الزراعى .

يرينا الجدول رقم (٢٢) بان حجم الغلات المذكورة فيه فى تقلب مستمر من سنة الى أخرى . ولكن على الرغم من هذا التقلب فان مقدار الانتاج وكذلك المساحات المزروعة بتلك الغلات فى تزايد واضح فيما لو قارناها فى الفترة ١٩٦٣/١٩٦٦ مع الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٤/١٩٣٨ . ومع ذلك فان وتائر زيادة الانتاج خلال الفترة المذكورة

جدول رقم (٢٢)

التغيرات الحاصلة في انتاج ومساحة المحاصيل الحقلية الرئيسية في العراق
(بآلاف الاطنان) (١)

المحصول	السنة (الانتاج)				
	١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٦٣/١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧/١٩٥٣	١٩٥٠/١٩٤٦
القمح	٧٨٢	٨٣٢	٨٢٥	٩٦٠	٣٧٥
الشعير	٧٦٣	٨٦٠	٨٣٢	٩٤٥	٧٠٣
الرز	١٧٧	١٨٨	٢٤٩	٢٩٠	٢٧٣
الفطن	٢٦	٢٧	٣٧٤	٢٤	٧
التبغ	٩٣	١٠٧	٧٢	٨٤	٤

المحصول	المساحة (بآلاف الدونمات)				
	١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٦٣/١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧/١٩٥٣	١٩٥٠/١٩٤٦
القمح	٦٧٩٣٧	٦٨٨٨	٦٥٤٩	٦٠٠٠	٣٦٨٦
الشعير	٥٥٨٠٢	٦٨٥٠	٧٦٧٦	٦٨٠٠	٤١٥٦
الرز	٤٤٤	٧٤٣	٨٤٤	٨٠٢	٩٧٠
الفطن	١٣١	١٣٠	٢٢٥	٢١٦	٥٥
التبغ	٥٧٥٥	٥٣	٣٠	٣٣	١٩

كانت أقل بكثير عن وتأثير زيادة المساحات المزروعة في الريف ولاسيما بالنسبة للغلوتين ، الحنطة والشعير . حيث ان المساحات المزروعة بالحنطة خلال الفترة ١٩٣٤/١٩٣٨ الى ١٩٦٢/١٩٦٦ قد ازدادت بمقدار حوالى ٥٤٪ اما ناتجها فلم يرتفع سوى في حدود ٣٠-٣١٪ وما يخص الشعير فقد زادت المساحة المزروعة به خلال نفس الفترة بنحو ٤٣٪ اما ناتجه فقد ارتفع بنسبة تقرب من ٢١٪ ومما لا ريب فيه هو ان هذا التفاوت بين مقدار الانتاج وبين المساحات المزروعة يدل بصورة جلية على انخفاض انتاجية الغلات المزروعة أو على الأقل على عدم حدوث أى تقدم فى نطاق هذه الانتاجية . ويستثنى من ذلك حاصل الرز حيث ارتفع انتاجه بمقدار ١٦٪ خلال الفترة المبينة اعلاه ، بينما تقلصت المساحات المزروعة به بحوالى ٤٥٪ ويعود هذا الامر الى التحسن النسبى الذى طرأ على انتاجية الرز خلال

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى « المدخل فى الاقتصاد الزراعى ، مع التأكيد على الاقتصاد الزراعى العراقى » بغداد ، ١٩٦٦ ص ٢٠٢ والمجموعة الاحصائية السنوية ، لاعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

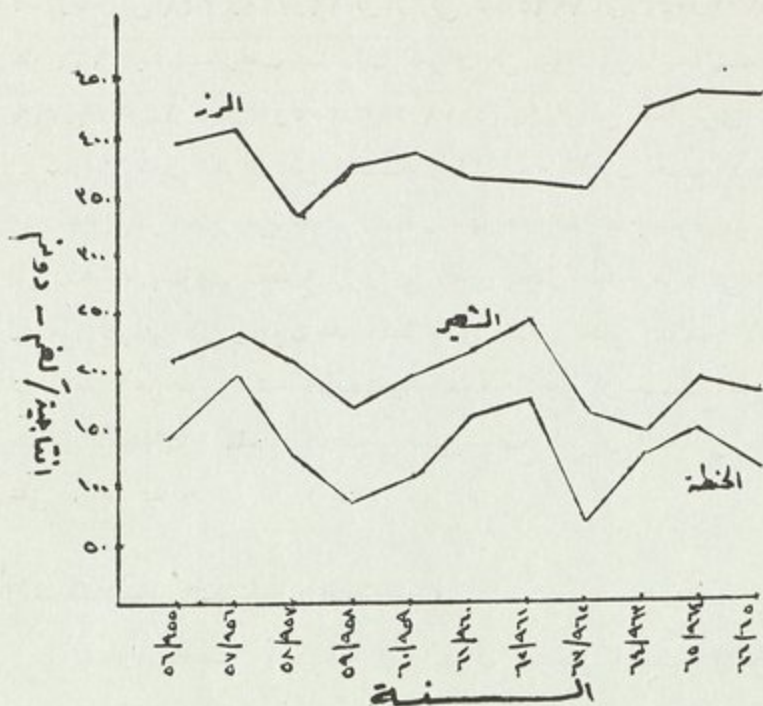
جدول رقم (٢٣)

انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق حسب السنوات (دونم/كغم)

السنة	الحنطة	الشعير	الرز
١٩٥٦/١٩٥٥	١٤٨	٢٠٧	٣٩٥
١٩٥٧/١٩٥٦	١٩١	٢٣٠	٤٠٤
١٩٥٨/١٩٥٧	١٢٣	٢٠٨	٣٨٦
١٩٥٩/١٩٥٨	٩٥	١٦٦	٣٧٤
١٩٦٠/١٩٥٩	١١٦	١٩٤	٣٨٧
١٩٦١/١٩٦٠	١٥٩	٢١٩	٢٦٨
١٩٦٢/١٩٦١	١٧١	٢٣٧	٣٣٦
١٩٦٣/١٩٦٢	٧٢	١٦٢	٣٣٢
١٩٦٤/١٩٦٣	١٢٤	١٤٢	٤٢١
١٩٦٥/١٩٦٤	١٤٨	١٨٤	٤٢٧
١٩٦٦/١٩٦٥	١١٩	١٧٨	٤١١

السنوات المذكورة نتيجة توفر المياه صيفا لزراعته وخاصة اثر الفيضانات العالية التي حدثت في النهرين منذ عام ١٩٦٣ ، اضيف الى ذلك ظهور بوادر استعمال الاسمدة في مناطق زراعة الرز منذ سنوات ١٩٦٣-١٩٦٤ • ان التقلبات المفاجئة التي تطرأ على حجم الانتاج الزراعي في البلاد تؤثر بدورها في مقدار ما يستهلك من الغلات الزراعية في الداخل كما وتتغير من سنة الى أخرى المقادير المصدرة والمستوردة من الخارج فلذلك فلا يمكن القول بأن العراق يصدر بصورة مستديمة الى الخارج بعض المحاصيل الزراعية ولعل الشعير هو في مقدمة الغلات الزراعية الغذائية التي تصدر الى خارج البلاد (باستثناء التمور) اما الحنطة والرز وبقية محاصيل الحبوب الاخرى فتفاوتت نسبة دخولها في التجارة الخارجية من سنة الى أخرى بل وفي بعض السنين يضطر العراق الى استيراد الحنطة او الرز لعدم كفايتهما في الداخل او لعدم توفر بعض الاصناف منهما محليا • وما يخص التجارة الخارجية للسلع الزراعية بصورة عامة يلاحظ ان حجم الاستيرادات الى العراق من مواد زراعية وحيوانية يفوق حجم الصادرات منه • ويعزى ذلك بالدرجة الرئيسية الى ان سكان العراق قد

اتجاه انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق



تكاثروا في السنوات الاخيرة بنسبة تفوق نسبة زيادة الانتاج الزراعي والحيواني كما وان ازدياد دخل الفرد العراقي لم تقابله زيادة مماثلة في الانتاج مما ادى الى ازدياد حجم الاستيرادات وانخفاض حجم الصادرات من المواد الزراعية ، حيث ان الانتاج الزراعي مقدرا بملايين الدنانير قد ارتفع بنسبة لا تزيد على ٦٥٪ خلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ بينما بلغت نسبة زيادة السكان خلال نفس الفترة حوالى ١٧٥٪ اما معدل دخل الفرد العراقي فقد ازداد بنسبة ٣٥٪ اى بمقدار حوالى خمسة اضعاف الزيادة التى حصلت فى ميدان الانتاج الزراعي^(١) . ولو حللنا الارقام الخاصة

(١) منشورات وزارة التخطيط الداخلية بعنوان « مشاكل التنمية الاقتصادية » بغداد ، ١٩٦٥ .

تجارة السلع الزراعية خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ لرأينا بأن حجم الاستيراد قد ارتفع من ٣٢٨ ر ١٦٧١٠ ديناراً في عام ١٩٦٥ الى ٢٢٧٢٢ ر ٢٢٠٥٣ في عام ١٩٦٦ بينما بلغت صادرات العراق من المواد الزراعية لهذه الفترة ١٤٧٢٩ ر ٧٧٩ ديناراً و ١٨٢٧٣ ر ٣٠٥ ديناراً . من هذا نرى انه على الرغم من كون العراق من البلدان الزراعية الا ان حجم الاستيرادات الزراعية اكبر بكثير من حجم المصدر منها . وهذا ما يدعونا مرة اخرى الى الاهتمام بشؤون القطاع الزراعي الذي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد القومي العراقي كي يتحول هذا القطاع الى مصدر لخلق الفائض الاقتصادي في البلد لاغراض التنمية الاقتصادية العامة ولجل ان نستطيع عن طريق تطوير القطاعات الانتاجية المحلية تحسين وضع الميزان التجاري والقضاء على العجز فيه .

٢ - المحاصيل التكنيكية (الصناعية)

تشمل المحاصيل التكنيكية في العراق القطن والتبغ والمحاصيل الزيتية (بذور الكتان وفستق العييد وبذور القطن والسمسم) والمحاصيل السكرية (البنجر السكري وقصب السكر) وقد بلغت المساحات المزروعة بها في عام ١٩٦٧ حوالي (٣٥١) ألف دونم اي ما تشكل قرابة ٣٪ من مساحة الارض الزراعية المستغلة في البلاد . ومعنى ذلك بان زراعة هذه المحاصيل لا تزال متأخرة في العراق بالرغم من اهميتها بالنسبة لتوسيع الصناعات الزراعية والتوفير في العملات الصعبة التي تذهب سنوياً لاستيراد المواد الاولية الزراعية من الخارج .

ويأتي القطن في مقدمة المحاصيل التكنيكية المزروعة في الريف العراقي سواء من ناحية المساحة او من ناحية حجم الانتاج . وهو يزرع في معظم محافظات العراق وبصورة خاصة في بغداد وديالى وواسط والانبار ونيوى . والصنف الشائع زراعته حالياً في العراق هو ما يعرف بـ (الكوكرولت) المحسن وهو من الاصناف الامريكية التي عمت زراعتها

فى الريف العراقى نتيجة التجارب التى قامت بها الدوائر المختصة التابعة لوزارة الزراعة •

ومن ملاحظاتنا لزراعة القطن فى العراق نرى بأن المساحات المزروعة به وكذلك حجم انتاجه قد ارتفعاً منذ بداية الخمسينات ولكن رزاعته أخذت تتقلص مرة ثانية بعد عام ١٩٥٧ على الرغم من المحاولات التى تبذل حالياً للتوسع فى انتاجه • فقد بلغت المساحات المزروعة بالقطن فى عام ١٩٦٦ حوالى ١٣٢ ألف دونماً وبلغ حجم الانتاج منه للسنة نفسها حوالى ٢٩ ألف طن • وقد ارتفع حجم الانتاج عام ١٩٦٧ فبلغ قرابة ٣٥ ألف طن ومع ذلك فإن المساحات المزروعة بالقطن وانتاجه لا يزالان دون المستوى الذى امكن الوصول اليهما فى عام ١٩٥٧ ، حيث كانت المساحات المزروعة قطناً فى ذلك العام تقدر بحوالى ٢٥٩ ألف دونم اما انتاجه فقد بلغ قرابة ٤٤ ألف طن •

الجدول رقم (٢٤)

المساحات المزروعة والانتاج وغلة الدونم من القطن من سنة ٩٥٧ لغاية ٩٦٧ (١)

السنة	المساحة (دونم)	الانتاج العام (طن)	غلة الدونم الواحد (كغم)
١٩٥٧	٢٥٩٣١٤	٤٤١٤٥	١٧٠ر٢
١٩٥٨	٢٢٤٥٥٦	٣٧٣٧٠	١٦٦ر٤
١٩٥٩	١٤٧٠٠٠	٢٦٠٣٦	١٧٧ر١
١٩٦٠	١٢٣٧٣٨	٢٣٨٩٨	١٩٠ر٣
١٩٦١	١٤٧٦٧٨	٢٦٨٥٨	١٨١ر٨
١٩٦٢	١٣٦٧٥٠	٢٥٦٠٠	١٨٧ر٢
١٩٦٣	٩٨٤٩٦	١٦٨٣٢	١٧٠ر٨
١٩٦٤	١٥٩٠٩٧	٢٩٣٥٢	١٨٤ر٥
١٩٦٥	١٣٤٦٦١	٣١٥٨٦	٢٣٢ر٥
١٩٦٦	١٣٢٠٤٧	٢٨٦٩٦	٢١٧ر٣
١٩٦٧	١٥٧٨٣٣	٣٥٠٣٩	٢٢٢

(١) مديرية الزراعة العامة - قسم الاقتصاد الزراعى - « دراسات فى المحاصيل الصناعية لعام ١٩٦٨ » أيلول ١٩٦٨ •

ولو درسنا حجم الاستهلاك المحلي من القطن ومقدار الفائض او العجز في انتاجه لرأينا بأن حجم الانتاج من القطن الخام في عام ١٩٦٧ كان قد بلغ (٣٥) ألف طنا ، وهو ما يعادل (١٢) ألف طنا من القطن الشعير . ولما كان استهلاك العراق لنفس العام بلغ حوالى ٧٣٤٠ طنا من القطن الشعير فان فائض الانتاج والذي اعد للتصدير بلغ حوالى (٤-٤٥) ألف طن قطن شعير . غير انه من المتوقع ان يزداد حجم الاستهلاك المحلي من قطن الشعير في المستقبل القريب لاسيما بعد اشتغال معمل النسيج القطنى فى الكوت وعندئذ سترتفع حاجة الاستهلاك المحلي الى (١٦٢٤٠) طن من القطن الشعير وهى تعادل (٤٨٧٢٠) طنا من القطن الخام . ولهذا يصبح من الضروري رفع حجم الانتاج من القطن الى ٥٠ ألف طن من القطن الخام كحد أدنى لاجل سد حاجة صناعات الغزل والنسيج العراقية . ومعنى ذلك انه بالمقارنة مع حجم الانتاج فى عام ١٩٦٧ سيحتاج العراق قريبا الى زيادة الانتاج بمقدار ١٥ ألف طن على الاقل .

ومما لا شك فيه انه يمكن الوصول الى هذا الهدف اما عن طريق زيادة المساحات المزروعة او عن طريق زيادة غلة الدونم الواحد من الارض المزروعة . وبما ان التوسع فى المساحات المزروعة تصادفه بعض العراقيل منها تفضيل الفلاحين زراعة الرز على زراعة القطن بسبب الجهود الكثيرة والعمليات الزراعية المستمرة التى تتطلبها زراعة القطن علاوة على كونه مادة غير غذائية تنتج لاجل السوق فقط ومن ثم انخفاض اسعاره بالمقارنة مع سعر الطن الواحد من الرز ، فلهذا كله يصبح الطريق الثانى حاليا وهى زيادة انتاجية الدونم الواحد هو الامر المفضل بالنسبة لواقع الريف . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق استخدام الاسمدة فى مناطق زراعة القطن مع القيام بأعمال المكافحة من أجل القضاء على الآفات والامراض التى قد يصاب بها محصول القطن اضافة الى ضرورة توفير المياه للسقى صيفا وبصورة كافية . وبما ان انتاجية القطن فى العراق لا تزال قليلة فيها اذا قارناها ببقية الاقطار الاخرى فى العالم فلذلك تتوفر امكانيات كبيرة لاستعمال

مختلف الوسائل التي تمكن من رفع انتاجية الارض المزروعة بالقطن واذا ما تم ذلك سيتمكن العراق في السنوات القليلة القادمة من رفع حجم انتاج القطن في الداخل وبالتالي خفض تكاليفه وزيادة ارباح الفلاحين والمزارعين المنتجين للقطن .

وفي حالة تحسين زراعة القطن في الداخل ورفع حجم انتاجه يمكن تصدير كميات لا بأس بها الى الخارج لاسيما وان اسعار القطن العالمية عالية جدا وبذلك يصبح القطن مصدرا لجلب العملة الاجنبية الى البلاد . وقد تمكن العراق فعلا في السنوات الاخيرة من تصدير قطن الشعر (المحلوج) الى الخارج حيث تم في عام ١٩٦٤ تصدير ٢٩٥٤ طنا منه الى خارج البلاد . وبلغت قيمتها (٦٣٩٧٢٩) دينارا اما في عام ١٩٦٥ فقد تم تصدير ٣٩٩٢ طنا بقيمة (١٣٣٠٦٠) دينارا وارتفع حجم المصدر من قطن الشعر عام ١٩٦٦ حتى بلغ ٥٩٥٢ طنا وبقيمة (١٢٣٤٩٩٢) دينارا . ومع ذلك فان صادرات العراق من القطن لا تعني بأن هناك فائضا منه في الداخل بل على العكس فان هذا الفائض لا يرجع الى زيادة الانتاج بقدر ما يرجع الى عدم استيعابه من قبل الصناعات الموجودة في الداخل بسبب قلتها وعدم تطورها بصورة ملائمة الى الآن . ولهذا فاننا نتوقع ان تزداد حاجة العراق في المستقبل الى القطن بعد التوسع الصناعي فيه ولاسيما تلك الصناعات التي تستخدم القطن اما لانتاج السلع الاستهلاكية او المواد الغذائية . حيث ان القطن بالاضافة الى استعمال اليفه في صناعة الغزل والنسيج فانه يمكن الاستفادة من بذوره لاستخدام الزيوت النباتية ومنتجاتها .

وتستخرج بذور القطن من القطن الزهر وهي تعادل ثلثي وزنه تقريبا بعد حلبه في المحاليج ويستفاد منها في صناعات الزيوت والصابون . ولبذور القطن سوق رائجة في الداخل حيث يبلغ سعر الطن الواحد منها ٣٦ دينارا اي ما يزيد بمقدار مرة ونصف على معدل اسعار الشعير في الاسواق المحلية وهو يشكل ايضا قرابة ٧٤٪ من معدل سعر الطن الواحد من الحنطة في السوق .

جدول رقم (٢٥)

غلة الهكتار من القطن الشعير (المحلولج) في العراق
وبعض البلدان المنتجة له (١) (بالكيلوغرامات)

القطر	السنة		
	١٩٦٢/١٩٦١	١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٦٤/١٩٦٣
العراق	٢٣٠	٢٤٠	٢٢٠
العربية المتحدة	٤٠٠	٦٦٠	٦٥٠
ايران	٣٠٠	٢٣٠	٢٨٠
المكسيك	٥٥٠	٥٩٠	٥٨٠
اليونان	٤٣٠	٤٤٠	٤٤٠

وقد ازداد انتاج بذور القطن في السنوات الاخيرة وذلك تبعا لزيادة حجم الانتاج من القطن ، حيث بلغ مقدار انتاجها في عام ١٩٦٦ حوالى ١٨ ألف طنا وارتفع عام ١٩٦٧ الى حوالى ٢٢ ألف طنا . ومع ذلك فان الاستهلاك الداخلى من بذور القطن لا يزال قليلا وذلك لعدم توفر المعاصر اللازمة لدى صناعات الزيوت والصابون العراقية . وقد بلغ مقدار ما استهلكه شركة منتجات بذور القطن وشركة الزيوت النباتية من بذور القطن المنتجة في الداخل قرابة ٥٧١٠ طنا في عام ١٩٦٧ . اما الزائد عن حجم الاستهلاك في ذلك العام فقد صدر الى الخارج كما واستخدم قسم منه كبذور للزراعة وكعلف للحيوانات .

وبالاضافة الى بذور القطن ينتج في العراق بعض المحاصيل الزيتية الاخرى ومن أهمها - بعد بذور القطن - الكتان والسمن وفستق العبيد . غير ان حجم انتاج هذه المحاصيل لا يزال قليلا كما وانها تزرع على نطاق صغير جدا في العراق حيث لا تكفى لسد حاجة الصناعات المحلية بدليل ان مقدار الاستيرادات من الزيوت الخام كبيرة جدا وخاصة زيت النخيل اذ بلغ مقدار استيراداته في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ قرابة ٤٩٠٥٦ طنا . وهذا الرقم يمثل استيرادات شركتى استخراج الزيوت ومنتجات بذور القطن .

(١) المصدر السابق نفسه .

واستنادا الى المعلومات المتوفرة لدينا ان سد حاجة العراق من الدهون ومتطلبات الصناعة العراقية من بذور القطن وبذور الكتان وفستق العييد يتطلب توسيع المساحات المزروعة الى (٩٩١) ألف دونما بالمقارنة مع (٢٩١) ألف دونما مستغلا في عام ١٩٦٧ • اما حجم الانتاج من البذور الزيتية فيجب زيادته من (٤٧) ألف طن الى (١٩٢) ألف طن موزعة على أساس انتاج (١٠١) ألف طن من بذور الكتان و ٣٦ ألف طن سمسم و ٣٦ ألف طن من فستق العييد و ٢٠ ألف طن من بذور القطن • ويرينا الجدول التالى مقدار الانتاج والمساحات المزروعة لاهم المحاصيل الزيتية في العراق خلال السنوات الاخيرة •

وتجب الاشارة ايضا الى المحاصيل السكرية التى تعتبر من المحاصيل الصناعية المهمة والتى قد تلعب دورا هاما فى التنمية الزراعية والاقتصادية العامة للبلاد • ويقصد بالمحاصيل السكرية بلا شك تلك المحاصيل التى يستخرج منها السكر وهذه تشمل فى العراق البنجر السكرى وقصب السكر • وتوجد حاليا زراعة بنجر السكر فى المحافظات الشمالية وذلك لغرض تجهيز معمل السكر فى محافظة نينوى بالمواد الاولية اللازمة ولكن الكميات المنتجة من البنجر السكرى فى المنطقة لا تشكل سوى جزءا بسيطا من حاجة المعمل ولذلك يضطر المعمل سنويا الى استيراد السكر الخام عن طريق الجهات الرسمية لاجل ان يتمكن من العمل بطاقة انتاجية عالية • وقد تراوحت كمية السكر الخام المستورد من الخارج لعام ١٩٦٧/١٩٦٨ ما بين ٦٠ - ٧٠ ألف طن واستخلص منها ما مقداره (٥٦٦٥١) طنا من السكر الصافي اى بنسبة ٨٧,٢٪ من وزن السكر الخام • اما نسبة السكر الصافي من وزن البنجر فقد بلغت (١٠٪) تقريبا وكانت كمية البنجر السكرى المستهلكة من قبل المعمل فى عام ١٩٥٩ تقدر بـ (٦١١٨) طنا وقد زادت الكميات المستهلكة فى عام ١٩٦٧ حيث بلغت (٤٠٤٧١) طنا • ومعنى ذلك ان الانتاج قد أخذ يتزايد للبنجر السكرى فى السنوات الاخيرة ومع ذلك فان هذا الانتاج لا يزال دون الطاقة الانتاجية للمعمل بكثير اذ أن المعمل صمم على ان يستوعب يوميا حوالى ٨٠٠ طن من البنجر السكرى اى

جدول رقم (٢٦)

المساحة المزروعة والانتاج للبذور الزيتية في العراق من ١٩٦٤ لغاية ١٩٦٧ (١)

السنة	السمسم		فستق		العبيد		الكتان		بذور القطن		المجموع العام	
	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة
	بالطن	بالتونم	بالطن	بالتونم	بالطن	بالتونم	بالطن	بالتونم	بالطن	بالتونم	بالطن	بالتونم
١٩٦٤	١٩٦٤	٥٠٢٩٩	٧٧٦٦	—	—	٥٢٣٧٩	٦٨٦١	١٥٩٠٩٧	١٨٢٨٠	٢٦١٧٧٥	٣٢٩٠٧	٢٦١٧٧٥
١٩٦٥	١٩٦٥	٥٨٧٥٢	٩٤٨٨	—	—	٦٥٤٥٥	١٢١٣٦	١٣٤٦٦١	١٩٦٣٥	٢٥٨٨٦٨	٤١٢٥٩	٢٥٨٨٦٨
١٩٦٦	١٩٦٦	٦٢٦٩٥	١٠٩١٣	٥٧٨	٢٠٧	٦٤٦٣٣	١٢١٢٠	١٣٢٠٤٧	١٨٠٨١	٢٥٩٩٥٣	٤١٣٢١	٢٥٩٩٥٣
١٩٦٧	١٩٦٧	٦٨٢٦١	١١٩٧٥	١١٤٦	٣٣٥	٦٤٢١١	١٢٦٧٠	١٥٧٨٣٣	٢٢٠٠٠	٢٩١٤٥١	٢٦٩٨٠	٢٩١٤٥١

(١) المصدر السابق نفسه

يمعدل ٢٩٢ ألف طن سنويا • ويؤمل ان يزداد انتاج البنجر السكرى فى العراق بعد ان تعمم نتائج الاختبارات التى جرت لاختبار احسن الاصناف الملائمة لظروف الريف العراقى فى المناطق الشمالية ولاسيما فى مدينتى الموصل والسليمانية •

وتعمل الجهات المسؤولة فى الوقت الحاضر ايضا على انشاء معمل سكر القصب فى المجر الكبير فى محافظة ميسان وقد تم لذلك الغرض اعداد حقل واسع لزراعة قصب السكر والذى تبلغ مساحته عند اكمال المشروع ٤٧ ألف دونما ومن المؤمل ان يبدأ المعمل بصنع السكر من قصب السكر العائد للمشروع نفسه فى أوائل عام ١٩٧٠ • وقد قدرت الطاقة الانتاجية للمعمل بـ (١٠٠) ألف طن من السكر الصافي سنويا منها (٣٢٥٠٠) طنا سكر نقي ستستخرج من قصب السكر المحلى اى ما يعادل ثلث الانتاج الكلى للمعمل • ولذلك فقد اعدت المزرعة الملحقة بالمعمل لكى تنتج (١٦٠) ألف طن من القصب السكرى فى السنة الاولى و ٣٢٠ ألف طن فى السنة الثانية و ٤٠٠ ألف طن فى السنة الثالثة وهى الطاقة الكلية للمزرعة •

أما التبغ فهو أيضا من المحاصيل الصناعية المهمة التى تزرع صيفا فى العراق ولاسيما فى المناطق الجبلية فى الشمال ولذلك تنحصر زراعته بالدرجة الاولى فى محافظات السليمانية واربيل ونيوى • وتنتج السليمانية لوحدها ما يزيد على ٨٠٪ من مجموع الانتاج الكلى للبلاد • وتمتاز بعض المناطق الجبلية بشهرة تبوغها وجودة نوعيتها ومن هذه المناطق (راوندوز) و (خوشناو) و (شاوور) و (ناودهشت) و (چوارتا) و (سورداس) • وبما ان زراعة التبغ فى هذه المناطق تحتاج الى جهود كبيرة وتكاليف عالية نسبيا فلذلك فهو يزرع فى مزارع قليلة العدد كما وان شحة المياه فى معظم المواسم تؤثر على المساحات التى تزرع تبغا فتؤدى الى تقلصها ومن ثم انخفاض انتاجها •

وبالاضافة الى مختلف اصناف التبوغ التى تزرع فى الشمال فهناك نوع آخر من التبغ هو التباك او (تبغ النارجيلة) الذى ادخلت زراعته الى العراق عن طريق ايران وتركزت فى القسم الشمالى من الفرات الاوسط

في محافظة بابل وخاصة في قضاء الهندية والاماكن المجاورة له كالرجعية والكعبوري وابو غرق وشط الملا وام روانه .

وقد بلغت المساحات المزروعة بالتبغ في المحافظات الشمالية الاربعة في عام ١٩٦٦ قرابة ٥٨ ألف دونم اما المساحات المزروعة بلبتباك في نفس العام في محافظتي بابل و كربلاء فقد بلغت (١٥٠٠) دونما . وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان مساحة الاراضي المزروعة بالتبغ قد ازدادت بنسبة ٦٨٪ في الوقت الحاضر عن التي كانت مزروعة به خلال ١٩٤٦/١٩٥٠ . اما انتاج التبغ خلال نفس الفترة فقد ارتفع بنسبة تقرب من ٦٢٪ ومعنى ذلك بان انتاجية المحصول قد تخلفت نوعا ما عن وتيرة التوسع في المساحات المزروعة . ويمكن تفسير ذلك بصورة جلية فيما لو قارنا انتاجية الارض المزروعة بالتبغ في العراق مع بعض البلدان الاخرى المنتجة له ، حيث من خلالها يتبين بان انتاجية التبغ في العراق لا تزال واطئة .

جدول رقم (٢٧)

انتاجية التبغ في العراق وبعض البلدان الاخرى
(١٠٠ كغم/ للهكتار) (١)

القطر	السنة وانتاجية الهكتار	
	١٩٥٧	١٩٥٩
العراق	٦٦	٥٦
لبنان	٧٨	٧٢
اليابان	٢٠	٢١
تركيا	٧٢	٦٩

ومما هو جدير بالذكر ان للتبغ أهمية صناعية عالية بسبب دخوله في صناعة السيكاير التي تلقى توسعا مضطردا في عصرنا الحالي ولذلك تجب العناية بزراعته لغرض توفيره للاستهلاك المحلي ولأجل التصدير الى الخارج.

(١) آ - آسيا وافريقيا « مجموعة احصائية » - موسكو ، ١٩٦٤ ،
(باللغة الروسية)

ب - مانوكيان « المشاكل الاقتصادية للدول الرأسمالية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية » موسكو ، ١٩٦٦ ، (باللغة الروسية) .

بالإضافة الى أن التوسع في زراعته والعناية به سيوفر عملا لعدد كبير من مزارعي كردستان في مزارع التبغ والذين يزيد عددهم على (٣٠) ألف مزارع والذي يعتبر التبغ المصدر الرئيسي لمعيشتهم^(١) . ولهذا كله فمن الضروري رفع القيود المفروضة على زراعته وبالأخص تلك القيود التي تقضي بتحديد انتاجية الدونم للأرض المزروعة تبغا بـ (٢٠٠) كيلوغرام في الموسم الواحد . ويعني هذا التحديد بان الانتاجية اذا فاقت (٢٠٠) كيلوغرام فإن الزائد سيتعرض الى الحجز أو العقوبة بالمصادرة بالوقت الذي يتحتم على دائرة الانحصار تنمية هذه الغلة الصناعية وزراعتها على نطاق واسع لاجل تحقيق الصالح العام .

وبالإضافة الى هذا كله من الضروري ايضا تصنيف التبوغ العراقية على اساس علمي مع بيان مزايا كل صنف مع زيادة اسعار التبوغ حتى تتناسب مع الجهود التي يبذلها المزارعون وتقديم الارشادات والمساعدات الفنية والمالية اللازمة لهم ومن ثم انشاء المخازن الكافية لحفظ التبوغ من التلف واجراء التجارب على اصناف التبغ الجيدة في العالم ونشر زراعة ما يلائم منها الظروف الجغرافية في العراق .

٣ - الخضروات

تنقسم زراعة الخضروات في العراق من حيث موسم زراعتها الى : خضروات شتوية وخضروات صيفية . وعلى الرغم من الاهمية الغذائية للخضروات الا ان زراعتها في العراق لا تزال محدودة . ويعزى ذلك الى بعض العادات البدائية لدى القبائل في الريف والتي تنظر بعين الاحتقار الى زراعة الخضروات من قبل الفلاحين كما وان قلة المياه في الانهر وفروعها خلال الصيف كانت ولا تزال عاملا محددًا للتوسع في زراعة الخضروات وبالأخص الصيفية منها . ومع ذلك فان انتاج الخضروات

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى - مصدر سابق - ص ١٦٩ .

وكذلك المساحات المزروعة بها قد توسعت خلال السنوات الاخيرة ولاسيما خلال الفترة التي اعقبت صدور قانون الاصلاح الزراعي • وتفسير هذه الظاهرة بالدرجة الاولى بالتحسن النسبي الذي طرأ على مستوى معيشة السكان في البلاد وتفتح ذهنية الفلاح العراقي الذي أصبح لا يتقيد كثيراً بالعادات القديمة ومن ثم ادراك الناس عامة لاهمية الخضروات كمادة غذائية مفيدة لحياة الانسان • غير انه بغض النظر عن كل ذلك فان زيادة الانتاج للخضروات لم تماثل زيادة دخول الافراد وازدياد طلباتهم عليها ولهذا السبب فقد ارتفعت اسعار الخضروات بشكل غير طبيعي ، علماً بان مصلحة البلاد من الناحية البشرية والاقتصادية تقتضي توفيرها باسعار رخيصة نظراً لقلّة تكاليف انتاجها في اغلب الاحيان ومن ثم نظراً لضرورة استهلاكها من قبل كافة افراد الشعب الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الفيتامينات الحيوية •

لقد بلغت المساحات المزروعة في العراق بالخضروات الشتوية والصيفية في عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ قرابة (٥٩٦) ألف دونماً وهي تشكل حوالي ٤٥٪ من مساحة الارض الزراعية المستغلة في العراق • وتتركز معظم هذه الاراضي بالقرب من الاسواق الكبيرة في بغداد وبنوى وغيرها ، كما وان حوالي ٨٠٪ من هذه الاراضي تزرع بالخضروات الشتوية ، اما الباقي وهو يقدر بحوالي ٢٠٪ تزرع بالخضروات الصيفية •

وقد نجم عن قلّة المساحات المزروعة بالخضروات ومن ثم انخفاض انتاجها عدم كفاية الانتاج المحلي منها لسد الاستهلاك في الداخل ولذلك يضطر العراق سنوياً الى استيراد كميات كبيرة من الخضر الطازجة والمجففة من الخارج ولاسيما من الاقطار العربية كالاردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة •

وعلى الرغم من ان انتاج الخضروات الصيفية والشتوية قد أخذ بالتزايد في السنوات الاخيرة ، اذ ان نسبة الزيادة في الخضروات الشتوية خلال

الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ قد بلغت ١٠٠٪ ونسبة الزيادة في الخضروات الصيفية قد بلغت ٤٠٪ خلال نفس الفترة ، الا ان تزايد الانتاج لم يؤد الى توسع العرض ومن ثم انخفاض الاسعار نظرا لضعف زيادة الانتاج السنوية من جهة ولاتباع سياسة الباب المفتوح في تصدير الخضروات الى دولة الكويت وامارات الخليج العربى من جهة أخرى . ولذلك تعتبر زراعة الخضروات مربحة للغاية فى الوقت الحاضر بسبب ارتفاع اسعارها ، حيث يتراوح صافي ايراد الدونم المزروع بالخضر الصيفية والشتوية بين ٣٠-٦٠ ديناراً ، بينما لا يزيد ايرادا الدونم من الحنطة فى احسن الاحوال عن ٥ - ٨ دنانير ، وهذا ما حدى بكثير من المزارعين فى الاماكن القريبة من الاسواق المحلية التوسع فى زراعة الخضروات واستخدام المخصبات والوسائل الفنية الحديثة فى حقولها (انظر الجدول رقم ٢٨)

جدول رقم (٢٨)

تطور مساحة الاراضى المزروعة بالخضروات فى العراق (١)

السنة	المساحة (باندونم)
١٩٥٣/١٩٥٢	١٧٠٠٠٠
١٩٥٨/١٩٥٧	٢٩٨٠٠٦
١٩٦٢/١٩٦١	٤١٦٨٧٩
١٩٦٣/١٩٦٢	٥٠٤٠٤٣
١٩٦٤/١٩٦٣	٥٩٩٦٦٣
١٩٦٦/١٩٦٥	٥٩٥٦٧٢

ان ارتفاع اسعار الخضروات فى الاسواق الداخلية قد ادى ايضا الى ارتفاع القيمة الاجمالية لانتاجها . فعلى الرغم من ضآلة حجم انتاج

(١) اخذت ارقام الجدول من المصادر التالية :

- أ - الاحصاء الزراعى والحيوانى فى العراق لسنة ١٩٥٣/١٩٥٢
- ب - نتائج الاحصاء الزراعى والحيوانى فى العراق لسنة ١٩٥٩/١٩٥٨
- ج - النشرات السنوية الاحصائية الزراعية لسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٤
- د - المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٦

جدول رقم (٢٩)

معدل ما يربحه الفلاح من زراعة الخضروات في الدونم الواحد (١)
في مدينة بغداد (٢)

المحصول	معدل الربح للدونم الواحد (بالدينار)
طماطة	٣٧ر٦
باذنجان	٦٠ر٢
رقى	٢٤ر١
بامية	٧٠ر٨
شجر ملا احمد	١٠ر١
خيار ماء	٣٦ر٩
لوبيا	٢٥ر٥
بطيخ	٢٧ر١
فلفل	٢٦ر٩

جدول رقم (٣٠)

الكميات المنتجة من اهم المحاصيل الخضرية الشتوية في العراق
(بالطن) (٢)

المحصول	٩٦٤/٩٦٣	٩٦٥/٩٦٤	٩٦٦/٩٦٥	٩٦٧/٩٦٦
السبانخ	٤٣٠٨	٩٢٠٨	٩٤٧٧	١٠٨٣٢
السلق	٦٤٧٥	١١٨٠٩	١٢٤٣٣	١٢٩٨٢
الخس	١١٨٩٧	٢٠٠٠٠	٢٦٦٠٦	٣١٥١١
الفجل	١٢٧٢٣	١٩٥٣٤	٢١٦٠٢	٢٢٧٤٧
الفاصوليا الخضراء	١٤١١	٤١٥٦	٣٤٣٣	٣٧٥٤
الباقلاء الخضراء	٣٠٠٢٤	٥٦٨٤٠	٥٦٨٤٠	٦١٤٥٩
البصل الاخضر	٣٢٢٦٨	٥٩٠٢٩	٥٩٦٧٢	٦٤٥٣٠
الشلغم	٢٢٩٨٢	٣٤٢٢٦	٣١١٣٥	٨٣٢٧٤
اللهاية	٧٠١٠	١٠٨٣٣	١٣٦٧٠	١٤٧٧٥
القرنابيط	٢٩٣٦	٤٢٢٥	٤٩٢٩	٣٨٦٢

- (١) وزارة الزراعة « تكاليف وايرادات الدونم الواحد من الخضروات الصيفية في العراق لعام ١٩٦٨ » بغداد ، ١٩٦٩ ص ٨ .
(٢) سلمان باك ، الدورة ، الكاظمية ، اليوسفية ، ابو غريب ، الراشدية
(٢) مديرية الزراعة العامة - قسم الاقتصاد الزراعى - « مسح عام للحالة الزراعية في البلاد » بغداد اب ١٩٦٨ .

جدول رقم (٣١)
الكميات المنتجة من اهم المحاصيل الخضرية النصفية
(بالطن) (١)

الحصول	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
اطمامة	١٨٩١٤٧	١٩٥٨١٧	٢٠٧٤٠١	٣٤١٣٧٥
الباميا	٦٩٤٣٩	٧٢٣٧٥	٧٩٣٦٨	٩٥١٨٥
الباذنجان	١٣٢٧٨٧	١٣٦٨٧٨	١٣٥٦٣٥	٢٤٨٠٨٥
الخيار بأنواعه	٩٢٣٠٠	٩٢٥٣٨	١٠١٥٦١	١٤٠١٠٨
انقرع بأنواعه	٥٩٢٣٥	٦٤٨٣٤	٦٥٢٨١	٨٤٢٤٨
الرقي	٣٦٣٤٧٣	٣٨٣٢٢٠	٤١١٩٣١	٤٨١٣٤٩
البطيخ	١٢٠٤٣٤	١٤٢٤٨٦	١٥٠٥٦٢	١٥٦٤٩٩
اسويء الخضراء	٣٨١٧٥	٣٩٥٩٥	٤٢٩٢٦	٥٠٠٤٩
اسلغل الاخضر	٨٤٨١	١٥٢٠٨	١١٦٢٠	١١٧١٥

الخضروات وقلة المساحات المزروعة بها الا ان قيمتها الاجمالية بلغت في عام ١٩٦٤ أكثر من ٢٥ مليون دينار . وهذا يعادل حوالى نصف القيمة الاجمالية لكافة المحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية والتي تستوعب حوالى ١٤ مليون دونم من الارض الزراعية .

وتجب الاشارة الى ان هناك جملة من المشاكل والعقبات تعترض سبيل الفلاح العراقي في زراعة الخضروات وتؤثر ، في معظم الاحيان ، بصورة سلبية على ارباحه من تلك الزراعة وبالتالي على مستوى حياته الاقتصادية والاجتماعية ايضا . ويمكن ايجاز هذه المشاكل بما يلي :

أولا - تعتمد زراعة الخضروات على العمل اليدوى بصورة رئيسة ، بسبب اتباع طرق بدائية في شق المروز ، وتعديل اللواح ، وبذر البذور ، او شتل الشتلات وتغطية النباتات وحمايتها من التقلبات الجوية وعمليات التعشيب والعزق والجني ... وغيرها .

ومن المعلوم ان الفلاح بإمكانياته الشخصية لا يستطيع ان يقوم في هذه الحالة ، بزراعة مساحات واسعة من الخضروات مع ما تتطلبه من اعمال مجهد .

(١) المصدر السابق نفسه .

ثانيا - عدم توفر مياه كافية لرى مساحات واسعة من الخضروات الصيفية وذلك بسبب شحة المياه صيفا وعدم توفر مشاريع الرى بشكل يضمن تزويد الاراضى المزروعة بحاجتها الى المياه بشكل دائم . والى جانب ذلك فان الفلاح تعوزه المعرفة الكافية بطرق الرى ومقادير المياه التى يحتاجها هذا النبات أو ذاك ولذا يجهز الحقل بكميات من المياه هى اكثر بكثير مما يحتاجه النبات وكان من الممكن توفيرها لرى مساحات أخرى من الاراضى .

ثالثا - عدم امكانية تصريف كل ما تدره الخضروات من حاصل اذا زرعت بمساحات كبيرة فى المناطق البعيدة عن مراكز الاستهلاك الرئيسة فى المدن الكبيرة بسبب ارتفاع تكليف النقل الى الاسواق ، مما يضطر الفلاح والحالة هذه الى بيع منتوجه فى القرى او المراكز المدنية الصغيرة القريبة منها بأسعار زهيدة لا تتسجم اطلاقا مع تكاليف انتاجها وتسويقها ولا مع الجهود الكبيرة التى تبذلها هو وعائلته لمدة طويلة فى زراعتها ونقلها الى المستهلك . وبسبب عدم امكانية الفلاح فى دفع مصاريف النقل يضطر غالبا الى بيع حاصله من الخضروات الى التجار والوسطاء الى التجار والوسطاء بأنمان لا تسد احيانا تكاليف انتاجها . وحتى اذا تمكن الفلاح من نقل حاصله الى الاسواق البعيدة فان كثيرا منها يصيبها التلف مسببا بذلك خسائر مادية للفلاح نتيجة عدم توفر وسائل نقل مبردة ومجهزة لنقل الخضروات بصورة سريعة الى الاسواق .

وتشير الارقام الخاصة بمدينة بغداد الى ان نسبة تكاليف تسويق الخضروات التى يتحملها المنتج الى المجموع الاجمالى للتكاليف تتراوح ما بين ٢٥٪-٤٥٪ لمختلف الخضروات الصيفية ، ولاشك ان نسبة التكاليف هذه الى مجموع التكاليف التى يتحملها المنتج (الفلاح) عالية جدا وهى ليست فى صالح المنتج نفسه ، وعليه فانها تخفض ربحه المتأتى من زراعة الخضروات وتقلل قابليته على الادخار والتراكم وتطوير اساليب زراعته واستخدام التكنيك والطرق الحديثة ، وهى من الجانب الثانى ليست فى صالح المستهلك العراقى طالما انها ستزيد فى سعر شراؤها وتخفض القوة

الشراية للمستهلكين بشكل عام •

وبالإضافة الى ما تقدم ان تكاليف الخضروات غالبا ما ترتفع بسبب مرور المنتجات في ايدي لا يهتمها الا جمع الارباح على حساب الفلاح والمستهلك في آن واحد • فالعلاوى ، كما هو معلوم ، هي مراكز التسويق للحاصلات الزراعية ، وصاحب العلوة يسلك سلوكا خاصا مع الفلاحين ويربطهم به ويجبرهم على بيع حاصلاتهم في « علوته » فقط ، عن طريق قيامه بتسليفهم سلفا عينية او نقدية لقاء فائدة معينة يفرضها بمفرده • وكثيرا ما يكون الفلاح مضطرا الى بيع حاصله على الاخضر (قبل النضوج) بسبب حاجته الى المال الذى يقترضه من التاجر او الوسيط (صاحب العلوة او من ينوب عنه فى مناطق الانتاج) وعن هذا الطريق يتحكم التاجر فيما بعد بالاسعار لانه يشتري الحاصل من الفلاح بثمان بخس ويبيعه بسعر مرتفع فى السوق •

ومن جهة أخرى يستغل صاحب العلوة الوضع الاقتصادى الضعيف لباعة المفرد فيبيع لهم الخضروات بالدين لكي يضطروهم على الشراء منه وبذلك يتمكن من التحكم فى الاسعار بالنسبة لهؤلاء الباعة ايضا •

والى جانب هذا فان اصحاب وسائط النقل كذلك يتحكمون فى اجرة نقل المحاصيل بسبب انعدام اسعار ثابتة للنقل ، واحيانا يكون صاحب العلوة هو نفسه صاحب واسطة النقل المستخدمة فى جلب المحاصيل الى العلوة ومنها الى محلات باعة المفرد وامام كل ذلك ترتفع فى النهاية اسعار الخضروات فى الاسواق المحلية وتتنذبذ من فترة الى اخرى خاصة وان الفلاح مجبر على بيع حاصله مباشرة عند جنيه بسبب عدم توفر مخازن مبردة لحزن الخضروات او نقلها بسهولة الامر الذى يدفعه الى قبول الشروط والظروف التى يفرضها ويخلقها صاحب العلوة او غيره من الوسطاء •

ولا ريب فى ان متطلبات تحسين مستويات الغذاء عن طريق توفير الخضروات بمقادير كافية للاستهلاك وباسعار ملائمة تستوجب معالجة

المشاكل التي تعترض سبيل الفلاحين في زراعة الخضروات وتوسيع انتاجها ، كما وان مصلحة المنتج الزراعى الاقتصادية والاجتماعية تقتضى بضرورة ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل المذكورة اعلاه ، ويمكن معالجة معظم تلك المشاكل بواسطة الاجراءات التالية :

أولا - تجهيز الفلاحين بالآلات اللازمة لتحضير التربة وبقية العمليات الزراعية لتخفف عنهم عناء العمل الجسماني وترفع انتاجيته وتساعدهم على التوسع في زراعة مختلف اصناف الخضروات وتكاليف قليلة نسبيا .
ثانيا - تجهيز الفلاحين بالبذور المحسنة التي تنتجها المزارع الحكومية وباسعار ملائمة .

ثالثا - توسيع مشاريع الري لتزويد المساحات المزروعة بالخضروات بالمياه الكافية وانشاء المبازل في المناطق التي تتعرض لخطر الملوحة .
رابعا - انشاء « علاوى » عصرية مجهزة بمخازن التبريد فى كل محافظة لتقوم بادارة وتنظيم عمليات التسويق وتساعد الفلاحين على التخلص من جشع التجار والوسطاء .

خامسا - انشاء جمعيات تعاونية زراعية متخصصة لمنتجى الخضروات لتساعدهم فى عمليات التسويق والتوريد والتسليف وغيرها من الخدمات التي تستطيع ان توفرها امثال هذه الجمعيات ، كما وان فى امكان الجمعيات التعاونية ان تساعد اعضائها على تجميع اراضيهم ليستفادوا من مزايا الانتاج الكبير والعمل الجماعى سويا .

سادسا - انشاء مشاريع صغيرة للتعليب وحفظ الخضروات ذات سعة انتاجية محدودة ومنتشرة فى مناطق العراق المشهورة بزراعة الخضروات والتي يمكنها امتصاص الزيادة الكبيرة التي تحصل فى الفترات التي يزداد فيها العرض على الطلب المحلى والتي تنخفض فيها اسعار الجملة بصورة خاصة ، لاجل تزويد المستهلك بهذه الخضروات على مدار السنة ، ويفضل ان تكون لهذه المشاريع وسائط نقلها الخاصة المبردة تذهب الى الحقول او الى مخازن الجمعيات التعاونية او الى الحقول التي لا تدخل فى القطاع

التعاونى وتشتري منهم الخضروات بأسعار معقولة وانشاء المشاريع اللازمة لتوفير المياه صيفا بكميات كافية فى مختلف المناطق الزراعية من العراق . هذا بالاضافة الى بقية الوسائل الاخرى التى تساعد على رفع انتاجية الارض المزروعة بالخضروات وتحسين نوعيتها .

٤ - الفواكه والتمور :

تتطور زراعة الفواكه وانتاجها (باستثناء التمور) بشكل بطيء حيث لم تزد المساحات المزروعة بالفواكه والكروم خلال الفترة من ١٩٥٧/١٩٥٨ الى ١٩٦٦/١٩٦٧ على ١٠٤٩٩٨ دونما . وهى بذلك تشكل اقل من ١٪ من متوسط مساحة الارض الزراعية التى استغلت فعلا خلال الفترة المذكورة . اما مساحة الاراضى التى شغلت بزراعة النخيل خلال نفس الفترة فهى قد بلغت ٤٤٧٩٥٨ دونما وبذلك يكون متوسط مساحة الاراضى التى زرعت فى العراق بمختلف اصناف الفواكه بما فيها التمور خلال عشرة اعوام ، قرابة ٥٥٣ ألف دونما ، وهى مساحة قليلة بلا شك اذا قارناها باحتياجات السكان الى هذه المادة الغذائية المهمة او اذا قارناها بمساحة مختلف محاصيل الحبوب التى تزرع فى الريف . ولذلك يلجأ العراق فى اغلب السنين الى استيراد كميات كبيرة من الفواكه من الاقطار المجاورة والشقيقة لمواجهة الاستهلاك الداخلى المتزايد وقد بلغت ما استورده العراق من الفواكه الطازجة والمجففة فى عام ١٩٦٥ (١٣١٥٥٧٠) دينار . اما فى عام ١٩٦٦ فقد استورد ما قيمته (١٣١٠٣٤٢) دينارا .

ان اهم اصناف الفواكه التى تزرع فى الريف العراقى - بعد اشجار النخيل - هى الكرم والحمضيات واللوزيات . وتوجد زراعة الكروم والحمضيات فى المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد وتتبع فيها الزراعة المختلطة حيث تزرع اشجار الفاكهة وخاصة البرتقال وبقية انواع الحمضيات وكذلك الكروم تحت ظل اشجار النخيل الذى يحميها من البرودة القاسية فى الشتاء والحرارة الشديدة فى الصيف . اما زراعة

جدول رقم (٣٢)

انتاجية الفاكهة في العراق (بالكيلوغرام للشجرة الواحدة) (١)

السليمانية	نينوى	بغداد	الانبار	كربلاء	واسط	ذي قار	البصرة
البرتقال (بالوحدات)	-	-	٤٢٠	٩٤	٣٥٦	٣٤٨	١٤٦
الليمون	-	-	١٣٠	٥٨	١١٦	١٠٦	١٨٠
الرمان	٦٤	٤٤	١١٠	٧٥	١١٠	٩٠	١٠٠
التفاح	٦٠	٣٤	٢٨٠	٧٠	١١٠	٧٦	٤٩
العنجداص	١١٠	٣٦	١٢٠	٦٠	١٣٠	٧٧	٢٠
المشمش	٩٣	٥٠	١٤٠	٨٣	١٠٨	٧٠	٤٤
التين	٧٠	٣٠	١٠٠	٨٣	١٠٨	٧٠	٥٤
العنب	٥٠	١٤	١٢٠	١١٧	١٠٠	٦٥	١٠٦

اشجار اللوزيات كالفستق والجوز واللوز بالاضافة الى معظم اشجار الكروم فهي تتركز في المنطقة الشمالية وتكاد تستأثر لوحدها بزراعة هذه الاصناف من الفواكه .

ويلاحظ ان المزارعين في السنوات الاخيرة لمسوا ما تدره زراعة الفواكه عليهم من ايرادات عالية نظرا لارتفاع اسعارها وزيادة الطلب عليها مما دفعهم الى الاكثار من شراء شتلات الفاكهة المحسنة من المشاتل الحكومية التي تطورت ايضا بدورها ولا سيما خلال الفترة الاخيرة . وقد بلغ عدد شتلات الفاكهة المباعة من قبل هذه المشاتل في عام ١٩٦٦ حوالي ٣٩٥ ألف شتلة بالمقارنة مع قرابة ١٣٤ ألف شتلة عام ١٩٦٠ ، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد الشتلات المباعة من قبل المشاتل الحكومية خلال ستة سنين اكثر من ٦٠٪ مما يدل على اقبال المزارعين في الريف على زراعة الفواكه ومن ثم تشجيع الحكومة لهذا الاتجاه عن طريق تهيئتها لشتلات الفواكه لغرض البيع في مزارعها التجريبية .

وعلى الرغم مما قيل اعلاه فان زراعة الفواكه في العراق تشارك بقية المنتجات الزراعية في البلاد من ناحية اتصافها بانخفاض انتاجيتها فيما

(١) لاحظ بحثنا بعنوان « الغذاء والسكان في العالم وفي العراق » مجلة القانون والاقتصاد ، هيئة القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ايلول ١٩٦٨ .

اذا قارناها بانتاجية بقية اقطار العالم • وسبب ذلك بدائية الوسائل والاساليب
التي تتبع في زراعتها ولاسيما عدم استخدام الاسمدة والمبيدات التي قد تلعب
دورا ملموسا في رفع انتاجية الفواكه • ولكي نستطيع ان نكثر من
استهلاكنا لهذه المادة الغذائية المهمة وباسعار مناسبة في السوق ولاجل ان
نخلص تجارتنا الخارجية من عبأ استيراد الفواكه يجب ان يتوجه اهتمامنا
الى توسيع المساحات المزروعة بها بالاضافة الى استخدام مختلف الوسائل
التي ترفع من انتاجية الشجرة الواحدة •

التمور :

يعتبر العراق من اغنى بلدان العالم بانتاجه للتمور وبعده اشجار النخيل
الموجودة في بساينه ، حيث بلغ عدد اشجار النخيل فيه في عام ١٩٦٦ -
١٩٦٧ اكثر من ٣٢ مليون نخلة ، اى ما يشكل قرابة ٤٠٪ من عدد النخيل
في العالم والبالغ مجموعه قرابة (٨٠) مليون نخلة • اما انتاج العراق
للمرور فيبلغ معدله السنوى حوالى (٣٥٠) ألف طن • وقياسا الى الانتاج
الكلي للتمور في العالم والذي يتراوح بين ٨٥٠ - ١٢٠٠ ألف طن ،
يكون العراق قد شارك فيه بنسبة ٤٠ - ٤٥٪ سنويا • اما من حيث تجارة
التمور العالمية (تجارة التصدير) فللعراق حصة الاسد فيها اذ يساهم بنسبة
٧٥٪ من مجموع التمور المعروضة في الاسواق العالمية • وبهذا الشكل
تكون للتمور اهمية فائقة بالنسبة للاقتصاد الزراعى العراقى وبالنسبة
لتجارته الخارجية والتي تنعكس مستوياتها على كافة الاقتصاد الوطنى في
البلاد •

وتعتبر محافظة البصرة من اهم المحافظات العراقية من حيث عدد
اشجار النخيل والمساحات المزروعة بها ومن حيث انتاجها للتمور • اذ بلغ
معدل انتاجها للتمور خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤ قرابة ٣٢٪ من مجموع
انتاج البلاد باسرها ، كما وتملك محافظة البصرة حوالى ٤٢٪ من مجموع
اعداد النخيل في العراق اما المساحات التي زرعت بها فقد بلغت ١٩٥٣٤٨

دونما في عام ٩٦٥ - ١٩٦٦ من مجموع مساحة بسايتين النخيل في البلاد والتي قدرت بـ ٤٤٧٩٥٨ دونما . وتأتي محافظات ديالى وكربلاء والقادسية وديالى وبغداد وذى قار في المراتب الاخرى بعد البصرة . وبذلك نستطيع ان نقول بان المناطق الرئيسية لانتاج التمور ومن ثم لزراعة النخيل في العراق هي المناطق الجنوبية والوسطى اما المنطقة الشمالية فلا يصلح مناخها لزراعة النخيل باستثناء بعض جهات كركوك غير ان معظم اشجار النخيل الموجودة فيها غير مثمرة ولهذا لا يعتبر انتاجها اقتصاديا ولا يلعب دورا ما في اقتصاديات المدينة ومعدل ما انتجته مدينة كركوك من التمور خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤ لم يزد على ٠.١٪ من مجموع انتاج التمور في البلاد .

ويتنوع العراق بصورة عامة ما يزيد على (٤٥٠) نوعا من التمور تدخل منها انواعا قليلة فقط في التجارة الخارجية ، اهمها : الخضراوى والحلاوى والساير والزهدى والديرى والجيجاب . اما الاصناف المهمة الاخرى التى لا تدخل في التجارة الدولية فهي : البرحى والاشبرسي والحويز ، والعويد والاشكر والقنطار والمكثوم والفرسي والهلالى والبريم والخستوى والدكل وغيرها . وتبلغ كمية التمور التى تستهلك محليا في العراق ٥٠ - ٥٥ ألف طن ويذهب اكثر من نصفها لاستخراج الدبس والكحول والباقي فيستهلك من قبل السكان مباشرة كما ويستعمل جزء قليل منه في العلف الحيوانى وهو ما يقدر بثلاثة آلاف طن فقط .

وبالرغم من اهمية التمور في الاقتصاد العراقى الا ان انتاجها يتعرض لتقلبات مستمرة على مدار السنين كما وتعرض تسويقها مشاكل عديدة تؤثر على عائدات العراق منها ، وتعكس آثارا سيئة على حالة منتجي التمور في اغلب السنين . ويرجع تقلب الانتاج في معظم السنين الى عدم ملائمة الظروف المناخية كارتفاع وانخفاض درجات الحرارة بشكل غير طبعى وقلة المياه او كثرتها وحدوث العواصف الترابية وتفشي الامراض والآفات الزراعية ومن ثم عدم اعمار الارض وخدمة المنتج بما يليق به

من العناية • اما مشاكل التسويق فتتمثل بالدرجة الرئيسية فى عدم كفاية الاسواق لاستيعاب ما يصدر منه كما وان اغلب الاسواق العالمية تفضل التمور المنتجة فى الاقطار الاخرى على التمور العراقية بسبب جودة نوعية الاولى بالمقارنة مع تمورنا • وقد تبع هذا الامر فى البداية ان استطاعت بعض شركات التصدير التحكم فى تقرير السعر بموجبه تكون مستعدة لشراء حاصل المنتجين فى البلاد • ومن هنا كانت هذه الشركات تجنى ارباحا طائلة من وراء شرائها وتجارتها للتمور العراقية •

ولمعالجة هذا الامر قامت الحكومة العراقية فى سنة ١٩٣٩ بتأسيس (جمعية التمور) وهى بمثابة اتحاد لمنتجي التمور • وكانت مهمتها الرئيسية تثبيت الاسعار للمنتجين كما وخولت صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها • وقد توصلت الجمعية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها الى عقد اتفاقيات معينة مع احدى شركات التصدير الكبرى وهى شركة (اندرووير) بموجبها اعطى احتكار تصدير التمور العراقية الى الشركة المذكورة • وقد دامت الحالة على هذه الشاكلة الى عام ١٩٥٢ حيث انتهى الاحتكار قانونا وتشكلت شركة عراقية لتجارة التمور هى (شركة تجارة التمور العراقية) ساهم بها اصحاب التمور لتحل محل الشركة الاجنبية فى تصدير التمور العراقية والدعاية لها فى الاسواق الخارجية • وبعد عام ١٩٥٨ تحولت (جمعية التمور) الى (مصلحة التمور) وهى مصلحة شبه رسمية لها شخصيتها المعنوية وترتبط بوزارة الاقتصاد • وقد اخذت هذه المصلحة على عاتقها مختلف الاجراءات التى قد تؤدى الى رفع المستوى التجارى للتمور فى الاسواق الخارجية والداخلية • وقد عملت مصلحة التمور فى عام ١٩٦٥ على تحديد اسعار اصناف التمور الاربعة التى تدخل فى التجارة الدولية وهى : الحلاوى والخضيراوى والساير والزهدى • وكانت الاسعار المحددة لشراء الاصناف المذكورة هى حوالي ٢٣ دينار للطن الواحد من الحلاوى و ١٩ ديناراً للخضيراوى والساير وقرابة ١١ دينار لكل طن من تمور الزهدى •

جدول (٣٣)

انتاج التمور في العراق والكميات المصدرة وقيامها (١)

السنة	الانتاج (بالاف الاطنان)	الكميات المصدرة (بالاف الاطنان)	قيمة المصدر (بالاف الدنانير)
١٩٥٤/١٩٥٣	٣٤٠	٢٦٣	٥٨٩٥
١٩٥٥/١٩٥٤	٣٥٠	٢٦٠	٥٨٧٠
١٩٥٦/١٩٥٥	٣٥٠	٢٤٥	٤٨٥٧
١٩٥٧/١٩٥٦	٢٦٠	١٧٣	٥٢٠٧
١٩٥٨/١٩٥٧	٣٠٠	١٩٥	٥٠٣٣
١٩٥٩/١٩٥٨	٤٥٠	٣٠٢	٧٠١٦
١٩٦٠/١٩٥٩	٢٧٠	١٧٦	٥٢٠٩
١٩٦١/١٩٦٠	٣٠٠	٢١٧	٧٠٩١
١٩٦٢/١٩٦١	٣٢٠	٢٣٩	٧٠٤٤
١٩٦٣/١٩٦٢	٤٢٠	٢٥٢	٨٢٢٤
١٩٦٤/١٩٦٣	٣٢٠	٢٢٨	٥٨٨٨
١٩٦٥/١٩٦٤	٣١٠	٢٣٥	٦٤٨٢
١٩٦٦/١٩٦٥	٢٨٠	٢١٧	٦٣٩٥
١٩٦٧/١٩٦٦	٣٨٠	٢٦٩	٦٨٢٧

ومع كل ذلك فيمكننا ان نقول بان المحاولات التي تبذل حاليا لرفع مستوى تجارة التمور في العراق لا تزال دون المطلوب بدليل ان الكميات المسوقة من التمور في السنوات الاخيرة تقل عما تم تسويقه في اواسط الخمسينات وبدايتها من قرنا الحاضر * ولعل اهم نقطة يجب الالتفات اليها هي تحسين نوعية التمور المصدرة والاعتناء بتغليفها وكبسها كي تصبح قادرة على منافسة التمور الاخرى في الاسواق الاوروبية ويتم ذلك بلا شك عن طريق اجراء كشوفات دقيقة على التمور التي تصدر من العراق للتأكد من نوعيتها وصلاحياتها للاستعمال طبقا للمواصفات والشروط التي يجب التقيد بها عند التصدير الى الخارج *

(١) عبد الوهاب الدباغ « النخيل والتمور في العراق » بغداد ، ١٩٦٦ ،
والمجموعة الاحصائية السنوية لسنوات ١٩٥٥-١٩٦٦ ونشرة مصلحة
التمور العراقية لعام ١٩٦٧ *

جدول رقم (٣٤)

اشجار النخيل وكميات التمور المنتجة فى عام ١٩٦٠ (١)

انقطر	عدد اشجار النخيل (بالملايين)	كمية التمور المنتجة (بالاف الاطنان)
العراق	٣٢	٣٣٦
العربية المتحدة	٨٣	٣٣٤
العربية السعودية	٩٠	١٧٣
الجزائر	١٠٥	٩٥
المغرب	٣٩	٥٩
تونس	٢٥	٣٣

ومما لا شك فيه ان لدى العراق امكانيات هائلة لزيادة انتاج التمور وتحسين نوعيتها ومن ثم الاكثار من تسويقها بقصد جلب ايرادات كبيرة للبلد من هذه المادة الزراعية الرئيسية وتحسين احوال المزارعين العاملين فى بساين النخيل وفى الامكان بلا شك ايضا انشاء مختلف الصناعات التى يستطيع الاعتماد على التمور وفضلاتها واشجار النخيل لانتاج عديد من المنتجات الغذائية وغير الغذائية كالسكر والخل والكحول والاثير والاسيتون والكليرين وزيت النوى واعلاف الحيوانات وغيرها •

ان الطريق الرئيسى لزيادة انتاجية التمور فى العراق ومن ثم انتفاع الاقتصاد العراقى بها على الوجه الاكمل هو تنظيم حركة التصدير والقضاء على التلاعب باسعار التمور واعداد وسائل النقل الملائمة لاستعمالها فى الوقت المناسب وتهيئة المخازن الملائمة لحفظ التمور من الامطار والغبار والتأثيرات الجوية الاخرى ، اضافة الى توسيع اسواق تصريفها والقيام بحملات دعائية لها فى الخارج من قبل الممثلات العراقية والجهات المسؤولة عن تصريف التمور • ولعل احدى وسيلة للاستزادة من انتاج التمور فى الداخل بمختلف انواعها ، التى تعتبر ضرورية للاستهلاك الداخلى

(١) الدكتور محمد صبحى عبدالحكيم وجماعته « الموارد الاقتصادية فى الوطن العربى » القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٦ •

والتصدير الى الخارج ، هي رفع انتاجية النخلة الواحدة التي لا تزال تتحدد بمستوى واطىء جدا بالمقارنة مع الدول التي تقوم بانتاج التمور والتي تأتي في المراتب الثانوية بعد العراق من حيث تخصصها أو انتاجها للتمور، ومثالها العربية السعودية ودول شمال افريقيا والولايات المتحدة الامريكية .

ان انتاجية النخلة الواحدة في العراق تقدر بقرابة ٩ كيلوغرامات وهي بذلك تشكل حوالى ٥٠٪ من انتاجية النخلة الواحدة في العربية السعودية و ١٩٪ من انتاجية النخلة في امريكا وقرابة ٩٪ من انتاجية العربية المتحدة . ويعكس لنا الجدول رقم (٣٤) عدد اشجار النخيل في العراق وكميات التمور المنتجة فيه في عام ١٩٦٠ بالمقارنة مع عدد اشجار النخيل وانتاج التمور في بعض الدول الاخرى . ويدلنا التمعن في هذا الجدول على انتاجية النخلة الواحدة في الدول المذكورة عن طريق تحليلنا للعلاقة التناسية الموجودة بين عدد اشجار النخيل وكميات التمور المنتجة .

٥ - الغابات ومنتجاتها :

تعتبر الغابات ثروة طبيعية لا تنضب اذا امكن تطويرها والاستفادة منها بصورة تامة . وتقع غابات العراق في المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد . وتتكون هذه المنطقة الوعرة غالبا من سلاسل الجبال الكلسية مع بعض الصخور الرملية والتي تكون تربتها غالبا قلووية التفاعل . ويبلغ معدل التساقط السنوى فيها اكثر من ١٠٠٠ ملم في السنة . ولهذا فان هذه المنطقة تصلح بكافة ظروفها الجغرافية لنمو الغابات بالدرجة الاولى . ويمكن تصنيف الغابات الطبيعية في العراق الى الاشكال الميينة في الجدول الآتي .

بالاضافة الى هذه الغابات توجد غابات صنوبر في محافظة دهوك وتبلغ مساحتها ٥٠٠ كم^٢ وهي مختلطة مع غابات البلوط . ويوجد نوع آخر من الغابات يعرف بالاحراج ، التي تقع على ضفاف الانهار وتبلغ مساحتها ٢٠٠ كم^٢ تقريبا . وتتكون غالبا من اشجار الصفصاف والجنار

جدول رقم (٣٥)

مساحة ونوعية الغابات الطبيعية في العراق (بالكيلومتر المربع) (١)

نوع الغابات	المجموع	ديالى	كركوك	السليمانية	اربيل	نينوى
مساحة الاراضي الجرداء المرتفعة (تصلح للمراعى)	٢٥٧٦	—	—	٣٧٥٨	١٨٤٤٤	٣٥٤٤
مساحة غابات البلوط الكثيفة (غير مستغلة)	٦٤٥٢٧	—	—	٩٩٩٥	٢٣١٣٤	٣١٣٩٨
مساحات غابات البلوط الكثيفة (مستغلة)	٢٨٨٢٤	—	١٨٢	٦٣٠١	٩٧٥٧	١٢٥٨٢
مساحة غابات البلوط ذات كثافة (ضعيفة)	٥٨٦٦٥	٤٩٠	١١٤٨	٢٢٠٩٦	١٨١٥٥	١٦٧٧٦
المجموع	١٧٧٧٦	٤٩	١٣٣	٤٢١٥	٦٩٤٩	٦٤٣٠

والقوغ والغرب والطره والائل والدردار *

ونستطيع ان نلاحظ من الجدول رقم (٣٥) بان معظم غابات المناطق الجبلية تتكون من اشجار البلوط * وهي تصلح اشجارها للوقود ولبناء البيوت ولصنع الادوات الخشبية للزراعة والفلاحة * وبالإضافة الى البلوط توجد اشجار الجوز والقوغ والزعرور والكمش والصفصاف والعرعر وغيرها * ويمكننا ان نقول بان العراق يفتقر الى الاخشاب الجيدة الصالحة لاعمال الصناعة والبناء ، ويعتمد على استيرادها مما يكلف العراق سنويا حوالي (٨) ملايين من الدنانير * بضمنها المنتجات المصنوعة من الخشب كالورق والشحاط (عدا الحرير الصناعي الذي تبلغ كلفه ما استورد منه بضعة ملايين من الدنانير) وسيبقى العراق معتمدا على استيراد كميات كبيرة ما لم يعمل على توفير اسباب تأسيس مشاريع للغابات والعمل على تحسين وصيانة الغابات الطبيعية *

ومما هو جدير بالذكر ان غابات العراق الطبيعية في تدهور مستمر بسبب القطع الكيفي والرعى والنيران ، وهي لا تستطيع بوضعها الحالي

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٦ ص ، ١٥٦ *

مواجهة حاجات السكان في البلاد الى الاخشاب ومنتجاتها • فقد قدرت منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، حاجة الفرد الى الاخشاب ومشتقاتها بـ ٣٠٠ م^٣ سنوياً (٣١م^٣) لتأمين مستوى لائق من المعيشة • اما في العراق فنظرا لحرارة الجو وقلة الحاجة الى اخشاب الوقود نسبيا ولتوفير النفط بأسعار رخيصة ، فقد قدرت حاجة الفرد بنصف متر مكعب (٥٠ م^٣) علما بان استهلاك الفرد العراقي حاليا يبلغ (١٠٠ م^٣) ومن هذا تتبين لنا ضرورة مضاعفة الكمية الحالية خمس مرات مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة عدد السكان في المستقبل •

لقد صدر في عام ١٩٥٥ اول قانون وطني للغابات في العراق ، وقبل ذلك كان القانون المتبع في البلاد هو قانون الاحراج التركي لسنة ١٨٧٠ ، ونظرا لعدم صلاحية هذا القانون لظروف العراق الجديد ، استبدل بقانون عام ١٩٥٥ ، حيث ادرجت في مقدمته سياسة الدولة تجاه الغابات وهي تتوخى المحافظة على الغابات الطبيعية وتحسينها وتوسيع الغابات بالقيام بتشجير المناطق الجرداء وبالإضافة الى ذلك خول موظفو الغابات صلاحيات أوسع بموجب هذا القانون لصيانة الغابات ومحافظة من القطع والرعي والنيان واعطيت صلاحية المسح وتحديد الغابات واعلانها محجوزة الى وزارة الزراعة • وقد اخذت الجهات المسؤولة في مديرية الغابات والتشجير العامة ، تقوم بعمليات مسح وتخطيط الغابات الطبيعية بقصد صيانتها وتنميتها • وقد بلغت مساحة الغابات التي تم مسحها وتخطيطها لغاية عام ١٩٦٦ في محافظات السليمانية واربيل ونيوى (٦١٤٩٥٣) دونما • وبالإضافة الى ذلك تمتلك مديرية الغابات والتشجير العامة مشاتل عديدة في انحاء العراق ، يبلغ عددها (١٤) مشتلا ، تنتج انواعا مختلفة من شتلات الغابات المحلية والمنتجة الاجنبية التي تثبت نجاحها في العراق ، كالإوكالبتوس ، والكازورينا ، والسرو ، والصنوبر والجنار والدردار والانواع الأخرى • وقد تم في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ انتاج حوالي المليون شتلة في جميع المشاتل التابعة للمديرية المذكورة • هذا وان مديرية

جدول رقم (٣٦)

الغابات الاصطناعية ومساحاتها في العراق (١)

اسم المشروع	المساحة المشجرة (دونم)
١ - نينوى	١٤٦٠
٢ - اربيل	١٤٣٢
٣ - السليمانية	١١٦٨
٤ - كركوك	٢٢٩٨
٥ - بغداد	١٥٩٠
٦ - ديالى	١٣٤٠
٧ - واسط	١٠٠٧
٨ - الانبار	٦٧٠
٩ - بابل	١٩٣٨
١٠ - انقادسية	٦٠
المجموع	١٢٩٦٣

الغابات تعير اهتماما خاصا لاعمال المشاجر وتعمل على انشائها بغية العمل على توفير وانتاج جزء من الاخشاب الصناعية التي تحتاجها البلاد في المستقبل في صناعاتها المتعددة . وقد بلغ مجموع المساحات التي تم تشجيرها في مختلف المحافظات العراقية لغاية عام ١٩٦٧ (١٢٩٦٣) دونما .

يدل هذا الاهتمام المتزايد بالغابات الطبيعية والاصطناعية على تفهم الجهات المعنية في وزارة الزراعة لاهمية الغابات وفوائدها بالنسبة للزراعة بصورة خاصة وللإقتصاد القومي بصورة عامة . ويمكننا تلخيص فوائد الغابات كما يلي :-

اولا - فوائد الغابات الانتاجية :

وتشمل منتجاتها الرئيسية والثانوية ، وتكون المنتجات الرئيسية للغابات من الاخشاب التي تدخل في الكثير من الصناعات كصناعة الاثاث والوقود والورق والقاطرات والحريير الصناعي والشحذخاط والبواخر

(١) « مسح عام للحالة الزراعية » - مصدر سابق .

واستخراج المواد الكيميائية والموارد المتفجرة والافلام والبلاستيكات والميسيونات والسيلوفين وغيرها • اما منتجاتها الثانوية فتتكون من الادوية والاصباغ ومواد الدباغة والزيوت النباتية والفواكه وعلف الحيوانات ومراعيها •

ثانيا - فوائد الغابات الوقائية ، وهى :

- أ - صيانة التربة من التعرية ب - صيانة موارد المياه وتخفيف شدة الفيضان ج - تقليل الترسبات فى الخزانات وقنوات الري والانهر د - وقاية المدن والمزروعات من الجفاف والحرارة والغبار هـ - الوقاية من الغارات الجوية والدفاع عن البلاد •

ثالثا - فوائد الغابات الروحية والاجتماعية :

- لتجميل منظر البلاد وتلطيف مناخها وايجاد الاجواء الملائمة لقضاء اوقات الفراغ والتمتع بالرياضة والصحة والتنزه • بالاضافة الى تطوير الحياة الاجتماعية فى مناطق الغابات والقضاء على البطالة فيها ، وتشجيع الاستيطان والاستقرار فيها •

– الثروة الحيوانية –

يعتبر الانتاج الحيوانى من الفروع الزراعية الهامة التى توفر الغذاء للسكان وتمد الكثير من الصناعات الزراعية بالمواد الاولية المطلوبة لقيامها ونموها . وانطلاقا من هذه النقطة فقد اكتسبت الثروة الحيوانية اهمية خاصة من حيث النوعية والكمية فى مختلف بلدان العالم . حتى ان عديدا منها يعرف اليوم على النطاق العالمى بمقدار امتلاكه للثروة الحيوانية وبحجم انتاجه لمختلف منتجاتها .

وفى العراق تعد الثروة الحيوانية من المصادر المهمة للثروة الزراعية ، كما انها تحتل مكانة مرموقة من بين مصادر الدخل القومى للبلاد . حيث بلغت القيمة المضافة للانتاج الحيوانى (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) نحو ٦٠ - ٧٠ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ، وهذا ما يعادل ، تقريبا ، قيمة كافة المنتجات الزراعية النباتية فى القطاع الزراعى . وتشكل القيمة المخزنة للحيوانات الاقتصادية فى البلاد المرتبة الثانية من بين موارد الاقتصاد القومى للعراق بعد عائدات النفط ، اذ انها قدرت بحوالى ١٨٥ مليون دينار فى عام ١٩٦٥ اى بما يزيد على قيمة ما انتجه القطاع الزراعى ، برمته ، فى ذلك العام من مختلف المحاصيل والمنتجات^(١) .

وتجدر بنا الاشارة الى ان الاهمية المذكورة اعلاه للثروة الحيوانية فى البلاد لا تعنى ابدا بانها على مستوى عام من التقدم من الناحية الانتاجية او النوعية او العددية ، حيث انها – كما سنرى بعد قليل – لا تزال متأخرة فى عديد من النواحي اى فيما لو نظرنا اليها من زاوية حاجات السكان الى الغذاء او من ناحية قواعد التربية الحيوانية ومستواها او من حيث حاجة الاقتصاد العراقى الى توفير المواد الخام الحيوانية لاجل التصدير او من ناحية حجمها بالمقارنة مع امكانيات العراق الزراعية . فلو نظرنا الى الثروة الحيوانية فى بلادنا من هذه النواحي وفى مبعده عن الاسعار

(١) انظر : مجلة الزراعة العراقية ، العدد ٣-٤ ، المجلد ٢١ ، لسنة ١٩٦٦ ، مقال بعنوان « غذاء الانسان وامراض الحيوان فى العالم » للدكتور طارق الوهيب .

الاستثنائية العالية للحيوانات الاقتصادية ومنتجاتها في الاسواق المحلية الضيقة بها لأمكننا أن نستنتج بانها لا تزال مختلفة وتحتاج الى كثير من الجهد كي تتحسن اقتصاديائها •

ولاجل ابراز جوانب التخلف للثروة الحيوانية في العراق ومن ثم بيان مظاهرها ومعالمها الرئيسة نستعرض خصائص هذه الثروة في النقاط الرئيسة التالية :

أولاً - تأتي الحيوانات المنتجة وبالاخص الغنم والماعز ، في المرتبة الاولى بين مختلف اصناف الحيوانات المرباة في الريف العراقي • فقد بلغ عدد الاغنام في البلاد في عام ١٩٦٥ قرابة ١١ مليون رأس اما الماعز فقد بلغ عدده حوالي ١٫٨ مليون رأس بالاضافة الى عدد لا بأس به من الابقار الحلوبة • وقياسا الى عام ١٩٣٨ يكون قد ازداد عدد الاغنام في عام ١٩٦٥ بنحو ١٠٠ - ١٢٠٪ ، ومع ذلك فان هذه النسبة للزيادة تعتبر قليلة ولاسيما اذا علمنا بانها قد استغرقت اكثر من ربع قرن من الزمن ، كما ان السكان قد تكاثروا خلال نفس الفترة بنسبة لا تقل عنها • ولو أخذنا باحصائيات ما بعد الحرب العالمية الثانية اي منذ عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٦٤ لرأينا بأن نصيب الفرد العراقي من أهم الحيوانات المنتجة قد اتجه الى الهبوط في السنوات الاخيرة مما يدل بصورة واضحة على عدم مواكبة زيادة اعداد

جدول رقم (٣٧)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي حسب فروعته الرئيسية
(بأسعار ١٩٦٢ الثابتة) بالآلاف الدنانير (١)

١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
٧٥٤٨١	٧٥٩٢٠	٦٧٠٤٠	٥٨٨٥٣	٧٦٦٢٢	المحاصيل الحقلية
					الخضروات
					الفواكه
٧٠٠١٩	٦٢٩٧٢	٦١٣٢٣	٥٩٢٣٥	٥٦٥٣٦	المنتجات الحيوانية
١٩٧٤	٢٦٥٩	٣٢٢٢	٢٨٥٨	٢٥٠٤	الغابات
٢١٠٦	٢٥٤٨	٣٢٩٥	٣٤٢٥	٣٣٤٥	صيد الاسماك
٦٠٦٢	٨٣٦٧	٦٥٤٠	٦٠٠٢	٩٥٩٦	المنتجات العرفية
١٥٥٦٤٢	١٥١٤٦٦	١٤١٤٢٠	١٣٠٣٧٣	١٤٨٦٠٣	مجموع القيمة المضافة

(١) تقرير الدخل القومي في العراق للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦

الحيوانات المنتجة لتكاثر السكان في البلاد، كما وتدل هذه الظاهرة بدورها ايضا على تناقص نصيب الفرد العراقي من مختلف منتجات هذه الحيوانات ومنها الغنم والماعز والبقر والجاموس (انظر جدول رقم ٣٩ و ٤٠) •

ويشير الجدول رقم (٣٩) الى ان سكان العراق في عام ١٩٦٤ قد ازدادوا بمقدار ١٧٣٪ قياسا الى عام ١٩٤٦ بينما ازداد عدد الغنم والماعز والبقر والجاموس بنسبة ١٤٨٪ و ٩٤٪ و ٨٧٪ و ١٦٧٪ و ١٦٤٪ على التوالي لكل من الحيوانات المذكورة ولو أخذنا بمعدل تكاثر عدد هذه الحيوانات مجملة في عام ١٩٦٤ بالقياس الى عام ١٩٤٦ ، لكان بمقدار ١٤٠٪ ، مما يدل على ان نسبة زيادة الحيوانات قد تخلفت عن نسبة زيادة السكان خلال المدة المذكورة • اما الجدول رقم (٤٠) فيوضح لنا كيف ان نصيب الفرد الواحد من سكان العراق من أهم الحيوانات المنتجة قد أخذ بالتناقص خلال الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٥ • فو يؤكد بذلك على معطيات الجدول السابق له ، كما يعكس لنا بان انتاجية هذه الحيوانات لم تزد مطلقا في الوقت الذي تناقصت اعدادها بالنسبة للفرد الواحد ولهذا فان التناقص العددي أو الكمي للحيوانات قد صاحبه التناقص النوعي اي التناقص في الانتاجية • ويعتبر انخفاض الانتاجية من المميزات البارزة للحيوانات الاقتصادية في العراق • ويظهر هذا الانخفاض بالنسبة لمختلف منتجاتها وهذا ما يعكس لنا تخلف الثروة الحيوانية وتدهورها في البلاد • فمعدل ما يعطيه الرأس الواحد من الغنم من الحليب خلال السنة (٢٥) كيلوغراما • ويقدر المقدار السنوي للحليب المستحصل من المعزة الواحدة بقرابة ٢٠ كيلوغراما • اما الانتاج السنوي للحليب من البقرة الواحدة فيقدر بدوره بحوالى ٦٠٠ كيلو غرام ، اي ما يقل بمقدار ٤-٥ مرات عما تعطيه الابقار الحلوبة في كفة دول اوربا الغربية وامريكا^(١) •

ويلاحظ نفس المستوى الواطى في الانتاجية بالنسبة لبقية المنتجات الحيوانية كالصوف والشعر واللحم مثلا • حيث يقدر مقدار ما يعطيه

(١) انظر : مقالنا عن « مميزات الاقتصاد الحيواني في العراق » في جريدة المنار ، العدد ٣٦٥٧ في ٢٤ ، ٢٥-٢-١٩٦٧ •

الرأس الواحد من الغنم من الصوف من كافة الفصائل بحوالى ١٩٩ كغم خلال السنة ، ويقدر ما تعطيه المعزة الواحدة من الشعر خلال السنة بحوالى نصف كيلوغرام (½ كغم) وبذلك يأتى العراق فى المرتبة المتأخرة تقريبا فى احصائيات العالم من حيث انتاجية حيواناته للاصواف والشعر (١) .

جدول رقم (٣٨)

المجموعة الحيوانية فى العراق ، انواعها واعدادها خلال السنوات (١٩٣٨ - ١٩٥٢ - ١٩٦٥) (٢)

نوع الحيوان	عدد الحيوانات فى عام ١٩٣٨	عدد الحيوانات فى عام ١٩٥٢	عدد الحيوانات فى عام ١٩٦٥
الاغنام	٥٥٢٥٠٠٠	٨٦٤٨٠٠٠	١١٠٤٠٠٢٠٥
الماعز	٢٢٢٤٠٠٠	٢٤٠٩٠٠٠	١٨٤٥٠٤٨٨
الابقار	٢٥٠٠٠٠	١٢٩٢٠٠٠	١٤٥٤٠٩٢٣
الجاموس	٥٩٠٠٠	٢٢٦٠٠٠	٢٢٤٦٢٢
الجمال	٩٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٢٠١٨٣٩
الخيل	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٢٢١٨٩
ابغال	١٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٧١٧٠٥
الحمير	—	—	٥٤٢٤١٤
الدجاج	—	—	٥٣٩٣٧٠٦

اما ما يخص اللحم الحيوانى فيقدر ما يمكن استحصاله من اللحم الصافى من رأس واحد من الغنم والماعز بحوالى ٤٠٪ من وزنيهما اى بمعدل ٨-٦ كيلوغرامات . كما ويقدر اللحم المستحصل من البقرة الواحدة بنحو ٢٥٪ من وزنها وهذا ما يعادل ٣٥-٣٠ كيلوغراما . ونظرا لهذه الانتاجية الواطئة للحم الحيوانى فان معدل ما يحصل عليه الفرد العراقى فى غذائه

- (١) تختلف فصائل الاغنام فيما بينها من حيث اعطائها للصوف ، ففصيلة « الكردى » يغزل الرأس منها معدل (٢٠٥) كغم من الصوف ، وتشكل هذه الفصيلة بنحو ١٥٪ من عدد الاغنام فى العراق . وفصيلة « العراسى » ويغزل رأس الواحد منها (٢) من الصوف سنويا وتشكل ٥٠٪ من عدد الاغنام ، اما « العربى » فيغزل الرأس منها (١٠٥) كغم من الصوف وتشكل ٣٥٪ من عدد الاغنام فى العراق .
- (٢) « آسيا وأفريقيا » - مجموعة احصائية - (مصدر سابق) والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٥ .

جدول رقم (٣٩)

ازدياد السكان وتكاثر الحيوانات المنتجة الرئيسية في العراق
بالتقاييس الى عام ١٩٤٦ (١)

نسبة زيادة السكان قياسا الى عام ١٩٤٦ (١٩٤٦ = ١٠٠٪)						نسبة تكاثر عدد الحيوانات بالتقاييس الى عام ١٩٤٦	المعدل العام
الغنم	الماعز	البقر	الجاموس	لكل الحيوانات			
١٩٤٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
١٩٤٩	١١٠٫٧٪	٩٤٫٩٪	١٠١٫٨٪	٩٤٫٩٪	٩٥٪	٩٥٫٥٪	٩٥٫٥٪
١٩٥٢	١٢١٫٩٪	٨٦٫٥٪	٨٣٫٢٪	٨٦٫٧٪	٣٨٫٥٪	٧١٫٣٪	٧١٫٣٪
١٩٥٦	١٣٦٫٩٪	١٢٤٫١٪	١٣٥٫١٪	١٧٧٫٢٪	٢٠٫٥٪	١٣١٫٨٪	١٣١٫٨٪
١٩٥٨	١٤٥٫٢٪	٧٥٫٣٪	٨٩٪	٩٨٫٨٪	٣٢٫٤٪	٧٩٫٣٪	٧٩٫٣٪
١٩٦١	١٥٩٫٢٪	١٢٧٫٢٪	١٣٥٫٦٪	١٧٩٪	١٨٢٫٧٪	١٣٣٫٤٪	١٣٣٫٤٪
١٩٦٤	١٧٣٫١٪	١٤٨٫٦٪	٩٤٫٧٪	١٦٧٫٨٪	١٩٦٫٤٪	١٤٠٫٣٪	١٤٠٫٣٪

من اللحم يقدر بنحو ١٠-١٥ كغم سنويا ، بينما متوسط استهلاك الفرد في العالم - ما عدا الاقطار الآسيوية - يتراوح ما بين ٤٠-٥٠ كغم في السنة ، ولا يزيد في نفس الوقت ايضا متوسط استهلاك الفرد العراقي من الحليب ومنتجاته على ٢٢ كيلوغراما في حين ان ما يستهلكه الفرد الانكليزي من الحليب يزيد على ٢٣٠ كغم في السنة (٢) .

ان هذه الارقام القليلة عن انتاجية السلع الحيوانية تدل ، بلا شك على تخلف الثروة الحيوانية في البلاد وبداية تربيتها وقلة الاعتناء بها وعدم توفر الظروف الملائمة لتطورها بما يتفق وصالح الاقتصاد الريفي . ويعتبر انعدام الظروف الملائمة لتطور الثروة الحيوانية في العراق من أهم الاسباب التي أدت الى تردى انتاجيتها ولاسيما عدم توفر الكميات اللازمة من العلف لتغذية الحيوانات بالاضافة الى نوعياتها الرديئة . الا ان سوء التغذية ، الذي هو نتيجة مباشرة لعدم توفر الاعلاف في المراعي الطبيعية او الاصطناعية ، يعتبر في مقدمة الاسباب لتدهور وانخفاض انتاجية

(١) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي « التقرير الفصلي لغاية آذار ١٩٦٨ » ص ٣١ .

(٢) انظر بحثنا في مجلة « القانون والاقتصاد » - الغذاء والسكان ...

جدول رقم (٤٠)

نصيب الفرد العراقي من الحيوانات المنتجة الرئيسية (١)

السنة	عدد السكان	ما يقضى الفرد الواحد من السكان من حيوانات اللحم والحليب الرئيسية	الفنم	الماغز	البقر	الجاموس
١٩٤٦	٤٦٤٧٥٢٥	١٢٥٠	١٢٤١	٠١٠	٠٢٩	
١٩٤٩	٥١٤٧٢٢٢	١٢٣٠	١٢٣٥	٠١٧	٠٣٥	
١٩٥٢	٥٦٦٨٨٠٥	٠٨٧	٠٢٩	٠١٢	٠٠٩	
١٩٥٦	٦٣٦٤٢٤٩	١٢٤٠	٠٤١	٠٣٤	٠٤٤	
١٩٥٨	٦٧٥٣٥٣٧	٠٨٢	٠٢٥	٠١٢	٠٠٦	
١٩٦١	٧٣٩٩٨١٨	١٢٠	٠٣٥	٠٣٠	٠٣٣	
١٩٦٤	٨٠٤٦٠٩٩	١٢٣٠	٠٣٣	٠١٨	٠٢٧	

الحيوانات الاقتصادية في البلاد • فمساحة المراعى المستديمة والمزروعة بالجت قد بلغت في الريف عام ١٩٦٧ حوالى ٢٣٩٨ ألف دونما وهي تشكل حوالى ١٪ من مساحة الاراضى الزراعية في البلاد في تلك السنة • اما المراعى الطبيعية الخضراء ، بالمعنى الذى نقصده ، لاجل توفير محاصيل علفية بصورة دائمية لرعى الحيوانات ، فتكاد ايضا تكون في حدود ضيقة جدا • وهى تمثل بمناطق الغابات الجبلية ومناطق الاحراش والاراضى الزراعية التى تترك بورا من دون زرع خلال السنة • غير ان استعمال هذه المناطق كمراع للحيوانات اضر بمصلحة الاقتصاد الريفى بصورة مباشرة حيث معناه ابادة اشجار الغابات وعدم السماح بنموها الطبيعى لتدر ثروة اقتصادية للريف وللبلد ، كما ان اطلاق الحيوانات فى الاراضى المبوورة قد ادى فى الواقع وفى معظم الاحيان ، الى تخريبها وازال عنها الغطاء النباتى الذى قد يفيد التربة باعاقبة التعرية المائية والهوائية عليها • ومن هنا نستطيع ان ندرك سبب عدم توفر الاعلاف الحيوانية اللازمة ومن ثم معاناة الحيوانات من سوء التغذية فى الريف • وقد قدرت حاجة الحيوانات فى البلاد من العلف الاخضر بحوالى ٣٠ مليون كغم فى اليوم اى ما يقارب ١٣ مليار كغم فى السنة • الا ان الريف العراقى لا يجهز سوى ثلثى (⅔) هذه الكمية فى السنة ، علما بان هذا المقدار من العلف الاخضر لا يذهب كله

(١) المصدر السابق نفسه ص ٣٠

يانتظام لتغذية الحيوانات الاقتصادية ولذلك نرى ان العلف اليابس والذي يفتقد الى العناصر الغذائية اللازمة لجسم الحيوان هو الغذاء الرئيسي الذي تقتات عليه الحيوانات في العراق ولاسيما خلال مواسم البرد .

والملاحظ ايضا ان اهتمام المزارعين العراقيين ينصب دائما على تغذية حيوانات العمل دون حيوانات الانتاج ، بدلالة ان ٥٢٪ من مجمل انتاج التبن المستعمل كعلف ، تذهب الى حيوانات الخدمة او العمل ، اما ٤٨٪ الباقية فتستعمل لغذاء حيوانات الانتاج . وبالنسبة لاستهلاك الشعير فيلاحظ ان ما يستهلكه منه رأس واحد من حيوانات العمل يبلغ معدله ١٦٧ كيلوغراما في السنة ، بينما يستهلك رأس واحد من حيوانات الانتاج (غنم ، ماعز ، بقر حلب) حوالي ٣٦ كيلوغراما من الشعير في السنة . وبسبب الاعتناء الزائد نسبيا بحيوانات العمل ، على عكس حيوانات الانتاج ، فان كلفة غذاء حيوانات العمل من الشعير والتبن معا قدرت في عام ١٩٦٦ بـ ٥٨ مليون دينار باسعار ١٩٦٢ الثابتة^(١) . وهي بلا شك كلفة زهيدة جدا بالمقارنة مع الاهمية الاقتصادية لحيوانات الانتاج في بلادنا .

جدول رقم (٤١)

انتاج البقرة الواحدة للحليب واللحم في بعض بلدان العالم
(كغم / السنة)^(٢)

الدولة	اللحم	الحليب
انكلترا	٢٦٨	٣١٠١
امريكا	٢١٥	٢٧٩٥
هولندا	٢٦٦	٣٩٤٥
فرنسا	٢٦٥	٢١٦٤
سويسرا	٢٧١	٣٢٢٠
كندا	٢٠٧	٢٤٠٤
اليابان	١٧٦	—

وجدير بالذكر ان عدم توفر الاعلاف الكافية لحيوانات الانتاج لا يعني

(١) تقرير الدخل القومي العراقي للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ص ٢٨ .

(٢) استقي الجدول من : كوفيشنوف وجماعته « الزراعة الدولية » موسكو ١٩٦٦ (باللغة الروسية) .

ابدا بأنه لا توجد لدى العراق امكانيات ملائمة لانتاج محاصيل العلف ، بل على العكس تماما ففي الريف توجد اراض شاسعة غير مستغلة للاغراض الزراعية من الممكن تحويلها الى مراعى عن طريق تنفيذ بعض مشاريع الري فيها . فهناك مثلاً حوالى ١٨ مليون دونم من الارض غير المزروعة الواقعة على حدود المنطقة الديمية والمنطقة الاروائية والتي تساقط فيها كميات قليلة من الامطار (اقل من ٢٠٠ ملم فى السنة) لا تكفى لانتاج محصولات زراعية . ولكن تنمو فيها الاعشاب الحولية والمستديمة ، احيانا ، بالاضافة الى الشجيرات .

وهذه الاراضى تستطيع ان تكون مصدرا هاما من مصادر العلف الحيوانى لو اتخذت بشأنها بعض الاجراءات والمشاريع التى تمكن من انتاج الاعلاف اللازمة ولاسيما محاصيل البرسيم وغيرها . وعدا هذه الاراضى هناك مساحات واسعة فى المناطق الاروائية فى الجنوب او الوسط تستطيع ان تنتج كميات كبيرة من العلف الحيوانى ، كما ان الاراضى المبورة سنويا فيما اذا زرعت بمحاصيل العلف فهى توفر كميات كبيرة منها لاسيما وان مساحات هذه الاراضى لا تقل فى السنة عن ١٢-١٣ مليون دونم ، وتساعد زراعة هذه المحاصيل فى الوقت نفسه على تقوية التربة وتجهيزها بالعناصر المعدنية والعضوية التى افتقدتها خلال الدورة السابقة .

ان العوائق الرئيسية التى حالت فى الماضى دون التوسع فى انتاج محاصيل العلف فى الريف ، قد تمثلت قبل كل شىء فى فقر الفلاح وعلاقات الملكية السائدة فى الريف ، حيث ان الفلاح الفقير يتجه بالدرجة الاولى نحو زراعة تلك الغلات التى تدخل فى غذائه مباشرة وتقبل القسمة بينه وبين مالك الارض . وغالبا ما يدفع الفقر بالفلاح الى استهلاك الغلات الزراعية التى هى فى الاصل من نوع العلف الحيوانى فى قوته اليومى مباشرة ولمعظم ايام السنة ، كالشعير والذرة والعدس والدخن والهرطمان . ومما لا شك فيه ان الجوع فى هذه الحالة لا يسمح للفلاح بالتفكير فى غذاء الحيوان وما هو ضرورى لتربيته او لتسمينه ورفع انتاجيته . ولذلك فان معظم الحيوانات المنتجة ولاسيما الابقار والجواميس قد تحولت الى ادوات

انتاجية لدى الفلاح فى الحقل بواسطة يقوم بحراثة الحقل ودرس
الحاصل ونقله الى اليبادر او الاسواق .

لقد تهيأت فى الوقت الحاضر معظم الظروف والوسائل الضرورية
لتخليص الفلاح العراقى من التقاليد البدائية وتنويره ودفعه الى انتاج
محاصيل العلف ومن ثم تربية الحيوانات الاقتصادية الى جانب اعماله الحقلية
الآخري . ومن الجدير بالذكر ان فى انتاج محاصيل العلف وتربية
الحيوانات بصورة واسعة فوائد جمة للمزارعين انفسهم وبالتالى لكافة
الاقتصاد الوطنى .

ولايضاح أهمية محاصيل العلف بالنسبة للانتاج الحيوانى وبالنسبة
لاقتصاديات المزرعة نذكر هنا نتائج التجربة التى قام بها أحد الاختصاصيين
الزراعيين فى مزرعة ابي غريب فى عام ١٩٦٢ . وفى هذه التجربة اعطى
لمجموعة من الابقار الحلوبة محصول البرسيم فقط دون اعطائها اى علف
آخر . وقد وجد بان ناتج كل دونم من البرسيم قد بلغ ٢١ طنا وعند
اعطاء هذا المقدار من البرسيم الى الابقار كعلف امكن انتاج ٣٦٣٥
كيلو غراما من الحليب المنتج . اى بمعنى أن كل كيلو غرام
من الحليب قد قابله قرابة ٧٥ كيلو غراما من البرسيم . وبذلك
قدرت قيمة الحليب المنتج من دونم واحد من البرسيم بحوالى
(١٥٠) دينارا . بينما تكاليف انتاج دونم من البرسيم لم تتعد بعض
الفلسات . واذا قارنا هذا العائد المتأتى من انتاج الحليب ، بزراعة الارض
بالبرسيم ، مع العائد الناتج من زراعة الشعير وهو المحصول الشتوى الشائع
فى المناطق الاروائية بصورة خاصة - على اساس ان معدل انتاج الدونم
هو ٤٠٠ كغم شعير وبمعدل ١٥ دينارا للطن الواحد السوق لكان عائد
المزارع من زراعة وانتاج الشعير لكل دونم قرابة ستة دنانير لا اكثر (١) .
واذا استخدمنا بعض نتائج التجربة المذكورة اعلاه وافترضنا ان وزارة

(١) الدكتور خالد تحسين علي « الثروة الحيوانية فى العراق ودور مصلحة
شؤون الالبان العامة فى تطويرها » (تقرير خاص بمصلحة شؤون
الالبان) .

الزراعة قد قررت القيام بمشروع يستهدف زراعة مليونى دونم من الارض الزراعية بالبرسيم لغرض تربية الحيوانات وتسمين العجول والاغنام ، لامكننا ان نستنتج بأن مليونى دونم من الارض تنتج ٤٠ مليون طن من البرسيم (باعتبار ان الدونم الواحد يغل ٢٠ طنا من البرسيم) ولو فرضنا ان كل عشرة ملايين طن من البرسيم توفر انتاج حوالي مليون طن من الحليب لامكن عندئذ انتاج (٤) ملايين طن من الحليب قيمتها ١٦٠ دينارا ، (على اساس ان قيمة كل من الحليب تساوى ٤٠ دينارا) هذا عدا قيمة الحيوانات التى تتوفر اثر تكاثرها على الارض . وتشكل قيمة كميات الحليب المنتجة على هذه المساحة من الارض ، التى لا تزيد على مليونى دونم ، حوالي ٣٢٪ من مجموع الدخل القومى للعراق ، وقاربة ٩٠٪ من عائدات النفط التى يحصل عليها العراق سنويا . وهذا ما يدل بصورة جلية على اهمية انتاج البرسيم وبالتالي الاعتناء بتربية الحيوانات وتطويرها لاجل خلق قيمة عالية للاقتصاد الزراعى ولتوفير مختلف المنتجات الحيوانية للاستهلاك البشرى وغيره من الاغراض الاستهلاكية والانتاجية .

ومن الجدير بالذكر ان العراق ينتج سنويا كميات كبيرة من التمور تصلح لان تدخل في تركيب العلائق المركزة للحيوانات المنتجة في الريف . فكما هو معلوم ان حوالى ثلث التمور المنتجة في البلاد هو من النوع الردىء الذى لا يدخل في التجارة الخارجية فيباع في الاسواق المحلية بسعر رخيص او يتلف لعدم وجود سوق له وكثيرا ما تتلف كميات كبيرة من محصول التمر بسبب تأثير المناخ غير الملائم عليها فتصبح غير صالحة للاستهلاك البشرى . وبالإضافة الى ذلك توجد كميات وافرة من المنتجات الثانوية للتمر كالنوى في معامل كبس التمور ومعامل التقطير والحنالة في معامل الدبس والتقطير . هذه الكميات الكبيرة من التمر ومنتجاته يمكن الحصول عليها عادة باسعار هى دون سعر الشعير الذى يعتبر مادة العلف للحيوانات في العراق لا سيما في التغذية الشتائية للاغنام في المنطقة الشمالية او قبل ذبحها في جميع انحاء البلاد .

ولاجل بيان اهمية التمر والنوى ومدى امكانية احلالهما محل المواد

العلفية الاخرى فى تغذية الاغنام ، قام قسم تربية وتحسين الحيوانات فى وزارة الزراعة باجراء عدة تجارب على العلائق المركزة الحاوية على كميات كبيرة من التمر المفلس . وفى التجربة الاولى وجدت ان الاغنام التى كانت عليقتها ١٠٠٪ شعيرا مجروشا قد زاد وزنها بمعدل ٣٦٪ من الباوند فى اليوم للحيوان الواحد ، بينما الاغنام التى تغذت على العليقة المركزة والحاوية على ٥٣٪ من الشعير المجروش و ٣٤٪ من التمر المفلس و ١٣٪ من كبسه السمس قد زادت اوزانها يوميا بمعدل ٣٤٪ من الباوند وبالإضافة الى ذلك فقد انخفضت كلفة التغذية مع ارتفاع اوزان الاغنام . حيث كانت كلفة العليقة المتكونة من الشعير فقط ١٤ دينارا اما كلفة العليقة الثانية والحاوية على بقية المواد الاخرى فكانت ١١٧٢٠ دينارا .

وقد شجع نجاح هذه التجربة المعنيين على زيادة نسبة التمور ومنتجاتها الى ٨٥٪ فى العلائق المقدمة للاغنام وعند اجراء المقارنة بين الاغنام التى قدمت لها العليقة المركزة والحاوية على التمور ومنتجاتها وبين الاغنام التى كانت عليقتها غير الحاوية على التمور وجد ان الزيادة اليومية لاوزان المجموعة الاولى من الاغنام قد تراوحت بين ٣١ - ٣٨٪ من الباوند ، بينما لم يتجاوز معدل الزيادة لبقية الاغنام عن ١٤٪ من الباوند فى اليوم الواحد لكل حيوان^(١) .

ومما لا شك فيه ان هذه التجارب وغيرها تدل بصورة واضحة على القيمة الغذائية للتمور فى علائق الحيوانات ، اذ انها تحتوى على نسبة كبيرة من المواد النشوية والسكرية ومن الممكن اعتبارها مصدرا هاما للكربوهيدرات . وبناء على ذلك اتجه التفكير الى القيام بتغذية الحيوانات على التمر الكامل (التمر بنواه) وبذلك تقل تكاليف العليقة اكثر ويمكن بهذه الطريقة الاستغناء عن عملية تفليس التمر وجرش النوى وخلط التمر المفلس بغيره من المواد ، الذى قد يحتاج الى مكائن خاصة ، بينما يمكن تجهيز التمر الكامل مباشرة دون الحاجة الى استعمال اى جهاز او ماكينة خاصة ،

(١) وزارة الزراعة - قسم تربية وتحسين الحيوانات - (التمور ومنتجاتها) ص ٣ ، ٤ ، ٥ بغداد سنة ١٩٥٧ .

وقد جرت بهذا الشأن بعض التجارب فعلا اثبتت نجاح الفكرة .

ثانيا - وجود نوع من التخصص فى تربية الحيوانات بين منطقتى الزراعة الديمية والاروائية . ويعود ذلك الى الظروف المناخية والطبيعية السائدة فى كل من المنطقتين المذكورتين . ففي المنطقة الديمية فى الشمال تتركز معظم المراعى الطبيعية ، ولذا فانها تحتوى على اغلبية الحيوانات المنتجة - باستثناء الجاموس - ففيها ترعى قرابة ٧٨٪ من مجموع اعداد الماعز فى العراق ، بينما تشتمل المنطقة الوسطى على ١٣٪ والمنطقة الجنوبية على ٩٪ من اعداد الماعز ، وتعيش فى مراعى الشمال ايضا ٤٦٪ من مجموع رؤوس الاغنام فى البلاد كافة ، بينما تبلغ نسبة الاغنام الموجودة فى المنطقة الوسطى والجنوبية قرابة ٣١٪ و ٢٣٪ على التوالي من مجموع الاغنام . ما ما يخص الابقار فتكاد المنطقة الوسطى تنفرد بتربتها اذ انها تحتوى على ٣٨٪ من مجموع ابقار العراق ولو اضفنا اليها ما موجود من الابقار فى المنطقة الجنوبية تكون المنطقة الاروائية عندئذ حاوية على ٦٨٪ من مجموع البقر فى العراق كافة . اما الجاموس فيتركز وجوده فى المنطقة الجنوبية حيث تعيش فيها ٧٤٪ من مجموع الجاموس وتعيش اغليتها فى مناطق الاهوار الجنوبية حيث الشروط المناخية الملائمة لادامة هذا الحيوان مع توفر القصب والبردى وغيره من النباتات المائية التى يتغذى الجاموس بها .

جدول رقم (٤٢)

توزيع الحيوانات فى مختلف مناطق العراق
(بالنسبة المئوية) (١)

الاجنام	الماعر	الابقار	الجاموس
المنطقة الشمالية	٤٦٠	٧٨٠	٣٢٠
المنطقة الوسطى	٣١٠	١٣٠	١٧٠
المنطقة الجنوبية	٢٣٠	٩٠	٧٤٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(١) الدكتور محمد سلمان حسن « دراسات فى الاقتصاد العراقى » بيروت ، ١٩٦٦ ص ١١١

وعلى الرغم من هذا التخصص فى تربية الحيوانات بين مناطق العراق ، الا ان المناطق الزراعية لم تستطع ان تجنى من تخصصها هذا اية فوائد ملموسة كما انها لم تستطع ان تحصل بصورة عامة على فوائد ومزايا التخصص الزراعى بفروعه الاخرى • فلا يزال حجم الثروة الحيوانية ومن ثم وتأثير نموها وانتاجيتها فى المنطقة الشمالية يتصل اتصالا وثيقا بالاحوال المناخية والجوية بالرغم من كونها من المناطق التى تحتوى على اكبر نسبة للحيوانات المنتجة • ونظرا لخضوع الثروة الحيوانية الى الظروف السائدة فى المنطقة فلذلك نجد ان انتاجها وكذلك عددها يختلف من سنة الى اخرى تبعا لتوفر العلف الاخضر فى المراعى وتبعاً لمقادير المياه التى تتوفر فى الكهاريز والعيون الطبيعية • وبالإضافة الى ذلك فان البرد والصقيع الشديدين اللذين يحلان فى بعض السنين يؤثران بدورهما على الحيوانات ومنتجاتها فى المنطقة بسبب انعدام الاسطبلات والزرائب المعدة لحماية الحيوان من تقلبات الجو والمناخ •

ولا تختلف المنطقة المروية فى الوسط والجنوب عن المنطقة الشمالية بشيء من هذه الناحية اللهم الا من حيث البرد الذى يندر حدوثه بالشكل الذى قد يخلق خطراً على حياة الحيوانات ومع ذلك فان الحر الشديد هنا فى الصيف يستطيع ان يقابل البرد الشديد فى الشمال من حيث تأثيره على حياة الحيوان ونموه وانتاجه •

وفى امكان العراق ان يستفيد بصورة مناسبة من التخصص الموجود فيه بالنسبة لتربية الحيوانات فيما اذا استطاع انشاء مراعى مستديمة لتوفير الاعلاف بالإضافة الى المأوى التى تحمى الحيوان من البرد والحر بجانب الشروط الاخرى اللازمة لتطور الثروة الحيوانية • وتمكن الجمعيات التعاونية الزراعية ان تلعب دورا بارزا فى ميدان تطوير الانتاج الحيوانى وادامة الحيوانات الاقتصادية فيما اذا انشأت جمعيات متخصصة فى كل منطقة تشرف على تربية الحيوانات عن طريق الاساليب والوسائل الضرورية لها • كما وان الجمعيات التعاونية الزراعية التى تنشأ فى الريف حاليا فى

امكانها ان تعمل على خلق ونشر الزراعة المختلطة كى تتحول تربية الحيوانات فى ظلها الى جزء مكمل لمهنة الزراعة الحقلية . اذ كما هو معلوم ان كثيرا من الحيوانات فى الريف العراقى تربى خارج الملكيات الزراعية بسبب عدم انتشار نظام الزراعة المختلطة فى العراق والتي تسود الارياض المتطورة فى العالم . فبينما يقدر عدد الاغنام فى العراق بحوالى (١١) مليون رأس فان الموجود منها فى الملكيات والحيازات الزراعية يزيد قليلا على مليون رأس ، وهذا يعنى ان اكثر من تسعة اعشار اغنام العراق تربى خارج الوحدات الزراعية اى فى البوادي والوديان وسـفوح الجبال .

ثالثا - انتشار الامراض والابوثة بين الحيوانات :

يؤدى سوء التغذية جنبا الى جنب مع تقلبات المناخ وقلة الخدمات البيطرية الى تفشي مختلف الامراض الحيوانية فى الريف فحسب تقدير الخبراء تهلك سنويا بسبب الامراض حوالى ٥٠٪ من حيوانات العراق . وقد قدرت قيمة الاضرار الاقتصادية الناتجة عن الامراض السارية وغير السارية والامراض الطفيلية للحيوانات فى العراق خلال عام ١٩٦٤ بحوالى ٢٨٠ مليون دينار . وبذلك تفوق قيمة الاضرار الناتجة عن الامراض الحيوانية بمقدار ٣-٤ مرات قيمة المنتجات الحيوانية فى البلاد مجتمعة^(١) .

يعتبر تفشى الامراض بالاضافة الى سوء التغذية من العوامل الفعالة التى ادت الى تردى مستوى انتاجية الحيوانات الاقتصادية فى البلاد . فقد نجم عنهما انخفاض انتاجية الحليب واللحم للاغنام والمواشى بمقدار ٥٠٪ عن المستوى الاعتيادى الذى يمكن التوصل اليه فى ظروف انعدام الامراض وتحسين التغذية . ويعتبر وجود العدد الضئيل من الاطباء البيطريين خيرا دليلا على عدم كفاية الخدمات البيطرية ومؤسساتها فى البلاد . فالى عام ١٩٥٨ لم يكن فى جميع انحاء العراق سوى (٢١) طبيبا بيطريا و ٧٠

(١) مجلة ازراعة عراقية اعداد ٣-٤ (مصدر سابق)

مستوصفا مقابل ١٧ مليون رأس من الحيوانات بالإضافة الى آلاف الطيور الداجنة التي كانت في معزل عن الخدمات او الكشوفات البيطرية اللازمة^(١) .

وقد اتخذت منذ صدور قانون الاصلاح الزراعي والى الآن بعض الخطوات نحو تحسين تربية الحيوانات في البلاد وقد اشتملت هذه الخطوات على اجراءات معينة بصدد مكافحة الامراض والابوثة الحيوانية وتوسيع نطاق الخدمات البيطرية ، حيث ارتفع عدد الحيوانات الملقحة والمطعمة من ١٠٨١٠٥٤٠٠ حيوانا في عام ١٩٦٤ الى ٢٠٢٣٠٢٩٤٢ في عام ١٩٦٥ والى ٤٠٣٣٩٥٩ حيوانا في عام ١٩٦٦^(٢) . ومع ذلك فلا تزال الخدمات البيطرية الموفرة دون المستوى المطلوب بكثير بدليل أن عدد الاطباء البيطريين في العراق في عام ١٩٦٣ لم يزد على ٣٠ طبيا سكنوا المدن الرئيسية بينما كان في العربية المتحدة في نفس السنة ٢٢٠٠ طبيا بيطريا وفي ايران ١١٠٠ طبيب وفي تركيا ١٧٠٠ طبيب^(٣) .

ومن الخطوات المهمة نحو تحسين تربية الحيوانات ورعايتها تأسيس ثلاث محطات لتربية الحيوان في ثلاث مناطق من العراق تمثل الظروف المناخية والزراعية المختلفة في البلاد ، وهي محطات ابو غريب والبصرة ويكره جو (في السليمانية) التي تم انشاؤها في عام ١٩٦٣ . وقد زودت هذه المحطات بعدد من الابقار والدواجن وستقوم بوظيفة تحسين جنس الحيوان والعمل على توفير الحيوان ذي الانتاجية الوراثية العالية وكذلك اتباع طرق التربية الفنية الحديثة وارشاد الفلاحين والمربين الى اتباع هذه الطرق وتوفير الرعاية الصحية للوقاية والعلاج ضد الامراض والطفيليات

(١) سولتر « اعمار العراق ، خطة العمل » بغداد ١٩٥٦ ص ٤٥ .

(٢) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ .

(٣) جريدة « الجماهير » ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٣ « المشكلات التي يواجهها انماء الثروة الحيوانية » .

والاوبئة التي تصيب الحيوانات •

ومما لاشك فيه ان تهيئة المؤسسات البيطرية او توفير خدماتها في الدوائر والمحطات الزراعية على نطاق واسع هو السبيل الرئيسى لمكافحة الامراض والحيولة دون تفشيها ، ولجل ذلك من الضرورى تشويق الطلبة للانخراط فى كلية الطب البيطرى لتهيئة العدد اللازم من الاطباء البيطريين بالاضافة الى فتح دورات قصيرة الاجل لاعداد موظفين بيطريين لارسالهم الى الريف لغرض الاشراف والقيام بكشوفات بيطرية على الحيوانات فى بداية الفصول والمواسم درءا لاختار تفشى الامراض فى الريف •

رابعا - يلاحظ عند التمعن فى احصائيات الانتاج الحيوانى ، بان كميات هذا الانتاج بمختلف اشكاله فى تزايد مستمر فى السنوات الاخيرة • ويبرز هذا الاتجاه بصورة خاصة بالنسبة للحليب ومنتجاته • حيث ازداد مقدار انتاج الحليب ومشتقاته من ١٨٥٧٣٢ طنا فى عام ١٩٥٥ الى ٢٢٩١٤٨ طنا فى ١٩٥٩ والى ٦٢٤٣٢٩ طنا فى ١٩٦١ ومن ثم الى ٦١٧٠٥٢ طنا فى ١٩٦٣ والى ٦٧١٧٩٤ طنا و ٦٨٧٤٦٠ طنا فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ على التوالى (١) •

ويعزى هذا التوسع فى الانتاج الى ارتفاع دخول الافراد والتحسين النسبى لمستويات المعيشة الذى يصاحبه عادة ازدياد الطلب على المنتجات الحيوانية ، هذا بالاضافة الى توسيع نطاق الخدمات البيطرية نسبيا وتطور بعض الصناعات التى تستخدم المنتجات الحيوانية كمواد خام ومن ثم توسيع فعاليات مصلحة شؤون الالبان التى شجعت الفلاحين فى المناطق المحيطة بها على الاستثمار الحيوانى وزراعة محاصيل العلف كالجوت والبرسيم • فقد كانت المصلحة فى بدء عملها قبل سبع سنوات لم يكن يتوفر لديها من

(١) الدكتور خيرالدين حسيب « تقدير الدخل القومى فى العراق ١٩٥٣-١٩٦١ » بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ وتقدير « الدخل القومى فى العراق للفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ » ص ٢٨ •

الحليب الخام أكثر من عشرة آلاف لتر في اليوم • اما الآن فما يتوفر لها من الحليب يقدر بحوالي ٤٠ ألف لتر في اليوم • فهي في الوقت الحاضر تنتج سنويا قرابة ١٥ ألف طن من الحليب الخام ويمثل انتاجها هذا حوالي ٣٪ من انتاج الحليب الكلي في العراق •

وما يلفت الانتباه كذلك ، عند النظر في احصائيات انتاج الحليب هو ان حوالي ٥٠٪ - ٥٥٪ من مقدار انتاجه الكلي تحول الى مختلف مشتقاته ومنتجاته كالبين والسمن والجبن والقشطة • ويأتي اللبن في المرتبة الاولى بين هذه المشتقات ، حيث يشكل انتاجه قرابة ٩٧٪ من مقادير كافة مشتقات الحليب ويعود ذلك الى :-

١ - يكاد يكون اللبن المادة الغذائية الاساسية او الوحيدة في وجبات الطعام للطبقات الفقيرة ومعظم العوائل ذوى الدخل المحدودة سواء في الريف او في المدن •

٢ - يدفع السعر المرتفع لمشتقات الحليب في الاسواق المحلية المزارعين ومربي الماشية الى تحويل منتجاتهم من الحليب الخام الى ايسر مادة غذائية يمكن اشتقاقها منه بأسهل طريقة وبأقل كلفة ممكنة كي يوفروا بيع انتاجهم الفائض في السوق ويضمنوا لانفسهم موردا نقديا من وراء ذلك • ويلاحظ هذا الامر بالنسبة لمعظم العوائل الزراعية التي هاجرت من الريف وسكنت بالقرب من المدن الرئيسية ، والتي اصبحت تستخدم الماشية المتبقية لديها لاجل انتاج الحليب وبيعه في السوق بصورته الخام او عند تحويله الى اللبن •

وهنا يجب ان نذكر بان ارتفاع الاسعار لا يخص اللبن وحده وانما نستطيع ان نلمسه بالنسبة لبقية منتجات الحليب • ويدل على ذلك الارتفاع السريع في الرقم القياسي لاسعار اللحوم ومنتجات الحليب ، اذ انه قد بلغ في عام ١٩٦٦ حوالي ١٠٩٨ بالمقارنة مع سنة الاساس في ١٩٣٩ (١٠٠ = ١٩٣٩) بينما بلغ الرقم القياسي لاسعار محاصيل الحبوب والتمور

فى نفس السنة قرابة ٦٠٢ قياسا الى سنة الاساس وهذا يعنى ان الرقم القياسى لاسعار اللحم ومنتجات الحليب قد فاق الرقم القياسى لاسعار الحبوب والتمور بحوالى اكثر من مرة ونصف • واذا ما قسمنا ارتفاع الرقم القياسى لاسعار اللحوم ومنتجات الحليب فى عام ١٩٦٦ نسبة الى سنة الاساس فى عام ١٩٦٢ لوجدناه بمقدار ١٤٢٤ للحوم وحوالى ١١١ بالنسبة لبقية المنتجات الحيوانية • اما الرقم القياسى لاسعار الحبوب والبقول فلم يزد خلال نفس الفترة الا بمقدار ١٠٥ وقد اتجه الرقم القياسى لاسعار الخضروات والمنتجات الزراعية الاخرى الى الهبوط اذ شكل فى عام ١٩٦٦ قرابة ٩٥ بالمقارنة مع سنة الاساس فى عام ١٩٦٢ (١٠٠ = ١٩٦٢) •

لقد ادى هذا الارتفاع الكبير لاسعار المنتجات الحيوانية الى خلق قيمة عالية لها فى الدخل القومى وبذلك نستطيع ان نستنتج بان القيمة العالية التى تتميز بها المنتجات الحيوانية فى العراق لا تشير الى نمو وتطور الثروة الحيوانية بقدر ما تشير الى ارتفاع اسعارها وتزايد الطلب عليها بجانب عرضها القليل نسبيا فى الاسواق المحلية • وقد ترتب على ارتفاع الاسعار ان شكلت قيمة المنتجات الحيوانية فى البلاد خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ حوالى ٤٠ - ٤٥٪ من القيمة الاجمالية لمنتجات القطاع الزراعى مجتمعة • وبالمقارنة مع قيمة الغلات الزراعية الرئيسية فى الريف ، فان قيمة المنتجات الحيوانية تزيد عليها بمرات عديدة • ومثال ذلك ان قيمة الحليب ومشتقاته تزيد بحوالى مرتين ونصف على القيمة الاجمالية لمحصول الرز ، وكما تزيد بمقدار مرة ونصف على قيمة محصول الشعير المنتج فى كافة انحاء الريف • هذا ويستورد العراق فى الوقت ذاته ما قيمته ٣ ملايين دينار من المنتجات الحيوانية كالألبان والاصواف والجلود المحسنة والبيض ولحوم الدواجن • وتمثل قيمة هذه الاستيرادات حوالى ٥٪ من قيمة الانتاج الحيوانى السنوى • وتشير التقديرات الموجودة الى ان الانتاج الحيوانى يجب ان يزداد بنسبة ١٥٪ فى السنة لكى يجارى الطلب المحلى المتزايد عليه وفيما اذا امكن تحقيق هذه النسبة لزيادة الانتاج الحيوانى فسوف يكون فى

المستطاع توسيع عرضها لكي يسبق نسبة الزيادة في الطلب والتي تبلغ ٦ - ٧٪ في السنة^(١) .

وتجب الإشارة أخيراً الى تجارة التصدير الخرجية بالنسبة للحيوانات ومنتجاتها حيث ان هذه التجارة تشتمل في بعض السنين على ذكور الاغنام وحيوانات العمل ومقادير معينة من الجلود والمصارين والاصواف . وتأتي الجلود والمصارين في مقدمة الصادرات الخارجية لمنتجات الحيوان اذ ان كمياتها تشكل ٩٠٪ مما يصدر خارج البلاد من كافة المنتجات الحيوانية . كما وتشكل قيمة الجلود والمصارين المصدرة قرابة ٥٠٪ من القيمة الاجمالية للصادرات الحيوانية ويعود ذلك بالدرجة الرئيسية الى عدم تطور الصناعات الوطنية في الداخل بحيث تستوعب هذا الانتاج المحلي وحتى الصناعات القليلة الموجودة في البلاد فإن معظمها تعتمد على الجلود الاجنبية المستوردة من الخارج نظراً لتعذر استعمال جلود الخام المحلية بسبب رداءة نوعياتها وطريقة دباغتها وتحضيرها للاستعمال ويدل هذا الوضع من زاويته الخاصة على ان العراق قد لعب الى الآن دور المجهز لمواد الخام الزراعية والحيوانية الرخيصة في نطاق التجارة العالمية كغيره من الدول النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ونستطيع ان نرى بأن العراق في الوقت الذي يصدر فيه هذه المنتجات الحيوانية يستورد سنوياً كميات كبيرة من نفس المواد وبأسعار تزيد بكثير على أسعار التصدير الخارجي ، ومن هنا يمكن ان نفهم بأن تصديره للمواد المذكورة لا يعود عليه بفوائد مادية تذكر والطريق الوحيد لمعالجة هذا الامر هو تنمية الصناعات الوطنية التي تستطيع ان تستخدم المواد الخام الحيوانية المنتجة في الداخل وتحسن من نوعيتها ولاسيما الجلود والاصواف .

ومن كل ما سبق ذكره نستطيع ان نستنتج بأن الثروة الحيوانية في العراق تعاني من التأخر والتدهور ، وهذا ما يدعونا الى الاهتمام بها كي

(١) الدكتور خالد تحسين علي (مصدر سابق) .

نرفع من مستواها ونوفر منتجاتها لاجل تنمية الصناعات الوطنية وتحسين مستويات الغذاء للسكان • وبصدد الاجراءات الكفيلة بتطوير الثروة الحيوانية في البلاد يحسن بنا ان نشير الى الدراسة التي قامت بها منظمة الغذاء والزراعة الدولية (F.A.O.) في عام ١٩٦٦ لتقدير وضعية الانتاج الحيواني في عام ١٩٧٥ بالنسبة الى الطلب المتوقع آنذاك حيث توصلت الى نتائج هامة تصلح لان تكون موضع اهتمامنا وهي :-

أولا - ان مقدار الزيادة السنوية المتوقعة للانتاج الحيواني حسب الظروف الزراعية القائمة هي بحدود ٣ - ٣٥٪ عدا لحوم الدواجن فتقدر الزيادة لها بحدود ١٠٪ سنويا •

ثانيا - ان الزيادة في الطلب على العرض ستراوح بين ١٥ - ٥٠٪ بالنسبة للمنتجات الحيوانية (عدا لحوم الدواجن) •

ثالثا - تتطلب الزيادة السنوية للانتاج الحيواني والبالغة ٣-٣٥٪ ما يلي :-

١ - زيادة مساحات المراعى الاروائية بمقدار (١٢٠) الف دونم وزيادة مساحات المراعى في المناطق الزراعية المطرية بمقدار (١٦٠) الف دونم •

٢ - زيادة انتاج محاصيل العلف كالشعير والحب بمقدار (٦٥٠) ألف طن وتخصيص (٦٠٠) ألف طن منهما لتسمين العجول والاغنام •

٣ - تنظيم تسويق وتصنيع المنتجات الحيوانية •

٤ - تطوير المراعى الطبيعية •

٥ - استصلاح مساحات واسعة من الاراضى وغسلها من الاملاح عن طريق انشاء الميازل •

٦ - توفير ٢٥٠٠ طن من العنصر الفعال في الاسمدة الكيماوية سنويا •

الثروة السمكية

للثروة السمكية أهمية اقتصادية وغذائية عالية في معظم البلدان المتقدمة اقتصاديا • فهي تشكل قيمة اقتصادية كبيرة في اقتصاديات هذه البلدان وتكون غذاءا بروتينيا مفيدا لا غنى للانسان عنه لادامة قواه الجسدية بشكل صحي ومنظم •

وفي العراق توجد كافة الامكانيات الملائمة لازدهار وتطوير هذه الثروة الهامة • وتمثل هذه الامكانيات بالانهار وروافدها المتوافرة والمسطحات المائية الواسعة ، كالاهوار الدائمة والمستنقعات الفضية التي تبلغ مساحتها قرابة ٨٧٤ كيلو متر مربع^(١) وهي تصلح لادامة معظم انواع الاسماك النهرية والبحرية •

وعلى الرغم من ان لدى العراق محاضن مائية صالحة ووافرة لاحتضان بيوض السمك وبالتالي تطوير الثروة السمكية ، الا ان هذه الثروة لا تزال تساهم بجزء قليل في الدخل القومي للبلاد ، كما ان انتاجية الدونم الواحد من السمك قليلة جدا بالمقارنة مع عديد من البلدان التي تعتنى بالثروة السمكية ومهدت لها سبل التطوير • فقد بلغت القيمة المضافة للانتاج السمكي (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) قرابة ٣٤٢٥٠٠٠ دينار في عام ١٩٦٣ ومن ثم ٣٢٩٥٠٠٠ و ٢٥٤٨٠٠٠ و ٢١٠٦٠٠٠ لسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ على التوالي^(٢) • أما انتاجية السمك للدونم الواحد فتقدر بنحو ٣ - ٤ كغم فقط ، بينما أكدت التجارب التي جرت حول تربية الاسماك في الزعفرانية ، على انه في المستطاع الحصول على حوالي نصف طن من السمك للدونم الواحد فيما لو توفرت الشبروط المناسبة والملائمة لادامة بيوضه وتحسين انواعه^(٣) • وهناك تجارب أخرى

(١) عادل الخطاب « الثروة السمكية في العراق » مجلة المربد ، العدد ٣-٢ ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ١٩٦٩ •
(٢) تقرير عن الدخل القومي في العراق للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ ، بغداد ، ١٩٦٩ •

(٣) الدكتور العلوان وعبدالله عبادي - مصدر سابق - ص ٢٥٨ •

تشير الى ان انتاج السمك للفدان الواحد فى المزارع السمكية ، يبلغ فى السنة حوالى ٦٠٠ - ١٠٠٠ كيلوغرام .

ان انخفاض انتاج السمك فى العراق على هذه الشاكلة يعود الى استعمال الصيادين الوسائل البدائية فى صيد الاسماك كالفالة والعجائن السمكة والشباك ، وكذلك عدم مراعاة الاوقات الملائمة للصيد وعدم الحفاظ على بيوض السمك فى مناطقها وصيد الاسماك الصغيرة التى لا تصلح للغذاء بالطرق المألوفة لدينا .

وقد نجم عن انخفاض انتاج السمك فى العراق هبوط نصيب الفرد العراقى من هذا الغذاء الجيد الحاوى على نسبة عالية من البروتين الحيوانى المفيد كما ادت هذه الظاهرة ايضا الى ارتفاع اسعار السمك فى السوق وعدم كفاية الانتاج لمواجهة الطلب الداخلى . ويقدر متوسط استهلاك الفرد العراقى للسمك فى السنة بحوالى ١٥ كيلوغرام ، بينما متوسط استهلاك الفرد الانكليزى حوالى ١٢ كيلوغراما فى السنة . وفى العربية المتحدة يقدر هذا الاستهلاك بحوالى ٣ كيلوغرامات فى السنة، اى حوالى ثلاثة امثال ما يستهلكه الفرد العراقى^(١) . والى جانب هذا الامر ، يلاحظ بأن اسعار السمك فى ارتفاع مستمر فى الاسواق المحلية ، اذ ان سعر الكيلوغرام الواحد من السمك الجيد قد ارتفع من ١٠٠ فلسا فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٦٠٠ فلسا فى عام ١٩٦٦^(٢) . ويعود ارتفاع الاسعار قبل كل شئ الى قلة الانتاج وعدم وصوله بانتظام الى الاسواق المحلية المزدهمة بالسكان بسبب عدم توفر وسائل النقل المهيئة لهذا الغرض ودخول وسطاء متعددين فى عملية التسويق والتحكم فيه من جانب مالكي السفن والمستثمرين لاموالهم فى عمليات صيد السمك . وقد أدى هذا الامر من جانبه أيضا الى قلة دخل العاملين فى صيد الاسماك وتردى مستويات معيشتهم مما افقدهم الامكانيات

(١) لاحظ : بحثنا بعنوان « الغذاء والسكان فى العالم وفى العراق » مجلة هيئة القانون والاقتصاد .

(٢) عادل خطاب - مصدر سابق -

اللازمة لتطوير اعمالهم ووسائلهم الانتاجية .

وتوجد فى مياه العراق عديد من الاسماك النهرية كما تدخل اليها انواع معينة من الاسماك البحرية خاصة فى مناطق شط العرب والخليج العربى . ومن الاسماك النهرية الشائعة فى العراق هى : القطان والبني والبز والصبور والشبوط . ويشكل هذا النوع الاخير حوالى ٢٥٪ من اسماك دجلة والفرات . اما الاسماك البحرية الداخلة الى المياه العراقية هى : الزبيدى والداكورك والمزلاك والنوبيى والروبيان والشمهى .

وعلى الرغم من توافر هذه الانواع من السمك فى المياه العراقية والتي من الممكن ان تدخل اغلبها فى التجارة الخارجية ، الا ان انتاجها وطرق العناية بها لا يزالان دون المستوى المطلوب . فما تم بيعه من هذه الاسماك كافة فى الاسواق المحلية خلال عام ١٩٦٦ بلغ حوالى ١٤٦ ألف طن اى بقيمة حوالى مليونين دينار ، واذا ما قورن هذا المبلغ مع الدخل الناجم فى القطاع الزراعى ، لا يشكل بالنسبة اليه سوى جزءا يسيرا .

ونظرا لما للثروة السمكية من أهمية اقتصادية وغذائية عالية وتتوفر لها امكانيات طبيعية للتطوير فى العراق ، لذلك ينبغى اتخاذ الاجراءات التالية لازدهار هذه الثروة والاكثر منها :

اولا - مراقبة تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة لحماية الثروة السمكية وخاصة قانون صيد الاسماك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الذى يمجبه وضعت تعليمات خاصة وقيود معينة لصيد الاسماك . حيث منع استعمال السموم والمواد المتفجرة فى صيد الاسماك كما خضع الصيد النهري والبحرى لقيود واجازات خاصة . ومنع ، ايضا ، صيد الاسماك الصغيرة وذلك بتعيين حجم فتحات الشباك وابعادها ومنع كذلك صيد الاسماك البالغة فى مواسم تكاثرها .

ثانيا - انشاء اسطول للصيد فى الخليج العربى يتجهز بمختلف وسائل الصيد والخزن .

ثالثا - تكوين جمعيات تعاونية لصيادى السمك تمتلك وسائلها

الانتاجية الخاصة وتشرف على عمليات التسويق والتسليف وغيرها من الخدمات لصالح اعضاءها •

رابعا - الاعتناء بالاحواض المهيئة لتربية الاسماك والاكثر منها في مختلف المحافظات لانتاج الانواع الجيدة من السمك للاغراض التجارية •
خامسا - انشاء مصانع لتعليب السمك او تجفيفه وتجميده لاستيعاب الانتاج الكبير في بعض المواسم ، كالربيع مثلا ، وانتظام بيعه في الاسواق المحلية •

سادسا - توفير الممرات في السدود ونواظم الري لتسهيل مرور الاسماك الى اماكن تكاثرها في المجارى العليا لنهرى دجلة والفرات وروافدهما •

الفصل الثالث

تخلف القطاع الزراعي

والسبيل المؤدية الى تنمية موارده

رأينا مما سبق عرضه ان الطابع العام لاقتصاديات الزراعة في العراق يتميز بالتخلف والتأخر في مختلف الميادين والحقول * وقد برزت معالم هذا التخلف في جوانب عديدة ، منها :-

آ - سواء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي وترك قسم كبير منها دون الرعاية والعناية *

ب - تدهور مردود الارض والغلات المزروعة فيها ، حيث بلغت انتاجية الهكتار الواحد من الحنطة في العراق خلال ١٩٦٠ - ١٩٦٤ نحو ٤٥ - ٥٠٪ من انتاجية الهكتار في تركيا ونحو ٢١٪ من انتاجية الهكتار في العربية المتحدة وقراءة ١٧٪ من انتاجية الهكتار في بريطانيا * ويلاحظ نفس المردود الواطئ في انتاج بقية الغلات الرئيسية الاخرى ، كالشعير والرز او القطن او التبغ ، سواء لو اجرينا المقارنة بين العراق والبلدان المتقدمة او بينه وبين البلدان النامية المجاورة والشقيقة *

ج - انخفاض انتاجية العمل الزراعي في الريف بالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الفلاح وافراد عائلته في الحقل * حيث تبلغ تكاليف العمل الزراعي قرابة ٥٠ - ٦٠٪ من التكاليف الاجمالية لانتاج المحاصيل الحقلية ومع ذلك تشير التقديرات المتوفرة الى ان انتاجية المزارع العراقي لا تكفي لاعاشة اكثر من شخصين او ثلاثة ، بينما تكفي انتاجية العامل الزراعي في امريكا لاعالة ٢١ - ٣٢ شخصا حسب مستوى الولايات المختلفة^(١) *

(١) نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة حول انتاجية المزارع في الريف العراقي ، فاننا قمنا بتقديرها استنادا الى الارقام الموجودة عن انتاجية =

د - عدم استقرار الانتاج الزراعى وخضوعه لعوامل طبيعية وبيولوجية عديدة •

هـ - عدم تنوع الانتاج الزراعى واقتصاره على بعض الغلات الرئيسية •
و - بطء الانتاج الزراعى بنوعيه : النباتى والحيوانى ، مما حل دون لحاقه بوتائر نمو السكان وبالتالي تزدى مستويات التغذية والمعيشة •
والى جانب ما ذكر اعلاه هناك جملة من معالم التخلف الاخرى التى سوف نأتى الى تبيانها بالتفصيل فى الصفحات القادمة ، لكى نقف حينئذ على جوهر كل مشكلة وكل مظهر للتخلف مع محاولة الوصول الى بعض الحلول الكفيلة بمعالجتها لاجل صالح القطاع الزراعى وصالح الانماء الاقتصادى العام فى البلد •

وجدير بالذكر ان التخلف المهيمن على القطاع الزراعى يحول دون المساهمة الفعالة لهذا القطاع فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى العام للبلد ورفع مستوى معيشة سكانه ودخله القومى • فلو نظرنا الى اتجاه تطور الزراعة فى العراق على ضوء نسبة مساهمتها فى تكوين الدخل القومى للبلاد لامكننا ان نرى بأن نسبة هذه المساهمة فى ثقل مستمر وتسير نحو الانخفاض كذلك • فهى قد شكلت ٦١٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٥٣ (باستثناء عوائد النفط) و ٤٦٪ فى عام ١٩٥٥ ثم نزلت الى ٣٨٪ فى عام ١٩٥٩ والى ٣٧٪ فى عام ١٩٦٣^(١) • واكثر من ذلك فان معدل النمو السنوى للقطاع الزراعى كان منعدما ، اى (صفرا) ، خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ • وهذا ما يدل بصورة جلية على ان نمو القطاع

= الفلاح فى القطر السورى • ولما كانت ظروف المزارع والريف تتشابه فى القطرين الى حد كبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فلذا ان تلك المقارنة يمكن ان تفى بالغرض المطلوب •
انظر : احمد محمد الزعبي « التحويل الزراعى الاشتراكى فى سوريا » ، ص ١٦ والدكتور العلوان وعباوي « مدخل الى الاقتصاد الزراعى » ص ٢٣٧ •

(١) تم حساب الدخل القومى بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٦ وباستثناء واردات النفط •

الزراعى فى البلاد لا يتناسب مطلقا مع الزيادة العامة فى الاستهلاك ولا مع نشاطات القطاعات الاقتصادية الاخرى •

ان ما يدعوننا الى الاهتمام بالقطاع الزراعى واظهار اسباب تخلفه ومن ثم معالجة هذا التخلف هو ما لهذا القطاع من دور بارز فى ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق • فبدون زيادة الانتاج فان التنمية الاقتصادية لا بد ان تتعثر وتفقد كثير من أركانها الاساسية • اذ تعتبر زيادة الانتاج الزراعى ضرورية لمواجهة زيادة السكان فى المستقبل ولتوفير عنصر العمل بعد ارتفاع معدل التصنيع ومن ثم للاسراع فى عملية التراكم القومى بتوفير النقد الاجنبى اللازم والاستيرادات تجهيزات النمو الاقتصادى واخيرا لمواجهة طلب الصناعة المتزايد الى المستخدمات الوسيطة والى رؤوس الاموال اللازمة • وعليه يمكن تلخيص وظائف الزراعة فى ميدان تحقيق الانماء الاقتصادى العام للبلد وخلال فترة الانتقال من المجتمع التقليدى وفى الانطلاق الناجح ، بالنقاط التالية :-

أولا - من شأن التنمية فى البلدان النامية - ومنها العراق - أن تؤدى الى زيادة دخول الافراد • وبما ان الميل الحدى للاستهلاك عال فى هذه الدول وكذلك تصاحب عملية التنمية فيها هجرة مستمرة من الريف الى المدينة كل ذلك يزيد من حاجة البلد للمواد الاستهلاكية ، وعلى الزراعة اذن تنمو وتتطور لتقدم المواد الاستهلاكية لمقابلة احتياجات الشعب الاستهلاكية المتزايدة • وهذا ما يعتبر من أولى ادوار الزراعة التى يجب ان تؤديها فى مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدى نحو الانماء والانطلاق •

ثانيا - تلعب الزراعة دورا هاما فى تعزيز النمو السريع للصناعة الوطنية من الجوانب الاتية :-

أ - تقديم المواد الاولية والمستخدمات اللازمة بكلف رخيصة نسبيا لقيام عديد من الصناعات الغذائية وغير الغذائية وبذلك ينجو البلد من الاستيرادات الخارجية ويوفر مبالغ كبيرة من النقد الاجنبى •

ب - تحقيق الفائض الزراعى لاجل التصدير الخارجى والحصول

مقابله على النقد الاجنبى •

ج - توسيع السوق الداخلية الذى هو أمر لا بد منه كي تسير التنمية الصناعية وتوسع بشكل ناجح • وتوسيع السوق الداخلية يأتى من ارتفاع دخول العاملين فى الزراعة وانتقالهم الى المدن كنتيجة حتمية للتنمية الزراعية ورفع قوى الانتاج فى الريف •

د - من الممكن ان تصبح الزراعة فى مرحلة الانطلاق ، مصدرا للايرادات الضريبية وموردا لفائض الدخل الذى يمكن ان يحول الى القطاعات الانتاجية الاخرى • وهذا ما توصل اليه آدم سميث فى كتابه « ثروة الامم » حيث رأى ضرورة تحويل فائض الدخل المستمد من الارض ، بشكل ما ، من ايدي المالكين الذين سيعثرونه فى حياة الترف الى ايدي المنتجين الذين سيوظفونه فى القطاع الحديث ويعيدون توظيف أرباحهم من ثم فى هذا القطاع كلما ارتفعت الارباح بارتفاع الانتاجية^(١) • وتوجد فى العراق - كما رأينا - مختلف الامكانيات والموارد الطبيعية لتطوير الانتاج الزراعى ، ولاسيما المورد الطبيعى الرئيسى المتمثل بالارض الزراعية الخصبة • اذ يقدر ما يصيب المواطن العراقى من الارض المزروعة والقابلة للزراعة بحوالى ٥٤ دونم (١٤ هكتار) اى حوالى ٢٨ دونما (٧ هكتارات) للعائلة الواحدة على افتراض ان معدل عدد افراد العائلة (٥) اشخاص • وهذا المعدل العالى من مساحة الاراضى الزراعية المتوفرة للمواطن العراقى لا يوجد الا فى عدد قليل من البلدان ، كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتى • اما فى معظم البلدان الاخرى فان نصيب الفرد فيها من الارض الزراعية أقل بكثير من حصة المواطن العراقى فهو يبلغ حوالى دونمين وربع دونم فى بولندة ودونمين فى فرنسا ودونم واحد فى الهند وثلاثة أرباع الدونم فى الصين الشعبية ونصف دونم فى العربية المتحدة وربع دونم فى اليابان •

(١) و.و. روستو « مراحل النمو الاقتصادى » ترجمة برهان دجاني ، بيروت ١٩٦٠ •

ويعكس لنا هذا الامر بأن العراق لا يعاني حاليا من ازدحام السكان بل ان الموارد الطبيعية في الريف ، اذا تم استغلالها بصورة كاملة ، فسوف توفر فائضا عاليا لتحسين مستويات المعيشة ولتنمية بقية الفروع الاقتصادية ، بل وأكثر من ذلك فان خير التربة المعروف الدكتور بيورنيك Buringh يشير - استنادا الى فالكنبورغ Valkenburg - الى ان العراق يستطيع ان يجهز ٢٠ - ٢٥ مليون نسمة من السكان بالمواد الغذائية والزراعية اللازمة لادامة حياتهم .

ومن دون شك ان بقاء القطاع الزراعي في العراق متخلفا لابد وان يفسر بعدم تحقيق التنمية فيه . وكما هو معلوم ان للتنمية الزراعية جانبان هما :

آ - استغلال الموارد الطبيعية وزيادتها ورفع امكانياتها .

ب - اعادة تنظيم العلاقات الانتاجية الزراعية في الريف .

ويمكن استغلال المواد الزراعية على الوجه الامثل عن طريق اتخاذ كافة الاجراءات والوسائل الفنية الحديثة وتطبيقها في الزراعة لرفع قواها الانتاجية بما فيها انتاجية الارض والعمل وغيرها .

اما اعادة تنظيم العلاقات الزراعية فهي من شأن الاصلاح الزراعي الذي يجري تنفيذه الآن في البلاد ويستهدف بدوره ايضا زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه ورفع مستواه .

ومن هنا نرى بأنه لابد وان تنظر الى اسباب تخلف القطاع الزراعي في العراق على ضوء ركني التنمية الزراعية المذكورين اعلاه . حيث ان نظرة كهذه تجسد لنا واقع التخلف الزراعي وتمدنا بالسبل اللازمة لمعالجته بما يتفق والوسائل الرئيسية للتنمية الزراعية في البلاد . وفيما يلي نتطرق الى أهم مشاكل الزراعة في العراق وبالاخص ما يتعلق باستغلال مواردها ورفع قواها الانتاجية على أمل ان نتناول موضوع الاصلاح الزراعي في الكتاب خاص به .

المشاكل الرئيسية للقطاع الزراعي وطرق معالجتها :

اولا - مشكلة بدائية ادوات الانتاج ومعالجتها :

كما هو معروف لدينا ان معظم الادوات التي تستخدم من قبل المزارعين في الريف هي عبارة عن أدوات الانتاج البدائية كالمحراث الخشبي والمسحاة والمناجل . وتعتبر هذه الادوات التقليدية سببا مباشرا في تردى انتاجية العمل في الحقل الزراعي ومن ثم انخفاض مستوى حجم الانتاج للمزارع الواحد في الريف . اذ يحتاج المزارع الذي يستخدم المحارث الخشبية بواسطة البغال والثيران الى صرف مجهود كبير كي ينجز حراثة أرضه . فهو يحتاج مثلا الى عمل متواصل خلال اثنتى عشرة ساعة كي يتمكن من حراثة هكتار واحد (٤ دونمات) من الارض الزراعية بواسطة المحراث الخشبي البسيط . بينما يستطيع المحراث الحديدي المسحوب بالتركتور ان ينجز حراثة هذا الهكتار من الارض بما لا يزيد عن (٤٠) دقيقة . هي مدة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الوقت اللازم لحراثة الارض بواسطة المحراث الخشبي ، علما بأن مستوى انتاجية المزارع في هذه الحالة اكبر بكثير مما هو عند استعماله للمحراث الخشبي . ومما يؤكد ذلك هو ان القوة الانتاجية للتركتور عند الحراثة تعادل جهد ١٠٠ - ٢٠٠ مزارع عند حراثتهم لاية قطعة كانت من الارض الزراعية بواسطة المحارث الخشبية . ومعنى ذلك بان كل تركتور يستطيع ان يحل محل ١٠٠ - ٢٠٠ مزارع في الحقل في معظم العمليات الزراعية .

ولا يقتصر نطاق استخدام الادوات البدائية في الريف العراقي في المحارث الخشبية بل تستخدم ادوات مشابهة لها في بقية العمليات الحقلية الاساسية كالمناجل اليدوية التي تستخدم بصورة شائعة في حصد المحاصيل والوسائل البدائية لدرسها . ولكي نلمس الفرق الشاسع بين عمل المنجل اليدوي وبين عمل الحاصدة الآلية (الكومباين) يكفي ان نعلم بأن الحاصدة الواحدة من نوع (SK 4) تعادل قوتها الانتاجية ، الجهد الذي يبذله ألف مزارع عراقي لحصد ودراسة كمية معينة من الحاصل بواسطة

المناجل اليدوية • اذ لا يستطيع المزارع بواسطة المنجل اليدوي ان يحصد خلال يوم واحد اكثر من حاصل دونم واحد من الحبوب ، كما ولا يقدر بوسائله البدائية خلال نفس اليوم على درس انتاج اكثر من دونمين او ثلاثة دونمات على اكثر تقدير • وبالإضافة الى ان هذه الادوات البدائية المستعملة في الحقل تؤدي الى تردى مستوى انتاجية المزارع فهي تعمل ايضا وبصورة مباشرة على تردى نوعية ناتج العمل الذي ينجز بواسطتها • فمثلا تسبب الطريقة البالية التي يتبعها الفلاحون عند درس الحاصل ، وذلك بتمشية الحيوانات عليه ، في خلط كميات كبيرة من التراب والرمال ونسبة لا بأس بها من الشوائب الاخرى مع الحبوب التي ترسل الى الاسواق وهذا ما يؤثر على قيمتها التجارية ، فيحدد عرضها في الاسواق ما لم يعاد تنظيفها • ولقد قدر أحد الخبراء ان نحواً من (٢٥) ألف طن من التراب تشحن سنوياً مع الحبوب العراقية الى الاسواق الخارجية ولذلك غالباً ما كان يقتصر استهلاكها على تغذية الحيوانات وتعرف في تلك الاسواق عادة باسم حبوب (الخليج العربي) •

توجد لدينا دلائل كثيرة تشير الى ندرة استعمال الآلات والمكينات الحديثة في الريف • منها نتائج الاحصائية التي قامت بها وزارة الاصلاح الزراعي حول العوامل الزراعية الساكنة في المناطق المزروعة والمهيئة لتوزيع في خطة التوزيع الاولى لسنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ • حيث تشير الى ان معظم المزارعين لم يكن في حوزتهم حتى المحراث الحديدى الذى يختلف بلا شك ويتفوق بكثير من ناحية المقدرة الانتاجية على المحراث الخشبي المحلي • فمثلا بين (٨٥٨٠) مزارعا من مختلف الفئات التي شملتهم الاحصائية في قضائي خانقين وقلعة صالح وناحية السدة لم يوجد من يملك منهم محراثا حديديا واحدا • كما وان (١٤٥٩) مزارعا من هؤلاء كانوا يملكون المحارث الخشبية البسيطة • اما الباقيون الذين زادت نسبتهم على ٩٠٪ من مجموع المزارعين كافة ، فلم يملكو حتى هذا المحراث الخشبي البسيط • ويعزى سبب عدم استعمال المحارث الحديدية في الريف على

نطاق واسع من قبل المزارعين الى ارتفاع اسعارها بالمقارنة مع اسعار وتكاليف المحارث الخشبية التى يصنعها الحرفيون فى الارياف والمدن . وما يؤكد ذلك هو قلة الطلب عليها فى الاسواق الداخلية ، اذ ان عدد المحارث الحديدية التى تم بيعها فى كافة محافظات العراق خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٨) لم يزد على ١٥٦٣ محراثا ، بينما كانت العوائل الفلاحية فى الريف تقدر فى تلك الفترة بحوالي (٨٠٠) ألفا . وهذا يعنى ان قسما قليلا جدا من العوائل الفلاحية فى الريف كانت تملك المحارث الحديدية وان اغلبهم كانوا يستعملون المحارث الخشبية فقط فى انجاز اعمالهم الحقلية .

ويظهر تأخر مكننة الزراعة ايضا فيما لو اخذنا بمقدار رؤوس الاموال الموظفة على امتلاك المكائن واستعمالها فى الريف ، حيث تشير التقديرات الموجودة الى ضآلتها بالمقارنة مع المبالغ التى صرفت على انشاء السدود والطرق وغيرها من المشاريع فى الريف . ففى عام ١٩٥٨ قدر نصيب الهكتار الواحد من الاموال المستثمرة لامتلاك المكائن والآلات الزراعية بقرابة ٢٣ دينار فقط وبذلك نستطيع ان تقدر القيمة الاجمالية للاموال التى وظفت فى شراء المكائن بقرابة ٧٢٦ مليون دينار فى عام ١٩٥٨ . ويشكل هذا المبلغ حوالى ٣٦٪ من المبالغ التى اعتمدت لانشاء سد دربندى خان منذ عام ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ ، وبالإضافة الى هذا يكفى كذلك ان ننظر الى عدد أهم المكائن الزراعية فى العراق فى عام ١٩٥٨ لنعلم قلة انتشارها واستخدامها بالمقارنة مع متطلبات الريف ، حيث لم يتجاوز عدد التراكتورات فى ذلك العام فى كافة انحاء البلاد عن ٢٥٢٦ تراكتورا ، كما ولم يزد عدد الحاصدات عن ١٥٨٤ حاصدة بالإضافة ١٩٢٦ محراثا . (انظر الجدول رقم ٤٣) وللوقوف على مدى كفاية هذه المكائن المذكورة بالنسبة للمتطلبات الزراعية ، يجدر بنا ان نعلم بان الساحة الواحدة (التراكتور) كانت تصيها فى تلك السنة اكثر من (٣٠٠) هكتار من الارض الزراعية ، بينما لم تزد حصة الساحة الواحدة من الارض

الزراعية في تركيا في عام ١٩٥٨ على (٢٥٠) هكتارا وفي المانيا الغربية
(١٩) هكتارا وفي انكلترا (١٦) هكتارا .

جدول رقم (٤٣)

عدد المكائن الزراعية في العراق وبعض الاقطار الاخرى (١)

نوع الآلة	عدد المكائن والآلات في العراق عام ١٩٥٨	عدد المكائن والآلات في انكلترا عام ١٩٥٦	عدد المكائن والآلات في سوريا عام ١٩٥٧
التراكتورات	٢٥٢٦	٤٧٧٧٠٠	٢٨٠٠
الحاصدات	١٥٨٤	٣٢٩٠٠	٧٠٠
المحاريث	١٩٢٦	٤٥٠٠٠	—
ياذرة الحبوب	١١٤٠	١٣٩٨٠٠	—
الخرماشات	٥٠	٢٨٣٦٠٠	—
عازقة قرصية	١٨٨	٤٥٣٠٠٠	—

أما المضخات المائية التي انتشرت بسرعة في الريف العراقي منذ بداية القرن الحالي والتي تأتي في المرتبة الاولى بين المكائن والآلات الزراعية من حيث اقيامها ومقدار قواها الحصانية ، فعلى الرغم من ذلك لا تزال تستخدم بجانبها وسائل بدائية عديدة للسقي في معظم انحاء الريف ولاسيما النواير والدوايب المائية والهوائية التي تعود الى المزارعين الصغار الذين لا يتمكنون من اقتناء المضخات الباهظة الثمن . وقد قدرت مساحة الاراضي المروية بواسطة النواير والدوايب في عام ١٩٥٨ بقرابة ١٠٪ من مساحة الاراضي التي كانت تروى بالواسطة في المنطقة المروية . وحوالي ٨٩٪ من الاراضي التي كانت تروى عن طريق استخدام هذه الوسائل كانت

(١) الدكتور محمد سلمان حسن « دراسات في الاقتصاد العراقي » مصدر سابق ، ١١٩ و « اقتصاديات البلدان الرأسمالية » مجموعة احصائية - مصدر سابق ، ٤١٠ .

تقع ضمن حدود محافظات الرى الرئيسية فى الجنوب والوسط وهى محافظات ميسان وذى قار والقادسية وبابل والانبار •

ان ما ذكر اعلاه حول تأخر المكننة الزراعية فى الريف تؤكده الاحصائيات الرسمية فى العراق ولاسيما نتائج الاحصاء الزراعى والحيوانى لسنة ١٩٥٨/١٩٥٩ حيث تشير الى ان قرابة ٢٧٪ من الحيازات الزراعية فى البلاد فى عام ١٩٥٨ لم تكن تملك حتى حيوانات العمل ، الامر الذى يعنى بأن العمل الزراعى كان ينجز فى امثل تلك الحيازات بواسطة الايدى لا غير • هذا فى الوقت الذى وجدت بعض المزارع الواسعة بالقرب من المدن الكبرى كبغداد والموصل والكوت استخدمت المكنائن الزراعية على نطاق كبير نسبيا • وقد نشأ عن هذا الوضع ان تفاوت مستوى تطور العلاقات الرأسمالية فى الزراعة من محافظة الى اخرى ، حيث الى جانب المزارع المذكورة والتي استخدمت المكنائن الزراعية وجدت آلاف اخرى من المزارع التى لم تستعمل اية مكننة زراعية فيها ، وقد شكلت امثل هذه المزارع ٧٠ - ٩٥٪ من الحيازات الزراعية فى محافظات أربيل وكركوك وديالى والانبار وكربلاء وميسان وغيرها (انظر جدول رقم ٤٤) •

وبالرغم من ان استخدام المكنائن الزراعية قد أخذ بالازدياد فى العراق بصورة عامة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الا ان التوسع فى استخدام المكنائن خلال الفترة المذكورة لم يولد آثارا ظاهرة على مستوى الانتاج الزراعى فى البلاد ، باستثناء المضخات المائية التى ظلت تلعب دورها الاول فى توسيع رقعة الارض المروية للاكثار من الانتاج الزراعى انقيا ، اما بقية المكنائن الزراعية الاخرى فهى قد لعبت دورها كعامل لرفع الانتاج فى حدود بعض المحافظات فقط كمحافظة نينوى (منطقة الجزيرة) وفى بعض المزارع المحيطة بمدينة بغداد • ومع كل ذلك فان الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية تعتبر العهد الجديد لتطور الزراعة الآلية فى العراق ، اذ تزايد عدد المزارع التى أخذت تستخدم المكنائن الزراعية فى اعمالها الحقلية بنسبة ٩٨٪ فى عام ١٩٥٨ بالمقارنة مع عدد تلك المزارع فى عام ١٩٤٦ •

جدول رقم (٤٤) استخدام الكائنات وحيوانات العمل في المكينات والحيوانات الزراعية في العراق (١) عام ١٩٥٨/١٩٥٩

المحافظة	عدد الوحدات الزراعية	عدد المكينات التي استخدمت الكائنات والحيوانات معا في اعمالها الحقيقية	النسبة المئوية الى المجموع %	عدد المكينات التي استخدمت الحيوانات فقط	النسبة المئوية الى المجموع %	المكينات التي لم تملك الكائنات والحيوانات	النسبة المئوية الى المجموع %
نينوى	٥٣١١٩	٣١٨١	٥٧	٤٣٤١٩	٨١١	٦٥١٩	١٣٢
اربيل	١٧٦٦٢٦	٤٤١	٢٢	١٦٠٦٨	٩١١	١١١٧	٢٥
السليمانية	٢١٧٦٠	٦٥	٠٣	١٠٤٤١	٤٦٥	١١٢٥٤	٥٣٠
كركوك	١٧٣٣٠	٤٦٤	٢٦	١٦٥٦١	٩٥٥	٢٠٥	١٨
ديالى	١٨٣٧٦	٢٩٦	١٧	١٢٩١٠	٧٢٢	٥١٧٠	٢٧٦
بغداد	٨٤٧٥	٢٢١٩	٤٢٢	٥٩١١	٧٣٠	٢٤٥	٢٨
الانبار	١٠٣٩٥	٨٥٥	٩٠	٧٣٣٧	٧٠٠	٢١٩٣	٢٠٠
بابل	١٦٦٠٩	٤٩١	٢٩	١٣٤٨٨	٧٦٥	٢٦٢٩	١٧٥
كربلاء	٥١٠٧	٩	٠١	٢٩١١	٨٠٠	١١٨٧	٢٠٠
واسط	٢٧٨٥	٣٠٩	٧٥	٢٥١٥	٦٨٢	٩٦١	٢٤٣
ميسان	١١١١٦	٨٩	٠٨	١٠٩٩٢	٩٨٢	١٢٥	٠٩
القادسية	٢٤٩٠١	٥٩٦٦	٢٤٠	١٣٦٨٩	٥٦٠	٥٢٤٦	٢٠٠
ذي قار	٢٢٥٦٢	٢٧	١١	١٠٤٠٩	٤٧٥	١٢١٢٦	٥٢٢
النجف	٢٢٠٩٣	٧٨	٠٤	١٦٩٠	٩١	٢٠٢٢٥	٩٠٥
المجموع	٢٥٣٢٥٤	١٤٥٠١	٥٨	١٦٩٢٥١	٦٦٨	٦٩٥٦٢	٢٧٤

(١) نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ص ١٢ .

وقد ازداد تبعا لذلك عدد المكائن المستخدمة في الريف ، حيث ازداد عدد التراكتورات من ١١٢٩ تراكترا في عام ١٩٥٢/١٩٥٣ الى ٢٤٠٤ في عام ١٩٥٧/١٩٥٨ كما وازدادت الحاصدات من ١٤٢ الى ٣٣٧ حاصدة خلال نفس الفترة ، اما المضخات المائية فازدادت اعدادها من ٤٣٣٩ في ١٩٥٢/١٩٥٣ الى ٤٨٠٠ مضخة في عام ١٩٥٨/١٩٥٩^(١) .

ان التوسع في استخدام المكائن الزراعية لم يجرى وفق حاجات المزارعين عامة وبالتالي وفق متطلبات الزراعة الى تلك المكائن والآلات ولذلك ظل عدد هذه المكائن والآلات دون المستوى المطلوب لضمان مكنته أهم العمليات الانتاجية الزراعية . فحسب تقدير الخبراء في عام ١٩٥٨ ان عدد المكائن والآلات في الريف قد شكل أقل من ٩٪ من اعداد المكائن والآلات المطلوبة لمكنته الزراعة في الريف بصورة كاملة .

وبغية تشجيع استخدام المكائن الزراعية في الريف ، قامت الحكومة في عام ١٩٤٩ بتأسيس (مصلحة المكائن والآلات الزراعية) التي استهدفت تحديد اسعار بيع المكائن واقتناء مكائن خاصة لها لغرض تأجيرها الى المزارعين الفقراء الذين لم يكن في استطاعتهم شرائها نظرا لارتفاع ثمنائها . غير ان المصلحة المذكورة قد فشلت في تحقيق أهدافها لاسباب عديدة تتعلق بظروف تأسيسها . ولم تستطع لذلك ان تقدم أية خدمات مذكورة الى الزراعة ، وكانت المكائن التي في حوزتها في عام ١٩٥٨ لم تتعد (٢١) ساجبة و (٥١) حاصدة فقط . وكان استخدام هذه المكائن مقتصر على المزارع الحكومية وبعض الملاكين المقربين الى المصلحة . ولهذا السبب وبالإضافة الى بعض العوامل الفنية كانهدام معامل التصليح والادامة وقطع الغيار للمكائن الزراعية ، فان اصحاب الاموال في الريف لم يميلوا الى اقتناء المكائن الزراعية ، بل فضلوا عليها استخدام الايدى العاملة الرخيصة

(١) الدكتور طلعت الشيباني « واقع الملكية الزراعية في العراق » بغداد ١٩٥٨ ص ٤٦ ، والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٨ .

والتي تمثلت بألاف المزارعين الصغار في الريف •

ومنذ صدور قانون الاصلاح الزراعي والى الآن ، اتخذت في البلاد عدة خطوات مهمة نحو تطوير الزراعة الآلية كما وان الاصلاح الزراعي بذاته كعامل لرفع مستوى الانتاج الزراعي قد خلق في المزارعين نشاطا نحو امتلاك الآلات لاستخدامها في الريف بغية زيادة الانتاج ، هذا وان حصر استيراد هذه المكائن فيما بعد بمديرية المكائن والآلات الزراعية وتوفير ادواتها ، قد خلق كذلك جوا ملائما لتشجيع استخدام المكائن الزراعية • ولهذه الاسباب وغيرها ارتفع الطلب في الاسواق الداخلية على المكائن الزراعية ، حيث بلغ مقدار ما بيع من المكائن والآلات في جميع محافظات العراق خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ ، ضعف ما تم بيعه من تلك المكائن خلال العشرة السنوات السابقة لصدور قانون الاصلاح الزراعي • وبالإضافة الى هذا فقد ازداد استيراد المكائن الزراعية في البلاد ، ومما يدل على ذلك ان اقيام استيرادها قد ارتفعت من حوالي ٧٨٧ ألف دينار في عام ١٩٥٧ الى ما يزيد على (١٢٥) مليون دينار في عام ١٩٦٥^(١) ، وتبعاً لكل ذلك فقد ازدادت المكائن الزراعية المستخدمة في الريف ، حيث بلغ عدد التراكترات (٣٠٣٢) تراكترا في عام ١٩٦١ و ٥٠٥١ تراكترا في عام ١٩٦٣ وارتفع الى ٨٩٢٢ تراكترا في عام ١٩٦٧ • كما وارتفع عدد الحاصدات من ١٠٧١ حاصدة في عام ١٩٦١ الى ١٢٦٠ حاصدة في عام ١٩٦٧ • (انظر الجدول رقم ٤٥) •

وتشير الشواهد الاخرى الى ان الملاكين في الريف اخذوا يقبلون على امتلاك المكائن الزراعية لا سيما منذ تطبيق قانون الاصلاح الزراعي • وقد يفسر ذلك بمحاولة هؤلاء للتخلص من تأجير الارض للغير لقاء حصص معينة من الحاصل والتي ارتفعت الى مستويات ليست في صالح الملاك وذلك بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في عام ٩٥٨ كما وان القانون الجديد

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعامي ١٩٥٨ ، ١٩٦٥ •

جدول رقم (٤٥)

زيادة استخدام المكائن الزراعية في انعراق (١)

نوع الآلة	عام ١٩٥٧	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٣	عام ١٩٦٧
التركتور	٢٤٦٤	٣٠٣٢	٥٠٥١	٨٩٢٣
الحاصدة	٣٣٧	١٠٧١	١٢٦٠	١١٨٥٣
المضخة	٤٩٠٠	٥٦٥٠	٦٩٨٢	١٠٢٣٦

للمصرف الزراعي الذي صدر في ١٩٥٩ قد تضمن شروطاً جديدة ساعدت على تسهيل الاقراض للاغراض الزراعية ومنها شراء المكائن والآلات . وقد لعب المصرف الزراعي فعلاً دوراً ملحوظاً في تشجيع اقتناء المكائن والآلات حيث ارتفعت مبالغ القروض المقدمة من قبله لغرض شراء المكائن والآلات من ٤٦ ألف دينار في عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ الى قرابة ٢٣٨ ألف دينار في عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . اما اعداد السلف لغرض شراء المكائن فقد زادت في عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ بمقدار (١٨٠) معاملة على عدد السلف التي قدمها البنك في عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . ومنذ سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ عدل قانون المصرف الزراعي لتشمل قروضه الجمعيات التعاونية الزراعية كي تتمكن من شراء المكائن والادوات اللازمة لها . وقد قام المصرف خلال السنة المالية ١٩٦٦ - ١٩٦٦ بتقديم (٥٧٩٢) دينار للجمعيات التعاونية الزراعية في الريف لشراء (٤٦) ماكينة وآلة زراعية .

وقد اخذ نشاط الحكومة بالتزايد في حقل مكنته الزراعة لا سيما بعد ان حولت المصلحة الحكومية للمكائن الى مديرية عامة الحققت بوزارة الاصلاح الزراعي وقد اخذت هذه المديرية تزويد من حيازتها للمكائن

(١) « نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ » و « الاصلاح الزراعي في اعوامه الستة » (وزارة الاصلاح الزراعي) و « مسح شامل للمحاولة الزراعية في انعراق » .

والآلات وتشرف على انشاء معمل للآلات الزراعية في الاسكندرية والذي يقوم ، بعد اكماله ، بانتاج ١٢ نوعا من الآلات الزراعية . وقد بلغ عدد المكائن الزراعية التابعة لمديرية المكائن لغاية نيسان ١٩٦٧ (٦٣٦) ساجبة و (٣٤٥) حاصدة و (٨٨٠) مضخة . (انظر جدول رقم ٤٧) . كما وتشرف المديرية المذكورة على اربع محطات للتأجير (MPS) و (١٤) وحدة ميكانيكية في مختلف انحاء العراق والتي في النية تحويل تسعة منها الى محطات لتأجير المكائن والآلات على غرار المحطات الاولى . وتستطيع محطات تأجير المكائن التي تم انشائها الى الآن - وهي اربعة - ان تقدم الخدمات التكنيكية اللازمة لـ (٦٨٠) ألف مشاركة من الاراضي

جدول رقم (٤٦)

القروض المصروفة من قبل المصرف الزراعي لغرض شراء المكائن والآلات (١)

السنة المالية	عدد المعاملات	مبالغ القروض (بالاف الدينارين)
٩٥٨/٩٥٧	٤٦	٤٦ر٠
٩٥٩/٩٥٨	١٢	١١ر١
٩٦٠/٩٥٩	٢١	٢٢ر٥
٩٦١/٩٦٠	١٠٠	٧٣ر٦
٩٦٢/٩٦١	١٧٥	٢٠٥ر٥
٩٦٣/٩٦٢	١٩٠	٢٢٧ر٧
٩٦٤/٩٦٣	١١٩	١١٥ر٩
٩٦٥/٩٦٤	١٦٧	٢١٦ر٨
٩٦٦/٩٦٥	٢٢٦	٣٢٨ر٣

(١) التقارير السنوية عن اعمال المصرف الزراعي للسنوات المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ - ١٩٦٥/١٩٦٦ .

جدول رقم (٤٧)

عدد المكائن والآلات الزراعية في حوزة مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة (١)

لغاية	لغاية	لغاية	لغاية	
٩٥٨-٧-١٤	٩٦١-٧-٤	٩٦٤-٥-٣١	٩٦٧-٤-٢	
٢١	٤٤٧	٤٦٧	٦٣٦	الساحبات
٥١	١٧٠	٢١١	٣٤٥	الحاصدات
١٦٩	٤٥	٦٣٦	٧٨٨	بقية الآلات الزراعية الآخري
—	٥١٨	٧٧٧	٨٨٠	المضخات

الزراعية مبتدئة بعمليات الحراثة والبذور ومنتهية بالحصاد • وإذا ما تم إنشاء المحطات التسع الأخرى ، فإنها مجتمعة توفر الخدمات التكنيكية لما يقارب من مليون مشارة من الأرض الزراعية ، كما وان نطاق خدماتها قابل للتوسع والازدياد طبقا لازدياد طاقة المكائن المستخدمة في المحطات •

واخيرا يجب ان نقول بانه على الرغم من التقدم التكنيكي الملحوظ في الزراعة العراقية خلال السنوات الأخيرة بالمقارنة مع السنوات التي سبقت صدر قانون الإصلاح الزراعي الا ان هذا التقدم لا يزال يسير ببطيء شديد ويظهر ذلك من نشاطات الحكومة والعدد القليل من المكائن الزراعية لدى مديرية المكائن والآلات وعدم اكمال معمل الاسكندرية الذي بوشر به منذ عام ١٩٦١ ومن ثم قلة اعداد المكائن الموجودة في الريف بالنسبة

(١) أ - مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة ، نشرة بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة ١٤ تموز ، بغداد •

ب - ثورة تموز في عامها الثالث ، وزارة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦١ •

ج - الإصلاح الزراعي في اعوامه الستة ، بغداد ١٩٦٤ •

د - منجزات وزارة الإصلاح الزراعي بمناسبة انعقاد المؤتمر في ١٩٦٧-٤-٢ •

للمدد المطلوب منها لغرض المكننة الزراعية الكاملة للبلاد ، ويدل الجدول رقم (٤٨) على ذلك بصورة واضحة •

جدول رقم (٤٨)

اهم المكنائن الزراعية المتوفرة في العراق والمطنوبة في المستقبل
لغرض مكننة الزراعة (١)

نوع الآلة	عدد امدان في العراق في عام	انعدد المطلوب للمكننة	عدد المكنائن في امريكا في عام	عدد المكنائن في الاتحاد السوفياتي
الساحبات	١٩٦٧	انكاملة	١٩٦٣	عام ١٩٦٣
(التراكاتور)	٨٩٢٢	٣٠٠٠٠	٤٦٥٧٠٠٠	٦٧١٠٠٠
الحاصدات	١٨٥٣	٤٥٠٠	١٨٤٠٠٠٠	١٩٣٠٠
المحاريث	—	٣٠٠٠٠	—	—

ثانيا - مشكلة ضعف استخدام الاسمدة والمخصبات في الريف :

تعتبر الاسمدة الكيماوية والطبيعية من ضروريات الانتاج الزراعي في الدول المتطورة ، نظرا لكونها تلعب دورا هاما في تزويد التربة بالمواد المعدنية اللازمة لرفع مردودها من الغلات المزروعة فيها • وعلى الرغم من اهمية قصوى في رفع الانتاج وتحسينه ، الا ان استعمالها يجري في نطاق جدا محدود في الريف العراقي • ويعزى ذلك بالدرجة الرئيسية الى سوء الحالة الاقتصادية لاغلبية المزارعين في الريف كما ويعزى الى جهلهم بأهمية الاسمدة في رفع الانتاج الزراعي ، ولهذين السببين نرى ان المزارع العراقي يستعمل سماد حيواناته كوقود لاغراض التدفئة والطبخ وغيرها من الاستعمالات اللاتجارية • ومن ثم ان الاسعار العالية للاسمدة الكيماوية في الاسواق ، والتي تتراوح بين ٢٥-٣٥ دينارا

- (١) أ - مسح عام للحالة الزراعية في العراق « مصدر سابق »
ب - الدكتور عبدالصاحب العلوان « دراسات في الاصلاح الزراعي »
بغداد ١٩٦١ ص ٣٦٥ •
ج - العالم الراسمالي « مجموعة احصائية » (مصدر سابق) •

للطن الواحد ، لا تتناسب نهائيا مع المقدرة الشرائية للمزارعين فلذلك يفضلون الاستغناء عنها والالتجاء الى الوسائل البدائية لاعادة خصوبة الارض كتركها لمدة سنة او اكثر من دون زرع بموجب نظام البور المعروف من قبلنا .

ومما هو جدير بالذكر ان تجارب عديدة قد جرت في بعض مناطق العراق دلت بصورة واضحة على جدوى استخدام الاسمدة الكيماوية في رفع انتاجية الارض . ويمكن القول - استنادا الى نتائج تلك التجارب - بان استعمال الاسمدة الكيماوية في الريف العراقي ، وبالاخص الاسمدة النتروجينية ، يؤدي بصورة عامة الى رفع انتاجية الدونم المزروع بالرز بمقدار ٣٠ - ٤٠٪ على الاقل . وقد اثبتت التجارب التي قام بها قسم المحاصيل الحقلية التابع لوزارة الزراعة ، والتي اجريت في محافظة القادسية ، بأن استعمال (٢٠) كيلوغراما من السماد الكيماوي (الآزوت) يؤدي الى زيادة حاصل الرز بمقدار (١٧) كغم لكل كيلوغرام مضاف من السماد النتروجيني . كما واطهرت نتائج التجارب التي جرت في بكرة جو (السليمانية) بان استعمال (٢٥) كغم من السماد الكيماوي (اكسيد الفسفور) P_2O_5 يؤدي الى زيادة حاصل الرز بمعدل ٢٠ كغم لكل كيلوغرام مضاف من السماد المذكور^(١) . وقد شجعت هذه النتائج في ميدان تسميد محصول الرز على نشر استخدام الاسمدة في حقوله . حيث قامت وزارة الزراعة في عام ١٩٦٧ ، بتوزيع كميات كبيرة من السماد الكيماوي على مزارعي الشلب في محافظات القادسية ، وكر بلاه ، بابل ، وواسط ، وميسان ، بغية زيادة انتاج المحصول المذكور . وقد قدر مجموع الزيادة في انتاج الشلب بتأثير التسميد بالنسبة لاحصاء سنة ١٩٦٧ بـ (٤٤٨٠٠) طنا .

ويلاحظ في السنوات الاخيرة - بصورة عامة - بان استخدام

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوي (مصدر سابق) ص ٢١٣ .

الاسمدة الكيماوية قد اخذ بالازدياد في الريف ، وبالاخص بالمقارنة مع السنوات السابقة لصدور قانون اصلاح الزراعي . ومما يدل على ذلك هو ان استيرادات الاسمدة الى العراق في عام ١٩٦٧ زادت بنسبة (٢٥٦٢٪) عن عام ١٩٥٦ اي بأكثر من ٢٥ مرة . ويوضح لنا الجدول رقم (٤٩) اقيام استيرادات الاسمدة الكيماوية ونسب زيادتها الى العراق منذ عام ١٩٥٦ والى عام ١٩٦٧ .

جدول رقم (٤٩)

اقيام الاسمدة الواردة الى العراق خلال ١٩٥٦-١٩٦٧ (١)

السنة	القيمة (بالدينار)	بالنسبة المئوية
١٩٥٦	٢٨١٣٧	٪١٠٠
١٩٥٧	٥٠٧٣٠	٪١٨٠
١٩٥٨	١٢٨٧٢٦	٪٤٥٨
١٩٥٩	٥١٤٥٩	٪١٨٣
١٩٦٠	١٣٢٦٠٠	٪٤٧١
١٩٦١	١٠٨٨١٨	٪٣٨٧
١٩٦٢	١٦٧٥٠٠	٪٥٦٥
١٩٦٣	٢١٢١١٦	٪٧٥٤
١٩٦٤	٢٧٢٢٩٠	٪١٠٣٩
١٩٦٥	٣١٦٦٢٩	٪١١٢٥
١٩٦٦	٤٠٣٤٣٤	٪١٤٣٤
١٩٦٧	٧٢٠٨٤٢	٪٢٥٦٢

نستطيع ان نستنتج من الجدول اعلاه بان استيراد الاسمدة الكيماوية الى العراق ، قد اخذ بالتزايد فعلا منذ عام ١٩٥٨ ، كما ارتفعت نسبة الاستيراد بصورة واضحة منذ عام ١٩٦٤ وذلك بالمقارنة مع عام ١٩٥٦ . ومما لا شك فيه ان هذا الاتجاه المتصاعد للوارد من الاسمدة الكيماوية الى العراق ، يدل مباشرة على التوسع في استخدامها في الريف خلال السنوات الاخيرة . وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان ما ورد الى العراق

(١) مسح عام للحالة الزراعية في العراق (مصدر سابق) .

من الاسمدة الكيماوية ، بمختلف اصنافها ، قد بلغ (٥١٥) طنا في عام ١٩٥٥ ، وقد ازدادت كمية هذه الاستيرادات الى (٣٧٠٠) طنا في عام ١٩٥٨ والى ٧٦٧٤ طنا في عام ١٩٦٣ والى ٨٥٤٩ طنا في عام ١٩٦٥ والى ١٢٨٣٣ طنا في عام ١٩٦٦ ومن ثم الى ٢٥٥٧٤ طنا في عام ١٩٦٧ (١) .

ان هذا التوسع في استيرادات الاسمدة الكيماوية ومن ثم التوسع في استخدامها في الريف ، لا يعنى بانها تتناسب مع متطلبات الزراعة تماما او تقبلها لاجل ضمان مستوى عال من الانتاج عن طريق تسميد المحاصيل العراق اقل بكثير من معظم البلدان النامية وكفة الاقطار المتطورة في العالم ، في عام ١٩٦٦ من الاسمدة التي استوردت الى البلاد في نفس العام ، لم يزد على كيلو غرام واحد فقط ، بينما تقدر ما يتطلبه الدونم الواحد من الارض المزروعة بالحبوب بحوالي ٣٠ - ٣٥ كيلو غراما من الاسمدة المركبة خلال العام الواحد كي يوفر انتاجا عاليا . ولو قارنا مقدار الاسمدة المستخدمة في الريف العراقي مع بقية البلدان الاخرى ، لكان نصيب الزراعة في الريف ، اذ ما اصاب الدونم الواحد من الارض المستغلة حيث ان مقدار ما تم استخدامه من الاسمدة الكيماوية في العراق عام ١٩٦٧ لم يزد على (٢٦) ألف طنا ، بينما تشير الاحصائيات المتوفرة ، الى ان في الهند تم في عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ استخدام قرابة ٥٥٤ الف طن من الاسمدة الكيماوية وقد استخدم في تركيا في نفس العام حوالي (٧١) الف الف طن وفي اندونيسيا حوالي ١٤٩ الف طن ، اما في انكلترا فقد استخدم حوالي ١٢٤ مليون طن وفي اليابان قرابة ١٢٦ مليون طن من الاسمدة الكيماوية المركبة .

لقد تألفت لجنة خاصة في العراق في عام ١٩٥٥ ، لتقدير حاجات

(١) المجموعات الاحصائية السنوية ونشرات التجارة الخارجية لاعوام

١٩٥٩-١٩٦٧ .

والدكتور عبدالرحمن الجليلي « محاضرات في اقتصاديات العراق » القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٣٣٥ .

الريف الى الاسمدة الكيماوية ، وقد اشارت في تقرير ، غير منشور لها ، الى ان حاجة الريف الى الاسمدة الكيماوية بعد ١٥ اى ٢٠ سنة ، سوف تبلغ حوالي ٢٠٠ ألف طن^(١) . ومعنى هذا ان حاجة الزراعة العراقية ، تقدر فى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (اى بعد ١٥ - ٢٠ سنة من تاريخ وضع التقرير فى عام ١٩٥٥) بقرابة ٢٠٠ ألف طن من السماد الكيماوى . واستنادا الى ذلك نستطيع ان نقول بان حاجة الريف العراقي فى عام ١٩٦٩ ، قد بلغ ٢٠٠ ألف طن من الاسمدة الكيماوية ، بينما اكبر كمية وردت الى العراق من الاسمدة الكيماوية فى عام ١٩٦٧ كانت بمقدار ٢٥٥٧٤ طن اى ما يشكل نحو ١٣٪ من حاجة الزراعة الى السماد الكيماوى . ومن هنا يمكننا ان نلاحظ بجلاء بان الزراعة العراقية ، لا تزال تحتاج الى كميات كبيرة من الاسمدة لاستخدامها فى الريف على نطاق واسع . ومما لا شك فيه انه فى حالة اتمام معمل الاسمدة الكيماوية فى البصرة ، والذي سوف يقوم باستخراج السماد من الغاز الطبيعى فى حقول النفط ، سيتمكن العراق من توفير كميات كافية من الاسمدة الكيماوية للاستخدام المحلي فى الزراعة ولغرض التصدير الى الخارج . وبالإضافة الى ذلك يجب ان لا ننسى الامكانيات الاخرى المتوفرة فى البلاد لاستخراج انواع عديدة من السماد الكيماوى وبالاخص من النفط الخام ، الذى يمكن ان يشق منه السماد المسمى بـ (Mulch) وبتكاليف قليلة جدا والذي يصلح استخدامه فى المناطق الجافة والحارة كما دلت عليه تجارب الهند وليبيا وغيرها من البلدان فى العالم .

ثالثا - عدم تطبيق الدورات الزراعية فى الريف العراقي :

نقصد بالدورة الزراعية ، تناوب المحاصيل فى الحقل بشكل يخدم احدهما الآخر من ناحية اضافة المواد المعدنية اللازمة لكل منهما الى التربة

(1) Buringh P. ... p. 175

الزراعية • وبذلك تكون الدورة الزراعية على الطرف المناقض من الزراعة الأحادية (Monoculture) أو (One Crope Economy) التي تعني زراعة محصول واحد في الأرض دون تغير في نوعه أو مكانه من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر • وعلى الرغم مما للدورة الزراعية من فوائد اقتصادية وتكنولوجية للمزارعين والريف بصورة عامة ، فإن نطاق تطبيقها في العراق قد اقتصر على المزارع الحكومية وفي سبيل التجربة لا غير ، ويعتبر وضع المزارعين الاقتصادي المتردى وسيادة العلاقات القطاعية ، السبب الرئيسي الذي حال دون انتشار وتطبيق الدورات الزراعية في الريف العراقي •

فقد كان المزارع العراقي المعدم ، مجبرا على زراعة تلك الغلات الزراعية التي تدخل في غذائه وغذاء عائلته ، ولذلك كان اهتمامه منصبا على زراعة الحنطة والشعير والرز ، كما وان الاقطاعيين في معظم المناطق كانوا يجهلون الامور الزراعية التي تجرى في مزارعهم معتمدين في تدبير امورهم على الفلاح المحاصص او السركال في استغلال الأرض وتسليم الانصبه الخاصة بهم • ولذلك فقد كان هدف الاقطاعي هو انتاج تلك المحاصيل التي تجلب له ايرادا عاليا في السوق ، وبأقل استثمار ممكن لرؤوس الاموال المتوفرة لديه في العملية الانتاجية • ونحن نعلم بان اسعار الحنطة او الرز او الشعير اعلى من اسعار الجب أو الالفalfa أو البرسيم وكافة الحشائش البقلية الاخرى التي تغني التربة بالازوت الجوى وتعيد الى الأرض قوتها الانتاجية •

وقد ساعد على بقاء واستمرار هذا الوضع فقدان التدخل الحكومي في الزراعة وانعدام السياسة الزراعية التي تتضمن الاهداف والوسائل بقصد زيادة الانتاج الزراعي وتقدمه في الريف • كما وان عدم استيفاء ضريبة الأرض الزراعية كان عاملا آخر لترك الأرض بورا لمدة سنة واحدة او اكثر • هذا بالإضافة الى بعض المشاكل الاخرى التي اعترضت تطبيق الدورات الزراعية كانتشار الاملاح في التربة وعدم توفر المياه اللازمة

للرى المنتظم والمستديم ، وفى ضوء هذه العوامل اعتاد الفلاح العراقى منذ
سنين طوال على زراعة ارضه بنفس الغلات التقليدية المعروفة لدينا وهى
الحنطة بالدرجة الاولى ، ثم الشعير والرز بالدرجة الثانية .

ان استغلال الارض على هذه الشاكلة من دون تعويض لقواها
الانتاجية المبذولة عن طريق استخدام السماد او اتباع الدورات الزراعية ،
ادى الى انخفاض متواصل فى انتاجية الدونم من الاراضى المستغلة فى
الريف (انظر جدول رقم ٥٠) .

فلو كانت الدورات الزراعية سائدة فى الريف خلال بعض الفترات
المبينة فى الجدول رقم (٥٠) لكان فى مستطاع المزارع العراقى ان يقلل
الى حد ما من الآثار السيئة التى تركها الاستغلال المستمر للارض من دون
استخدام السماد فيها . وقد دلت التجارب العديدة فى كثير من بلدان العالم
على ان الدورة الزراعية تؤدى الى زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية بنسبة
تفوق زراعة الاحادية سواء استخدم السماد فيها ام لم يستخدم وعلاوة
على هذا فالتجارب المحلية التى جرت فى بعض المزارع الحكومية فى العراق
دلت على امكانية رفع الانتاجية الزراعية فيها اذا تم تطبيق الدورات الزراعية
فى الحقل .

وفى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ - ١٩٦١ قام قسم المحاصيل
الحقلية التابع لمديرية الزراعة العامة بتطبيق أربع دورات زراعية فى
مزرعة أبى غريب لمعرفة مدى تأثير البرسيم على نتائج الحنطة فى الحقل
لو تم التناوب فى زراعتهمسا . والدورات التى طبقت كانت على الشكل
التالى :-

الدورة الاولى	بور/حنطة
الدورة الثانية	برسيم/حنطة
الدورة الثالثة	بور/برسيم/حنطة
الدورة الرابعة	برسيم/حنطة/سمسم

جدول رقم (٥٠)
انتاجية المنطقة والشعير والرز في العراق (١)

المنتج	الشعير		المنتج		السنة
	معدل	متوسط	معدل	متوسط	
الانتاجية	معدل	الانتاج	معدل	الانتاج	
الانتاجية	المساحة	بالاف	المساحة	بالاف	
الانتاجية	المزروعة	بالاف	المزروعة	بالاف	
الانتاجية	باندونعات	الاطنان	باندونعات	الاطنان	
كغم / دونم	كغم / دونم	كغم / دونم	كغم / دونم	كغم / دونم	السنة
٣٤٨	—	٢٥٠	—	٢٠٠	٩٢٣/٩١٩
٣٣٧	٦٠٨	١٩٢	٢٩٧٢	١٨٠	٩٣٨/٩٣٤
٣٤٥	٨٢١	١٢٤	٦٩١٤	١٥٤	٩٥٨/٩٥٣
٣٣٩	٢١٨	١٠٦	٤٤٦٠	١٢٣	٩٦٣/٩٥٩
٣٩٨	٤٤٤	١٧٧	٤٥٨١	١١٦	٩٦٦/٩٦٣

(١) الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادي في العراق » الجزء الاول ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٨١ المجموعة الإحصائية السنوية لاعداد ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ .

أما الجدول رقم (٥١) يبين لنا باختصار متوسط انتاجية الغلات الداخلة في الدورات المذكورة اثناء مدة الدورات الاربعه من ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٦٠/١٩٦١ .

جدول رقم (٥١)

متوسط انتاجية الحنطة والبرسيم والسمسم في الدورات الزراعية (١)

الدورة	الحنطة (كغم/دونم)	البرسيم (طن/دونم)	السمسم (كغم/دونم)
الدورة الاولى	٣٤٧٩٤٨	—	—
الدورة الثانية	٤٠٩٧٠٨	١٣٩١٨	—
الدورة الثالثة	٤٠٢٠٠٥	١٤٧٦٧	—
الدورة الرابعة	٢٨٥٠٩٧	١١١٢٧	٧١٨٤٦

من الجدول المتقدم نستطيع ان نلاحظ بأن انتاجية الحنطة للدونم الواحد تبدأ بالارتفاع عند زراعتها مع البرسيم ، كما وان الدورات الزراعية الثلاث الاخيرة قد اعطت محصولا للبرسيم بمقدار ١٣ ، ١٤ ، ١١ طن للدونم بالاضافة الى ٧١٨ كيلوغراما من السمسم في الدورة الرابعة .
أما الدورة الزراعية التي طبقت في طويريج سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ فقد أظهرت بأن انتاجية الحنطة للدونم الواحد عند زراعتها بعد البرسيم تصل الى ٨١٢ كيلوغراما ، وعند استخدام السماد في الدورة ارتفعت انتاجية الحنطة الى ٩٦٩ كيلوغراما ، بينما لم يتجاوز معدل انتاجية الدونم الواحد من الحنطة المزروعة في العراق في تلك السنة عن ٧٢ كيلوغراما فقط (٢) .

وفي عام ١٩٦٥/١٩٦٦ قامت مديرية التعاون والانتاج الزراعي بأولى خطواتها لنشر الدورات الزراعية وتطبيقها بصورة تعاونية وكذلك نشر

- (١) الدكتور وفقى الشماع « ابحاث المحاصيل الحقلية في العراق » بغداد ١٩٦٦ ص ٢٦٢-٢٦٣ .
- (٢) انظر : بحثنا « اهمية الدورة الزراعية كوسيلة لزيادة الانتاج وتنويعه » مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - .

فكرة استعمال الاسمدة الكيماوية والعضوية بين الفلاحين التعاونيين •
وتنفيذا لذلك فقد اختارت بعض الوحدات الاستثمارية في كل من مشاريع
اللطيفية والحويجة و ١٤ رمضان والوحدة ، وتم فيها تطبيق الدورات
الزراعية التي اثبتت اهميتها في رفع انتاجية الغلات الزراعية وفيما يلي
عرض موجز لنتائج الدورة الزراعية التي طبقت في مشروع اللطيفية •
طبقت في هذا المشروع دورة زراعية ثلاثية على رقعة من الارض
مساحتها ٢٢٥ دونما تناوبت فيها الحنطة والقطن والبرسيم والخضروات
الصيفية والماش • وفي نهاية الدورة لوحظت بأن انتاجية هذه المحاصيل
تتفوق بنسبة ٤٠٪ - ٥٠٪ على ناتج الدونم الواحد لدى المستثمرين خارج
الدورة (انظر الجدول رقم ٥٢) •

جدول رقم (٥٢)

انتاجية المحاصيل الزراعية في الدورة الزراعية المطبقة في مشروع اللطيفية (١)

نوع المحصول	معدل ناتج الدونم الواحد الواحد لدى المستثمرين خارج الدورة (كغم)	معدل ناتج الدونم الواحد ضمن الدورات الزراعية (كغم)	فرق الانتاج من الدونم (كغم)
الحنطة	١٥٠	٣٤٣	١٩٣
القطن	٩٠	١٥٠	٦٠
الماش	١٠٠	١٨٤	٨٤
خسثق العبيد	١٦٠	٢٥٠	٩٠
البصل	١٥٠٠	١٩٠٠	٤٠٠

وكما هو معلوم ان الاسلوب المتبع حاليا لاستغلال الارض في العراق
هي طريقة النير والنير وبموجبها يترك حوالى نصف الاراضى الزراعية
دون استغلال سنويا، وهذا القسم الذى يترك يسمى عادة بالاراضى المبورة وهي

(١) وزارة الاصلاح الزراعى - التقرير الفصلي - انجازات الاصلاح الزراعى
لغاية ايلول ١٩٦٧ ص ٢١ •

التي تزرع على الاغلب في السنة التالية بنفس المحصول الذي زرع في النصف الآخر .

لقد بلغت الاراضى الزراعية في العراق عام ١٩٦٥/١٩٦٦ قرابة ٢٤ مليون دونم زرعت منها خلال السنة حوالى ١٢ مليون دونم وترك الباقي دون الزراعة . والاراضى المستغلة تزرع معظمها عادة بالحنطة والشعير والرز ، حيث بلغت نسبة الاراضى المزروعة بهذه الغلات خلال العام المذكور حوالى ٩٢٪ من مجموع كافة الاراضى المستغلة في البلاد و ٨٪ فقط من هذه الاراضى زرعت بالمحاصيل الصيفية والشتوية الاخرى بما فيها الخضروات والغلات التكنيكية ذات القيم الغذائية والتجارية العالية . ومعنى هذا ان الاسلوب الزراعى المتبع حاليا في العراق هي الزراعة الاحادية (Monoculture) اذ ان الحبوب (الحنطة والشعير والرز) سواء من حيث المساحات المزروعة بها او من حيث انتاجها تغطي على بقية الغلات الاخرى .

ان الوسيلة الاساسية للتخلص من هذا الوضع السائد والوصول الى تنويع الانتاج الزراعى ورفع انتاجية المحاصيل المزروعة هي الدورات المنتظمة التي يمكن اتباعها في مختلف مناطق العراق .

ومن الواجب ان نعلم بأنه لا يمكن تصميم دورة زراعية معينة بالنسبة لاية منطقة الا بعد توفر دراسات وافية عن احوال التربة والمناخ والايادى العاملة ومستوى التكنيك والمحاصيل التي تزرع في كل منطقة على حدة ليتم في ضوء هذه المعلومات اقتراح الدورة الزراعية الملائمة . ولكن يمكن القول بأن الدورات الزراعية التي قد تطبق في الريف العراقى يجب ان تراعى فيها الوضع الحالى للتربة .

ومن المعروف ان التربة الزراعية في العراق تفقر بصورة عامة الى النيتروجين ، ومن بين الاسباب التي أدت الى نقص النيتروجين في التربة هو استغلالها المستمر لانتاج الحبوب التي تتطلب النيتروجين بكثرة . وزاد الطين بلة عدم استخدام السماد الكيماوى كى يعوض عن هذا النقص .

هذا وان الامطار الغزيرة والمياه الجارية تعمل باستمرار على غسل النيتروجين الموجود في الطبقات العليا من التربة . ولهذا السبب فمن الضروري زراعة المحاصيل البقولية على نطاق واسع لتعيد النيتروجين المفقود الى التربة .

ان جذور المحاصيل البقلية تحتوى عادة على كميات كبيرة من الآزوت ، وهى تزيد بمقدار ٢-٣ مرات على الآزوت المتجمع فى جذور الحبوب .

فلبقول بمختلف اشكالها تكثر على جذورها العقد الجذرية وتعيش فيها البكتريا العقدية والتي - فى الظروف الطبيعية - تضيف الى التربة ٥٠-٧٥ كغم من الآزوت الجوى لكل هكتار من الارض المزروعة^(١) . وعلى هذا الاساس فاذا فرضنا ان الاراضى المتروكة سنويا (١٢-١٣ مليون دونم) زرعت فيها المحاصيل البقلية مرة واحدة خلال السنة ، كان معنى ذلك اننا سنضيف سنويا الى التربة ١٨٠-٢٠٠ ألف طن من النيتروجين الجوى ، واذا ما استخدمنا فى الارض الاسمدة الكيماوية المركبة الحاوية على الفسفور او البوتاسيوم او الكالسيوم فاننا نستطيع ان نهيب التربة لانتاج مختلف المحاصيل الزراعية وبمستويات عالية من الانتاجية .

والجانب الاقتصادى لهذا النظام ينعكس فى كونه يخلق موردا اضافيا للمزارع الذى يتمكن من انتاج البقوليات فى أرضه وبكلف زهيدة . لقد دلت التجارب التى قام بها قسم المحاصيل الحقلية والاقطان فى وزارة الزراعة على ان غلة كل دونم مزروع من البرسيم هى حوالى (٥) حشات (معدل حاصل الحشة الواحدة من الحشيش الاخضر يتراوح ما بين ٢-٣ طن) واذا علمنا ان سعر الحشة الواحدة من البرسيم يتراوح ما بين ٣-٤ دنانير فمعناه ان المزارع يحصل على دخل مقداره ١٥-٢٠ دينارا لكل دونم مزروع بالبرسيم .

ولو فرضنا ان كل الاراضى المبورة فى العراق تستغل سنويا لانتاج

(١) لغرض الاسهاب راجع : بحثنا المشار اليه « اهمية الدورة الزراعية » .

البرسيم فقط وافترضنا ايضا بقاء نفس معدلات الانتاجية والاسعار على حالها كان في امكاننا ان نرى بن الدخل المتأى من الاراضى المتروكة سيقدر حينئذ بحوالى ١٨٠-٢٦٠ مليون دينار .

ويجب ان لا ننسى بأن تنمية الثروة الحيوانية تتطلب الاكثار من انتاج المحاصيل العلفية (كالجوت والبرسيم مثلا) ولذلك فان اية سياسة زراعية تهدف الى تطوير الثروة الحيوانية لابد وان تأخذ بنظر الاعتبار تشجيع الدورات الزراعية فى الريف .

فمن بين الاسباب الرئيسية لانخفاض انتاجية الحيوانات الاقتصادية فى الريف العراقى سوء التغذية الناجم عن عدم توفر الاعلاف الضرورية كالعلف الاخضر الذى يمكن الاكثار من انتاجه عند تناوب المحاصيل فى الحقل .

يجدر بنا التويه هنا الى ان الغرض مما تحدثنا عنه ليس تحديد الدورة الزراعية فى الريف العراقى بتناوب البرسيم والحنطة او الشعير فى الارض بل كما قلنا سابقا ، تصميم الدورة يعتمد على دراسات عديدة ومنها دراسات مباشرة فى الحقل والمنطقة ، ولذلك فان تناوب المحاصيل لا يجرى فى دورة واحدة فقط وانما هناك دورات ثنائية وثلاثية وحتى خماسية احيانا . وتوجد فى العراق حاليا حقول واسعة لتطبيق الدورات الثنائية او الثلاثية من أجل توفير المحاصيل العديدة التى يحتاج اليها البلد . ولغرض اقناع الفلاح على تطبيق الدورة الزراعية فى أرضه ، يفضل ان تقوم وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى بأبرام عقود مكتوبة مع الفلاحين المستفيدين من الاصلاح الزراعى وغير المستفيدين منهم وبموجبها تقدم الجهات المسؤولة المساعدات اللازمة للفلاحين ، كالبذور المحسنة والقروض والارشاد الزراعى ، على ان يكون المزارع ملزما بتطبيق الخطوات الخاصة لتناوب المحاصيل فى حقله . ويمكن استيفاء الكلف التى بذلتها الحكومة من فائض المحاصيل التى تتوفر لدى المزارعين ومن الممكن لغرض المشاهدة ان تبدأ هذه الخطوة ببعض المزارعين فى البداية ليشاهدها بقية المزارعين

فى المنطقة والافتداء بها ، ومع كل ذلك فترى انه من الضرورى جدا قبل الشروع بتطبيق الدورات الزراعية على نطاق واسع مراعاة نقطتين هامتين واللتين يعتمد عليهما مصير الدورات الزراعية الى حد بعيد ، وهاتان النقطتان هما :-

- (١) توفير المياه اللازمة للسقي •
- (٢) معالجة التربة بالزل والصرف •

٤ - ندم استخدام البذور المحسنة على نطاق واسع :

للبدور المحسنة دور بارز فى رفع انتاجية المحاصيل الزراعية وتحسين نوعيتها بالنظر الى كونها تقاوم الامراض والابوثة الزراعية وتستطيع الانتفاع بصورة مجدية من العناصر الغذائية اللامنة فى التربة •

وقد أكدت تجارب مختلف الدول على ان استخدام التقاوى والبدور المحسنة يؤدى الى رفع انتاجية المحصول فى نطاق ملموس بالمقارنة مع البدور غير المحسنة • فسليلة الاختبارات الحقلية التى جرت فى مختلف انحاء الاتحاد السوفياتى أثبتت بأن استخدام البذور المحسنة فى ظروف جوية متشابهة وفى ترب متماثلة وباستخدام تكنيك وصرف جهد مماثل ، يؤدى الى ارتفاع الانتاجية فى حدود ٢٠٪ - ٣٠٪ ، واحيانا أكثر فى بعض الحالات الاخرى ، وهذا ما يؤدى الى انخفاض كلفة الانتاج قياسا الى الزيادات التى تحصل فى الانتاج باستخدام هذا النوع من البدور •

فقد اشارت احدى التجارب التى تمت فى الكلكوز المسماة بـ « جيرنا خوفسكي » فى منطقة « كراسنا دارسكي كراي » فى عام ١٩٥٩ الى انه فى المستطاع الحصول على ٣٧٧ كنتال (كنتال = ١٠٠ كغم) من الحنطة الربيعية لكل هكتار من الارض المزروعة بالبدور المحسنة ، بينما معدل ما امكن الحصول عليه من نفس الحنطة فى الاراضى الاخرى التى زرعت بالبدور الاعتيادية « غير المحسنة » كان حوالى ٣٠ كنتالا اى ان الفرق بين انتاجية الحنطة فى الاراضى التى زرعت بالبدور المحسنة مع

التي زرعت بالبذور غير المحسنة ، قد بلغ قرابة ٢١٪ ، علما بأن ظروف الزراعة كانت متماثلة في كلتي القطعتين من الارض .

أما في الولايات المتحدة الامريكية فقد انتشر في نطاق واسع استخدام البذور المحسنة والتقوى الجيدة ، ويلعب استخدام هذا النوع من البذور دورا ملموسا في رفع انتاجية المحاصيل الزراعية وتحسين نوعيتها . ومما يدل على ذلك ان استخدام البذور المحسنة للذرة قد ادى الى رفع انتاجية هذا المحصول باكثر من (٣) خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٥٥ ونتيجة لذلك فقد تمت منذ عام ١٩٥٥ زراعة كافة حقول الذرة بالبذور المحسنة ، ولم يقتصر الامر على الذرة لوحدها بل شمل استخدام البذور المحسنة بقية المحاصيل الاخرى لاسيما الكتان والشوفان وغيرها .

وجدير بالذكر ان في عديد من مقاطعات ولايات المتحدة الامريكية يجري تفتيش دقيق على المحاصيل المسوقة من قبل المزارعين للتأكد من انهم قد استخدموا البذور المحسنة فعلا وغالبا ما يطلب منهم وثيقة رسمية تؤيد صحة ذلك .

أما في العراق فلا يزال استخدام البذور المحسنة ينحصر في نطاق ضيق . ولعل سبب ذلك عدم تفهم الفلاح لاهمية هذه البذور في رفع انتاجه وتحسين نوعيته ، هذا اضافة الى تردى ظروفه المعاشية التي لا تمكنه من اقتنائها مباشرة عن طريق شرائها في السوق بصورة فردية . وهناك حالات عديدة لجأ الفلاح فيها الى بيع البذور الجيدة مرة ثانية في السوق بعد ان كان يحصل عليها من الدوائر الحكومية وذلك بسبب حاجته الى المال وعدم توفر الارشاد والرقابة الحكوميتين .

وجدير بالذكر ان المساعي الاولى لنشر استخدام البذور المحسنة ، قد بذلت في العراق في نهاية الاربعينات من القرن الحالى وذلك بغية تحسين اصناف الحاصلات الزراعية وتكثير انواعها كضرورة لا بد منها لاصلاح حالة الميزان التجارى ولموازرة الصادرات في منافستها للحاصلات الاجنبية المماثلة ولاجل تزويد بريطانيا وصناعاتها آنذاك ببعض المواد الزراعية الاولى التي كانت في حاجة اليها .

وقد شمل تشجيع استخدام البذور المحسنة فى بداية الامر محصول القطن وقد صدرت على اثر ذلك مجموعة من القوانين فى سنوات ١٩٢٧ ، ١٩٣٩ ، حفزت المزارعين بمختلف السبل على زراعة بذور قطن « أكالا » سواء عن طريق توزيعها مجانا او اعفاء حاصلها من الضرائب •

والى جانب القطن شمل التشجيع بذور الحنطة ايضا • وقد صدر لهذا الغرض « قانون تحسين انواع الحنطة وزراعتها رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٢ » المعدل بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٥ ، ونظام ٣٤ لسنة ١٩٣٢ الصادر بموجبه • وقد اسفرت هذه المحاولات عن تعميم نوع جديد من الحنطة عرف باسم « الحنطة العجيبة » •

وفى سنة ١٩٣٨ أرتوى تعميم زراعة انواع محسنة من حبوب اخرى ، ولذلك الغي القانون متقدم الذكر بـ « قانون تحسين ونقاوة المزروعات الحقلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ » المعدل بالقانونين رقم ٢٥ و ٥١ لسنة ١٩٤٠^(١) • وقد ترتب على التشريعات المذكورة ذىوع الحنطة العجيبة ونمو فى انتاجها وظهور بوادر التحسين على نوع الشعير وبذر الكتان •

على ان طريقة نشر البذور المحسنة التى كانت تسلف الى المزارعين وتوزع مجانا فى بعض الاحيان ، لوحظت فيها نواقص وهفوات هامة ، فشاط دائرة الزراعة كان نشاطا ضئيلا فى مجال استنبات الانواع الجديدة من الحاصلات ، وتحسين انواع الحاصلات الموجودة واعداد المرشدين الزراعيين ، والاشراف الفعال على المزارعين لضمان الاستفادة من البذور المسلفة على اتم وجه •

وقد استتبع هذه النواقص قلة كميات البذور المسلفة واستهلاك الفلاحين بعضها لغذائهم او غذاء مواشيهم ، واختلاط الحاصل من البعض الآخر منها بالانواع الرديئة القديمة ، وبذلك اقتصرت منفعة البذور المحسنة على نطاق كان من الممكن تخطيه بمراحل واسعة ، وضاعت فوائد كان

(١) راجع : الدكتور مظفر حسين جميل « سياسة العراق التجارية » القاهرة ١٩٤٩ صص ٣٠٠-٣٠٥ •

ميسورا تحقيقها حتى في النطاق المحدود الذي جرى فيه نشر البذور
الجيدة •

وقد اخذت وزارة الزراعة في السنين الاخيرة تهتم بتوزيع البذور
المحسنة من القمح والشعير والقطن والكتان والطماطة على المزارعين في
الريف • ويشير الجدول ادناه الى كميات البذور المحسنة التي وزعت على
المزارعين خلال مختلف الفترات ولغاية عام ١٩٦٦ •

يلاحظ من الجدول رقم (٥٣) بأن المقادير الموزعة من بذور الحنطة
المحسنة قد اتجهت الى الانخفاض خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٧ بالمقارنة مع
الفترة السابقة لها واخذت مرة ثانية بالازدياد نسبيا خلال الفترة اللاحقة
في ١٩٥٨ - ١٩٦٦^(١) • ويعلل الازدياد في استخدام البذور المحسنة
خلال ١٩٤١ - ١٩٤٨ بظروف الحرب التي دفعت المزارعين الى الاكثار
من انتاج المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها ونشأت أزمة في توفير الحبوب
الغذائية وبالاخص الحنطة • اما في الفترة الثانية ١٩٤٩ - ١٩٥٧ وهي
فترة ما بعد الحرب فيلاحظ ان البذور الموزعة من القطن قد ازدادت بينما
قلت بذور الحنطة ، ويلاحظ خلال الفترة الاخيرة ١٩٥٨ - ١٩٦٦ بأن
استخدام بذور الحنطة والشعير قد اخذا معا في ازدياد على عكس بذور
القطن التي اتجهت الى الهبوط مرة ثانية • ويشير هذا الامر الى ان الزارع
العراقي لا يزال عاجزا عن استنبات الغلات التكنيكية كالقطن مثلا ، على
نطاق واسع فهو لا يزال متمسكا بالتقاليد القديمة على الرغم من جريان
تنفيذ اجراءات اصلاح الزراعي منذ عام ١٩٥٨ • ومن جهة اخرى تشير
المعطيات المذكورة في الجدول الى ان الدوائر الزراعية لم تستطع الى وقتنا
هذا توفير كميات مناسبة من البذور المحسنة بغية توزيعها على الفلاحين
والزامهم باستخدامها ضمن خطة زراعية تستهدف تحسين الانتاج الزراعي
ورفع مستواه •

(١) وقد وزعت وزارة الزراعة ، اضافة الى البذور المذكورة ، ما يقرب من
٦٦١ كيلو من بذور الطماطة خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٦ •

جدول رقم (٥٣)
الكميات المنتهية من البذور والكميات التي وزعتها الدوائر (١)
انزاعية من البذور المحسنة (بالطن)

السنة	الخطط		المنتج		القط		من		الكت	
	البذور المنتهية	البذور المحسنة	%	البذور المنتهية	البذور المحسنة	%	البذور المنتهية	البذور المحسنة	البذور المنتهية	البذور المحسنة
١٩٤٨-١٩٤٩	٤٥٧٩	١٨٥	٤١	٦٠١	٠٢	٠٣	١٢	١٢	١٠٠	—
١٩٥٧-١٩٤٩	٩١٢٤	٣٥	٤	٩٠٧٧	٠٤	٠٤	—	١٥٠	—	—
١٩٦٦-١٩٥٨	١١٥٤	٤٨	٤	١٠٥	٠٧	٠٦	—	١٧	—	٠٧

(١) الدكتور محمد جواد العويسى «محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادى في العراق» ص ٢٣١ ، القاهرة ١٩٥٨ .

المجموعة الاحصائية السنوية لعامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ .

ومما يدل على ذلك هو ان نسبة البذور المحسنة من كافة اصناف المحاصيل الى كميات البذور المنشورة في البلاد لا تزال تقل عن ١٪ ، مما يؤكد ضرورة الالتفات الى هذه الناحية والاهتمام بها لاجل توفير مستلزمات رفع الانتاج الزراعي بصورة كاملة غير منقوصة •

فقد وزعت وزارة الزراعة عام ١٩٦٦ ، (٨٤٠) طنا من بذور الحنطة و ١٢٤ طن من بذور الشعير • الا ان هذه الكميات التي توزعها الوزارة من البذور المحسنة لا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا من حاجة الزراعة في البلاد ، حيث يقدر ما يحتاج اليه المزارعون في العراق من بذور الحنطة سنويا بحوالى (١٢٥) الف طن ومثلها من الشعير • ولجل ان تنتج الوزارة هذه الكميات من البذور ينبغي عليها زراعة ما لا يقل عن ٦٠٠ الف دونم لكل من المحصولين وهذا ما لا تستطيع المزارع الحكومية في الوقت الحاضر من القيام به بالنظر لضعف امكانياتها الفنية والادارية^(١) • ولذا يستحسن الاهتمام بهذه المزارع وتوسيعها وتوفير الامكانيات لها كي تخصص في انتاج البذور المحسنة وشتلات الفاكهة فقط لاجل ان تزود الريف والجمعيات التعاونية بحاجتها الى البذور المحسنة •

واضافة الى هذا ففي امكان وزارة الزراعة التعاقد مع بعض المزارعين في الريف او مع جمعياتهم التعاونية لكي يقوموا تحت اشرافها بزراعة البذور المحسنة التي توفرها على ان تقوم الوزارة بشراء الناتج كله منهم بسعر اعلى من السعر السائد يومئذ بـ ١٠-١٥٪ بغية توزيعه على اكبر عدد من المزارعين في السنة التالية • وقد تردد صدى خطة كهذه في عام ١٩٦٤ ، هيأت من قبل وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة المالية الا ان نتائجها لم تظهر للعيان الى وقتنا الحاضر •

ويستلزم تدبير البذور المحسنة لكافة اصناف المحاصيل ، انشاء محطات اقليمية موزعة على مختلف مناطق العراق لاجراء البحوث والدراسات والتعرف على المشاكل الخاصة بكل اقليم وانتاج البذور واكثارها تحت

(١) الدكتور العلوان وعباوى « مدخل في الاقتصاد الزراعي » ص ٢٠٧ •

الظروف الملائمة للمحصول وفي نفس الاقليم والمنطقة التي ستوزع فيها *
كما يستلزم الامر تعزيز اجهزة البحوث وارسال البعثات على ان
تقوم اقسام بحوث اصناف المحاصيل واكثر البذور في وزارة الزراعة
بعمليات مستمرة لانتاج البذور والنواهاات المحسنة والقيام باكتارها ، على
ان يحدد توقيت زمني يتفق ومقدرة الاجهزة الفنية لوزارة الزراعة ،
لتجديد كافة المحاصيل خلال فترة معينة *

ومن الافضل في هذه المرحلة البدء في عمليات التحسين بالنسبة
للمحاصيل الرئيسية والتي تحتاج الى هذا التحسين في اسرع وقت ، ومثال
ذلك محاصيل القمح والشعير والرز *

وجدير بالذكر ان لدى وزارة الزراعة حاليا مشروع لتعميم زراعة
بذور القمح المحسنة والتي تسمى « الماكسيك » التي تعتبر حصيلة تجارب
دولتين هما المكسيك والباكستان * واذا ما تم تحقيق هذا المشروع فيتضاعف
انتاج القمح في البلاد بمقدار اربعة مرات كحد ادنى لما تعطيه جميع
اصناف الحنطة الموجودة في العراق كالحنطة السبطة والعجيبة * كما وان
هذا المشروع يوفر مقدارا كبيرا من القمح يفيض اغلبه عن حاجة البلاد
الداخلية وعندئذ يكون في الامكان تصدير ما لا يقل عن ١٥ مليون طن
وسوف تكون حصيلة الميزان التجارى من ذلك قرابة ٤٠ مليون دينار
سنويا ، وهذا ما يدل بصورة جلية على ان ادخال السلالات الجيدة من
المحاصيل الزراعية الى الريف العراقى ، يدعم الاقتصاد الوطنى ويؤثر على
الميزان التجارى تأثيرا ايجابيا تصاعديا ، فضلا عن تحسين مستوى التغذية
ورفع مستوى المعيشة *

٥ - قلة استعمال المبيدات الحشرية وضعف مقاومة الآفات وامراض

النباتات :

تشكل الآفات الزراعية والامراض النباتية خطرا كبيرا على الاقتصاد
الزراعى والقومى ككل * ومن دون توفير وسائل مقاومة هذه الآفات

والامراض فان اى مجهود يبذل لتحسين البذور واكثر الاصناف الجيدة من المحاصيل لا يمكن ان يؤتى ثماره . وفى الامكان تجنّب الانتاج الزراعى الى حد بعيد ، الخسائر الكبيرة التى تنشأ عن الاصابات الحشرية والامراض النباتية ، باتباع احدث ما انتهت اليه وسائل الوقاية والعلاج فى نطاق برنامج شامل يعم كل الريف وكافة الفروع الزراعية بما فيها الثروة الحيوانية . وتتسبب فى الريف العراقى من فترة الى أخرى بعض الامراض والابوثة التى تفك بمختلف اصناف المحاصيل منها الوباء الذى يصيب القطن عن طريق حشرة تسمى محليا « دودة جوزة القطن » ، ويصل ضرر هذه الحشرة فى بعض الاحيان الى حد يقضى على الحاصل نهائيا وتدمر الحقل جميعه . وكان هذا الوباء هو السبب الاكبر فى هبوط كمية الحاصل من القطن للدونم الواحد فى سنة ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الى حد لم يسبق له مثل من قبل .

وغالبا ما تعبت حشرة « السونة » أو مرض الصدأ « مرض التفحم » بحاصل القمح والشعير فى البلاد ولاسيما فى المناطق الشمالية وفى بعض السنين عندما تشتد الاصابات بهذه الابوثة يهبط مقدار الحاصل من القمح والشعير بمقدار الثلثين تقريبا عن المستوى الاعتيادى لانتاجهما . وازضافة الى هذه الامراض والابوثة تتسبب اشكال أخرى منها فى بساتين الفواكه والتمور والخضروات وغيرها .

ففى بساتين النخيل مثلا ، غالبا ما تتسبب حشرة « دوباس النخل » ولاسيما فى البصرة وواسط والأنبار وبابل وكربلاء وذى قار وميسان . وتسبب هذه الحشرة اضرارا بالغة بالنخلة منها امتصاص العصارة النباتية واصابة الخوص بالفطريات ثم سد المسامات التنفسية للخوص بالمادة اللزجة التى تفرزها ، كذلك تؤخر نضج التمور وتفقد النخل حيويته وفعاليته .

والى جانب حشرة الدوباس تتسبب حشرات وامراض اخرى فى بساتين النخيل لا تقل اضراراها عن الحشرة السابقة الذكر ، منها مرض « خياس طلع النخيل » و « دودة طلع النخيل » و « حفار ساق النخيل »

وحشرة « الحميرة » و « دودة التمر » وغيرها^(١) .

هذا وتصاب الحيوانات في العراق بكثير من الامراض الطفيلية فتجعلها هزيلة وتضعف مقاومتها للاوبئة المفاجئة ، وتشير التقديرات المتوفرة الى ان ٥٠٪ من الاغنام تهلك عادة في السنوات التي تنتشر فيها الامراض^(٢) ، كما وان الطفيليات والامراض التي تنتشر في صفوف الحيوانات تؤثر تأثيرا بالغاً على انتاجيتهم من اللحوم والحليب .

ومما لا شك فيه ان الوسيلة الرئيسية للقضاء على الاوبئة الزراعية التي تنتشر في الريف وتصيب النبات والحيوان معا ، هي تهيئة برنامج عام للوقاية تحت اشراف وزارة الزراعة وارشاد المزارعين الى خير وسائل العلاج والوقاية ووسائل تطبيقها في مزارعهم والعمل على توفير المواد الكيماوية والآلات التي تلزم لذلك .

وبما ان معظم المزارعين في الريف العراقي تنقصهم الخبرة والامكانيات اللازمة للقيام بأعمال الوقاية ومكافحة الامراض النباتية ، لذا يجب ان يجعل برنامج الوقاية العام ، وخاصة في مراحله الاولى ، مهمة حكومية بحتة .

وفي ظل هذا البرنامج من الضروري اجراء حصر شامل للآفات الزراعية والامراض النباتية في كافة ارجاء البلاد ، ومعرفة مدى انتشار كل آفة في شتى المناطق والحقول والوقوف على العوامل البيئية التي تتحكم في انتشار الاصابات او في زيادتها او نقصانها وذلك بغية القضاء عليها في كل منطقة على حدة وحسب الاساليب والوسائل الملائمة لها بمساعدة المزارعين انفسهم .

ويلاحظ ان استخدام المبيدات الزراعية قد ازداد نوعاً ما في العراق

(١) راجع : جعفر الخليلي « التمر قديماً وحديثاً » بغداد ١٩٥٦ .
الدكتور علي عبد الحسين « آفات النخيل والتمر وطرق معالجتها »
بغداد ١٩٦٣ . عبد الوهاب الدباغ « النخيل والتمر في العراق »
بغداد ١٩٦٦ .

(٢) الدكتور العبوسي - المصدر السابق .

خلال السنوات الاخيرة ، ويشير الى ذلك رقم الاستيراد من تلك المييدات ، حيث بلغ (١٣٨٤٢٧) ديناراً في عام ١٩٦٥ وارتفع الى (١٤٦٠٤٧) ديناراً في عام ١٩٦٧ . وزادت الانواع المستوردة من المييدات الحشيرية ، بينما كان المستورد في عام ١٩٦٥ (١١) نوعاً نرى ان عدد الانواع قد ارتفع الى (٢٠) نوعاً في عام ١٩٦٦ والى (٧١) نوعاً عام ١٩٦٧ وذلك تبعاً لحاجة مختلف المحاصيل الحقلية^(١) .

ومع ازدياد استيراد المييدات الحشيرية وتنوعها جرى توسع في اعمال المكافحة . ففي عام ١٩٦٦ كوفحت ١٢٣٩٩١١ شجرة ، منها ٩٨٥ الف شجرة تفاح ضد حشرة « المن القطني » و ٢٣٠ شجرة ضد مرض « البياض الزغبي » و ٣٦٦٧ شجرة ضد مرض « تصمغ الحمضيات » و ٢٤٩٧٥٥ نخلة ضد « الحميرة » على النخيل و ٨٠٠ شجرة رمان ضد دودة اشجار الرمان و ١٠٠ شجرة تين ضد دودة اشجار التين .

وبلغت بذور الحنطة التي تم تعقيمها خلال موسم ١٩٦٦ ضد مرض التفحم ١٧٤٧٧ طناً وعلاوة على ذلك كوفحت مساحات من الاراضي الزراعية بلغت ١٥٤٢٢١ دونماً في السنة نفسها^(٢) .

وعلى الرغم من هذا التوسع الملحوظ في اعمال المكافحة في الريف العراقي الا انه لا يزال يعتبر دون المستوى المطلوب بكثير . ويدل على ذلك عدد الاشجار التي اصابته اعمال المكافحة ضد مختلف الامراض والحشرات ، فهي تشكل قرابة ٣٪ من عدد اشجار النخيل في العراق وأقل من ١٪ من اشجار مختلف الفواكه في البلاد . ومن جهة اخرى فان مساحة الاراضي التي كوفحت في عام ١٩٦٦ ضد الامراض والحشرات والفئران والجرذان فقد شكلت حوالى ٠.٠٦٪ من مساحة الاراضي الزراعية المستغلة في الريف في ذلك العام . وازضافة الى كل ذلك فان معظم اعمال

(١) وزارة الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي - « مسح عام للحالة الزراعية

في العراق » آب ١٩٦٨ ، ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١٣ .

المكافحة كانت محصورة في نطاق المزارع الحكومية دون المزارع الأهلية
او التعاونية المنتشرة في انحاء الريف والتي تجهز البلاد بالاغلبية الساحقة
من المحاصيل الزراعية *

٦ - تقلب حجم الانتاج الزراعى :

لقد لاحظنا من الجدول رقم (٢٢) بان حجم الانتاج الزراعى في
العراق يتعرض لتقلبات متعددة على مر السنين * ويمكن ان يلاحظ هذا
التقلب ايضا من خلال تمعننا في الجدول رقم (٥٤) الذى يعطينا اقيام
المحاصيل الحقلية في البلاد خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦١ *

الجدول رقم (٥٤)

قيمة المحاصيل الحقلية في القطاع الزراعى في العراق
بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٦

السنة	مجموع القيمة (بآلف دينار)
١٩٥٣	٥٣٩١٧
١٩٥٤	٧٢٤٤٠
١٩٥٥	٢٠١٣١
١٩٥٦	٥١٠٣٥
١٩٥٧	٧٠٣٤١
١٩٥٨	٥١٥٨٩
١٩٥٩	٣٨٨٩١
١٩٦٠	٤٢٧٤٩
١٩٦١	٥١٥٦٩

ويعزى تقلب الانتاج الزراعى في العراق الى التخصص الكبير في
انتاج بعض المحاصيل الزراعية - كالحبوب مثلا - والى خضوع هذا الانتاج
الى عوامل طبيعية عديدة *

ومن أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في حجم الانتاج الزراعى في
الريف العراقى ، والتي تخرج عن ارادة المزارع وعن سيطرته عليها ، هي

كميات الامطار المتساقطة سنويا وتوزيعها الزمنى ، فى المناطق الديمة
يصورة خاصة ، ودرجات الحرارة والرطوبة والثلوج والعواصف والى
جانب هذه العوامل توجد مجموعة أخرى من المؤثرات الطبيعية التى يستطيع
الانسان ان يتدخل فى منعها او الحد من آثارها المصيرة على الانتاج النباتى
والحيوانى معا ، كالفوضانات المدمرة وانتشار الاملاح فى التربة وجرفها
وتفشي الاوبئة والامراض والحشرات وغيرها • وقد تناولنا هذه العوامل
بشيء من التفصيل فى الصفحات السابقة فلذا لا نجد مبررا لاعادتها
مرة ثانية •

ويجدر بنا ان نتطرق الى التقلبات التى تحصل فى الانتاج الزراعى
بسبب انحباس الامطار وتقلبها وعدم توزيعها الزمنى المناسب فى
المناطق الشمالية التى تعتمد الزراعة فيها اساسا على الامطار • فعالما ما يؤدى
انحباس المطر فى هذه المنطقة التى تدنى الانتاج فيها ولاسيما للمحاصيل
الحقلية ، كما وان عدم توزيعها الزمنى الملائم ، كان تسقط الامطار مبكرا او
تستمر الى وقت متأخر ، يسبب فى تقلص المساحات المزروعة وتفشي الاوبئة
النباتية كمرض (صدا الحنطة) وغيره • وقد سبب انحباس الامطار لموسم
١٩٥٩/١٩٦٠ فى تلف المزروعات فى المحافظات الشمالية بنسب تتراوح
ما بين ٥٠ - ١٠٠٪ فى المناطق الرئيسية لانتاج الحبوب كمنطقة الجزيرة
فى الموصل وسهلى (قراج) و (كنديناوه) فى اربيل وسهول داقوق
وكفرى فى كركوك •

والملاحظ ان آثار تقلبات الامطار او انحباسها فى المناطق الديمة فى
الشمال لا تقتصر على هذه المنطقة لوحدها ، بل تمتد الى بقية انحاء الريف
الآخرى من البلاد • ومرجع ذلك ان معظم ما ينتج من الحبوب فى العراق ،
وبالاخص الحنطة والشعير ، يتم انتاجه فى المحافظات الشمالية • فمقدار
ما يبذر من الحبوب الشتوية فى البلاد يقدر بـ (١٢٠) ألف طن من الحنطة
و (١٢٠) ألف طن من الشعير ، منها (٨٠) ألف طنا من كل منهما فى
محافظات نينوى ودهوك واربيل وكركوك والباقي موزع على المحافظات

الآخري • فان كان ثلثا الجبوب يتوقف نضوجها وجنيها على كميات الامطار بامكاننا ان ندرك اذن ما للامطار من أثر على وفرة الانتاج او قلته •

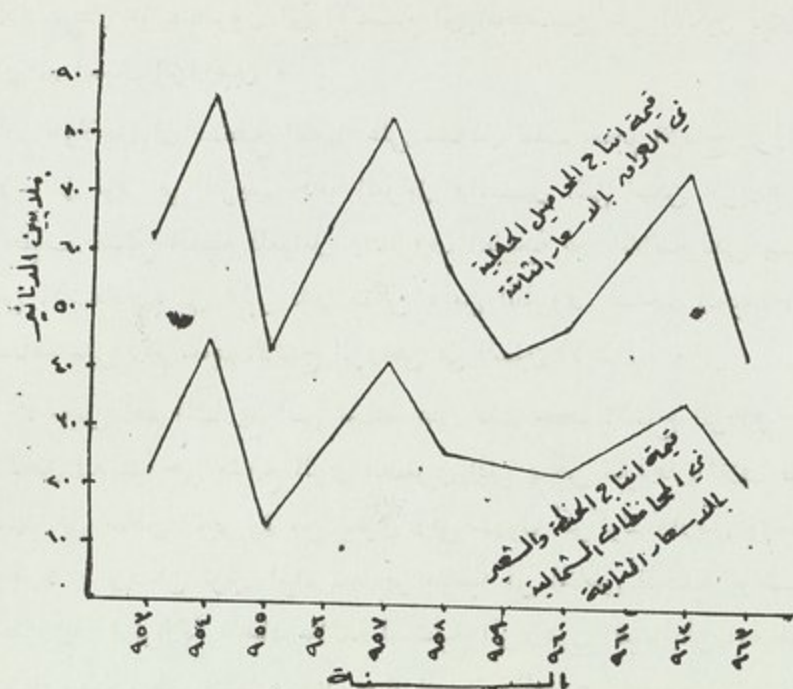
واضافة الى هذا فان لمقادير التساقط السنوى فى المناطق الديمة فى الشمال تأثير مباشر على ما يتوفر من المياه فى النهرين وروافدهما لأغراض الرى الزراعى • وقد اثرت قلة الامطار والثلوج فى السنين المتعاقبة لعام ١٩٥٩/١٩٦٠ على انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما ، حيث دلت التقارير الفنية من دوائر الرى على ان تصارييف الانهر المذكورة كانت حوالى ٣٥٪ من تصارييفها الاعتيادية ، مما ادى الى تقليل الحصص المائية للاراضى المروية فقلصت الزراعة الشتوية والصفية فى عديد من المناطق الوسطى والجنوبية ولهذا السبب بالذات يلاحظ بأن التفاوت فى قيمة الانتاج للمحاصيل الحقلية فى البلاد وحركة التذبذبات التى تواجهها تتمشى الى حد بعيد مع قيمة انتاج الحنطة والشعير فى المحافظات الشمالية التى تعتمد على الامطار ، اى بمعنى آخر فإن حجم انتاج المحاصيل الحقلية فى العراق يتأثر تأثيرا مباشرا بحجم انتاج الحنطة والشعير فى المحافظات الشمالية وان التقلبات التى تحصل فى انتاج هذه المنطقة تنعكس بصورة ملحوظة على انتاج المحاصيل الحقلية فى العراق كافة وهذا ما يوضحه لنا المخطط التالى^(١) •

ومن دون شك ان لتقلبات حجم الانتاج الزراعى آثار وخيمة على وضع المزارعين الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم على الميزان التجارى وعلى مستوى المعيشة لسكان البلاد عامة ويمكن حصر آثار هذه التقلبات فى النقاط التالية :

آ - تقلب دخول المزارعين من سنة الى أخرى وما ينجم عنه من عدم انتظام توفر المال لديهم لمواجهة متطلبات المعيشة والانتاج بصورة مستقرة وملائمة ، وبالتالى عدم تمكنهم من القيام بادخارات شخصية التى قد تلعب

(١) سيد مرعى « تقرير عن الزراعة والسياسة الزراعية فى العراق » . بغداد ١٩٦٤ ص ٢٦ •

قيمة انتاج المحاصيل الحقلية في العراق وقيمة انتاج الحنطة والشعير
في المحافظات الشمالية بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٩



دورا هاما في توفير رؤوس الاموال في الريف •

ب - التفاوت في اسعار المواد الغذائية والزراعية التي تعرض في الاسواق ومن ثم عدم الانتظام في استهلاك المواد الغذائية من قبل معظم فئات المجتمع •

ج - الاضرار بالميزان التجاري وتبذير اموال طائلة لاستيراد السلع الزراعية في السنوات التي يقل فيها الانتاج ، كما لا يمكن في هذه الحالة الاعتماد على الزراعة من اجل تكوين فائض اقتصادي وفير ومستديم لتحويل خطة التنمية الاقتصادية •

د - ان التقلبات الزراعية الشديدة او المستمرة غالبا ما تجبر المزارع على ترك عمله في الريف والهجرة الى المدن بحثا عن عمل غير زراعي ذات مورد ثابت نوعا ما ، كما وانها تعمل باستمرار على الاكثار من عدد

العاطلين من العمل فى الريف اذ ان معظم المزارعين الصغار والمتوسطين لا يستطيعون مواجهة التقلبات الزراعية والتقلبات التى تحصل فى دخولهم لذا سرعان ما يضطرون الى الانضمام الى المحاصصين غير المالكين للارض او الى العمال الزراعيين .

ولاجل ان نستطيع القضاء على مشاكل تقلب حجم الانتاج الزراعى لابد ان نوفر فى الريف كافة العوامل والسبل التى تمكن المزارع من تخفيف النتائج السيئة للعوامل والظروف الطبيعية غير الملائمة لكى يتمكن من الاستفادة ، الى اكبر قدر ممكن ، من الظروف المناخية الجيدة التى تساعد على رفع حجم الانتاج الزراعى فى السنين الاعتيادية .

ومن أهم المشاريع التى تساعد على ثبات حجم الانتاج الزراعى فى المناطق الديمة هى مشاريع الري الصغرى التى يمكن تنفيذها باكلاف قليلة نسبيا فى مناطق الجزيرة من نينوى وفى سهول كركوك واربيل والعظيم وغيرها . ويمكن توفير المياه بمقادير مناسبة فى المناطق الجبلية بواسطة حفر آبار ارتوازية باعداد ملائمة ليستطيع المزارعون القيام بالزراعة صيفا وشتاء وبذلك يقل اعتمادهم على مياه العيون والمجارى الطبيعية التى تتقلب مقاديرها تبعا لتقلب الامطار والثلوج .

والى جانب هذا الامر فان سياسة تنويع الانتاج الزراعى بالاعتماد على توفير المياه فى المناطق الوسطى والجنوبية ، لاغراض الري ومعالجة التربة من الاملاح الضارة ومكافحة الاوبئة والامراض والحيلولة دون قيام فيضانات مدمرة واستخدام الاسمدة الكيماوية وغيرها من الوسائل الاخرى ، سوف تكون كفيلة بمعالجة تقلب حجم الانتاج الزراعى ومن ثم رفع مستواه وضمان استقراره واستمراره .

٧ - تعرية التربة ومشاكل الري والصرف :

سبق وان تناولنا مشكلة الري والصرف بشيء من الاسهاب فى الصفحات المقدمة . بقى علينا ان نتعرض الى تعرية التربة التى تعتبر الى

حد كبير من المشاكل الخاصة بالمنطقة الديمة في الشمال ، اذ ان مشكلة تعرية التربة في هذا القسم من البلاد تعتبر شديدة وتؤثر على حجم الانتاج الزراعى بصورة ملحوظة ، ولحسن الحظ ان ما يخفف من حدتها هى كونها لا تسير بسرعة مخيفة .

ومع ذلك تشير المعلومات التى قام بجمعها خبير منظمة الغذاء والزراعة الدولية المستر « جيبس » Gibbs فى عام ١٩٥٤ ، الى ان حوالى ٢١ مليون دونم من الاراضى فى العراق قد تعرضت الى التعرية المائية بصورة شديدة كما وان حوالى ٣٢ مليون دونم أخرى قد تعرضت الى تعرية هوائية شديدة ، ويمكن القول بصورة عامة ان اراضى العراق باجمالها قد تعرضت بشكل او بآخر للتعرية الهوائية والمائية^(١) .

وتبدو ان تعرية التربة ، وان كانت شديدة نسبيا فى المناطق الشمالية غير انها لا تقتصر على هذه المنطقة لوحدها بل ان السهل الرسوبى فى المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد يتعرض بدوره للتعرية المائية والهوائية . ومما يؤكد ذلك ان الرياح الهابة على هذه المناطق ترسب سنويا فى القسم الاسفل من وادى الرافدين قرابة (٢٥٠) ملمتر من الرمال والتراب معظمها من السهل الرسوبى نفسه وهذا ما يزيد من شدة خطورة التعرية فى المناطق الجنوبية والوسطى^(٢) .

ومن دون شك ان السيل الرئيسى لمنع التعرية وتأكل التربة هو المحافظة على الغابات والقيام بالتشجير ولاسيما قرب الحقول الزراعية وقرب مصادر الانهر الرئيسية ، هذا وان الدورات الزراعية فيما اذا طبقت فى الريف العراقى تمنع الى حد بعيد عملية جرف التربة وتعريتها ، حيث ان وجود النبات باستمرار فى الحقول يخفف من شدة جرف التربة بسبب الرياح والمياه الجارية .

وتشير التجارب التى اجريت فى الاتحاد السوفياتى وفى دول اوربا

(1) Dr. Buringh - p. 280.

(2) Ibid, p. 288.

الغربية الى ان استعمال مصدات الرياح (Windbreaks) بزرعة اشجار الغابات بين الحقول لحماية هذه الحقول من العواصف ومن الجفاف ، تلعب دورا رئيسيا في زيادة انتاجية المحاصيل المزروعة وزيادة غلة الغابات نفسها ايضا .

وقد دلت التجارب المشار اليها الى ان الاحزمة الواقية من الاشجار التي تشغل حيزا يتراوح بين (٤-٥٪) من مجموع المساحة المزروعة ، تتمكن من زيادة الانتاج الى (١٠٠٪) بالنسبة الى انتاج الحقول غير المحمية بهذه الاحزمة من الاشجار .

وفي الدانمارك نجد ان هذا النوع من التشجير رفع انتاج الحبوب من ١١-٢٠٪ وانتاج التبن من ١١-٣٣٪ بينما زاد انتاج محاصيل العلف بمقدار $\frac{1}{8}$ أو $\frac{1}{4}$ احيانا^(١) .

أما في الاتحاد السوفياتي فقد دلت التجارب على ان مقدار الزيادة في الانتاج بسبب انشاء المصدات على الحقول تكاد تكون ما بين ٢٠-٣٠٪ بالنسبة للحبوب و ٥٠-٧٥٪ بالنسبة للبطيخ والعائلة القرعية و ١٠٠٪ للاعشاب . كما وتبينت ان الانهار الجارية في داخل الغابات تجرف معها حوالى (٢٠) غراما من الرمال والتراب لكل متر مكعب من الماء بينما في الاراضي الزراعية الخالية من الغابات فان كل متر مكعب من الماء يحمل معه ما يزيد على ٥٠٠ غرام وهذا يؤكد على ان من أهم سبل مكافحة التعرية هو التشجير بواسطة المصدات^(٢) .

واضافة الى هذا الامر فقد وجدت ان مصدات الرياح تعمل على تخفيف حدة الجفاف وبذلك تؤدي الى زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية . ففي السنين الجافة يزيد انتاج الحقول المشجرة بـ ($\frac{1}{4}$ الى ٣) مرات على انتاج الحقول غير المشجرة بينما في السنين الرطبة وجد ان الفرق

(١) الدكتور العلوان وعباوى (مصدر سابق) ص ٢٤٣ .

(٢) مجلة الزراعة العراقية - العدد الاول - سنة ١٩٦٢ - مصدات الرياح - عبدالرزاق الحديثي .

أقل من ذلك فهو يتراوح بين ١٠ - ٣٠ ٪ .

٨ - تخلف المزارع العراقي وتردى ظروف معيشته :

قد لا نحتاج الى كثير من الأدلة لاثبات تردى وضع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي يطرأ على وضع الفلاحين في السنوات الاخيرة غير انهم لا يزالون يعانون من مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن الامام بها بمجرد خروجنا من حدود المدن الرئيسية .

فالفلاح العراقي لا يزال يعاني من المشاكل التي تراكمتها العلاقات القطاعية واساليب المزارعة البالية التي اصبح الفلاح في ظلها موضع استغلال القطاعي والمرابي والسرّكال والتاجر وغيرهم .

وفي ظل ذلك الاطار من العلاقات فقد كان انفصال معالم الحياة المدنية والعصرية عن الحياة في الريف امرا طبيعيا لا يلفت انتباه الكثيرين . وكان من نتيجة هذا الوضع ان تفشت الامية والامراض ، وغيرها من المشاكل الاجتماعية ، في صفوف الفلاحين ، اذ يمنك القول بان الامية تشمل قرابة ٩٨ ٪ من مجموع سكان الريف عامة ، واما البطالة ، بشكليها الدائم والموسمي ، فتصيب ٣٠ - ٧٠ ٪ من مجموع الساكنين في الريف في اغلب السنين^(١) . وما يخص تفشي الامراض فتكتفى الاشارة الى ما ذكره البرفسور الطيب « مايكل كريتشلي » حيث قال عن الفلاح العراقي « بانه نموذج حي للباثولوجيا » لكونه مصابا بمختلف الامراض^(٢) .

ان ما يدعونا الى الاهتمام بمشاكل تخلف الفلاح اجتماعيا وللتأكيد على ضرورة ازالتها هي كونها جزءا من مشكلة تخلف العنصر البشري عامة والتي اعطيت لها الاولوية في الاهتمام في جميع برامج التنمية الاقتصادية . وفي مجال التنمية الزراعية فمن الضروري تحديد ابعاد هذه

(١) الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادي » ص ٧٩-٨١ .

(٢) انظر : دورين وريتر « الاصلاح والانماء في الشرق الاوسط » ص ١٨١ .

المشكلة لكونها من أهم العقبات التي تعترض سبيل التنمية الزراعية في البلدان النامية • وذلك لسببين^(١) •

أ - ان العمل في القطاع الزراعي لا يزال يعتبر في البلدان النامية ومنها العراق ، القوة الرئيسية في الانتاج بسبب تخلف هذا القطاع تكنولوجيا ، ولذلك فان الانتاجية الزراعية تتوقف على انتاجية ونوعية العمل نفسه في المراحل الاولى من مراحل التنمية •

ب - تعمل نسبة كبيرة من القوى العاملة في البلدان النامية في الزراعة فتبلغ هذه النسبة في العراق قرابة ٧٥٪ من مجموع القوى العاملة • ومع ذلك فهذه النسبة الكبيرة من السكان العاملين يعانون من مختلف المشاكل والتقاليد البالية ، فلكى نستطيع تنمية هؤلاء ليؤدوا دورهم في ميدان رفع الانتاج والسير بخطى التنمية الزراعية الى الامام لابد وان نعالج مشاكلهم ونوفر لهم ظروفًا مناسبة للعيش وللعمل •

ولكى تتمكن في الريف العراقي من تنفيذ ابعاد السياسة الزراعية ، بما فيها جوانب عديدة للإصلاح الزراعي ، من الضروري ان نهى حملة واسعة للقضاء على الامية وتوعية الفلاحين عن طريق مختلف الوسائل الارشادية وان نهى برامج اقليمية لتخليص الفلاحين من الجوع والامراض والبطالة وحثهم على المشاركة الجدية في البرامج التي تنفذ لصالحهم ، ومن دون شك ان التعاونيات الزراعية التي تؤسس في مناطق الإصلاح الزراعي يجب ان يكون المعول عليها عند القيام بتنفيذ امثال هذه البرامج والخطط • والتعاونيات هذه تستطيع ان تقدم مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين وذلك لانها الآلة المحركة للإصلاح الزراعي ولتحقيق اهدافه ومع ذلك فان نشوء التعاونيات وتطوير اشكال أخرى من العمل الجماعي يعتمد الى حد بعيد على تفهم الفلاح لمغزاها وضرورتها واسلوب تنظيماتها وغيرها من المسائل التي يجب ان تقترن بالتوعية والارشاد •

(١) انظر : الدكتور عبدالحسين وداى العطية « التنمية الاقتصادية » بغداد

١٩٦٥ ص ١٨٦ •

٩ - انتشار الحيازات غير الاقتصادية والصغيرة في الريف :

والواقع ان اشكال هذه الحيازات كانت موجودة في الريف العراقي قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي كما وان تنفيذ قانون الاصلاح منذ عام ١٩٥٨ والى الآن قد عمل بدوره ايضا على الاكثار من عدد تلك الحيازات عن طريق توزيع الارض وتأجيرها الى الفلاحين خلال فترة الادارة المؤقتة ، فلذلك يجدر بنا ان ننظر الى هذا الامر من خلال مرحلتين منفصلتين : اولهما ، هي التي تسبق صدور قانون الاصلاح الزراعي وثانيتهما ، هي التي تعقبه .

أ - مرحلة ما قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي ، وكانت الملكيات الصغيرة تنتشر في الريف جنبا الى جنب مع الملكيات الكبيرة التي تركزت في ايدي بعض الفئات الريفية^(١) .

(١) يجب ان لا ننسى في هذا الميدان بان العلاقات القطاعية التي كانت تسود الريف العراقي قبل عام ١٩٥٨ كانت من المعوقات الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي اقتصاديا واجتماعيا . وان انتشار الملكيات الفلاحية الصغيرة لم يكن الا نتيجة حتمية لشيوع العلاقات المذكورة لانها جردت الفلاحين من ملكياتهم ووسائلهم الانتاجية ، حيث ان ١٢ الف اقطاعي وهم الذين كانوا يشكلون قرابة ٧٤٪ من عدد المالكين في الريف في عام ١٩٥٨ كانت بحوزتهم حوالي ٢٣٨ مليون دونم من الاراضي الزراعية في البلاد كافة ، اي ما يعادل ٧٤٪ من مجموع مساحة الاراضي الزراعية . وعلى النقيض من ذلك تماما فلم يزد نصيب الفلاحين من الاراضي الزراعية على ٨٣ مليون دونم اي نمو ٢٥٪ من مساحة الاراضي الزراعية في البلاد ، في حين ان عدد ملكيات الفلاحين ، على اختلاف مراتبهم ، قد بلغ ٢٤١٣ ألف ملكية اي ما يشكل ٩٥٪ من عدد الملكيات الزراعية في الريف عموما . وقد ركزنا البحث هنا على الملكيات الصغيرة في الريف لانها هي التي اصبحت الان من المشاكل التي يجب ان تعالج خلال مرحلة التنمية ، خاصة وان الاصلاح الزراعي ، قد أتى على قسم كبير من الملكيات القطاعية الكبيرة في الريف ، ونأمل ان نعود الى هذا الموضوع باسهاب في جزء ثان لكتابنا هذا .

ملاحظة : للاسهاب ، راجع مقالنا في مجلة الاقتصادى ، العدد الثانى ، حزيران ١٩٧٠ بعنوان « التطور التاريخي لحيازة الارض وعلاقات الملكية في الريف العراقي » .

وتشير نتائج الاحصاء الزراعى والحيوانى فى العراق لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الى وجود (١١٣٢٣٧) حيازة زراعية تراوحت مساحاتها ما بين (١ دونم والى اقل من ٢٠ دونما) فى المناطق المروية وبين (١ دونم والى اقل من ٥٠ دونما) فى المناطق الديمة .

وقد شكلت هذه الحيازات قرابة ٤٥٪ من مجموع الملكيات الزراعية فى البلاد .

وتعتبر هذه الحيازات من ناحية المساحة والانتاج غير اقتصادية فى مناطق الريف المذكورة التى تزرع حبوبا « باستثناء الرز » اذ انها - فيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار نظام البور والانتاجية الواطئة للارض الزراعية - لا تكفى فى معظم الاحيان لاعالة الاسرة الفلاحية المتكونة من (٥-٦) اشخاص ونتاج العلف اللازم لحيواناتها . ومثل هذه الحيازات الصغيرة لا تستوعب عمل افراد الاسرة بما لديها من الحيوانات ، فضلا عن عجزها عن تحقيق اى فائض يزيد عن حاجة الاسرة . وبمعنى آخر ، فإن فى هذه المزارع ، يستحيل الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال والقوة الحيوانية والكفاءة الادارية .

ب - مرحلة ما بعد قانون اصلاح الزراعى : وادى تطبيق قانون اصلاح الزراعى فى الريف العراقى منذ عام ١٩٥٨ الى احداث حيازات زراعية صغيرة ومتوسطة نتيجة تفتيت الملكيات التى زادت مساحاتها عن الحد الاعلى المقرر قانونا لاجل توزيعها على المزارعين غير المالكين للارض فى الريف .

وتشير احصائيات وزارة اصلاح الزراعى الى ان مساحة الاراضى التى تم توزيعها فى الريف لغاية ٣٠-١٩٦٧ قد بلغت (٢٤٩٢٧٩٠) دونما وقد انتفع من توزيع هذه الاراضى (٥٢٣٨٣) فلاحا .

واذا فرقنا بين الاراضى التى وزعت على الفلاحين فى المناطق الديمة وتلك التى وزعت فى المناطق المروية - حسبما جاءت فى الاحصائية المذكورة اعلاه - لاستطعنا ان نعلم بان معدل مساحة الاراضى التى وزعت

على الفلاحين في المناطق الديمة قد بلغ نحو (٧٠) دونما لـ (١٦٦٦٤) فلاحا منتفعا من التوزيع . اما في المناطق المروية فقد بلغ معدل مساحة الاراضي الموزعة قرابة (٣٦) دونما . وقد اصاب هذا التوزيع (٣٥٧١٩) فلاحا في المنطقة . ومعنى كل هذا ان عدد الحيازات الزراعية الصغيرة التي تكونت في الريف اثر توزيع الارض الزراعية بموجب قانون الاصلاح لغاية اواخر عام ١٩٦٧ قد بلغ (٥٢٣٨٣) حيازة زراعية لم يزد متوسط مساحتها عن (٣٦) دونما في المناطق المروية وعن (٧٠) دونما في المناطق الديمة . واذا اضفنا الى هذا العدد من الحيازات ما كان موجودا من الحيازات الاخرى قبل عام ١٩٥٨ ، والتي اشرنا اليها آنفا ، لكان معنى ذلك ان عدد الحيازات الصغيرة والمتوسطة في الريف قد بلغ (٦٥٠٤٥) حيازة لغاية ٣٠-٩-١٩٦٧ .

واضافة الى ما ذكر فإن مرحلة الادارة المؤقتة للاصلاح الزراعي قد عملت بدورها ايضا على تكوين حيازات صغيرة في الريف وفي قطاع الاصلاح الزراعي بالذات ، اذ تشير احصائيات وزارة الاصلاح الزراعي الى انه قد تم في المنطقة المروية لغاية ٣٠-٩-١٩٦٧ التعاقد على (٢٨٥٠٠٨٩) دونما من الاراضي الزراعية مع (١٠٧٧٦٦) فلاحا وبذلك يكون متوسط ما اصاب كلا من هؤلاء من الارض الزراعية في المناطق المروية قد بلغ حوالي (٢٦) دونما . اما في المنطقة الديمة فقد تم التعاقد على (٣٩٣٨٨٧٦) دونما مع (٨٨٣٤١) فلاحا اي بمعدل (٤٥) دونما من الارض الزراعية لكل فلاح . وهذا يعني بان التعاقد وتأجير الارض ، خلال مرحلة الادارة المؤقتة ، قد ادى فعلا الى احداث (١٩٦١٠٧) حيازة زراعية صغيرة في الريف العراقي . وبعملية جمع بسيطة لهذه الحيازات وتلك التي تشكلت بموجب توزيع الارض والحيازات غير الاقتصادية التي كانت موجودة في الريف قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي - والتي لا زلنا نؤمن ببقاء اغلبها - نستطيع القول ان في الريف العراقي توجد حاليا حوالي (٣٧٤٣٨٩) حيازة زراعية تعوق تنمية الزراعة بشكلها الحالي التي عليها .

ومما لا شك فيه ان هذه الحيازات الصغيرة لا يمكن ان تستغل عناصر الانتاج فيها بصورة كفؤة واقتصادية كما ولا يمكن تحقيق اى تخفيض فى نفقات انتاجها او التوسع فى هذا الانتاج ، فهى تحول دون تطبيق الخطط الزراعية وادخال الاساليب العلمية والتكنيكية الى الريف ، كما وتعرض سبيل تقديم الخدمات الارشادية والمالية على نطاق واسع ولاكبر مجموعة من الفلاحين بصورة مجدية ومناسبة • ولهذا كله فان خطة التقدم الزراعى تستلزم بالضرورة تجميع الحيازات الزراعية فى الريف كى يسهل تصميمها وتنفيذها فى نطاق كل منطقة على حدة ، وعندئذ تستطيع تلك الحيازات ايضا ان تستفع بمزايا الانتاج الكبير وتحقق اهداف التنمية الزراعية •

ومن دون ريب ان السبيل الرئيسى لمعالجة هذه الحيازات الصغيرة هو نشر الجمعيات التعاونية الزراعية او المزارع الجماعية التى تستطيع بامكانياتها الواسعة وعن طريق الاسناد الحكومى ان تقدم مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين وان تساهم فى تنفيذ اهداف الاصلاح الزراعى ومن ثم اهداف السياسة الزراعية للبلد ككل •

١٠- تغلغل رأس المال التجارى - الربوى فى الريف وضعف تراكم رأس المال :

يعود تغلغل رأس المال التجارى - الربوى فى الريف الى ضعف تراكم رأس المال وهذا بدوره يعود الى هيمنة علاقات الاقتصاد الطبيعى وضعف انتشار العلاقات البضائية التى تتمثل باتصال الريف بالاسواق وفتح ابوابه لها • ومن جانب آخر فأن ضعف تراكم رأس المال وكذلك ضعف العلاقات البضائية يعود الى ان سيادة انتشار علاقات الملكية القطاعية والشبه القطاعية فى الريف لفترة مديدة والتى استحوذت على جانب كبير من حاصل الفلاح باشكال مختلفة واعاقت عملية توسيع الانتاج واعادته • ومن دون شك ان ضعف تراكم رأس المال فى الريف يعنى عدم

المكانية الاعتماد على مدخرات المزارعين وقابليتهم المالية فى تمويل مشاريع التنمية الزراعية وبذلك تفقد هذه المشاريع مصدرا للتمويل قد يمكنه ان ان يلعب دورا جيدا فى توفير رؤوس الاموال اذا قدر له ان ينمو وتزول العقبات التى تعترضه .

وما يخص رؤوس الاموال العائدة الى المربين والتجار ، وهى النسبة الكبرى من رؤوس الاموال الخاصة فى الريف ، فانها تحجم عن تمويل خطط التنمية الزراعية مهما كانت حاجتها ، ذلك لانها قد تخصصت هى عمليات ربوية وتجارية تغل عليهم فوائد كبيرة وسريعة دون التعرض الى مخاطر جدرة بالذكر .

ويلعب رأس المال التجارى - الربوى دورا كبيرا فى افقار المزارعين واجبارهم فى حالات عديدة ، على ترك اعمالهم الزراعية سواء كانت لصالحهم او لصالح الغير . وتؤكد اغلبية المصادر على ان فائدة القرض الربوى تتحد عادة بـ (٣٠٪) من مبلغ الدين الاصلى لموسم واحد واذا ما تجاوزت المدة موسما واحدا فترتفع الفائدة الى ٦٠٪ أو ١٠٠٪ من مبلغ الدين وبما ان المال هو عماد حياة الفلاح ، سواء لتدبير أموره الانتاجية او المعيشية ، فلذا كان يندر ان نجد فلاحا عراقيا لا يرتبط بشكل ما بالقروض الزراعية وغير الزراعية .

وتشير النماذج الاحصائية التى قامت بتهيأتها وزارة الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٩ عند التحضير لخطه التوزيع الاولى ، الى ان الفلاحين فى معظم المناطق التى كانت توزع الاراضى فيها كانوا مرتبطين بديون ربوية باهضة .

ففى قضاء « قلعة صالح » فى محافظة ميسان ، كان مجموع الديون المتراكمة على (٥٦٦) فلاحا فى العام المذكور اعلاه ، حوالى (٨٤٦٥) دينارا ، ومعنى ذلك ان حصة كل فلاح من الديون المذكورة كانت تزيد على ١٥ دينارا وبالمقارنة مع دخله السنوى فان مقدار الدين هذا شكل ٣٥٤٪

منه ، مما يدل على عبء الدين بالنسبة لحالة الفلاح المعاشية في المنطقة المذكورة .

وقد اشارت الاحصائية بالنسبة لقضاء حلبجة (محافظة السليمانية) الى ان من بين (٤٠٤) عائلة فلاحية مشمولة بالاحصائية ، قرابة (٢٢٦) عائلة منها كانت - اي بنسبة ٦٦٪ - مدينة الى المربين ، وقد شكل مقدار ديونهم ١٤٪ من مجموع الدخل السنوي لكل عائلة فلاحية .

ان عيّنات الاحصائية المذكورة تدلنا على ان ظاهرة الربا وتراكم الديون على الفلاحين كانت عامة بالنسبة لمختلف انحاء الريف العراقي ومنها (السلم) أو (البيع على الاخصر) الذي كان ستارا شرعيا يتخذه المرابون والتجار وسيلة لنهب انتاج الفلاح . بل انه قد صدرت في حينها بعض قوانين تصفية تلزم الفلاح بتأدية الدين المترتب بذمته وتربطه بقيود عديدة بالمالك والمرابي ، كقانون (حقوق وواجبات الزراعة) الذي صدر في عام ١٩٣٣ وتم تعديله في عام ١٩٣٨ .

والى جانب المربين المحترفين ، نجد في الريف العراقي بعض التجار والوسطاء الذين هم بالاضافة الى مزاولتهم لعمليات الاقراض الربوي ، يتوسطون في بيع المحاصيل الزراعية والحيوانية للفلاحين او يقومون بشرائها مباشرة لحسابهم الخاص بضمن بخس ومن ثم بيعها في الاسواق المحلية باثمان مناسبة وكان الملاكون سابقا يلزمون الفلاحين ببيع محاصيلهم الى هؤلاء التجار .

وقد نجم عن دخول الوسطاء بهذه الشاكلة بين المنتج الزراعي في الريف (المزارع) والمستهلكين ان تسرب قسم كبير من دخول المزارع الى هؤلاء الوسطاء وتعقدت عملية تسويق المنتجات الزراعية واضحت انفع بكثير الى التجار والوسطاء مما هو بالنسبة للمزارعين . ومن دون شك ان تمديد حلقة التسويق بدخول الوسطاء المتعدين فيها يؤدي الى رفع الاسعار بالنسبة للمستهلكين كما ولا يترك المجال للمزارعين للقيام بالادخارات الفردية التي هم في اشد الحاجة اليها لكي ينهضوا بمستوى

انتاجهم الزراعى كما تفرض عليهم اركان التنمية الزراعية والاقتصادية بشكل عام •

وتشير المعلومات المتوفرة بهذا الصدد الى ان هذا الفرق بين سعر بيع المنتج الزراعى ، فى الريف العراقى ، و ثمن شراء المستهلك يتراوح ما بين ١٩ - ٤٤ ٪ بالنسبة لمحاصيل الحبوب و ١٥٠ ٪ بالنسبة لمحاصيل الخضرا ، وما بين ٤٣ - ١٠٠ ٪ لمحاصيل الانتاج الحيوانى وحوالى ٢٥ ٪ بالنسبة لتمور الزهدى^(١) •

ويذهب هذا الفرق الى الوسطاء المتعددين - ومنهم البياعون الذين يتوسطون فى بيع الخضرا والفواكه فى المدن الكبرى ويسلفون الفلاح بالمال فى بداية المواسم - الذين لا تتجاوز فترات اعمالهم فى بعض السلع اياما معدودة فى حين ان المنتج قد لا تصل ارباحه طوال العام من انتاجه ، اذا كان تسويقه بالطريقة المألوفة ، الى ٢٠ ٪ وهو ما يعادل عمله فى خدمة الانتاج اى بمعنى آخر فانه ليس لديه ربحا بالمفهوم الصحيح بل وفى بعض الاحيان تفوق تكاليف الانتاج وارده فيضطر الى ترك المحصول فى الحقل كما يحصل فى التمور وبعض الخضرا •

وقد تبين من البحث الذى اجراه قسم التعاون فى مديرية التعاون والانتاج الزراعى العامة ان متوسط صافى دخل المزارع الصغير الذى يزرع (١٠) دونمات شلب - الرز - يبلغ (٦٠) دينارا بينما يبلغ دخل (الجلاب الصغير) - التاجر المتجول فى نواحي مناطق الانتاج - الذى لا تتجاوز مدة اشتغاله فى هذا العمل اربعة اشهر وبمتوسط (١٥٠) طنا ، حوالى (٤٩٥) دينارا • اما معدل صافى دخل صاحب معمل الجرش والهيش (متوسط عمله السنوى ٣٠٠٠ طن) فيبلغ حوالى ٣٠٠٠ دينار^(٢) • وهؤلاء يشترون الرز الخام (الشلب) من المنتجين بأسعار

(١) كلية الزراعة - سلسلة محاضرات الموسم الثقافى الربيعى لعام ١٩٦٨ •

(٢) المصدر السابق نفسه •

بخسة ويبيعونها بأسعار تحقق لهم ارباحا تتراوح بين ٣٠-٥٠٪ فى الانواع الرديئة (كالنيممة والحويزاوى) و ٦٠-٨٠٪ فى الانواع الجيدة من الرز (كالغبر مثلا)^(١) .

ومن دون شك ان الفروقات الكبيرة بين سعر بيع المنتج و ثمن شراء المستهلك تقع على عاتق المستهلك ، هذا بالإضافة الى ان معظم المزارعين الصغار يضطرون الى بيع حاصلهم قبل او بعد الجني مباشرة بالاسعار المنخفضة السائدة فى تلك الفترة والتي لا تتجاوز ٥٠٪ من الاسعار الحقيقية بسبب ضعف حالتهم المالية وحاجتهم الى المال لتمشية امورهم وليس فى استطاعتهم خزن محاصيلهم وبيعها فى الوقت المناسب وبالاسعار المناسبة ، وكل هذا يعني بأن تدخل رأس المال التجارى - الربوى فى عملية الانتاج يرتب آثارا مجحفة بحق المنتج او المستهلك على السواء مما يستوجب القضاء عليه .

وفي رأينا ان معالجة مشكلة تغلغل رأس المال التجارى والربوى فى الريف تكمن فى النقاط التالية :

١ - تقديم المساعدات المالية للمزارعين عن طريق المصرف التعاونى والبنك الزراعى . ومن الضرورى ان تستند برنامج تقديم هذه المساعدات على الجمعيات التعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعى وان تشرف على تقديمها الجهات المختصة فى وزارة الزراعة بموجب برنامج « التسليف الموجه » لصغار المزارعين خارج نطاق أراضى الاصلاح الزراعى .

وجدير بالذكر ان برنامج « التسليف الموجه » الذى طبق فى الريف العراقى منذ عام ١٩٦٥/١٩٦٦ بغية تمكين المزارعين الصغار من اتباع طرق حديثة فى الانتاج وحملهم على زراعة المحاصيل الصناعية ، قد شمل ٤٤٢ مزارعا حتى يوم ٣١/٣/١٩٦٨ ، وبلغ مجموع المبالغ التى سلفت لهم ٢٠٨٠٠ ديناراً .

(١) الدكتور العلوان وعباوى .٠٠ « مصدر سابق » ص ٢١٥ .

والى جانب هذه القروض يقوم البنك الزراعى بتسليف الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك استنادا الى الفقرة الاولى من قانون تعديل قانون المصرف الزراعى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ • وقد بلغت القروض التى سحبتها الجمعيات التعاونية الزراعية من البنك الزراعى خلال عام ١٩٦٦/١٩٦٧ (١٢٥١١٩) ديناراً •

ومن دون شك ان هذه المساعدات المالية فيما اذا وجهت وجهة صحيحة نحو ميادين الانتاج واذا ارتفعت اقيامها بصورة تصاعدية لتفي بمتطلبات المزارعين بصورة مناسبة ، فانها سوف تلعب دورا رئيسيا فى مكافحة الربا وقروض التجار المجحفة • ومن الضروى الاشادة بقرار مجلس قيادة الثورة الذى صدر فى أوائل حزيران عام ١٩٦٩ والذى اعفى المزارعون من الديون العينية التى تراكت عليهم للموسم الشتوى ١٩٥٩/١٩٦٠ •

ب - من الضروى تجزئة مساعدات البنك الزراعى الى قروض عينية وقروض نقدية • والقروض العينية ، التى يمكن ان تقدم الى المزارعين كبذور فى بداية المواسم أو للاغراض الاستهلاكية خلال الموسم وقبل الحصاد ، تستطيع ان تلعب دورا هاما فى تخليص الفلاح من الالتجاء الى المربين او القيام « بالبيع على الاخضر » •

ج - نشر الجمعيات الزراعية فى مختلف انحاء الريف • اذ تستطيع هذه الجمعيات مساعدة اعضائها على تعبئة مدخراتهم الفردية كما تستطيع القيام بالتسويق مباشرة والقضاء على الوسطاء وغيرها من الامور التى ترجع بمنافع مباشرة على المزارعين •

د - نشر اجهزة أو منظمات حكومية للتسويق الزراعى ولاسيما فى مناطق انتاج الرز لتقوم بشراء حاصلات الفلاحين مباشرة وبأسعار مجزية تعلن مسبقا قبل موسم زراعته • ومن شأن هذه الاجهزة ان توفر للمزارعين الارباح الباهظة التى تذهب الى جيوب الوسطاء والتجار واصحاب معامل الجرش والهش • كما ومن الواجب ان يكون محل هذه الاجهزة فى

الريف ذاته وان تتبع كافة السبل لاغراء الفلاح على بيع حاصله اليها ومن ثم تسليم ما يستحقه اليه بطرق سهلة وغير معقدة بحيث لا تجبر الفلاح على دفع اجور نقل باهظة لا يصال انتاجه الى محلات الشراء او الانتقال الى المدينة لاستلام حقه من ثمن الشراء •

هـ - الاسراع في تطبيق الاصلاح الزراعى للقضاء على العلاقات الاقطاعية والعناصر المرتبطة بوجود هذه العلاقات وتمكين الفلاح من زراعة قطعة الارض الموزعة عليه ومده بالخدمات التسميلية وغيرها ، لكي لا يضطر الى اللجوء الى المرابى او الاقطاعى للحصول على القروض العينية أو النقدية •

الباب الثاني

التنمية الزراعية في العراق على ضوء السياسات
والبرامج والخطط الاقتصادية

(العهد العثماني ، فترة الانتداب والعهد الملكي ،

العهد الجمهوري)

تمهيد :

لم تكن لدى العراق خلال الحقبة الزمنية الماضية أية سياسة زراعية تتضمن أهدافا ووسائل واضحة ، وقد تحقق هذا الامر لأول مرة بعد عام ١٩٥٨ يصدر قانون الاصلاح الزراعي والخطط الاقتصادية التي شملت القطاع الزراعي بالمشاريع والتخصيصات المالية اللازمة بغية تطويره ليأخذ مكانته في ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد .

وقبل هذا التاريخ فقد حدثت معظم التطورات الزراعية في البلاد بصورة تلقائية وتحت تأثير حوافز السوق العالمية ومن ثم السوق الداخلية وقد كانت السياسات الحكومية وتنظيماتها غالبا ما كانت تحول دون تطوير الموارد والقوى الانتاجية في الريف بما يتلائم وحاجة البلاد ومتطلبات مرحلة التطور الاقتصادي .

فقد وجهت الحكومة العثمانية ، منذ سيطرتها على العراق ، اهتمامها نحو اضعاف نفوذ القبائل المنتشرة في أرجاء البلاد بغية جباية اكبر ما يمكن من الضرائب منها لتمويل خزينة الدولة الخاوية . وقد سلكت الحكومة لتحقيق هذا الغرض مختلف الاساليب القسرية وبالاخص خلال السنوات ١٩٣٨ - ١٨٦٩ . وسارت الحكومة في البداية على خطة شن الحرب ضد العشائر الساكنة في الوسط والجنوب وتحريك قبيلة على أخرى في حالة عجز الحكومة عن ارسال قواتها الخاصة حيث انها لم تكن قادرة على ضبط المدن والقضاء على نفوذ العشائر وجباية الضرائب منهم بواسطة قواتها النظامية^(١) .

وكانت الحكومة العثمانية تبرر هجماتها هذه على المناطق العشائرية بحجة انها تستهدف اسكان القبائل المتقلة لاستغلال الارض استغلالا جيدا وتأمين الاستقرار في البلاد .

غير ان هذا الاسلوب لدفع القبائل نحو الاستقرار والزراعة قد أتى بنتائج عكسية ، فبدلا من ان يتجه افراد القبائل الرعوية والمتقلة الى

(١) انظر : هيمسلي لونكريك - اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث - ترجمة جعفر الخياط .

الزراعة تركو مهنتهم الاصلية ايضا بسبب الغزوات والحروب المستمرة التي كانت تشن عليهم •

ويشير الى هذا الامر القنصل الروسى فى ولاية البصرة فى أوائل القرن الحالى بقوله « ان الحملات العسكرية التي شنها باشوات بغداد فى الستينات من القرن التاسع عشر لحمل سكان البدو والرحل على استغلال الارض وزراعتها بصورة مستقرة ، قد فشلت تماما لانها اجبرتهم على التخلي عن اعمالهم الاعتيادية وترك أراضيهم خوفا من الاذى » (١) •

ويمكن ان نلاحظ بأن الحكومة حينما وجهت تلك الحملات لاجبار القبائل على الاستقرار والزراعة انما كانت مدفوعة بدوافع اقتصادية واجتماعية معينة كانت تقتضى استيطان هذه القبائل ليكونوا مصدرا لجباية الضرائب النقدية والعينية تمول خزينة الامبراطورية وتجهز الاسواق بالمواد الغذائية والمواد الاولية بعد ان أخذت هذه الاسواق تتوسع تدريجيا منذ أواسط القرن الماضى وسهلت سبل اتصال الامبراطورية بالعالم الخارجى • غير ان الوسيلة التي اتبعتها الحكومة التركية آنذاك كانت تنافس وروحية القبائل فى العراق وأوضاعهم الذاتية ، وقد افتقدت كافة الاركان العلمية الصحيحة تبعا لمستوى التطور الفكرى فى تلك المرحلة من التطور الاقتصادى •

ويقول المؤرخ الانكليزى « ستيفن هيمسلي لونكريك » بهذا الصدد « من المحتمل ان عدة طرق لحل هذه المشكلة كانت قد تكونت فى الازهان الا ان العقلية التركية ما كانت تعد رجال القبائل الا وحوشا كواسر يعارضون الحكومة قصدا للادى والتشيعث ... وقد جاهد باشوات ذلك الزمن وهم المتعصبون لقوميتهم غير متساهلين فى سحق الحياة الموجودة فى القبائل بثقل السلاح ... » (٢) •

(١) اداموف « ولاية البصرة العربية قديما وحديثا » بترسبورغ ١٩١٢ (باللغة الروسية) •

(٢) لونكريك - المصدر السابق ص ٢٧٥ - ٢٧٦ •

ومن جهة ثانية فإن الضرائب التي فرضتها الحكومة على الحاصلات الزراعية وعلى الحيوانات لم تكن تتلائم مطلقاً مع الاحوال المعاشية للمزارعين في الريف فأصبحت الضرائب الحكومية الباهظة من أهم العقبات في طريق تنمية القوى الانتاجية الزراعية في الريف .

فكانت الضرائب التي تؤخذ على الحاصلات الزراعية بنسبة (١٠ ٪) أي (عشر) الحاصل استناداً الى ما اقرته الشريعة الاسلامية بالنسبة لاراضي المسلمين . الا ان مقدار ضريبة العشر غالباً ما كان يتباين بتباين المناطق الزراعية واساليب الزراعة فيها . ففي جنوب العراق مثلاً كان مقدار العشر (اى الضريبة) يعتمد على اسلوب الري المتبع في الارض ، فالاراضي التي كانت تسقى سيجاً من الانهار تبلغ الضريبة المفروضة عليها $\frac{1}{5}$ الحاصل اما الاراضي التي كانت تروى بمياه الفيضان فكانت ضريبتها تبلغ $\frac{1}{3}$ الحاصل . هذا الى جانب ضريبة الحكومة على كافة الاراضي الزراعية باعتبارها مالكة لحق الرقبة في جميع أراضي البلاد^(١) .

ولم تكن الحاصلات الزراعية تخضع وحدها للضرائب الحكومية بل كانت هناك ضرائب نقدية مقررة على المواشي ايضاً ، والتي بلغ مقدارها (١٠) بياسترات (قرش) على كل رأس جاموس وقد اطلق على الضرائب المفروضة على الحيوانات الاقتصادية اسم « الكودة » .

ان هذه الضرائب واساليب جبايتها قد ادى في الواقع الى تردى الاوضاع الزراعية في الريف العراقي خلال النصف الاول من القرن الماضي لانها كانت تفوق بكثير الامكانيات الاقتصادية والانتاجية للمزارعين ، ومما يدل على ذلك ان عدد المزارعين الذين أوقفوا وسجنوا بسبب عدم دفعهم للضرائب الزراعية المقررة قد بلغ في انحاء الامبراطورية العثمانية كافة قرابة ٤٠ ألف مزارعاً في عام ١٨٧٧^(٢) .

(١) آدموف - المصدر السابق - ص ١٦٥ .

(2) Stambul und das Mederne Türkenthum Politische, soziale und Biogra-phische Bilder. LEIPZIG 1878. s. 35.

وقد كانت نسبة الضرائب تقرر اعتباراً الى استنادا الى حاجة الخزينة الى المال لا بالنظر الى امكانيات المزارعين فمثلاً ان الضريبة النقدية التي فرضت على انتاج التبغ في أواسط القرن السابع قد قدرت بـ (١٢) بياستر لذل (حقة) من الحاصل ، في حين ان السعر السوقى للحقة الواحدة من التبغ لم يكن يتجاوز في أحسن الاحوال عن ٧-١٠ بياسترات^(١) .

وقد بقيت السياسة التركية على هذه الشاكلة مستمرة في العراق الى عام ١٨٥٨ الى صدور « قانون الاراضى التركى » فى ذلك العام . غير ان هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ الى ان تولى مدحت باشا ولاية بغداد . فبدأ هذا الوالى بتنفيذ سياسته فى الريف بالاعتماد على قانون الاراضى لعام (١٩٥٨) .

ومع ذلك فان القانون المذكور لم يلعب دوراً ما في ميادين تطوير الانتاج الزراعى او تحسين اساليبه ، بل أجرى بعض التعديلات فى حقوق التصرف بالاراضى الزراعية التى أصبحت بمثابة الركيزة الاولى لشؤون الملكيات الكبيرة فى العراق^(٢) .

وفي نفس الفترة التى أخذ فيها القانون المذكور مجراه نحو التطبيق كانت هناك عوامل اقتصادية عديدة تفعل مفعولها للانتقال بالمجتمع الريفى من الاقتصاد المغلق (او الطبيعى) الى الاقتصاد المفتوح (او البضائعى) . وكان من ابرز تلك العوامل توسع الاسواق الخارجية والداخلية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد التى احدثت تغييرات هامة فى البنىـن الاجتماعى والاقتصادى للمدن والريف على السواء .

فالتحسن النسبى الذى طرأ على الانتاج الزراعى وعلى أساليبه خلال هذه الفترة لم يكن للحكومة المركزية او لاستثماراتها اى علاقة به .

(1) Ibid - s. 273.

(٢) سوف نتطرق باسهاب الى هذا القانون والظروف التى احاطت بتطبيقه حين انكلام عن الاصلاح الزراعى فى العراق فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

فوجهة التطور كانت وجهة خاصة تفرضها مقتضيات الارباح التجارية لا غير دون ان تكون هناك سياسة زراعية ترسم سبيلها او تنظمها وفقا لمتطلبات الانماء العام . وربما كان ذلك يعود الى طبيعة المرحلة الاقتصادية للعالم بأجمعه والتي كان في ظلها يجرى التحول الاقتصادى المنوه عنه فى داخل العراق .

ان فقدان دور الحكومة المركزية فى ميدان الانماء الزراعى ودخولها فى مشاكل عديدة أخرى ، أدى الى ترك موارد الثروة الزراعية فى الريف من دون الرعاية او العناية . وقد احاطت بعلاقات الملكية وباساليب الانتاج فوضى عامة لا حدود لها وتركت قنوات الري والسدود نواظم الاسقاء فى حالة يرثى لها ، ولم يتبع فى العهد العثماني اى نظام شامل للري والذي كان تشيده المحكم منذ القدم - حسب تعبير لونكريك - « المنبع الوحيد للثروة فى البلاد »^(١) .

وكانت سدود الري فى الغالب تتكون من حواجز وقية تقام من التراب والاشخاب (الاوتدة) ، وهذه الاعمال تمثل محاولة الانسان لمقاومة عوامل الطبيعة ، ولكن سرعان ما كانت تجرف مياه الفيضان المتدفقة هذه الحواجز ، وعندئذ تحل النكبات الزراعية من جراء طغيان مياه الانهار على الحقول المجاورة وتخريبها المزروعات والبيوت والطرق ، حتى أصبحت الفيضانات من اكبر مشكلات العراق ، ومثالها الفيضان المدمر الذى تعرضت له مدينة البصرة فى عام ١٨٩٦ والذى تسبب فى تدمير نحو مليونين نخلة فى حوض شط العرب^(٢) .

ولم توجه السلطات التركية اى اهتمام نحو مشاريع خزن المياه أو تنظيمها وحتى الاعمال الكبرى التى كانت تقوم بها مؤسسة الاوقاف ، تحت اشراف الدولة ، فى المدن والريف على حد سواء كانت تقتصر على

(١) لونكريك - المصدر السابق - ص ١٣ .

(٢) مورانوف « نهرا دجلة والفرات » ليننغراد ١٩٥٩ (باللغة الروسية)

الاشغال العامة وعلى شبكة الطرق • وخلال القرون الاولى من عمر الدولة العثمانية لم تتحقق أية توظيفات لاجل انجاز وتنظيم الري الاصطناعى بواسطة الآفنية والمنشآت المائية • ويمكن القول بصورة عامة ان الاعمل العامة التى كانت تجرى فى المجتمع العثمانى هى بصورة اساسية ، من حيث طبيعتها ، توظيفات بشرية وليست توظيفات رأسمال • ويعمل هذا الامر بالدرجة الاولى بأن عامل الانتاج الضرورى والنادر نسبيا ، كان ، بالنسبة للاقتصاد العثمانى هو العمل • فأن سكان بلاد الاناضول والبلقان كانوا أقل من عشرة ملايين نسمة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر •

والواقع ان اعمال المنشآت المائية الكبرى وانعدام التوظيفات المالية لها من قبل السلطات العثمانية يقودنا الى الاستنتاج بأن تلك المنشآت لم تلعب دورا اساسيا فى تكوين السلطة المركزية وفى ايجاد حق التملك العثمانى العام لكافة الاراضى فى البلاد • والظاهر ان المجتمع العثمانى قد ورث السلطة ومن ثم حق الرقبة الكلي لملك الارض ممن سبقوه ، اى من السلجوقيين ، وكان هؤلاء ورثة امبراطورية السلجوقيين الكبار ، حيث كانت الاعمال المائية الكبرى التى تقوم بها الدولة لاجل تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تتطلب عدم وجود ملكية عقارية خاصة • وبما ان عمليات الري وخزن المياه لم تكن مشكلة كبيرة بالنسبة للاقتصاد العثمانى ، خاصة خلال القرنين الاولين من عمره ، بسبب ندرة العمل وكثرة الاراضى الصالحة للزراعة ، فان ملكية الدولة للاراضى وبالتالى سيطرتها المركزية ما كانت تبرز الا بوسيلة واحدة ، وهى وسيلة التوظيفات البشرية^(١) •

غير ان الوضع قد اختلف فيما بعد اى منذ القرن التاسع عشر ،

(١) انظر البحث القيم للباحث التركى : سنجر ديفيسيوغلو ، بعنوان « النموذج الاقتصادى للمجتمع العثمانى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر » المنشور فى مجلة « الطريق » العدد الثامن ايلول ، ١٩٦٩ •

ولاسيما في أواخره ، حيث أخذت مشكلة الري واستغلال الأرض تحتد مع زيادة السكان وافتتاح البلاد على العالم الخارجى ، وعلى هذا الأساس بدأت الحكومة العثمانية تفيق من سباتها وبدأت توجه عنايتها نحو نظام الري فى العراق وتوظيف رأس المال لهذا الغرض . وفى أوائل القرن العشرين تم تعيين لجنة لدراسة الري فى البلاد واستقدم لهذا الغرض المهندس البريطانى (وليم ويلكوكس) الذى قام بهذه الدراسة فى سنى ١٩٠٨ - ١٩١٠ . وقد أصبحت دراسته هذه أساسا لأعمال الري فى العراق وقبلت الحكومة العثمانية اقتراحاته ولكن القليل منها نفذ فعلا قبل الحرب العالمية الأولى . واستنادا الى اقتراحات (ويلكوكس) بدأت الأعمال فى سدة الهندية وفى نظام تصريف مياه الفيضان الى الجبانية . وقد تم انجاز بناء سدة الهندية فى عام ١٩١٣ وبذلك أصبحت المياه تجرى بكميات كافية فى شط الحلة فى أواسط الفرات ، وحالت السدة دون تحول هذه المنطقة الى أراضى غير قابلة للإنتاج الزراعى . وتستطيع السدة إرواء ١٨٠ ألف هكتار من الأراضى فى موسم الشتاء^(١) . أما العمل فى مشروع الجبانية لتصريف مياه الفيضان قد توقف خلال الحرب العالمية الأولى .

التنمية الزراعية بعد الحرب العالمية الأولى

بانتهاى الحرب العالمية الأولى أصبح العراق جزءا من الامبراطورية البريطانية وظل تحت انتدابها المباشر لغاية عام ١٩٣٢ ، حين حصلت البلاد على « استقلالها السياسى ! » بقيام « الحكم الوطنى ! » فيها فى تلك السنة . ومنذ هذا التاريخ استمر نظام الحكم السياسى فى البلاد ملكيا الى قيام ثورة ١٤ تموز فى عام ١٩٥٨ وتشكيل الجمهورية العراقية .

من هنا نلاحظ بأن الاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى

(١) الدكتور عبد الوهاب مطر الداهرى « التنمية الزراعية فى المجتمعات التقنية » ، بيروت ١٩٦٨ ص ١١٣ .

أحاطت بعملية التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية ككل قد تباينت جذريا خلال عهد الانتداب وقيام « الحكم الوطنى » الى قيام ثورة تموز ومن ثم ما بعد هذه الثورة الى وقتنا الحاضر •

وتبعا لهذا التباين اختلفت كذلك اهداف التنمية واساليبها ووسائلها خلال كل من الفترتين المتعاقبتين ، وعليه لابد ان ننظر الى التنمية الزراعية فى العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى الى وقتنا الحاضر بالاستناد الى الاختلافات المذكورة اعلاه التى حصلت فى نوعية النظم السياسية والاقتصادية فى البلاد • فنقسم هذه الفترة الى مرحلتين رئيسيتين هما :-

١ - المرحلة الاولى التى بدأت بعهد الانتداب البريطانى وانتهت بقيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ •

٢ - المرحلة الثانية التى اعقبت ثورة الرابع عشر من تموز

عام ١٩٥٨ •

الفصل الرابع

المرحلة الاولى للتنمية الزراعية في العراق (١٩١٨ - ١٩٥٨)

التنمية الزراعية لغاية تأسيس مجلس الاعمار :

عندما حل القرن العشرون كانت اركان النظام العشائري ومؤسساته في الريف العراقي آخذة في الازمحلال وتفتحت امام المنتجات الزراعية الاسواق العالمية والداخلية وكانت الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية قد دخلت ميدان تسويق الحاصل الزراعي ، وتحسنت بشكل نسبي طرق المواصلات البرية والبحرية ، ولاسيما منذ ان قامت شركة الملاحة انكليزية المعروفة باسم شركة « لينج » بمد خطوط للملاحة النهرية في نهر دجلة في عام ١٨٦٢ . وبفتح هذا الخط وجدت المحاصيل الزراعية في المناطق الواقعة على نهر دجلة (بغداد ، الكوت ، العمارة ، البصرة) طريقها الى البحر وقد تم في عام ١٨٦٩ فتح قناة السويس وبذلك تهيأ الطريق اللازم لنقل المنتجات الزراعية والحيوانية من العراق الى الاسواق الخارجية . وإلى جانب الشركات الانكليزية قامت شركات أخرى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بنقل المحاصيل الزراعية من العراق الى الخارج ومنها شركات المانية وفرنسية وروسية .

وقد خلق هذا الوضع جوا ملائما لتوسيع التصدير الى الاسواق الاجنبية بالاخص اسواق انكلترا ومارسيليا . وقد تم ، لأول مرة ، في عام ١٨٧٠ تصدير ٣٠٠ طن من التمور العراقية الى بريطانيا عن طريق قناة السويس وفي عام ١٨٩٦ صدرت من ميناء البصرة الى امريكا مباشرة قرابة (٥٣) ألف صندوق من التمور^(١) .

(١) اداموف - المصدر السابق . ص ٤٨٤ .

ومنذ هذا التاريخ بدأت صادرات العراق من السلع الزراعية تزداد باستمرار ، الى ان شكلت قيمة ما صدر من التمور والجوب والمنتجات الحيوانية خلال ١٩١٢/١٩١٣ عشرون ضعفا بالنسبة الى ما تم تصديره من نفس السلع خلال الفترة ١٨٦٤ - ١٨٧١^(١) .

وتحت تأثير التصدير الى الخارج والارتباط مع السوق وازدياد ربحية الزراعة تسرع تقسيم العمل في الريف العراقي وبدأت العلاقات البضائية تنتشر في أرجائه وانتقلت كثير من القبائل الرعوية الى الاستيطان على الارض واتخذت الزراعة مهنة لها . ومما يؤكد ذلك هو ان الاراضي المنغروسة باشجار النخيل قد توسعت مساحتها بمقدار خمس مرات خلال أمد لا يزيد على عشر سنوات ، أي منذ ١٨٨٦ الى ١٨٩٦ . وإلى جانب ذلك حصل في الوقت نفسه بعض التغير في هيكل تربية الحيوانات في البلاد ، حيث ازداد الاهتمام بالحيوانات الاقتصادية المنتجة ، كالأغنام والماعز والابقار ، التي توفر المواد الأولية الحيوانية للتصدير الى الاسواق الخارجية (كالجلود والمصارين والصوف والشعر) وتجهز السوق الداخلية باللحوم والحليب ومشتقاته وبذلك أخذت أهمية تربية الجمال والخيول تتضاءل لتأخذ مكانها الحيوانات المنتجة المذكورة اعلاه .

وعندما كانت تجرى في البلاد هذه التحولات الاقتصادية كان على الجانب الآخر يجري تسجيل الاراضي الزراعية باسم الشيوخ ورؤساء القبائل تنفيذا لقانون الاراضي العثماني لعام ١٩٥٨ . وبذلك أخذت العلاقات الانتاجية داخل (ديرة العشيرة) تنطبع بطابع آخر متمايز . فهذه العلاقات التي كانت تبنى سابقا على صلات القرى والدم أخذت تتحول الى علاقات اقتصادية بحتة تستند الى الملكية الفردية للارض ولبقية الوسائل الانتاجية الاخرى بدلا من الملكية الجماعية والاستغلال المشترك للارض .

وعندما دخل العراق تحت الانتداب البريطاني رأى المحتلون الانكليز ان مصالحهم تقتضي القيام بتنفيذ الاجراءات التالية :

(١) الدكتور محمد سلمان حسن - التطور الاقتصادي في العراق - بيروت ص ٢٨١-٢٨٢ .

اولا - اخضاع العشائر التي تقارع السلطة الى سيطرة الانتداب مباشرة.
مع محاربة بعضها بقصد تحقيق اهداف اجتماعية معينة .
ثانيا - تشجيع الانتاج الزراعى ، كهدف مستعجل للسياسة الزراعية
لسلطة الانتداب ، بغية توفير المواد الغذائية اللازمة لجيوشها المربطة فى
العراق وفى مستعمرة الهند .

ثالثا - تأمين جباية الضرائب وذلك دون اللجوء الى العنف او القوة
وانما بالاعتماد على بعض العشائر الموالية للحكم .
رابعا - تطوير الانتاج الزراعى وادخال المحاصيل الزراعية والتكنيكية
الى الريف ، كجزء من الاهداف البعيدة لسياستهم الزراعية ، بغية توفير
المواد الاولية الزراعية للصناعة البريطانية على غرار بقية المستعمرات
الاخرى كمصر والهند مثلا .

ومن أجل تنفيذ السياسة الزراعية المنشودة بشأن توسيع الانتاج
الزراعى ليلبي طلبات الجيش المحتل ، جرى فى عام ١٩١٧ وضع « مشروع
لتقدم الزراعة » من قبل الهيئات العسكرية لسلطة الانتداب . وكان المشروع
يستهدف تكملة حفر القنوات التى لم يتم حفرها ايام العثمانيين ، وحفر
قنوات جديدة ، وتحسين شأن القنوات القديمة ، ثم استيراد البذور
وحوانات الحراثة واعطائها الى الفلاحين والمزارعين لاجل استغلال اراضى
جديدة قدرت مساحتها بحوالى ٦٠٦ ألف آكر(*) غير ان النجاح لم يكن
حليف هذا المشروع اذ ان ما تم استغلاله من الاراضى بلغ قرابة نصف
مساحة الاراضى التى وردت فى المشروع كما وان ما انتج فعلا من الحبوب
بلغ ٥٠ - ٦٠ ألف طن من الحبوب ، فى حين كان من المقدر ان ينجم عن
المشروع انتاج ٢٨٠ ألف طن من الحبوب وبذلك فأن كميات الحبوب
المنتجة فعلا لم تكفى سوى لاطعام الجيش^(١) .

وقد انبثقت عن « مشروع التقدم الزراعى » هذا دائرتان فى عام

(*) الاكر = ٢٤٠٢٠ م^٢

(١) فيليب ويلارد آيرلند « العراق : دراسة فى تطوره السياسى »
مترجم - بيروت ١٩٤٩ ص ٨٥ .

١٩١٩ ، هما : دائرة الري ودائرة الزراعة ، وقد خصصت للدائرة الأخيرة حوالى ١٪ من مجموع ميزانية الحكومة خلال الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٩^(١) وكانت اعمالها فى أواخر عام ١٩٢٠ تنحصر فى اشياء ثلاثة^(٢) :

اولا - تحسين الزراعة عن طريق البحث العلمى والارشاد والتعليم .
ثانيا - تجهيز البذور مع تقديم الارشاد اللازم للوحدات العسكرية فيما يختص بانتاج الخضروات ومحاصيل العلف .

ثالثا - ادارة دائرة المزارع العسكرية الملحقه بالحملة العسكرية .
غير ان الجهود التى بذلتها دائرة الزراعة كانت محدودة بالنسبة للمشاريع التى خططتها وقد تمركزت معظم اعمالها على التجارب الخاصة باستزراع القطن وتحسين نوعيته ، وتبعاً لضيق نشاط هذه الدائرة فى تطوير الانتاج الزراعى فقد ظلت جهود الدوائر الاخرى ذات العلاقة بالارض غير مثمرة . ويعزى فشل هذه الدوائر مجتمعة (وهى دوائر الري والزراعة والبيطرة والمساحة والطاىو والاملاك الاميرية وديوان وزارة الري والزراعة قبل الغائها)^(٣) الى عدم تأكيدها بصورة جدية على ضرورة تطوير الريف العراقى ومن ثم ضعف امكانياتها المالية ، حيث ان ما خصص للدوائر المذكورة كفة بلغ قرابة ٩٦٪ من مجموع مصروفات ميزانية الحكومة للفترة ١٩٢١ - ١٩٢٩ بينما بلغت تخصيصات الدفاع ٢٠٩٪ وتخصيصات الداخلية ٢٢٧٪ من المجموع الاجمالى لمصروفات الميزانية الحكومية خلال الفترة المذكورة^(٤) . وأمام فشل الدوائر الزراعية

(١) كاثلين لانكلي - مصدر سابق - ص ٧٩ .

(٢) ف.و. آيرلند - مصدر سابق - ص ٨٦ .

(٣) انشأت فى عام ١٩٢٧ وزارة مستقلة باسم وزارة الشؤون الزراعية ، وقد الغيت هذه الوزارة مع ظهور بوادر الركود الاقتصادى فى البلاد عام ١٩٣١ . ومنذ هذا التاريخ ظل العراق من دون وزارة مختصة بالزراعة . وتم تشكيل وزارة الزراعة لأول مرة فى العراق فى عام ١٩٥٢ باقتراح من البنك الدولى لئلانماء والاعمار .

(٤) السير آرنست داوسن « بحث فى كيفية التصرف بالاراضى والمسائل المتعلقة بذلك - مقترحات للمشروع فى الاصلاح - » بغداد ١٩٣٢

فى تحقيق مشاريعها الرئيسية لتطوير الريف كانت تسعى الى خلق موقف
« لا يمكننا عمل شىء »^(١) لتبرير اعمالها ونجاحاتها الجزئية جدا .

ومع كل ذلك حاولت سلطات الانتداب ان تدفع بمعالم الزراعة
الرأسمالية الى الامام بعد ان بدأت بوادرها تظهر رويدا رويدا فى أوائل
القرن الحالى فأخذت بتشجيع زراعة الغلات التكنيكية كلقطن والكتان
اضافة الى تربية دودة القز لانتاج الحرير الطبيعى . وقد احاطت السلطات
المذكورة هذه الغلات والسلع بالاعانات والحماية اللازمة لتخفيض الضرائب
المقررة عليها ومد المزارعين بالسلف لاجل التوسع فى انتاجها .

وكانت بريطانيا شديدة الاهتمام بنشر زراعة القطن فى العراق
وتحسين الانواع الموجودة منه فباشرت مساعيها فى هذا المجال بمجرد توغل
قوانها فى الاراضى العراقية . وقد أدت التجارب الاولى لزراعة القطن فى
سنة ١٩١٩ الى قيام « جمعية انماء القطن البريطانية » بانشاء محلج لها فى
بغداد سنة ١٩٢٠ ومعاضدتها لدائرة الزراعة فى تجاربها . وكانت هذه
التجارب تستهدف تحسين اصناف القطن العراقى واستنبات السلالات
الامريكية الجيدة وتبعا لذلك صدرت فى البلاد عدة بيانات وقوانين ، منها
« قانون تحسين زراعة وحلج وتجارة القطن رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٧ » ، كلها
تمنع زراعة غير ما تقرره السلطات من بذور القطن .

وفى عام ١٩٢٤ وضعت جماعة من المزارعين منهاجا واسعا لتوسيع
نطاق الزراعة وبالاخص زراعة القطن . وقد منحت الحكومة هذه الجماعة
امتيازاً عرف « بامتياز اصفر » نسبة لاحد المفوضين البارزين .

واستطاعوا هؤلاء فى عام ١٩٢٨ ان يحصلوا على ارض تعرف باسم
(اللطيفية) فى جنوب بغداد أسسوا فيها شركة لانتاج القطن استمرت الى
عام ١٩٣٥ .

غير ان المشروع الرئيسى الذى صممه اصحاب « امتياز اصفر » قد
فشل فى مرحلته الاولى وبفشل هذا المشروع توضحت الصعوبات الاساسية

(١) ف.و. آيرلند « مصدر سابق » ص ٨٦ .

التي تقف أمام تطوير الزراعة الرأسمالية ولاسيما من ناحية عدم تقبل المزارعين للعمل بالاجور اليومية وتقلب الاسعار باستمرار في السوق الداخلية الامر الذي نجم عنه تدهور الاوضاع المالية للشركة •

والى جانب هذا المشروع بذلت عدة شركات أخرى - اجنية ووطنية - في العقد الثاني من القرن العشرين محاولات لتنمية انتاج المحاصيل الزراعية في العراق على اساس تجارى ورأسمالى ، منها « شركة مزارع الموصل المحدودة » في عام ١٩٢٢ ومؤسسة بريطانية في عام ١٩٢٥ تدعى Wolfra syndicate ، غير ان محاولاتهم كلها باءت بالفشل واسفرت عن نتائج عكسية بالنسبة للفلاحين حيث خلقت لديهم الكراهية لنظام « المزارع الكبيرة » •

والى جانب الغلات التكنيكية فقد أخذت سلطات الانتداب بالاهتمام بتحسين زراعة الحبوب وتوسيع صادراتها وبالاخص الى الاسواق الانكليزية • وقد تزايد الصادرات من الحنطة من (٩) الاف طن في عام ١٩٢٨ الى نحو (٣٥) ألف طناً في عام ١٩٣١ كما وتزايدت مقادير الشعير المصدرة الى خارج العراق من قرابة ٨٨ ألف طن في عام ١٩٢٨ الى حوالى ١٦٢ ألف طن في عام ١٩٣١^(١) •

ولقد شجع هذا التزايد المطرد لسلعية المحاصيل الزراعية على التوسع في استغلال الاراضى الزراعية عن طريق استخدام المضخات • وكان التوسع في استعمال المضخات أهم تحول طرأ على الاساليب الزراعية خلال هذه الفترة • فقد كانت المساحات الشاسعة من الاراضى القابلة للزراعة تنتظر الوسيلة التي توصل اليها الماء ، ولاسيما وان مشاريع عامة للرعى لم تنجز لتفي بالغرض المطلوب ولذلك كانت المضخات من أحسن الوسائل لارواء الاراضى الزراعية واستغلالها لانتاج الحبوب وغيرها

(١) الدكتور مظفر حسين جميل « سياسة العراق التجارية » القاهرة ١٩٤٩ ص ٩٨ •

من المجاصيل بعد ان ارتفعت اسعارها في السوق خلال الفترة ما بعد الحرب •

وقد كانت السلطات البريطانية تشجع هذا الانجاء نحو الاكثر من استخدام المضخات لان التوسع في انتاج القطن كان متوقفا على توفر الري وسهولته اثناء فصل الصيف ، ومن ثم ان المضخات كانت من اهم ما تنتجه الصناعة البريطانية آنذاك ولذلك فان أول تعريفه صدرت سنة ١٩١٩ قد استثنت هذه المضخات من رسوم الاستيراد ، ثم اعفيت بعد ذلك سيورها من الرسوم المذكورة كما اعفيت وقودها من تلك الرسوم ومن المكوس •

وصدر في عام ١٩٢٦ « قانون تشويق الزراعة لاستعمال المضخات » الذي نص على اعفاء الحاصلات الناشئة من استعمال وسائل الري الآلية في الاراضي المزروعة ، وجميع الحاصلات الناشئة من استعمالها في الاراضي غير المزروعة ، من الضرائب لمدة أربعة مواسم حصاد متوالية ابتداء من تاريخ نفاذ القانون على ان يشمل الاعفاء المضخات التي اقيمت قبل هذا النفاذ^(١) •

وامام هذا الوضع أخذ استخدام المضخات يتزايد باستمرار في الريف العراقي • فبينما كان عدد المضخات في عام ١٩٢١ نحو (١٤٣) مضخة كلها في محافظتي بغداد وميسان ، نراه قد ارتفع الى (٢٠٠٠) مضخة في عام ١٩٢٩ منصوبة على ضفاف الانهر الرئيسية • وكانت المساحة المستطاع اروائها بواسطة المضخات في سنة ١٩٢١ نحو (٢٠٠) كيلو متر مربع ، اما في عام ١٩٢٩ فكانت تلك المساحة حوالي (٧٤٠٠) كيلو متر مربع • وقد بلغ ما تم استيراده من المضخات لمقاصد اروائية خلال الفترة ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ (٢٠٦٦) مضخة ، ومعظمها قد استوردت خلال السنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٩^(٢) •

(١) لغرض الاسهاب راجع : الدكتور مظفر حسين جميل - المصدر السابق ص ١٢٠-١٢٢ •

(٢) السير آرنست داوسن - المصدر السابق - ص ٢٧ •

وجدير بالذكر ان استخدام المضخات على نطاق واسع وبالتالي توسيع الاراضى الزراعية المرواة بها لم يؤدى الى خلق الرفاه الاقتصادى فى البلد أو تحسين مستويات العمل والمعيشة فى الريف لان الذين استفادوا من المضخات كانوا فئة قليلة جدا من المجتمع الريفى وهم الشيوخ والتجار والمرابون • هؤلاء قد استغلوا المضخات لتوسيع ملكيتهم الزراعية او للدخول الى الريف ، اذا كان تاجر المدينة ، للحصول على الاراضى الزراعية ، التى أصبحت تعطى اليهم مجانا من قبل سلطات الانتداب بمجرد ان يستخدم الشخص المضخة الزراعية فى ارواء الارض واستغلالها للانتاج الزراعى • وبذلك فقد كثير من المزارعين ملكياتهم الزراعية وتحولوا الى محاصصين لدى صاحب المضخة لقاء نسبة معينة من الحاصل الذى ينتجه •

وتشير الى هذه الحالة بوضوح الاقتصادية البريطانية «دورين وورنر» حينما تذكر ان^(١) « وسائل الضخ لم تكن عالية الثمن بالنسبة الى ما تدره من ارباح ، فكلفتها لم تتعد مبلغ الفى دينار حسب اسعار ما قبل الحرب الاخيرة ، ومع ذلك فن مبلغا كهذه يتعذر على الفلاحين الحصول عليه • ولهذا كان من الطبيعى ان يقتصر شراء المضخات على الشيوخ او على الاغنياء من سكان المدن الذين كانوا يبيعونها بدورهم الى الفلاحين بأقساط مؤجلة وبأرباح مفرطة فاستطاعوا بهذه الطريقة من الحصول على الارض نتيجة اغراق الفلاحين بالديون وعجزهم عن ايفائها • وفى حالات كثيرة صار صغار الشيوخ أو السراكيل من اصحاب المضخات » •

لقد انتهت سلطة الانتداب فى العراق شكليا عام ١٩٣٢ ، ومنذ هذا التاريخ تشكلت الحكومة العراقية التى أخذت تنوب عن السلطة المذكورة فى ادارة البلاد اقتصاديا وسياسيا • والواقع ان الاجراءات الخاصة بشأن الزراعة التى نفذت من قبل الاجهزة الحكومية خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٤٥ لم تكن تختلف فى شىء عن تلك التى بدأت بها سلطة الانتداب ، اذ

(١) دورين وورنر « الارض والفقير فى الشرق الاوسط » ترجمة حسن احمد السلطان - بغداد - ١٩٥٠ ص ١٧٥ •

استمرت الاعفاءات والاعانات المقدمة لتوسيع وتحسين حاصلتي القطن والكتان نافذة المفعول وصدرت بشأنها قوانين وانظمة جديدة خلال السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ • وقد ازداد فعلا انتاج القطن وبذور الكتان في البلاد ، حيث ارتفع ما تم انتاجه من القطن من ١٨٦ طنا في عام ١٩٣١ الى ٣٧٦٩ طنا في عام ١٩٣٧ ومن ثم الى ٤٦٥١ طنا في عام ١٩٤٠ • وتبعاً لزيادة انتاج الكتان زادت كميات بذوره المصدرة الى الخارج ، حيث ارتفعت من ٤٣٦ طنا في عام ١٩٣٣ الى ٢٨٤١ طنا في عام ١٩٣٩ والى ٣٤٠٥ طنا في عام ١٩٤٠^(١) •

ونتيجة تحسن طرق المواصلات ووسائلها دخلت في ميدان التجارة الخارجية سلعتان جديدتان بنطاق واسع ، هما السمك والبيض • وقد تم تصديرهما بشكل رئيسي عبر الصحراء الى فلسطين والاردن وسوريا • وبلغ ما صدره العراق من البيض عام ١٩٣٥ (١١) مليون بيضة ومن ثم (٨) ملايين بيضة في عام ١٩٣٦ وفي عام ١٩٣٥ تم تصدير ٥٣٣ طنا من السمك فارتفع الى ٤٨٠ طنا في ١٩٣٦^(٢) •

ان هذا الاتجاه الجديد في تصدير هاتين السلعتين يؤكد على ان الفروع الانتاجية في القطاع الزراعي قد تشعبت نوعاً ما ولم يعد الامر مقتصرًا على انتاج التمور او انتاج الحبوب لوحدها • ويلاحظ الى جانب السمك والبيض بأن انتاج الصوف الخام والجلود قد ازداد ايضا خلال الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية تحت تأثير التجارة الخارجية مع امارات الخليج والاسواق البريطانية • وقد بلغت قيمة ما صدره العراق من الصوف (٥٨٠) ألف دينار خلال ١٩٣٥ - ١٩٣٧ بالمقارنة مع (١٥٢) ألف دينار في ١٩٣٢ - ١٩٣٥ • وارتفعت قيمة المصدر من جلود الخام من ١١٣ ألف دينار خلال ١٩٣٢ - ١٩٣٥ الى (٢٣٤) ألف دينار خلال الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٧^(٣) •

(١) الدكتور مظفر حسين جميل - المصدر السابق - ص ٢٩٠-٢٩١ •
(٢) كاثلين لانكلي - المصدر السابق - ص ١١١ (الهامش) •
(٣) كاثلين لانكلي - المصدر السابق - ص ١١٠ •

وقد استمرت حركة استثمار الاموال فى شراء المضخات خلال هذه الفترة ايضا ، غير ان وتأثيرها كانت ابطء من الفترة السابقة لها ومع ذلك فقد تميزت المضخات التى استخدمت فى الريف منذ الثلاثينات بارتفاع قواها الانتاجية (القوى الحصانية) ، وهذا ما ساعد على توسيع رقعة الاراضى الزراعية بمساحات اكبر لقاء استخدام اعداد أقل من المضخات .

ولقد ارتفع عدد المضخات فى عام ١٩٤١ الى ٢٧٨٨ ومضخة وكانت قادرة على ارواء ٩٢٠٠ كيلو متر مربع من الاراضى الزراعية اى بزيادة ٢٠٠٠ كيلو متر مربع عن عام ١٩٢٩ ، وبذلك أخذ الاستثمار فى شراء المضخات يتزايد باطراد الى أن بلغت قيمته فى عام ١٩٤٤/١٩٤٥ نحو ٥٥ مليون دينار فى حين ان الاموال الخاصة المستثمرة فى الصناعة لم تكن تزد فى أحسن الاحوال على اكثر من مليون دينار . ونتيجة هذا الاطراد فى استخدام المضخات زادت المساحات المروية بها الى ان شكلت فى عام ١٩٤٤ حوالى ٥٠٪ من الاراضى المزروعة فى المنطقة الاروائية بمقدار أربع مرات خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٤٤ ، اى من ٣٨٠٠ كيلو متر مربع الى ١٧٣٠٠ كيلو متر مربع فى نهاية الفترة المذكورة^(١) .

والى جانب استخدام المضخات فقد تم فى عام ١٩٣٩ انشاء سدة الكوت على نهر دجلة أمنت ايصال المياه الى منطقة شط الغراف والتى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠ كيلو متر مربع . ومما ساعد على تنفيذ هذا المشروع ما حصل عليه العراق من عوائد النفط بعد ان بدأ باستخراجه وتصديره منذ عام ١٩٢٧ .

وقد حفز تدفق واردات النفط الحكومة العراقية على انشاء مصرف للتسليف الزراعى والصناعى فى عام ١٩٣٦ ومن ثم وضع اربعة « مناهج » اقتصادية لغاية عام ١٩٤٢ ، شملت الزراعة الى جانب عديد من النشاطات الاخرى .

(١) كاثلين لانكلي - ص ١١٤ وانظر كذلك - الدكتور الداهرى - المصدر السابق - ص ١٦٦-١٦٧ .

وترجع فكرة التسليف الزراعي الى عام ١٩٣١ حينما حالت اثار
 «الازمة العالمية على العراق دون مباشرة قسم كبير من الزراع في انتاج
 المحاصيل التكنيكية او القيام ببيع حاصلاتهم • وفي هذه السنة صدر قانون
 (عدل في عام ١٩٣٣) بموجبه أخذت وزارة المالية على عاتقها ضمان
 قروض الزراع التي تقدمها المصارف على ان يعين وزير المالية « اسماء
 الزراع الذين يستلفون من تلك المصارف » • وعندما حلت المصاعب المالية
 تشكل « المصرف الزراعي الصناعي العراقي » في عام ١٩٣٦ وفقا لقانون
 رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ •

وقد تأسس المصرف برأس مال حكومي وبادارة حكومية وكانت
 قواعد التسليف وفق نظامه كما يلي (١) :

أولا - تقديم السلف الزراعية بضمان الاموال غير المنقولة والحقوق
 المستقرة عليها بعقد صحيح ، او بضمان الحاصلات الزراعية المحصودة ،
 او المواشي والآلات الزراعية اذا كان الدين ناشئا عن ثمنها ، أو مضخات
 الري ، او الحلي والمسكوكات الذهبية والفضية ، أو ودائع المصارف
 والاسهم والسفاتيح والكوبونات التي يقرر المجلس الاعتماد عليها او الكفالات
 المتسلسلة (٢) •

ثانيا - يشترط ان يكون الغرض من الحصول على السلفة سد
 نفقات الزراعة والحصاد الاعتيادية ، أو شراء الآلات أو المواشي ، أو فك
 الاراضي الزراعية من رهن سابق ، أو تأليف جمعيات الانتاج الزراعي
 التعاونية ، أو التشجير وتحسين جنس الفواكه أو اصلاح الاراضي أو
 احيائها بتوصية من الدوائر المختصة أو اي غرض آخر اذا كان الاستلاف
 على الحاصل •

(١) انظر الدكتور مظفر حسين جميل - المصدر السابق - ص ٢٩٦ •
 (٢) الكفالة المتسلسلة هي ان يضمن الوفاء بالسلفة ثلاثة او اكثر من
 مزارعي قرية واحدة يسألون بالتتالي ، وذلك بشرط ان لا تتجاوز مبلغ
 كل سلفة ٦٠ دينارا وان لا تقبل كفالة شخص واحد لسلفتين ، وان
 يكون الغرض من الاستلاف سد النفقات الاعتيادية للزراعة •

ثالثاً - للحكومة ان تطلب من المصرف تقديم سلف لزراع معينين على أن تضمن أصل السلفة وفوائدها وذلك لغرض اسكن القبائل الرحالة في الاراضى الزراعية وتأمين الزراعة الضرورية فيها ، أو لغرض مساعدة الزراع المتضررين من حوادث طبيعية من حوادث طبيعية عامة اتلفت معظم مزروعاتهم .

رابعاً - يتراوح مقدار السلفة بين ٥ دنانير و ١٥٠٠ دينار ، ولا يتجاوز أجل كل قسط من أقساط الوفاء بها سنة واحدة ولا يزيد مجموع آجال الاقساط عن ١٠ سنوات ، أما سعر الفائدة فيعينه مجلس الادارة .

خامساً - لا تقدم السلف الزراعية الا لاشخاص عراقيين ، او لشركات عراقية مسجلة كل رأس مالها للعراقيين .

وقدم المصرف في حقل الزراعة قروضا على نوعين ، قصيرة الاجل يفائدة تراوحت بين ٣٪ - ٦٪ ، وقد انتفع منها زارعو القطن بصورة خاصة ، ومتوسطة الاجل بين أربع سنوات وعشر سنوات ولا تزيد فائدتها عن ٧٪ .

والى ان فصل المصرف فى عام ١٩٤٠^(١) الى مصرفين مستقلين احدهما زراعى والآخر صناعى ، ظلت عمليات التسليف الزراعى هى الغالبة على اعماله ، الا انه لوحظ ان فكرة الربح وضمان استعادة الاموال المقرضة والتشدد فى الاقراض هى الصفات الغالبة على اعمل المصرف الزراعى والصناعى ، زد على ذلك ان اغلب قروضه منحت الى كبار المالكين مع العلم ان اغراض المصرف قد حددها القانون بمساعدة المزارعين وتحسين وتقديم الزراعة ، ولذلك لم يستطع هذا المصرف ، سواء كان ذلك قبل استقلاله

(١) منذ عام ١٩٣٩ كان الرأى قد توجه الى توزيع اعمال المصرف الزراعى الصناعى على مصرفين يتولى احدهما مهمة انتسليف الزراعى والآخر يتولى مهمة التسليف الصناعى . فصدر لهذا الغرض « قانون تأسيس المصرف الزراعى رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ » و « قانون تأسيس المصرف الصناعى رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ » غير ان التنفيذ الفعلى للفصل بين المصرفين قد تم فى عام ١٩٤٧ اى بعد انتهاء الحرب العالمية اثنائية .

او ما بعد ذلك ، ان يقدم خدمات ملموسة لصغار المزارعين وبذلك بقى هؤلاء يعتمدون على المربين والملاكين للحصول على الاموال اللازمة لتمشية امورهم المعاشية والانتاجية . ويؤكد على ذلك مقادير القروض التى قدمها المصرف الزراعى والصناعى للريف حسب الضمانات المنصوصة عليها قانونا ، والجدول التالى يبين ذلك .

جدول رقم (٥٥)

مقادير واعداد القروض الزراعية المقدمة من قبل المصرف الزراعى والصناعى خلال ١٩٣٦-١٩٣٩ (آلاف الدنانير) (١)

سنة مالية	بضمان اموال غير منقولة		بضمان كفالات متسلسلة		بضمان الحكومة		الضمانات الاخرى		المجموع	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
١٩٣٦	١٥٢	٣٤٢٢	٧٠	٤٠	١	٠.٥	٥	١٢٤	٢٢٨	٤٠.٠
١٩٣٧	٣٤٠	٦٨٦٦	٢١٥	٩.٥	٦	١.١	٧	٤٩	٥٦٨	٨٤.١
١٩٣٨	٤٥٣	٨٠.٥	١٩١	٦.٨	١	٠.٥	٣	١.٠	٦٤٨	٨٨.٨
١٩٣٩	٣٦٩	٥٥.٦	٥٣	١.٧	٢	٢.٠	١	٠.٤	٤٢٥	٥٩.٧
المجموع	١٣١٤	٢٣٨٨٩	٢٥٩	٢٢.٠	١٠	١٤.١	١٦	٧.٧	١٨٦٩	٢٧٢.٦

نستنتج من الجدول المتقدم بأن معظم القروض المقدمة من قبل البنك قد جرت لقاء ضمان اموال غير منقولة ، وهى الاراضى والعقارات والحقوق المستقرة عليها . وهذه الضمانات من دون شك ، ليست فى متناول المزارعين الصغار للتسليف عليها ولذلك نستطيع ان نعتبر بان حوالى ٨٧٪ من قروض المصرف قد حصل عليها الملاكون والتجار واغنياء الريف خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ، وهذه النسبة تقابل القروض التى سلفت لقاء ضمان اموال غير منقولة . أما الكفالات المتسلسلة التى كان الغرض منها فى الاساس توفير القروض الصغيرة عن طريقها الى المزارعين الصغار فقد استغلت كذلك من قبل الشيوخ ورؤساء القبائل الاثرياء بواسطة ارسال قوائم باسماء تابعيهم الى المصرف ومن ثم الحصول على القروض المطلوبة بموجب الضمان المذكور .

(٢) الدكتور مظفر حسين جميل - المصدر السابق - ص ٢٩٧ .

ويشير الدكتور عبدالصاحب العلوان الى ان^(١) « حجة المصرف في تصريفاته هذه بأنه يمنح القروض لكبار المزارعين ومتوسطيهم على اعتبار ان هؤلاء انما يستلّفون لتقديم المساعدات الى الفلاحين الذين يشتغلون في أراضيهم فيكون المصرف والحالة هذه قد ساعد الزارع الصغير بصورة غير مباشرة ١٩٠٠٠! » •

اما « المناهج » الاقتصادية فقد لجأت اليها الحكومة العراقية - كما ذكرنا - منذ عام ١٩٣١ ، بعد ان عقدت اتفاقية النفط مع الشركات الاجنبية بقصد استخراجها وتصديره • ورغبة في التستر على مضمون ونوعية هذه الاتفاقية وتحت تأثير ظروف سياسية معينة أبدت الحكومة رغبتها في وضع المناهج الاستثمارية الاقتصادية منذ أوائل الثلاثينات^(٢) •

وقد تم وضع البرنامج الخمسي الاول في عام ١٩٣١ وشملت الفترة الواقعة بين ١٩٣١ - ١٩٣٥ وارصد له مبلغا قدره ٢٢١٠٠٠٠ ديناراً من عوائد النفط السنوية • وفي ظل هذا البرنامج تم تخصيص ٤١٩٩٠٠ ديناراً « لتنظيم الري » اي بنسبة ١٩٪ من مجموع ترصيدات البرنامج • غير انه لم يتم صرف شيء يذكر من هذا المبلغ في الميدان الذي ارصد له بدلالة ان اي مشروع اروائي لم ينجز خلال هذه الفترة كما وان البرنامج يحد ذاته قد انقضى بعد ثلاث سنوات من تشريعه دون ان يصل الى تحقيق اية نتائج مجدية •

وقد اعقب الغاء هذا البرنامج صدور « برنامج خماسي » اخر للفترة ما بين ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، وقد تضمن هذا البرنامج نفس المشاريع التي وردت في البرنامج السابق ولم يمض عام واحد على صدور هذا البرنامج حتى صدر قانون بالغائه ومن ثم أقر برنامج آخر لثلاث سنوات (١٩٣٥ -

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان « دراسات في الاصلاح الزراعي » بغداد ١٩٦٦ ص ٣٤٣ •

(٢) راجع مقالة : الدكتور كاظم حبيب « ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق » مجلة « دراسات عربية » العدد ٩ ، تموز ١٩٦٩ •

١٩٣٧) • وكان نصيب الزراعة في هذا البرنامج « مشاريع الري » حوالي ٨١٥ ألف دينار من مجموع تخصيصات البرنامج البالغة نحو ٨٦١٢ ألف دينار • الا ان هذا البرنامج قد ألغي ايضا بعد مدة وجيزة من صدوره وحل محله برنامج جديد لفترة ما بين (١٩٣٦ - ١٩٣٩) وأرصد له مبلغ قدره ٤١٢٠٠٠٠ ديناراً وقد وزع هذا المبلغ على الابواب التالية^(١):

جدول رقم (٥٦)

المبلغ المخصص (دينار)	النسبة %	ابواب انصرف
١٤٠٥٩٠٠	٣٤١	مباني وعتاد نجيش
١٠٧٦٥٠٠	٢٦١	ري وتحسين الريف
		مشاريع صناعية ومساعدة الحكومة
٣٩٥٠٠٠	٩٦	في مصفاة النفط
٦٧٧٠٠٠	١٦٥	طرق وجسور
١٣٨٤٠٠	٣٤	مشاريع صحية
٢٤٧٠٠٠	٦٠	انشاء مباني ودور ••• الخ
١٨٠٠٠٠	٤٣	انصرف الصناعي والزراعي والعقاري
٤١٢٠٠٠٠	١٠٠ %	المجموع

ويلاحظ بأن نصيب القطاع الزراعي (ري وتحسين الريف) من تخصيصات هذا البرنامج قد ارتفع بالمقارنة مع البرنامجين السابقين ، حيث ان نسبة ما خصص له بلغت ٢٦١٪ من مجموع تخصيصات البرنامج ، ومع ذلك فانها كانت أقل من نسبة تخصيصات « المباني وعتاد الجيش » بمقدار ٨٪ تقريبا •

ورغم كل هذا فإن هذا البرنامج سرعان ما ألغي واعقبته ثلاث برامج أخرى خلال الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٢ ألغيت كلها خلال فترات وجيزة آخرها كان في عام ١٩٤٢ بحجة نشوب الحرب العالمية الكبرى الثانية • وبصورة عامة فقد وضعت من قبل الحكومة سبع « برامج » او « مناهج »

(١) الدكتور كاظم حبيب (المصدر السابق) عن الدكتور هشام متولي « اقتصاديات انقطر العربي » دمشق ١٩٦٦ ص ١٣٢ •

اقتصادية خلال الفترة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٤٢ ، اى الى حين نشوب الحرب العالمية ، غير ان هذه المناهج لم تسفر عن اجراء اية تغييرات جذرية فى ميدان رفع الانتاج الزراعى وحل مشاكله المتفاقمة . ويدل على ذلك بصورة جزئية ، مقدار الانفاق الفعلى على الزراعة بموجب البرامج المذكورة . حيث أن ما صرف فعلا على مشاريع القطاع الزراعى (ري واستصلاح الاراضى) لم يتجاوز عن ٢٥٪ من جملة مخصصات هذا القطاع فى البرامج السبع التى صدرت فى البلاد خلال ١٩٣١ - ١٩٤٢^(١) . وفى نفس الوقت لم يختلف أثر هذه البرامج فى بقية القطاعات الاخرى عما خلفته فى الزراعة ، وبمعنى ثان انها لم تؤدى الى احداث اية تبدلات تذكر فى الهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية للبلد وبذلك فقدت كل المستلزمات الضرورية التى تعطىها صفة « البرامج » أو « المناهج » الاقتصادية للتنمية والتطور . وهى كانت عبارة عن مناهج أولية استثمارية دون ان تكون لها أهداف واضحة المعالم فى رفع الانتاج القومى أو تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادى العام للبلد ككل .

واكبر دليل على ان المناهج المذكورة لم تحدث اية تغييرات على الانتاج الزراعى وعلى اساليبه هو ان متوسط ما كان يغله الدونم الواحد من القمح والشعير والرز قد هبط فى اعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٨ عن مستواه فى اعوام ١٩١٩ - ١٩٢٣ ، اى من ٢٠٠ كغم من الحنطة للدونم الواحد و ٢٥٠ كغم من الشعير و ٣٤٨ كغم من الرز خلال ١٩١٩ - ١٩٢٣ الى ١٨٠ كغم من الحنطة للدونم الواحد ومن ثم ١٩٢ كغم من الشعير و ٣٣٧ للرز خلال الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٨ وقد استمرت انتاجية هذه الغلات فى الهبوط المستمر الى بداية الخمسينات وواسطها^(٢) .

ولذلك نرى ، انه بالرغم من توسع الاراضى الزراعية خلال هذه

(١) سعيد عبود السامرائى « التنمية الاقتصادية فى العراق » بغداد ١٩٦٩ ص ٦٩ .

(٢) الدكتور محمد سلمان حسن - المصدر السابق - ص ١٨١ .

الفترة ، فان معدل نمو الانتاج الزراعى كان اقل بكثير من وتيرة نمو السكان الريفيين ، اذ لم تزد وتيرة نمو هذا الانتاج خلال السنين الاربعين السابقة لثورة تموز عام ١٩٥٨ ، على ١٢٪ سنويا بينما بلغت وتيرة نمو سكان الريفيين حوالى ٢٤٪ سنويا وتفوق نمو السكان في الارياف على نمو الانتاج الزراعى يمثل أحد الدلائل على هبوط مستوى المعيشة الريفي^(١) .

وجدير بالذكر ان الشركات الاجنبية العديدة التى دخلت ميدان تسويق الحاصلات الزراعية فى العراق ، وبالاخص حاصلات الحبوب والتمور ، خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضى ، اخذت المنافسة تشتد فيما بينها وتدفعها نحو التمرکز . ففى ميدان تصدير التمور أدت تلك المنافسة بعد الحرب العالمية الاولى الى قيام شركة « اندرو وير » البريطانية باحتكار تسويق وتصدير هذا الحاصل لوحدها اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ حينما تألفت «شركة التمور العراقية» المختلطة (الحكومية الاهلية) لتحل محلها . وجرى مثل هذا التركيز فى تصدير الحبوب ايضا ، حيث كانت عدة شركات تعمل فى ميدان تصدير الحبوب فى أواخر القرن الماضى وقد أدت المنافسة فيما بينها الى بقاء ثلاث شركات منها قبيل الحرب العالمية الثانية ومن ثم اسفرت المنافسة مرة أخرى عن احتكار شركة « اندرو وير » البريطانية لتجارة الحبوب اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٦ ، عندما انتقل هذا الاحتكار الى بعض التجار فى المدن المتعاونين مع شركة اندرو وير . والى جانب التمور والحبوب فقد احتكرت تجارة تصدير الصوف فى ايدى شركتين وعدد كبير نسبيا من التجار الوطنيين .

وقد أدى هذا الاحتكار للتسويق الخارجى للحاصلات الزراعية الى الاضرار بمصالح الاغلبية العظمى من الفلاحين ومن ثم بمصالح الاقتصاد الوطنى على وجه عام . وقد جنت هذه الشركات ومعها افراد من الطبقة التجارية الوطنية ارباحا طائلة من جراء هذا التركيز فى التصدير . وقد

(١) الدكتور محمد سلمان حسن - المصدر السابق - ص ٢٠٩ .

كانت نسبة الارباح الى قيمة بعض الصادرات تساوى حوالى ٨٪ قيلل الحرب العالمية الاولى ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ١٣٪ حتى فى سنوات الكساد الاقتصادى قيلل الحرب العالمية الثانية ، ثم زادت زيادة كبيرة الى حوالى ٥٠ - ٦٠٪ فى بعض الصادرات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية^(١) .

وفى الوقت الذى كانت تتزايد ارباح الشركات الاجنبية من تصدير الحاصلات الزراعية لم يزد انتاج هذه الحاصلات بنفس المستوى كما لم يطرأ اى تغير ملموس على هيكل الانتاج الزراعى فى الريف تحت تأثير الارباح المجنية ، مما يدل على ان اى جزء من تلك الارباح لم يعاد استثماره فى الحقل الزراعى لاجل تحسين وسائله الانتاجية وتطوير امكانياته وتفريع فروعه .

نخلص من هنا الى القول بأن الريف العراقى قد شهدت خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والى حين نشوء مجلس الاعمار عدة تحولات اقتصادية واجتماعية متسلسلة من الممكن ايجازها فيما يلى :-

١ - الانتقال من حياة الرعى الى الزراعة والاستيطان على الارض .
فقد هبطت نسبة سكان البدو من مجموع سكان العراق من ٣٥٪ فى عام ١٨٦٧ الى ٥٪ فى عام ١٩٤٧ وزادت نسبة السكان الريفيين خلال الفترة المذكورة من ٤١٪ الى ٥٧٪ .

٢ - اشباع الطلب الاوروبى ، وخاصة البريطانى ، المتزايد على التمور والجبوب والصوف عن طريق استخدام السعة الانتاجية الفائضة للارض والعمل فى الريف العراقى .

٣ - انخفاض المستوى العام للانتاج الزراعى والحيوانى بسبب قيامه على الوسائل التقليدية القديمة ولعدم مواكبته نمو السكان المطرد . وقد نتج عن توسع زيادة الاراضى (من ١٦١٣٠٠٠ دونما قيلل الحرب

(١) لغرض الاسهاب راجع الفصل الثالث والثامن - من مؤلف الدكتور محمد سلمان حسن (المصدر انساب) .

التنمية الزراعية في عهد مجلس الاعمار :

أخذ انتاج النفط العراقي يتزايد بشكل ملموس منذ عام ١٩٤٩ ، بعد ان تم مد انبوبين للنفط قطر كل منهما (١٦) انجا الى طرابلس في لبنان . وقد استتبع زيادة انتاج النفط عقد اتفاقية جديدة بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في حقول النفط عام ١٩٥٠ بموجبها زادت عوائد النفط من (٤) شلنات ذهب الى (٦) شلنات ذهب للطن الواحد . ومع زيادة هذه العوائد أخذت الامكانيات المالية للدولة العراقية تتحسن نسبيا وبدأت تنهياً لديها بعض الموارد اللازمة لمواجهة ضرورات التنمية الاقتصادية التي أخذت تفرضها بشكل ملح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية في البلد .

وقد رأت الحكومة العراقية في عام ١٩٥٠ ان تستفيد من « البنك الدولي للاعمار والائماء » فأخذت منه قرضاً بمبلغ (١٢) مليون دولار وذلك لتمويل انشاء سدة سامراء وخزان الثرثار ، وقد نقرر ان يتم تسديد هذا القرض من عائدات النفط . ولقاء قبول البنك اقراض العراق المبلغ المذكور اشترط عليه انشاء مجلس مستقل باسم « مجلس الاعمار » يشرف على تنفيذ المشروع وانفق مبلغ القرض ، وقد تألف المجلس استناداً الى « قانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ » بتاريخ ٢٧ ميس .

وكان المجلس يتألف برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين متفرعين للمجلس (اثنان منهما من الاجانب من الجنسية الامريكية والبريطانية) يكون أحدهم نائباً للرئيس ويكون بين الاعضاء الستة اخصائيون في الفروع التالية :-

- أ - اخصائي في الشؤون المالية والاقتصادية .
 - ب - اخصائي في شؤون الري .
 - ج - اخصائي في موضوع آخر يقرره مجلس الوزراء .
- ويكون أحد هؤلاء الاخصائيين سكرتيراً عاماً للمجلس وتتحدد مدة عضوية الاعضاء في المجلس بخمس سنوات قابلة للتجديد .

على هذه الشاكلة تألف مجلس الاعمار فى عام ١٩٥٠ ولم يكن لديه اى ارتباط بالحكومة الا عن طريق عضوين من اعضائه بحكم مركزهما وهما رئيس الوزراء ووزير المالية . فلهذا السبب ونظرا للصلاحيات الواسعة التى كان يتمتع بها المجلس فقد نعته البعض بأنه « حكومة داخل حكومة » اضافة الى هذا فان وجود عضوين اجنيين داخل المجلس قد اثار فى حينه تساؤلات عديدة ، والاغلب ان الغرض من ذلك كان تسهيل عملية المراقبة الاجنبية على المشاريع العمرانية فى البلاد ، خاصة وان الحكومتين الامريكية والبريطانية تسيطران على اكثرية اسهم ورأس مال البنك الدولى للانماء والاعمار الذى أقرض العراق للمباشرة بانشاء مشروعات الترانز (١) .

وقد حدث فى شهر آب من عام ١٩٥١ ان عدلت اتفاقية النفط المعقودة بين العراق والشركات الاجنبية ، وبمقتضى هذا التعديل أخذ العراق يحصل على (٥٠٪) من الارباح قبل طرح الضرائب الاجنبية ، وتبعاً لذلك عدل قانون مجلس الاعمار الاول بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ وبموجبه تقرر تخصيص (٧٠٪) من موارد النفط للمجلس بعد ان كانت عوائد النفط ترصد لاعمال المجلس بموجب قانون الاول .

وقد استوجبت هذه التغيرات الاخيرة لواردات المجلس صدور قانون آخر تحت رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضاه تأسست « وزارة الاعمار » بالاضافة الى المجلس بحجة وضع بعض التقييدات على صلاحيات المجلس لان وزارة الاعمار سوف تكون بمثابة الصلة المباشرة بين مجلس الاعمار من جهة وبين مجلس الامة والوزراء من جهة ثانية .

وقد توقع فى بداية الامر ان يبلغ دخل المجلس السنوى حوالى خمسين مليوناً من الدنانير ، وعليه فقد عهد اليه منذ تأسيسه تنفيذ المشاريع التى اقرتها الحكومة فى عام ١٩٤٩ لمدة الخمس سنوات الممتدة الى عام

(١) انظر - الدكتور محمد سلمان احسن « دراسات فى الاقتصاد العراقى » بيروت ١٩٦٦ ص ٢٣٩ .

١٩٥٣ وقد أُرصد لهذه المشاريع مبلغاً قدره نحو ٥٧٨ مليون دينار وزع على الابواب التالية^(١) :

جدول رقم (٥٧)

نفقات الاعمار المقترحة لفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٣
(ملايين الدنانير)

الابواب الصرف	المبلغ المرصد	النسبة المئوية
الرى والسيطرة على الفيضانات	٢٩٥	٥١
آبار ارتوازية ومشاريع البزل	٥٨	١٠
بنايات	١١٦	٢٠
طـرق	٩٩	١٧١
ادارة	١١	١٧
المجموع	١٥٥٣٧٤٠٠٠	١٠٠٠٪

ويلاحظ من الجدول المتقدم ان التركيز فيه قد انصب على مشاريع الرى وسيطرة الفيضانات حيث خصصت لها ٢٩٥ مليون دينار اى ما يزيد على نصف المبلغ المخصص للمنهج كله . ويفسر هذا التركيز على المشاريع المذكورة بالتأثيرات التى عكسها تقرير هيئة « هيك » الفنية فى عام ١٩٤٩ حول الاستفادة من مياه دجلة والفرات لاغراض التوسع الزراعى .

ويظهر ان شيئاً من هذه المبالغ لم تصرف باستثناء ما أُرصد منها سابقاً لمشروع الثرثار ويدل على ذلك بصورة جلية صدور المنهاج الاول لمجلس الاعمار فى عام ١٩٥١ الذى كان يعنى الغاء مشروعات السنوات الخمس المذكورة (١٩٤٩ - ١٩٥٣) وابداله بمنهاج مجلس الاعمار الذى شمل الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ .

(١) كاثلين لانكلي - المصدر السابق - ص ٢٧٨ .

وقد اعتبر المنهاج نافذ المفعول منذ عام ١٩٥١ وأرصد له مبلغا قدره ١٥٥ر٣٧٤ر٠٠٠ ديناراً وزعت كما يلي^(١) :

جدول رقم (٥٨)

المنهاج الاول لمجلس الاعمار للسنوات ١٩٥١ - ١٩٥٦

باب الصرف	المبلغ/دينار	النسبة المئوية
دراسات وتنظيم	٣١٨٠ر٠٠٠	٢ر٠٤
ري وسدود	٥٣٣٧٤ر٠٠٠	٣٤ر٣٥
صناعة ومناجم وكهرباء	٣١ر٠٥٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠
طرق وجسور	٢٦٧٦٦ر٠٠٠	١٧ر٢٢
تجفيف واصلاح الاراضى	٢٢٩٨٦ر٠٠٠	١٤ر٨٠
بناء	١٨ر٠١٨ر٠٠٠	١١ر٥٩
المجموع	١٥٥ر٣٧٤ر٠٠٠	٪١٠٠ر٠٠

ان هذا البرنامج قد وضع تحت تأثير البنك الدولى للاعمار والائماء الذى أوصى فى حينه بالتركيز على الزراعة دون الصناعة ولذلك استأثرت المشاريع الزراعية (ري وسدود) بحصة الاسد من مبالغ المنهاج والتي بلغت نسبتها قرابة ٣٤ر٤٪ من مخصصات المنهج للسنوات الخمس .

وقد استمر العمل فى هذا المنهج لمدة ثلاث سنوات ثم الغي وحل محله منهاج خماسي جديد للفترة (١٩٥٥/١٩٥٦) - (١٩٥٩/١٩٦٠) . وقد دعى الى الغاء المنهاج الاول تشكيل وزارة الاعمار ومن ثم زيادة واردات المجلس بشكل لم يكن متوقعا ، حيث أصبحت هذه الواردات فى أواخر الخمسينات تعادل دخل الدولة السنوى وتزيد عليه احيانا .

وقد تقرر تقسيم مشاريع المنهاج الجديد للسنوات ١٩٥٥/١٩٥٦ - ١٩٥٩/١٩٦٠ الى قسمين : اطلق على قسم منها اسم « المشاريع العمرانية الكبرى » يقوم مجلس الاعمار بانجازها مباشرة ، وخصص لها مبلغا قدره نحو ٢٦٦ر٢ مليون دينار ، اما القسم الثانى من المشاريع فقد سميت

(١) انظر : الدكتور كاظم حبيب - دراسات عربية - المصدر السابق .

« بالمشاريع العمرانية الصغرى » وانيط تنفيذها الى الوزارات المختلفة وقابلها تخصيص مبلغ قدره ٣٨١ مليون ديناراً ، وبذلك بلغ مجموع تخصيصات المنهاج برمته حوالى ٣٠٤٣ مليون دينار . ويوضح الجدول التالى كيفية توزيع اعتمادات المنهاج على مختلف ابوابه .

جدول رقم (٥٩)

المنهاج الثانى لمجلس الاعمار للسنوات (٩٥٥ - ٩٥٩) (١)

المبلغ المخصص مليون دينار	النسبة %	ابواب الصرف
أ - مشاريع المجلس الرئيسية		
٣٣	١١	١ - الادارة والدراسات
٢٢	٧	٢ - اطفاء قرض ائثرثار
١٠٧٩	٣٥٥	٣ - مشاريع الري والبزل والتخزين
٥٣٧	١٧٦	٤ - الطرق والجسور
٥٠	١٦	٥ - المطارات
١٥٥	٥١	٦ - سكك الحديد
٧٠	٢٣	٧ - المؤسسات الصحية
٣٢	١٢	٨ - المعاهد العلمية
٦٠	١٩	٩ - مشاريع الاسكان
١٠٤	٣٤	١٠ - المباني العامة
٢٠	٧	١١ - المصايف ودور الاستراحة
٤٣٦	١٤٣	١٢ - الصناعة والتعدين والكهرباء
٦٥	٢١	١٣ - انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية
ب - المشاريع الصغرى		
٣٢٣	١٠٦	١ - المباني والمؤسسات
٥٩	١٩	٢ - مشاريع متفرقة
٣٠٤٣	١٠٠٠	المجموع

(١) لخص الجدول من : اللورد سولتر « اعمار العراق - خطة العمل »
بغداد ١٩٥٦ ص ١٥٦-١٦٧ .

ولم يعمر هذا المنهاج - كسابقه - لمدة طويلة ، اذ لم يمض على نفاذه سوى قرابة عام واحد حتى صدر قانون بالغائه واقر مشروع جديد للسنوات الست من عام ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٦٠/١٩٦١ .

وقد جاء الغاء البرنامج الثاني وقرار البرنامج الثالث لمجلس الاعمار تلبية لما قدمه « اللورد سولتر » من اقتراحات وتوصيات لخطة العمل المقبل . وقد دعي هذا الخبير من قبل الحكومة العراقية في أوائل عام ١٩٥٤ لغرض « اعطاء المشورة لتوقيت مشاريع مجلس الاعمار وموازنتها وتنسيقها مع الاجراءات التي تقوم بها السلطات الاخرى ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تأثير كل مشروع في المشاريع الاخرى وفي الوضع الاقتصادى العام في البلاد . » (١) .

وقد أُرصد للبرنامج الثالث الجديد لمجلس الاعمار حوالى (٥٠٠) مليون دينار ، تستوفى من عوائد النفط التي قدرت بنحو ٣٩٠ مليون دينار ، أما الباقي فيسدد من عوائد النفط المتوقع زيادتها خلال هذه الفترة اى ان البرنامج بدأ بعجز قدره ١٠٩٢ مليون دينار . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها المجلس بتقدير واقعى ، تقريبا ، لوارداته من دون التورط بشكل خطير فى تقدير هذا الواردات بأقل من حقيقتها . وقد تبنى المجلس فى وضع هذا البرنامج نفس التقسيم السابق بالنسبة لمشاريعه (اى المشاريع الرئيسية الكبرى والمشاريع الصغرى) وقد خصص للمشاريع الكبرى نحو ٤٣٠٧ مليون دينار وللمشاريع الصغرى قرابة ٦٩٣ مليون دينار ، اى ما مجموعه حوالى ٥٠٠ مليون دينار ككل . ولم تختلف المشاريع التي دخلت البرنامج الجديد عن الذى سبقته باستثناء الفرق فى المبالغ المرصدة لكل باب كما يوضحه الجدول التالى :

(١) اللورد سولتر « المصدر السابق » ص ١٥٢ .

جدول رقم (٦٠)

المنهاج الثالث لمجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٠ (١)

ابواب الصرف	المبلغ المخصص مليون دينار	النسبة %
١ - الادارة والدراسات	٧ر٤	١ر٤
٢ - الري والسيطرة على الفيضان	١٥٣ر٨	٣٠ر٧
٣ - انماء المصادر الحيوانية والنباتية والابار الارتوازية وغيرها	١٤ر٣	٢ر٨
٤ - الصناعة والتعدين والقوة الكهربائية	٦٧ر١	١٣ر٤
٥ - الطرق	٦٣ر٧	١٢ر٧
٦ - الجسور	٢٢ر٩	٤ر٦
٧ - المطارات	٨ر٩	١ر٨
٨ - السكك الحديدية	٢٤ر٩	٥ر٠
٩ - الموانئ البحرية	٤ر٠	٠ر٨
١٠ - الاسكان	٢٤ر١	٤ر٩
١١ - المباني العامة (المشاريع الرئيسية)	٢٠ر٩	٤ر٢
١٢ - المباني العامة (المشاريع الصغرى)	٥٩ر٤	١٢ر٠
١٣ - المصائف ودور الاستراحة	٢ر٦	٠ر٥
١٤ - الصحة العامة	١٠ر٠	٢ر٠
١٥ - المعاهد الثقافية	٦ر٣	١ر٣
١٦ - متفرقات	٩ر٩	٢ر٠
المجموع	٥٠٠ر٠	١٠٠ر٠ %

وبنظرة متفحصة الى المنهاج الثالث لمجلس الاعمار يلاحظ بأن حصة مشاريع الري والبنزل وانشاء السدود قد تراوحت ما بين ٣٠-٣٥٪ من تخصيصات المنهاج كل على حدة . اما المبالغ المطلقة المرصدة لهذه المشاريع فقد اخذت بالتزايد بصورة متدرجة منذ المنهاج الاول لغاية وضع المنهاج الثالث والآخر ، واذا أضفنا الى باب الري والسدود بقية مبالغ الاخرى التي رصدت لانماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية واصلاح

(١) الدكتور توماس بالوك « سياسة الاعمار الاقتصادية في العراق »
ترجمة الدكتور محمد سلمان حسن ، بغداد ١٩٥٨ ص ١٦٦ .

الاراضى فى المنهج الثلاث للمجلس ، لاستطعننا ان نرى بان نسبة التخصيصات التى وجهت نحو « تنمية القطاع الزراعى » منذ نشوء مجلس الاعمار لغاية الغائه فى عام ١٩٥٨ ، قد بلغت حوالى ٣٦٪ من مجموع تخصيصات المناهج الثلاث وهى بلا شك نسبة كبيرة ولا سيما قد قابلها مبلغ يربو على ٣٤٠ مليون دينار خلال الفترة المذكورة .

أما ما يخص بقية القطاعات والنشاطات الأخرى - بضمنها الصناعة - فقد أتت فى المراتب النانوية بعد المشاريع الزراعية ، وهذا ما يدل على ان « خطة مجلس الاعمار » فى « التنمية الاقتصادية » قد انبثت على اساس التركيز على قطاع واحد وهو القطاع الزراعى دون الاخذ بنظرية النمو المتوازن لكافة قطاعات الاقتصاد الوطنى ، علما بأن الوضع الاقتصادى فى العراق كن يتطلب اللجوء الى تلك النظرية لان التخلف الاقتصادى قد شمل كافة مرافقه الاقتصادية والاجتماعية والبشرية . وقد أشار « سولتر » الى هذا الامر بقوله « عند دراسة المشاريع المرغوب فى تقديمها بالاسبقية على غيرها ، ينبغي الا يفاضل فى الاسبقية بين صنف رئيسى من المشاريع وصنف رئيسى آخر فحسب ، كأعطاء الاسبقية لمشاريع الرى على مشاريع اعمارية أخرى (كالطرق والصناعات) ، بل ينبغي ايضا ان يفاضل فى الاسبقية بين مشاريع الصنف الواحد ، وذلك على ضوء دراسة عامة للوضع الاقتصادى بأجمعه . . . » (١) .

وحتى اذا اتفقنا مع المبدأ الذى أخذ به مجلس الاعمار فى التركيز على الزراعة فى مناهجه المتعددة باعتبارها من القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقى ، لامكننا ان نرى بأن هذا التركيز لم يسفر عن تنمية ملموسة للانتاج الزراعى فى الريف أو تحسين مستويات المعيشة فيه ، حيث ان معظم الزيادات التى سجلها الانتاج الزراعى فى العراق خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت على حساب المشاريع الفردية ولا سيما عن طريق التوسع فى الزراعة الديمية فى المناطق الشمالية . فتلک الزيادات

(١) اللورد سولتر - المصدر السابق - ص ١٥٣ .

لا يمكن ان تعزى بأى حال من الاحوال الى نفقات « الانماء والاعمار »^(١) . ويمكن القول بأن أبرز نتائج اعمال مجلس الاعمار فى الريف كان بناء السدود والخزانات التى خففت الى حد بعيد اخطار الفيضانات المدمرة وبالاخص بالنسبة لمدينة بغداد ، ومع ذلك فان مشاريع انشاء السدود وخزن المياه لم تنجز بصورة كاملة كما اوصى بها « سولتر » وبقية الدراسات الاخرى لشركة « مذكرتي » وهيئة « هيك » أو كما جاءت فى مناهج الاعمار نفسها ولذلك نرى ان خطر الفيضان العالى وغير المتوقع ، حسب حسابات ذلك الوقت ، لا يزال قائما الى وقتنا الحاضر ، واقرّب مثال لدينا فيضان عام ١٩٦٩ وغيره بالنسبة لنهر الفرات بصورة خاصة .

ونحن لا نشك فى ان حاجة العراق كانت ملحة لانشاء عدد من السدود وخزانات المياه لدرء أخطار الفيضان ولأجل التوسع الزراعى ، غير انه من الصعب اقناع المجتمع بأهمية هذه المشاريع لوحدها ، خاصة وانها من المشاريع التى تجنى ثمارها ومنافعها بعد أمد طويل . وكان من الضرورى الى جانب هذه المشاريع ان يتم تنفيذ جملة من المشاريع الآتية الاخرى التى تكفل معالجة المشاكل الملحة للريف بصورة مستعجلة ، كنشر استخدام الاسمدة الكيماوية أو البذور المحسنة أو المبيدات الزراعية أو الارشاد الزراعى .. وما شاكلة . ولكنه يظهر بأن مجلس الاعمار لم يعر هذه الناحية أى اهتمام يذكر ، بدلالة ان ما خصص « لانماء الثروة الحيوانية والنباتية » فى المنهاجين الثانى والثالث لمجلس الاعمار قد شكل ٢١٪ و ٢٨٪ من مجموع تخصيصات كل منهما على التوالى ، زد على ذلك ان منهاجه الاول لم يحتوى على باب كهذا اطلاقا .

وتشير دورين وورنر الى هذا التناقض فى اعمال مجلس الاعمار بقولها^(٢) « .. يقدم المجلس على بناء سد يكلف عشرة ملايين من الجنيهات على حين تحتاج الجراررات التى تعمل فى الزراعة الى قطع الغيار ، وعلى

(١) انظر : دورين وورنر « الانماء والاعمار فى الشرق الاوسط » ص ١٥٢ .

(٢) دورين وورنر « الاعمار والانماء .. » ص ١٥٣ .

حين يفتقر مشروع الدجيلة ، وهو طليعة عمليات الاسكان الزراعى الى
القنوات الصغيرة التى تساب فيها مياه الرى • • • »

والى جانب كل هذا فأن انشاء السدود ومشاريع الرى لم يفد سوى
فئة قليلة جدا من المجتمع الريفى ، وهم كبار الملاك وشيوخ القبائل دون ان
يتكلفوا ثمنا ، علما بان خبراء الاجانب الذين درسوا اعمال مجلس الاعمار
قد أكدوا على ضرورة توزيع فوائد الاعمار الناجمة عن مصروفات المجلس
على جميع المناطق وجميع الطبقات^(١) .

وقد أصبحت مشاريع الرى التى انجزها مجلس الاعمار ، وسيلة
لتوسيع الملكيات الزراعية لبعض الافراد فى الريف وزيادة انتاجية حقولهم
وارتفاع دخولهم الزراعية الامر الذى عقد الوضع الاجتماعى فى الريف
بصورة غير طبيعية •

وتشير الارقام الخاصة بتسوية الاراضى فى العراق لعام ١٩٥٣ ، الى
أن المساحات التى سجلت حقوق التصرف فيها ، بالزمة والطابو ، قد بلغت
قراية ٤٤ مليون دونم ، فى حين ان مجموع الاراضى الزراعية فى ذلك
العام لم تزد بكثير على ٢١ مليون دونما ، مما يشير الى ان الملاكين قد
سجلوا (بموجب قانون التسوية لعام ١٩٣٢ وتعديله فى عام ١٩٣٨)
بأسمائهم أراضى لم تستصلح للزراعة بعد وشملوا بادعائاتهم أراضى
ستصلحها مشاريع الرى المقبلة لتغدوا أراضى مزروعة^(٢) •

ويلاحظ بأن أعمال مجلس الاعمار لم تكن سليمة بالنسبة لانتاج
الزراعى وللمعيشة الريفية فحسب وانما لم تعكس اية آثار انتاجية على
مجمل الانتاج القومى للبلد •

فتشير الاحصائيات المتوفرة الى ان الدخل القومى العراقى قد بلغت
قيمتة حوالى ١٥٨ مليون دينار (بالاسعار الجارية) فى عام ١٩٥٠^(٣) •

(١) انظر : الدكتور توماس بالوك (المصدر السابق) ص ٤٢ •

(٢) دورين وورنر « الانماء والاعمار • • • » المصدر السابق - ص ١٨١ •

(٣) الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادى » ص ٤٦٩ •

أما في عام ١٩٥٧ فقد ارتفعت قيمة الدخل القومي (بالاسعار الجارية) الى قرابة ٣٥٥ مليون دينار^(١) . الا ان هذه الزيادة في الدخل القومي لا يمكن ان يعزى الى اعمال مجلس الاعمار او الى الفعاليات الانتاجية للاقتصاد الوطني ، وترجع هذه الزيادة على الغلب الى ازدياد نفقات الحكومة ونفقات مجلس الاعمار التي بلغت أكثر من (٥٠) دينار سنويا منذ عام ١٩٥١ ، الامر الذي ادى الى خلق التضخم النقدي في البلاد وارتفاع الامكانيات الشرائية دون ان يقابلها انتاج محلي كافي .

ومما يؤكد على تخلف الانتاج القومي للعراق ، بصورة اكثر وضوحا ، خلال هذه الفترة ، هو تشديد ظاهرة التبعية الاقتصادية للبلاد الى التجارة الخارجية (تجارة الاستيراد) والى القطاع النفطي ، حيث ارتفعت نسبة قيمة تجارة الاستيراد الى الدخل الوطني من ٢٠٪ ابان الحرب العالمية الثانية الى حوالي ٣٤٪ من الدخل الوطني في عام ١٩٥٧ . اما نسبة قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) الى الدخل الوطني فقد انخفضت من حوالي ٣٩٪ في عام ١٨٣٨ الى ٤٪ في عام ١٩٥٧^(٢) ، وهذا ما يدل دلالة مباشرة على تدني الانتاج القومي العراقي عامة والزراعة خاصة خلال الفترة المذكورة ، ذلك ان الصادرات الزراعية والحيوانية تأتي في مقدمة ما يصدره العراق الى الخارج منذ أواخر القرن الماضي والى وقتنا الحاضر . ويظهر الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي من قيمة صادرات النفط الخام ، التي أخذت تشكل نسبة رئيسية من قيمة التجارة الخارجية للبلاد برمتها . ففي عام ١٩٥٧ بلغت نسبة قيمة التجارة الخارجية (عدا صادرات النفط) الى الدخل القومي (بالاسعار الجارية) نحو ٣٨٪ ، وبادخال صادرات النفط فإن نسبة قيمة التجارة الخارجية بأكملها الى الدخل القومي ارتفعت ارتفاعا ملموسا الى ٧٠٪ ، وفي هذا الوقت بالذات - كما

(١) الدكتور خيرالدين حسيب « تقرير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣-١٩٦١ » بيروت ١٩٦٤ ص ٥١ .

(٢) الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادي ١٩٠٠ » ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

ذكرنا آنفا - لم تزد نسبة الصادرات المحلية الى الدخل القومي على ٤٪ فقط •

ان النتيجة الرئيسية للاعتماد على التجارة الخارجية وعلى صادرات النفط الخام كان تعميق العجز في ميزان المدفوعات واختلال نسب التبادل التجاري وتدهور الانتاجية الزراعية ومن ثم تزايد تبعية الاقتصاد العراقي الى العالم الخارجى^(١) •

ومن المؤسف ان القطاع الزراعى ، والاقتصاد العراقى ككل ، كان يسير على هذا المنوال نحو التدهور فى وقت كانت لدى مجلس الاعمار امكانيات تقنية ومالية كبيرة تستطيع بسهولة مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلد •

غير ان المجلس لم يستغل تلك الامكانيات ، ولاسيما المالية منها ، لانجاز اعماله بصورة كاملة • وفى نهاية كل سنة مالية كان يتراكم لدى المجلس وفر كبير من تخصيصاته ، وبدلا من اللجوء الى انجاز مشاريع تكميلية أو مشاريع ضرورية أخرى ، كان المجلس يتخلص من الوفورات المتراكمة لديه عن طريق اقراضها الى البلديات وبعض المصالح الحكومية • وقد بلغت قيمة ما اقرضه مجلس الاعمار الى هذه المؤسسات لغاية الغائه ، قرابة (٢٠) مليون دينار^(٢) ومعظم هذه القروض كانت تعطى بفوائد زهيدة (١٪ أو ٢٪) ولمدة تراوحت بين ١٥-٢٠ سنة ، وازافة الى هذا فان اغلبها كانت لا تعاد الى المجلس ، ولذلك كانت اقرب الى المنحة منها الى القروض •

والواقع ان لجوء المجلس الى التخلص من الاموال المتراكمة لديه على هذه الشاكلة ، يدل على انعدام سياسة استثمارية معينة تضمن الاستفادة من المبالغ الزائدة حينما لا تظهر الحاجة الى استخدامها مباشرة من قبل

(١) للاسهاب راجع : الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادى » ص ٤٦٥-٤٨٥ •

(٢) سولتر (المصدر السابق) ص ١٧٥ •

المجلس كأن تستثمر في اعمال معينة لآجال تتفق وظهور الحاجة اليها مرة ثانية أو ان توضع في الحساب الجارى لدى المصرف الوطنى (البنك المركزى العراقى حاليا) او بشكل ودائع قصيرة الاجل .

والى جانب هذا فان مجالات الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية كانت عديدة جدا وهى لا تحصى تقريبا . وحتى القطاع الزراعى ، الذى تم الارتكاز عليه فى مناهج المجلس ، كانت تعوزه مختلف المشاريع الضرورية ، كمشروع البزل مثلا ، والذى بدونه تصبح اقامة السدود ومشاريع خزن المياه ، لاغراض التوسع الزراعى ، غير ذى قيمة اطلاقا . فهذه البعثة فى اموال واعمال ووزارة الاعمار كانت من بين الاسباب الرئيسة التى دعت الدكتور محمد سلمان حسن لكي يخلع عليها صفة « الامبراطورية غير المنتجة »^(١) .

وان الجدول التالى (رقم ٦١) يعكس لنا بصورة جلية سياسة مجلس الاعمار ووزارة الاعمار فى ميدان انفاق المبالغ المرصدة لمناهجها الثلاث المتقدمة الذكر . ومنه يتبين اتجاه الانفاق وكميته ونوعيته ، منذ عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٨^(٢) .

ويلاحظ على الجدول رقم (٦١) النقاط التالية فيما يتعلق بنفقاته المخمئة :
(أ) التركيز على القطاع الزراعى بالدرجة الاولى خلال كل السنوات المذكورة .

(ب) احتلت النفقات المرصدة للنقل والمواصلات والمباني والاسكان المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعى .

(ج) اهتمت الصناعة فى السنين الاولى من نفاذ برامج المجلس ثم زادت ترصيداتها منذ عام ١٩٥٦/١٩٥٧ لانشاء عدد من المؤسسات الصناعية

(١) الدكتور محمد سلمان حسن « دراسات فى الاقتصاد العراقى » ص ٢٢٩ .

(٢) اقتبس الجدول من النشرات الداخلية لوزارة التخطيط فى عام ١٩٦٥ حول مقدار النفقات الفعلية والمخمئة منذ تأسيس مجلس الاعمار سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٤ لكل قطاع .

جدول رقم (٦١)

مقدار النفقات المخفضة والفعالية منذ تأسيس مجلس الاعمار والى نهاية عام ١٩٥٨
« حسب القطاعات والمنشآت الرئيسية بجلايين الدنانير »

١٩٥٥ - ١٩٥٤		١٩٥٤ - ١٩٥٣		١٩٥٣ - ١٩٥٢		١٩٥٢ - ١٩٥١	
						نسبة	
						النفقات	
						الفعالية	
						المخفضة	
						النفقات	
						المخفضة	
						الفعالية (%)	
						القطاع	

١٩٥٩ - ١٩٥٨		١٩٥٨ - ١٩٥٧		١٩٥٧ - ١٩٥٦		١٩٥٦ - ١٩٥٥	
٪	النفقات الفعلية	٪	النفقات الفعلية	٪	النفقات الفعلية	٪	النفقات الفعلية
٢ : ١	المخضنة	٢ : ١	المخضنة	٢ : ١	المخضنة	٢ : ١	المخضنة
٤٦	١٣٥	٥٣	١٤٣	٥٠	١٣٦	٩١	١٢٩
١٠٨	١١٩	٥٤	٨٦	٢٩	١٧٠	٧١	٢٩
٣٠	٩٦	٤٨	١٤٣	٦٣	١٧٧	٧٠	٩٩
٦٢	١٦٦	٦٩	١٩٨	٦٣	١٢٧	٢٠٢	١٤٣
—	٥١٦	—	٥٦٨	—	٤٢٤	—	٣١٢
	٩٩٥		١٠٠٨		٨١٩		٤٦٦

١- الزراعة (الري والسدود)
٢- الصناعة (السدود، الري، القوى)
٣- النقل والواصلات
٤- المباني والمؤسسات
(الإسكان)

المجموع العام للنفقات المخضنة في القطاع الزراعي = ٤١٨ مليون دينار
المجموع العام للنفقات الفعلية في القطاع الزراعي = ٢٢٥ مليون دينار
نسبة الإنفاق العام الى التخمين = ٥٠٪

الاستهلاكية والخفيفة •

أما ما يخص النفقات الفعلية للمجلس فيلاحظ عليها ما يلي :

(أ) كانت نسبة الصرف على المباني والمؤسسات عالية بالمقارنة مع بقية

القطاعات الأخرى منذ عام ١٩٥١ •

(ب) احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثانية من حيث نسبة الصرف

الفعلي •

(ج) ان نسبة الانفاق الفعلي على الزراعة انت بعد القطاعين المذكورين

اعلاه ، علما بأنها كانت الاولى من حيث النفقات المخمنة • فلم يزد

معدل ما صرف في الزراعة فعلا على ٤٨ و ٦٪ من مجموع نفقاتها

المخمنة لكل الفترة المذكورة ، بينما ما صرف على قطاع المباني

والمؤسسات (الاسكان) بلغ قرابة ٦٧٪ من مجموع النفقات المخمنة

له • ونفس الامر يلاحظ تقريبا على قطاع النقل والمواصلات •

ان هذه الملاحظات تقودنا الى القول بان معظم ترصيدات مناهج مجلس

الاعمار قد صرفت لانجاز ما يسمى «بالبناء التحتي» Infra-Structure

للاقتصاد الوطني ، كسبل المواصلات والنقل والمخازن والبنيات وغيرها •

في حين أهمل الى حد بعيد ، تطوير الفعاليات الانتاجية في القطاعات

الحיוية للاقتصاد الوطني ، كالزراعة والصناعة مثلا • ويدعوننا هذا الامر

الى القول بأن مناهج مجلس ووزارة الاعمار لم تكن قائمة على الركائز

التي تضيف عليها صفة الخطط الاقتصادية لاجل التطوير والتنمية لانها

لم تأخذ بنظر الاعتبار الاوضاع الطبيعية والاقتصادية والبشرية للقطاعات

الاقتصادية لتقضي على اسباب وعوامل تخلفها بما يتفق والصالح العام للبلد

وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لابنائها • ويعبر عدم الترابط

والتناسق في تخصيص النفقات ومن ثم في صرفها عن انعدام النظرة الشاملة

والمتكاملة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق خلال عهد مجلس الاعمار ،

ولذلك فان النفقات الفعلية التي صرفها المجلس منذ تأسيسه وبالغة قرابة

٢٢٥ مليون لم تسفر عن نتائج ملموسة بالنسبة لرفع كفاءة الانتاج القومي ،

ولعل ما ذكرته « دورين وورنر »^(١) تجسد لنا بوضوح آثار المبالغ التي انفقها مجلس الاعمار حينما قالت ان « ابرز نتيجة لانفاق مشاريع الاعمار في بغداد هي زيادة الفروق القائمة بين الاغنياء والفقراء وجعلها اكثر بروزا ، ويفيد الاغنياء غيرهم من الزيادة الضخمة في الواردات ، اذ ان استهلاكهم للسيارات ولادوات التهوية والتكييف وما ينفقونه على بيوتهم الفخمة المرفهة ، شئ عجيب ، ويزداد عدد الصرائف باستمرار في العاصمة وهي خالية من المجارى ومن مياه الشرب ... » .

وقبل ان تنتهى من الكلام عن مجلس الاعمار وبلنالى عن المرحلة الاولى « للتنمية الزراعية » في العراق ، يجدر بنا ان نلقي بعض الاضواء على المحاولات التي جرت من قبل الحكومة العراقية في بداية الخمسينات لتوزيع الاراضى الاميرية في الريف وتوسيع نطاق الاستيطان بموجب قانون « اعمار واستثمار الاراضى الاميرية لعام ١٩٥١ » ولهذا الموضوع علاقة وطيدة بمنهاج الحكومة الزراعى في تلك الفترة ، فاذا يجب تبيان حوافره واهدافه ونتائجه بقدر ما يخص الامر بتنمية وتطوير الريف اقتصاديا واجتماعيا .

وترجع جذور هذه المحاولات الى عام ١٩٤٥ حينما صدر قانون خاص « باعمار واستثمار اراضى الدجلة » بعد ان امكن ايصال المياه اليها بواسطة قناة الدجلة التى تفرعت عن نهر دجلة امام قناطر الكوت . وقد صدر هذا القانون فى وقت تأزمت فيه الاوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد عامة وللريف خاصة . ويشير الى ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا هائلا ، حيث انها شكلت فى عام ١٩٤٦ ، نحو ٥٦٦٪ بالمقارنة مع عام ١٩٣٩^(٢) . وكان التضخم النقدى ومن ثم ارتفاع الاسعار قد بلغ أوجه فيما بعد الحرب ، فكميات النقود المتداولة قد ارتفعت من ٨ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٣٨ الى حوالى ٤١٥ مليون دينار فى

(١) دورين وورنر « الانماء والاعمار ... » المصدر السابق ص ١٥٢ .

(٢) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٧ - ص ١٥٢ .

أواخر سنة ١٩٤٥ ، المالية ، أما اسعار معظم المواد الزراعية (النباتية والحيوانية) فقد تصاعدت فى عام ١٩٤٧ برقم قياسى قدره ٤٠٠ - ٧٠٠ بالمقارنة مع الاشهر التسعة التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية^(١) .

وفى نفس هذا الوقت كانت قواعد تملك الارض واركاز حيازتها قد تردت كثيرا وكانت ملكية الارض آخذة فى التمرکز لدى الفئات الاقطاعية وظهرت بوادر الهجرة ومعالم البطالة وبالتالى تردى الانتاج الزراعى فى الريف بصورة واضحة . فأمام كل هذه الظروف أصدرت الحكومة « قانون اعمار واستثمار اراضى الدجيلة لعام ١٩٤٥ » كمحاولة أولية لاصلاح الوضع القائم^(٢) ، هذا الوضع الذى ميزته بجلاء الاسباب الموجبة لاصدار قانون عام ١٩٤٥ حينما جاء فيها انه « بالنظر لانحطاط مستوى المعاشية فى البلاد من الوجهة التقنية بسبب جهل الفلاحين وارتباك أمورهم المعاشية وما هم عليه من فقر بوجه عام ، ونظرا لعدم تمكنهم من الحصول على اراضى زراعية يعملون على استثمارها ورق الطرق الحديثة ، فان الغاية من وضع هذا القانون هى افساح المجال لأكبر عدد منهم للحصول على اراضى زراعية واعمارها وفق منهج زراعى حديث ، تشرف على تطبيقه لجنة تؤلف لهذا الغرض »^(٣) .

وقد لجأت الحكومة فى عام ١٩٥١ الى توسيع نطاق قانون عام ١٩٤٥ فأصدرت قانون « اعمار واستثمار الاراضى الاميرية لعام ١٩٥١ »

-
- (١) الدكتور مظفر حسين جميل (المصدر السابق) ص ٤٩٥ .
(٢) اوصى « سولتر » فى تقريره بضرورة الالتفات الى مشكلة التمايز الاجتماعى والاقتصادى الذى برز فى الريف العراقى بعد انشاء مشاريع الرى الكبرى والسدود والخزانات على حساب الدخل العام للدولة « الناتج عن واردات النفط الذى يعتبر ملكا للامة باجمعها وليس لطبقة معينة » . ورأى بأن « الطريق المناسب » لذلك هو استصلاح الاراضى الاميرية الصرفة بمساعدة مشاريع الرى والبزل وتوطين صغار المستثمرين بها « دون اثاره قضيه زياده ثروة الاثرياء الحاليين » . انظر - اللورد سولتر (المصدر السابق) ص ٦٥ .
(٣) الدكتور محمد جواد العبوسى (المصدر السابق) ص ٢١٣ .

وبذلك شمل القانون الجديد معظم الاراضى الزراعية التى كانت تتوقع
احيائها نتيجة مشاريع مجلس الاعمار فى الريف ، وعينت لهذا الغرض
المناطق الرئيسة التالية :

- ١ - الدجيلة فى محافظة واسط •
- ٢ - الحويجة على الضفة اليسرى لنهر الزاب الكبير فى محافظة
كر كوك •
- ٣ - اللطيفية على جدول وترع اللطيفية جنوب بغداد •
- ٤ - شهرزور فى قضاء حلبجة قرب محافظة السليمانية •
- ٥ - مخمور فى محافظة اربيل •
- ٦ - المسيب الكبير فى محافظة بابل بين دجلة والفرات وقريبا من
سدة الهندية •

ويلاحظ بأن الغاية الرئيسة من هذا القانون ، كسابقه ، هو ايجاد
بعض الحلول لعدم عدالة توزيع ملكية الارض فى الريف ، ومن ثم رفع
الاتاج الزراعى وتحسينه عن طريق احياء اراضى زراعية جديدة وادخال
اساليب تكنولوجية حديثة فى الريف • ويؤكد على ذلك ما ذكره المهندس
السيد حسن محمد علي ، رئيس لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية
آنذاك ، حينما حصر اهداف تشريع قانون عام ١٩٥١ بما يلي^(١) :

- (١) رفع المستوى التقني للزراعة وتوسيع مساحة الاراضى الزراعية •
- (٢) توفير المساعدات للفلاحين وخلق فئة مالكة للارض الزراعية فى
الريف •

- (٣) توسيع امكانيات استخدام الايدى العاملة فى الزراعة •
- (٤) توفير ظروف ملائمة لاسكان العشائر •
- (٥) خلق مجتمع زراعى معاصر •
- (٦) احياء واستغلال الاراضى الاميرية بصورة عامة •

(٢) حسن محمد علي - رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية -
« الاصلاح الزراعى واعمار الاراضى » بغداد ١٩٥٦ (المقدمة) •

وقد تقرر قانونا ان يجرى توزيع الاراضى فى المشاريع المهيئة بين الفئات التالية من السكان من دون مطالبتهم بأى بدل لقاء التوزيع :

أولا - الفلاحون الذين لا يملكون أرضا ، أو يملكون قطعة من الارض تقل مساحتها عن مساحة الوحدات التى توزع فى المشاريع كل على حدة . وكان القانون قد وضع حدا أعلى للوحدات التى توزع ، وهو يختلف باختلاف الطريقة المتبعة فى رى الارض ، على النحو التالى :-

- أ - ١٠٠ دونم فى الاراضى السيجية .
 - ب - ٢٠٠ دونم فى الاراضى المروية التى تروى بواسطة الضخ
 - الواطى^(١) .
 - ج - ٥٠٠ دونم فى الاراضى التى تروى بواسطة الضخ العالى^(٢) .
 - د - ٤٠٠ دونم فى الاراضى الديمية .
 - هـ - ٢٠ دونم فى الاراضى الجبلية .
- ثانيا - المتخرجون من المدارس الزراعية والضباط المتقاعدون من الجيش والشرطة ، وافراد الجيش والشرطة ممن خدموا فى مسلكتهم خدمة فعلية لا تقل عن أربع سنوات . وتوزع عليهم ٢٠٪ من أراضى كل مشروع من المشاريع .

ثالثا - المتقاعدون المدينون والمستخدمون الذين خدموا فى دوائر الدولة مدة لا تقل عن ثمان سنوات ، والاشخاص الذين اكملوا الدراسة الابتدائية على الاقل والمتخرجون من المدارس الدينية على ان يكونوا عاطلين عن العمل وقادرين على القيام بالاعمال الزراعية . وتوزع على

(١) أى رفع المياه من الانهر الفرعية الى ارتفاع لا يتجاوز المترين .
 (٢) أى رفع المياه من الانهر الرئيسية الى ارتفاع يتجاوز المترين والسبب فى هذا التباين يعود الى ان الارواء بواسطة الضخ (المضخات) يكلف مبالغ اكثر بكثير من الارواء السيجى وكلما ازداد ارتفاع الضخ ، ازدادت التكاليف ، فيجب حينئذ توسيع مساحة الحقل لكى يسهل مواجهة تكاليف الالة ويصبح استخدامها اقتصاديا .
 انظر - الدكتور العبوسى (المصدر السابق) ص ٢٠٤ .

هؤلاء ٢٥٪ من أراضي كل مشروع على حدة •
ومن هنا يظهر بأن القانون قد ولد وهو يحمل بين طياته دواعي
فضله ، وبالأخص بالنسبة « لتوفير » الاراضى الى الفلاحين فى الريف •
فكما يظهر ان القانون قد نص صراحة على ان توزع فى كل مشروع من
المشاريع ٤٥٪ من أراضيها على غير المحترفين لمهنة الزراعة ومن خارج
نطاق الريف وبذلك ابتعد القانون ، منذ تشريعه ، عن المبدأ الرئيسى
الذى ارتكز عليه •

والى جانب هذا فان رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية
قد ألزمت المزارعين بعبود معينة تتضمن تعليمات محددة حول استغلال
القطع التى توزع اذا خالفها شخص تنتزع منه الارض •

وقد وضعت تعليمات واساليب استغلال الارض بشكل يناقض تماما
الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعظم المزارعين فى الريف ،
وهذا ما يدل على ان « مشروع الاعمار والاستثمار » لم يستند على اى
تقييم صحيح لبرامجه سواء بالنسبة للمدى القريب او البعيد • فمن ضمن
تلك الشروط ما يلى :

- ١ - انشاء دار تتوفر فيها الشروط الملائمة للسكنى وتحتوى على عدد
من الغرف •
- ٢ - انشاء مخزن للحاصلات الزراعية •
- ٣ - انشاء اسطبل للحيوانات •
- ٤ - انشاء بستان فى الارض التى تحدد مساحتها اللجنة •

أما ما يخص كيفية استغلال الارض للاغراض الزراعية فنقرر على
ان يكون بطريقة « النير والنير » على ان تزرع بعدة محاصيل زراعية
خلال السنة • ولهذا الغرض كُنت لجنة الاعمار تقرر نوعية المحاصيل
والمساحات التى تزرع بها من قبل المزارعين ، كما حدث ذلك فى مشروع
الدجلة ، حيث كان من المقرر ان تستغل القطع التى تبلغ مساحتها (١٠٠)

دونم على الشاكلة الآتية مع مراعاة تبوير جزء منها الى السنة التى تليها^(١) :

أ - ٥ دونمات لانشاء البستان •

ب - ٥ دونمات لانشاء المرعى •

ج - ٣٥ دونم تزرع بالحنطة والشعير •

د - ٥ دونمات لانشاء دار السكنى •

هـ - ٢ دونم يزرع بالقطن •

و - ٢ دونم يزرع بالخضروات •

ولو امعنا النظر في شروط الاستغلال المذكورة اعلاه ، ولاحظنا الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بالفلاحين العراقيين ، لامكننا ان نستنتج بسهولة بأن لجنة الاعمار كانت تحاول ان نقيم « مجتمعات طوبائية » فى الريف عن طريق تجاهل امكانيات الفلاحين ومستوى ثقافتهم ودرجة وعيهم ومعتقداتهم وعاداتهم ، التى هى من الاسس الرئيسة التى تركز عليها مشاريع التنمية لان من شأنها ان تبرز فى آية لحظة كانت ، وتعارض مع مراحل التنمية المنشودة • فالتنمية - كما هو معلوم - لا تفرض على المجتمع وانما تنبثق منه بقليل من التوجيه والتوعية وعلى أساس ديمقراطى سليم •

ان محاولة لجنة الاعمار لفرض القرى العصرية على المزارعين واجبارهم على زراعة « الخضروات ... » و « القطن » وانشاء الحدائق والمراعى والاسطبلات ، من دون توفر امكانيات اجتماعية واقتصادية مسبقة ، تذكرنا بأحد مشاريع التوطين فى منطقة ما بأفريقيا حينما فرض على مجموعة من الفلاحين ان ينتقلوا الى هذا المشروع وبنيت لهم المنازل العصرية ذات النوافذ الزجاجية الكبيرة والتى تحتوى على جميع المرافق الصحية وغرف النوم المؤثثة بالاسرة العصرية والمطابخ المزودة بالثلاجات ، وبعد اشهر قليلة رحلت هذه الاسر ، واحدة بعد الاخرى رغم ان كل ظروف

(١) رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضى - حسن محمد علي - (المصدر السابق) ص ١٨ •

الزراعة كانت مهيشة لهم • فان الذي حدث هو ان المطايخ قد تركت والطبخ أصبح خارج ديارهم كما هم معتادون ، وخزنت أخشاب الوقود في التلاجات واغلقت النوافذ تماما ، ولم يناموا على الاسيرة بل ناموا على الارض فأصيب بعضهم بنزلات شعية ادت الى وفاة عجوز منهم مما اضطرهم الى الهجرة أسيرة بعد أسرة مؤمنين بأن المشروع مسكون بالارواح الشريرة • ولابد ان تتساءل عما حدث لسكان هذا المشروع والاسباب التي أدت الى تركهم هذه الجنة كما يعتقد الكثيرون • فلو درسنا ناحية اجتماعية واحدة لهذا المجتمع لعرفنا الاسباب التي قد تغيب عن البال ، وهي أن افراد هذا المجتمع اعتادوا ولازمان سحيقة ان يطبخوا طعامهم خارج أكواخهم وليس بداخلها ، كذلك اعتيادهم النوم على الارض وليس على الأسيرة الا في حالات دخولهم المستشفيات وهم يحتضرون • فالسرير بالنسبة لهم ما هو الا اشعار بالموت ، كذلك اعتقادهم بأن الارواح الشريرة تحوم حول منازلهم اثناء الليل وتدخل عن طريق النوافذ ••• فكلما اتسع حجم النافذة كلما تمكنت هذه الارواح من الدخول بسهولة وبكثرة^(١) •

ومن دون شك ان هذا المشروع قد فشل لانه لم يستند على الاسس الصحيحة لتقييم المشاريع الزراعية والريفية واهملت ناحية اجتماعية معينة كانت تلعب دورا هاما في حياة ذلك المجتمع القروي •

وما يخص لجنة الاعمار في العراق فانها بدورها قد اهملت ايضا دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين الامر الذي ترتب عليه فيما بعد ضياع كبير للمجهود والمال دون معالجة جديّة لمشاكل الريف • ويلاحظ بأن مبدأ التوزيع المجاني للارض ، الذي أخذت به لجنة الاعمار والاستثمار كان يقابله على جانب آخر فرض ضرائب معينة على المزارعين لقاء انتفاعهم بمشاريع الري ، في حين لم يحدث شيء كهذا

(١) عن الدكتور السيد الششتاوى ، خبير منظمة الغذاء والزراعة الدولية في بحث له حول (أهمية تقييم مناهج الاصلاح الزراعي عن طريق البحوث) الذي في مؤتمر الاصلاح الزراعي ببغداد نيسان عام ١٩٦٧ •

بالنسبة للملاكين في الريف • فالمزارع الذي كان يستلم قطعة من الارض كان ملزما بأن يدفع للدولة ضريبة تصاعدية من الحاصل تبدأ بـ (١٪) خلال السنة الاولى من الانتاج وتستمر لغاية أربعين عاما • هذا اضافة الى الزامه بدفع (٢٥٠) فلسا نقدا عن كل دونم من أراضيه التي تسقى بواسطة منشآت ومشاريع الري العائدة للدولة^(١) •

وقد فرضت هذه الالتزامات العديدة على المزارعين المتنفعين دون ان تكون هناك خطة لتمكينهم من الاستغلال الفعلي والمثمر لاراضيهم • وعلى سبيل المثال تشير الى خطة الاقراض التي قامت بتهيئتها لجنة الاعمار لتقديم المساعدات المالية ، في حدود ١٠٠ دينار ، الى المزارعين الذين يتسلمون الارض منها • ومنذ البداية تقرر ان يشمل الاقراض المزارعين الذين تتأكد اللجنة من أوضاعهم الاقتصادية والقادرين على اعادة القروض في بحر خمس سنين وبفائدة تبلغ ٣٪ سنويا • وهذا يعني بأن اللجنة لم تستهدف توفير القروض بمقادير كافية لجميع المزارعين ، ولا سيما الفقراء منهم ، لانها قد اكدت على ان تكون أوضاع هؤلاء جيدة من الناحية الاقتصادية • واكثر من ذلك فان القسط السنوي لاطفاء القرض الذي حدد بـ (٢٠) دينارا يدل بحد ذاته على اتجاه توزيع القروض ، ذلك لان مبلغا كهذا لم يكن في امكان اغلب المزارعين الفقراء توفيره خلال السنة ، نظرا لان معدل دخول الفلاحين آنذاك كان حوالي ٣٠ دينارا في السنة من كافة مزروعاته ، زد على ذلك ان اقساط القروض كانت تستوفي منذ السنة الاولى ، أي من بداية المزارع بمباشرة اعماله الزراعية ، ولهذا السبب فان عددا ضئيلا جدا من المزارعين قد استطاعوا الحصول على القروض المقررة • ففي خلال السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ بلغ عدد الاشخاص الذين حصلوا على تلك القروض (١١٣) شخصا فقط ، بينما كان عدد المستفيدين من التوزيع في تلك السنة يبلغ (١٨٣٣) شخصا^(٢) • وامام هذا الوضع فان

(١) انظر : محمد حسن علي (المصدر السابق) ، المقدمة •

(٢) الدكتور العبوسي (المصدر السابق) ص ٢٢٥ •

المزارعين لم ينجوا من الديون الربوية بل ظلوا يلجأون الى المراكين والملاكين لغرض الاقتراض كلما ساحت لهم الفرصة ، وكثيرون منهم تركوا وحداتهم - كما حدث في الحويجة مثلا - بسبب عدم تمكنهم من شراء البذور اللازمة للزراعة ، في حين انهم قد اكملوا تهيئة ترع وجدول الري . والى جانب ذلك فان آخرين منهم قد اضطروا بسبب فقرهم الى التعاقد مع الشيوخ المجاورين للمشروع ، بصورة سريية ، لتزويدهم بالبذور اللازمة لقاء نسبة معينة من الحاصل الذي ينتج في أرض المزارع .

ونظرا لهذه الامور كلها فقد استطاع بعض الشيوخ وعدد من موظفي الدولة استخدام امكانياتهم السياسية والاقتصادية للاستحواذ على مساحات واسعة من الارض في مشاريع عديدة من مشاريع لجنة الاعمار ، كما حدث ذلك في مشروع الدجيلية وسنجار بصورة مكشوفة^(١) . ويثبت هذا الامر ، ما ذكرناه سابقا ، حول لجوء الشيوخ والملاكين الكبار في الريف الى تسجيل الاراضي بأسمائهم ، بموجب قانون التسوية ، على أمل استغلالها حينما يتم انشاء مشاريع الري لمجلس الاعمار . ومعظم الاراضي التي تم تسجيلها باسماء هؤلاء في عام ١٩٥٣ ، كانت تقع ضمن نطاق مشاريع لجنة الاعمار والاستثمار المذكورة .

وفيما لو نظرنا الى كيفية توزيع الاراضي في مشاريع لجنة الاعمار لرأيناها كانت تنصف بالبطء في التنفيذ وبضيق نطاقها ، حيث لم تتجاوز مساحة ما تم توزيعه من الاراضي في الريف العراقي بموجب قانوني اعمار واستثمار الاراضي الاميرية منذ صدورهما في ١٩٤٥ و ١٩٥١ ولغاية عام ١٩٥٧ ، على قرابة (٢٥) مليون دونم ، اي ما يعادل حوالي ٥٤٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في البلاد .

يرينا الجدول رقم (٦٢) بأن توزيع الارض قد تم في بعض المناطق

(١) انظر : دورين ورونر (الاعمار والانماء ٠٠٠) - المصدر السابق - ص ١٩١-١٩٢ والدكتور عبدالصاحب العلوان (المصدر السابق) ص ١٦٦ .

الآخري عدا المشاريع السبع الرئيسة لرئاسة لجنة الاعمار والاستثمار ، ومع ذلك فإن كافة مساحة الاراضى التى وزعت قد شكلت حوالى ٥٤٪ من مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى البلاد ونحو ٨٪ من مساحة الحيازات الزراعية فى عام ١٩٥٧ •

جدول رقم (٦٢)

توزيع الاراضى فى العراق بموجب قوانين اعمار واستثمار الاراضى
الاميرية نفاية عام ١٩٥٧ (١)

اسم المشروع والمنطقة	مساحة الاراضى الموزعة (دونم)	عدد العوائل المنتفعة من التوزيع	معدل حجم ائوحدات الموزعة (دونم)
سنجار (نينوى)	١٨٤٤٩٨٠	٩٦٨٠	١٩٠ر٥
الديجينة (واسط)	٣١٦٨٣٨	٣١٧٩	٩٩ر٥
المسيب الكبير (بابل)	١٥٥٢٥	٢٢٧٥	٦٨
اللطيفية (بغداد)	٨٠٤٩٤	١١٩٨	٦٧
الحويجة (كركوك)	٨٦٤٧٠	٨١٤	١٠٥
شهرزور (السليمانية)	٣٢٩٤٢	٧٨٨	٤٢
القرمة (الانبار)	٥٩٩٧٩	٦٦٢	٩٠
مخمور (اربيل)	٢٠٥٠٠	٢٧١	٧٩
ديالى	٢٦٦٠٠	٧٠٢	٣٨
القادسية	٤٥٨٢٦	٥٦٧	٨١
البصرة	١٤٠٠	٧	٢٠٠
المجموع	٢٥٣١٥٥٤	٢٠١٣٣	

وما يخص العوائل المشفعة من التوزيع فانها قد بلغت فى عام ١٩٥٧ قرابة (٢٠) ألف عائلة • وبما ان الاحصاءات الرسمية لا تشير الى أصل العوائل التى انتفعت من التوزيع والى اية فئة تنتمى من الفئات التى شملها قانون عام ١٩٥١ بالتوزيع ، لذلك نستند على القانون نفسه ونعتبر بأن

(١) مجلس وزارة الاعمار « اسبوع الاعمار الثالث » - مجلة - بغداد
١٩٥٨ ص ٧١ •

٤٥٪ من هؤلاء - اى ما يعادل نحو ٩٠٥٨ عائلة - هم من غير سكان الريف اما النسبة الباقية اى ٥٥٪ ، والتي تعادل حوالى ١١٠٧٥ عائلة من العوائل المذكورة اعلاه ، فيمكن اعتبارهم مزارعين فعليين من اصل ريفي ، وبذلك يشكل عدد العوائل الزراعية المشمولة بالتوزيع ، فى عهد لجنة الاعمار ، قرابة ٢٪ فقط من مجموع العوائل التى لم تكن تملك الارض اطلاقا فى الريف العراقى فى عام ١٩٥٨/١٩٥٩^(١) . وهذا ما يشير بدوره الى عدم الجدية فى حل المشكلة الزراعية فى الريف انداك والتي كان قوامها الرئيسى سوء توزيع ملكية الارض الزراعية بين مختلف فئات المجتمع الريفي .

وجدير بالذكر ان المساحات التى وزعت واستصلحت لاغراض التوسع الزراعى لم تحقق أية نتائج تذكر فى رفع مستوى الانتاج الزراعى العام وفى تحسنه ، بدلالة بقاء معظم اساليب ووسائل الانتاج على حالها ، تقليدية كما كانت ، فطريقة « النير والنير » ظلت الاسلوب الرئيسى لاستغلال الارض ولم تستخدم المكائن الزراعية سوى فى بعض المشاريع وباعداد قليلة جدا ، ولم يجد التعاون فى صفوف المزارعين سبيلا الى النجاح ولم تستخدم الاسمدة الكيماوية او البذور المحسنة ولم تهيم للاراضى المستصلحة مشاريع البزل والصرف كى تسند استغلال الارض بشكل ناجح وتحول دون انتشار الاملاح فى حقول الفلاحين .

وبانعدام هذه المستلزمات للانتاج الزراعى لجأ معظم المزارعين الى التخلي عن وحداتهم الزراعية والهجرة الى مناطقهم السابقة فى مزارع الشلب وغيرها كما ان بعضهم لجأ الى تأجير قطعه الى الاخرين لقاء نصيب معين يكفى به ، وفى نتيجة كل ذلك لم ترتفع دخول الفلاحين ولم يطرأ اى تحسين جذرى على مستويات معيشتهم ففضلوا البقاء كمحاصيين أو كعمال زراعيين فى الملكيات الاقطاعية .

(١) تقدر العوائل غير المالكة للارض فى عام ١٩٥٨-١٩٥٩ والمتألقة من المحاصيين والعمال الدائمين والموسمين والمهاجرين من الريف ، بحوالى ٥٤٣ ألف عائلة .

وتشير المعلومات المتوفرة الى ان من مجموع كافة المستثمرين فى مشروع الدجيلة - وكان من أهم مشاريع لجنة الاعمار - لم يبق منهم فى عام ١٩٦٣/١٩٦٤ سوى ٤٢٠ مزارعا^(١) وحدث نفس الشيء فى مشروع المسيب الكبير اذ لم يبق من مجموع كافة المستثمرين فيه ، والبالغ عددهم اكثر من ألفي مزارع ، سوى ٩٨٨ مزارعا فى عام ١٩٥٨/١٩٥٩ ومعظم هؤلاء قد تخلوا عن الاستثمار المباشر لاراضيهم واعتمدوا على تأجيرها فيما بينهم •

ومما يجدر ذكره هو ان انعدام مشاريع البزل والصرف فى الاراضى التى وزعت ، قد أثر بشكل مباشر فى افسال معظمها ، كما هو الحال بشكل واضح فى الدجيلة والحويجة •

ففى مشروع الدجيلة أخذت الاملاح تنتشر فى أراضيه بعد فترة وجيزة من البدء بتنفيذه فاضطر المشرّفون عليه الى نقل ٣٠٠ فلاح من القطع التى انتشرت فيها الاملاح الى أراضى أخرى ، نتيجة انتشار الاملاح هبطت انتاجية الاراضى فى المشروع بشكل ملموس جدا • فمقدار ما كان يغله الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية انخفض من ٤٠٠ كغم فى السنوات الاخيرة الى ٢٥٠ كغم فقط للدونم الواحد ، اى بنسبة مئوية قدرها ٦٠٪^(٢) •

وعلى الرغم من ان انعدام البزل قد ادى الى افسال بعض المشاريع من الناحية الانتاجية والاعمارية الا انه لا يمكن ان يعتبر سببا عاما وشاملا لكافة مشاريع لجنة الاعمار • وتشير الى ذلك تجربة مشروع المسيب الكبير الذى جهز بقنوات البزل والصرف بشكل متكامل تقريبا ، ومع ذلك فان حالة الفلاحين ومستوى انتاجيتهم لم تكن احسن بكثير من حالة اخوانهم فى بقية المشاريع الاخرى ، ويعزى ذلك ، بالدرجة الاولى ، الى عدم تعلق

(١) الدكتور سعدون حمادى « نحو اصلاح زراعى اشتراكى » بيروت ١٩٦٤ ص ٨٢ •

(٢) دورين وورنر « الاعمار والانماء ٠٠٠ » - المصدر السابق - ص ١٩٩ •

الفلاح بالارض بسبب فقدان الحوافز الكافية لديه للعمل فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط به • فتحقيق الدخل العالى ومن ثم تحسين جوانب المعيشة هو الذى يسعى اليه الفلاح ويثابر من أجله باستمرار ، فاذا ما توفرت لديه الظروف الملائمة للوصول الى هذا الغرض يقدم على استقلال أرضه ، ولكنه اذا احس بأن الارض لوحدها لا توفر له ما يبتغيه (وهذا شيء مؤكد) تقل لديه عندئذ الحوافز على العمل ، بل يمكن ان يقل بأن العمل فى هذه الحالة لا يكون منتجاً ولا يأتى بدخل عال اطلاقاً لان الارض فى الواقع ، هى وسيلة من وسائل انتاج المزارع ، فيجب ان تندمج بصورة متكافئة ومتناسبة مع بقية الوسائل الانتاجية الاخرى فى ظروف اجتماعية واقتصادية وطبيعية ملائمة ، كي تغل بحاصل ودخل جدين على صاحبها •

ومن هنا يبدو ان مشاريع لجنة الاعمار لم تفلح فى تحقيق اى تقدم اقتصادى بالنسبة للمزارعين وللريف العراقى ككل ، كما انها قد فشلت ايضاً فى عديد من الجوانب الاجتماعية التى ابتغت تحسينها فى جو يشوبه القلق وانعدام العدالة • وعلى حد تعبير الدكتور سعدون حمادى فان قانون اعمار واستثمار الاراضى الاميرية لم يكن سوى (المحاولة الاولى للتطيف حدة النظام الاقطاعى •••)^(١) فهو اذن لم يكن محاولة جديدة لاصلاح الوضع القائم فى الريف ، شأنه فى ذلك شأن بقية المشاريع الاخرى لمجلس وزارة الاعمار •

(١) الدكتور سعدون حمادى (المصدر السابق) ص ٨١ •

الفصل الخامس

المرحلة الثانية للتنمية الزراعية في العراق

(ما بعد العهد الجمهوري)

١٩٥٨ - ١٩٦٨

تبدأ المرحلة الثانية للتنمية الزراعية في العراق مع قيام الجمهورية العراقية في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ * وفي أواخر ايلول من العام نفسه صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، وبصدوره توضحت المعالم الرئيسية لسياسة الحكومة الزراعية في البلاد .

ومعلوم ان الاصلاح الزراعي هو ركن اساسي من أركان السياسة الزراعية للدولة ، بل اكثر من ذلك يمكن ان نصفه « بمفتاح التنمية الزراعية » ، لان هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق من دون اجراء تغيرات جذرية لاعادة توزيع الثروات والدخول في الريف والقيام باستثمارات واسعة النطاق واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بما يتفق وتحقيق المنافع العامة للجتمتع بأكمله . والاصلاح الزراعي يلعب هنا دور « الدافع القوي » للقيام بالتبدلات المنشودة اى التبدلات في قوى الانتاج الزراعي وفي العلاقات الانتاجية الزراعية ، بالشكل الذي يتفق واهداف التنمية الزراعية ومن ثم أهداف التنمية الاقتصادية العامة في تطوير الموارد الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي والاسراع بوتائر نموه .

والى جانب صدور قانون الاصلاح الزراعي فقد الغيت كافة القوانين المضرة بحقوق الفلاحين ، كقانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ وقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية لعام ١٩٥١ ونظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٨ ، كما أوقف - مؤقتا - تنفيذ قانون التسوية وجرت عليه ، فيما بعد ، تعديلات عديدة .

وعدل كذلك قانون المصرف الزراعي لعام ١٩٤٠ بقانون رقم ٥٦

لسنة ١٩٥٩ ، انذى تضمن شبروطا اكثر ملائمة لاقراض المزارعين فى الريف^(١) .

ان هذه الاجراءات المتخذة فى حينها ، والتي تعمقت مضامينها واخذت قالباً آخر من حيث التنفيذ فى وقتنا الحاضر ، لعبت دوراً كبيراً فى تهيئة الارضية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية فى الريف .

وفى ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية العامة للقطر اخذت الاجهزة الحكومية بأسلوب التخطيط الاقتصادى الذى شمل كافة القطاعات بما فيها

(١) نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المصرف الزراعى رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على جواز التسليف بضمانة وزير المالية (حل محله فيما بعد وزير اصلاح الزراعى بموجب التعديل المرقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩) فى الحالات الاتية :-

١ - تسليف صغار المزارعين الذين لا يملكون ضمانات عينية لتوثيق القروض التى يطلبونها .

٢ - تسليف المزارعين فى الاحوال التى ينسبها وزير المالية .

٣ - تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية المؤلفة بموجب قانون الجمعيات التعاونية او اى قانون اخر عدا التى تؤلف بموجب قانون اصلاح الزراعى وذلك فيما اذا رأى المصرف ان ممتلكاتها وتضامن اعضائها غير كافية لتأمين استرداد القرض .

اما الفقرة الثالثة من المادة نفسها فقد نصت على (تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية التى تنشأ بمقتضى قانون اصلاح الزراعى بضمانة الهيئة العليا للاصلاح الزراعى) .

وقد عدل قانون المصرف الزراعى ثلاث مرات الى وقتنا الحاضر ، احدهما بموجب قانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٥٩ وقانون تعديله رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٠ واخيراً بقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٤ . واهم ما جاء به هذا التعديل هو حذفه للمادة العاشرة من قانون المصرف الزراعى وتعديلاته واحلاله محلها مادة جديدة نصت فى فقرتها الاولى على ان للهيئة العليا للاصلاح الزراعى ان تضمن قروض الاشخاص الاتى ببيانهم :

١ - الجمعيات التعاونية الزراعية المؤلفة بمقتضى قانون اصلاح الزراعى .

٢ - الفلاحون الذين وزعت عليهم الارض بموجب القانون المذكور .

٣ - الزراع فى الاراضى التى هى تحت ادارة الهيئة العليا .

٤ - الزراع الذين تنسب الهيئة العليا اقراضهم تشجيعاً للانتاج الزراعى فى البلاد .

الزراعة ، انطلاقاً من ان الرفاهية الاقتصادية للمجتمع لا تأتي من جانب
تموى واحد بل تشارك في تحقيقها ، بشكل متنسق ومتناسب ، كافة
القطاعات والنشاطات الاقتصادية في البلد .

ومنذ تشكيل وزارة التخطيط ومجلس التخطيط الاقتصادي في أوائل
عام ١٩٥٩ ، باشرت اجهزة الدولة بالتهيأ لوضع خطة اقتصادية مؤقتة . وقد
انيطت هذه المهمة بوزارة التخطيط وتقررت ان تتضمن الخطة الاقتصادية
المؤقتة كافة المشاريع التي بدأ بها مجلس الاعمار بموجب منهاجه الثالث
للفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٠ التي لم تستكمل الى ذلك الحين ، اضافة الى بعض
المشاريع الاخرى الضرورية في عدد من القطاعات الاقتصادية . وقد اعتبرت
هذه الخطة « كحلقة انتقال » خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦١) ليتم بعدها
اصدار الخطة الاقتصادية التفصيلية .

وما يخص القطاع الزراعي فقد تقرر ان يجرى العمل فيه لاستكمال
مشاريع خزن المياه والسدود التي بدأ بها مجلس الاعمار وخاصة خزاني
دوكان ودر بندخان ومشاريع تكميلية أخرى لبحيرة الجبانية ومن أجل زيادة
سعة خزنها عن طريق تعليه ناظم المجرة ، وغيرها من الاعمال الخاصة
بتنظيم مياه دجلة والفرات وبزل الاراضي في بعض المناطق ، وهي كلها
مشاريع كانت داخلية في منهاج مجلس الاعمار الملقاة .

وبموجب الخطة الاقتصادية المؤقتة تم ترصيد مبلغ يربو على ٤٩٠٨
دينار للقطاع الزراعي ، اي ما يشكل ١٢.٧٪ من مجموع تخصيصات
الخطة البالغة نحو ٣٩٢ مليون دينار^(١) .

وكانت تخصيصات القطاع الزراعي في الخطة اكبر من تخصيصات
القطاع الصناعي بأكثر من مليون دينار ، ولكنها كانت اقل من نصف
تخصيصات قطاع النقل والمواصلات وبلغت حوالي ربع تخصيصات الاشغال
والمباني ، وهذا ما يدل على ان واضعي الخطة المؤقتة قد التزموا بنفس الاسلوب
السابق لمنهاج مجلس الاعمار في الاهتمام بالقطاعات غير الانتاجية دون

(١) الوقائع العراقية - السنة الرابعة - العدد ٥٩٢ (أ) في ١٨-١١-١٩٦١

القطاعات التي توفر انتاج السلع المادية ، كالزراعة والصناعة ، وتكفل تطوير الموارد الطبيعية والبشرية للقطر لاجل تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العام .

والى جانب ذلك فان مشاريع القطاع الزراعي قد اقتصرت على تكملة بناء السدود ومنشآت خزن المياه ، علما بأن أهداف قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، كانت تستوجب توفير مختلف الامكانيات اللازمة لاجل تمكين الفلاح ، منذ السنوات الاولى ، من استغلال الارض الموزعة عليه استغلالا جيدا يحول دون انخفاض الانتاج الزراعي في البلاد بسبب تفتت الملكيات الاقطاعية الكبيرة بموجب القانون . والظاهر ان هذه الناحية قد اهملت في الخطة المؤقتة ، بدلالة ان شيئا ما لم يخصص للمكننة الزراعية أو لتطوير النظام التعاوني الزراعي أو نشر استخدام الاسمدة أو للقيام بانجاز مشاريع البزل في مناطق الاصلاح الزراعي التي بلغت مساحتها قرابة مليوني دونم في نهاية الفترة المحددة لتنفيذ الخطة ، أضف الى ذلك ان ما تم صرفه على القطاع الزراعي ، لغاية الغاء الخطة المؤقتة بتاريخ ١٧-١٢-١٩٦١ ، قد شكل قرابة ٤٢٪ من تخصيصاته ، وهذا دليل اخر على عدم الجدية في القضاء على مشاكل الريف المتراكمة على الرغم من ان المخطط قد فضل الزراعة على الصناعة وارصد لها مبالغ اكبر نسبيا .

وفي اعتقادنا ان تلك المبالغ التي لم تصرف في القطاع الزراعي بموجب الخطة المؤقتة ، فيما لو كانت موجهة نحو بعض مشاريع اصلاح الزراعي لكان في المستطاع الحيلولة دون تردى الانتاج الزراعي في البلاد خلال سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١ .

وجدير بالذكر ان الانتاج الزراعي في البلاد قد بدأ بالهبوط منذ صدور قانون الاصلاح الزراعي وهذا ما حمل الكثيرين على الاعتقاد بعدم جدوى القانون في ميدان تنمية الانتاج وسبب في اثاره الشكوك حوله . والواقع ان انخفاض الانتاج الزراعي ، خلال الفترة المذكورة ، لا يمكن ان يعزى الى قانون الاصلاح بحد ذاته ، بل ان انعدام الظروف

والامكانيات الملائمة لانجاحه وتنفيذه هي التي سببت في تردى الانتاج في حينه ، وكان في المستطاع ان توفر تلك الامكانيات الى حد كبير ، لو كانت مبالغ القطاع الزراعي في الخطة الاقتصادية مصروفة بهذا الاتجاه . ومن الاسباب الرئيسة لانخفاض الانتاج الزراعي بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي ما يلي^(١) :

أولا - فقدان الادارة في الاراضي الزراعية والتي كان يتولاها الملاكون سابقا . ومنذ صدور القانون المذكور شلت السلطات الادارية حركة هؤلاء في معظم مناطق الريف كما هاجر قسم كبير منهم اراضيهم ، واثناء كل ذلك لم تستطع اجهزة الاصلاح ان تحل محل الملاكين في ادارة الاراضي الموزعة ، او التي ستوزع ، وظل الفلاحون من دون مساعدات فنية ومالية وادارية مما اثر على مستوى انتاجهم بشكل ملموس .

ثانيا - انخفاض تساقط الامطار في المناطق الديمة وتعرض المحاصيل الزراعية الى التلف^(٢) . وكان من واجب المشرفين على تنمية القطاع الزراعي في مختلف الدوائر ذات العلاقة بالزراعة ، الالتفات الى هذه الناحية من بداية الامر ، لان هذه الحادثة ليست جديدة على المناطق الديمة وهي تعالج بمشاريع وتوفير آبار ارتوازية كافية ، كان من الممكن ان يواجه لها جزء يسير من مخصصات القطاع الزراعي التي بقيت من دون الصرف . ثالثا - رفع واسطة السقي (المضخات) في اراضي الاصلاح الزراعي من قبل مالكيها الاقطاعيين والتجار ، مما حال دون توفير الوسائل لدى الفلاحين لارواء اراضيهم في المناطق الوسطى والجنوبية . ولم يستطع جهاز

(١) للاسهاب راجع : مكرم الطالباني « في سبيل اصلاح زراعي جندري في العراق » بغداد ١٩٦٩ ص ٧٢ - ٧٥ .

(٢) تراوحت نسبة انخفاض الامطار المتساقطة في المحافظات الشمالية في عام ١٩٥٩ ما بين ٣٠ - ٤٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧ ، كما انخفض التصريف السنوي لنهرى دجلة والفرات بمقدار ٢٧ - ٣٥٪ في عام ١٩٥٩ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧ .

انظر : مجلة « الفلاح والاصلاح الزراعي » العدد ١٥ ، مقالة بعنوان « لمصلحة من الهجوم على الاصلاح الزراعي » للاستاذ عبدالرزاق زبير .

الاصلاح توفير المضخات لىؤلاء المزارعين لىمكنهم من الاستمرار فى الانتاج فى حين كان من الواجب صرف جزء من مبالغ الدائرة الزراعية فى الخطة الزراعية لهذا الغرض بصورة مستعجلة •

رابعا - انخفاض الكفاءة الانتاجية لاراضى الاصلاح الزراعى بسبب تفتيتها للتوزيع وانعدام نظام بديل آخر كالجمعيات التعاونية الزراعية التى توفر امكانيات الانتاج الكبير •

خامسا - انخفاض الانتاج فى ملكيات الاقطاعيين بسبب امتناعهم عن تسليم المزارعين البذور والاموال اللازمة لمواجهة مستلزمات الانتاج فى بداية الموسم •

ان انخفاض الانتاج الزراعى بسبب هذه العوامل ، بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى مباشرة ، يدل على ضعف خطة صيانة الانتاج التى كانت يجب ان تندمج مع خطة تطبيق الاصلاح الزراعى فى ميدان الاستيلاء والادارة المؤقتة والتوزيع ، وظهر ان ضعف خطة الصيانة لا يعود الى عدم توافر الاموال اللازمة لان ما تبقى من مخصصات القطاع الزراعى فى الخطة المؤقتة وقدره حوالى ٤٨ مليون دينار ، كان من الممكن ان تستغل من قبل وزارتى الزراعة والاصلاح الزراعى لتوفير متطلب الانتاج الجيد سواء فى قطاع الاصلاح الزراعى او خارج نطاق هذا القطاع •

وقد تم انتهاء العمل بالخطة المؤقتة - كما ذكرنا - فى اواخر عام ١٩٦١ ، وخلال فترة العمل بهذه الخطة توصلت وزارة التخطيط ومجلس التخطيط الاقتصادى الى وضع خطة اقتصادية تفصيلية خمسية للفترة (١٩٦٢/١٩٦١ - ١٩٦٦/١٩٦٥) ، صدر بها القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ • وبموجب هذه الخطة خصص للمشاريع الرئيسة والتكميلية فى القطاع الزراعى مبلغا قدره ١١٢٩٩٠٠٠٠ دينار ، اى ما يعادل ٢٠٣٪ من مجموع التخصيصات الكلية للخطة والبالغة ٥٦٦٣٤٠٠٠٠ دينار • ويلاحظ من الجدول المتقدم ان نصيب القطاع الزراعى من تخصيصات الخطة ، قد هبط نوعا ما بالمقارنة مع نصيب القطاع الصناعى ، وهذا أمر

جدول رقم (٦٣)

مصرفات الخطة الاقتصادية التفصيلية الخمسية
للسنوات (١٩٦١-١٩٦٥) (١)

باب الصرف	المبالغ المخصصة للمشاريع الرئيسية (ألف دينار)	المبالغ المخصصة للمشاريع التكميلية (ألف دينار)	النسبة المئوية %
الزراعة	١٠١٢٤٠	١١٧٥٠	٢٠ر٣
الصناعة	١٦١٠٢٣	٥٧٦٣	٣٠ر٠
النقل والمواصلات	١١٧٣٠٠	١٩١٥٠	٢٤ر٥
الاشغال والاسكان	٧٥٥٣٩	٦٤٥٧٥	٢٥ر٢
	٤٥٥١٠٢	١٠١٢٣٨	١٠٠ر٠%

لا غبار عليه من الناحية المبدئية بسبب ما للتصنيع من أهمية بالغة في ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للمقطر .

غير ان ما ينتقد المخطط عليه هو انه قد خصص للقطاع الزراعي مبلغا أقل من قطاعي النقل والمواصلات والمباني والاسكان ، علما بان ظروف التنمية الزراعية للبلد ومن ثم ظروف التنمية الاقتصادية ككل ، كانت تستلزم تخصيص مبالغ اكبر للزراعة بالمقارنة مع النقل والمواصلات او المباني والاسكان ذلك لان الرفاهية الاقتصادية للمجتمع لا تتحقق الا عن طريق تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية بالدرجة الاولى (كالزراعة والصناعة مثلا) . ومع ذلك فان نصيب الزراعة من تخصيصات الخطة كان حوالى ٢٠ر٣٪ بالمقارنة مع ٢٤ر٥٪ و ٢٥ر٢٪ لكل من قطاعي النقل والمواصلات والمباني والاسكان على التوالي . وكان نصيب القطاعات الانتاجية فى الخطة مجتمعة لم يزد بكثير على نصيب القطاعات الاقتصادية غير الانتاجية ، اى ٥٣٪ للقطاعات الاولى وحوالى ٤٧٪ للثانية . ومع ذلك فان تخصيص نسبة كهذه من مبالغ الخطة للقطاعات الانتاجية يعتبر بحد

(١) الوقائع العراقية - عدد ٥٩٢ (أ) فى ١٨-١٠-١٩٦١ ، ص ٥٨ .

ذاته حدثا فريدا في ميدان الاستثمار القومي ، حيث لأول مرة في تاريخ العراق يتفوق نصيب القطاعات الانتاجية على نصيب القطاعات غير الانتاجية^(١) .

اما ما يخص المشاريع الزراعية وما ارصد لكل منها من تخصيصات القطاع الزراعي داخل اطار الخطة التفصيلية فكانت على الوجه التالي^(٢) :

اولا - مشاريع التخزين (٦ مشاريع)	١٤/٩٠٠/٠٠٠	دينار
ثانيا - الري والبزل (٢٣ مشروع)	٦٦/٤٢٥/٠٠٠	دينار
ثالثا - الثروة الزراعية (٥ مشاريع)	٦/٥٨٣/٠٠٠	دينار
رابعا - الاصلاح الزراعي (٦ مشاريع)	٤/٣٠٦/٠٠٠	دينار
خامسا - السيلوات (٣ مشاريع)	٣/٢٧٦/٠٠٠	دينار
سادسا - المياه الجوفية (مشروع واحد)	٥/٧٥٠/٠٠٠	دينار
سابعا - المشاريع التكميلية لوزارة الزراعة (٧)	١١/٢٥٠/٠٠٠	دينار
ثامنا - المشاريع التكميلية لوزارة الاصلاح الزراعي (مشروع واحد)	٥٠٠/٠٠٠	دينار
المجموع	١١٢/٩٩٠/٠٠٠	دينار

يلاحظ من هذا التوزيع لتخصيصات القطاع الزراعي على مختلف المشاريع الزراعية التي ادرجت ضمن الخطة ، بان حصة مشاريع التخزين والري والبزل تحتل المرتبة الاولى بين كافة المشاريع المذكورة ، حيث خصصت لها حوالي ٨١٣ مليون دينار ، وهو ما يعادل قرابة ٧١٪ من مخصصات القطاع الزراعي في حين ان ما خصص للاصلاح الزراعي ولتنمية الثروة الزراعية لم يزد عن ٤٩ مليون دينار و ٦٦ مليون دينار

(١) انظر : الدكتور محمد سلمان حسن « دراسات في الاقتصاد العراقي » المصدر السابق - ص ٢٥٠-٢٥٨ .

(٢) الوقائع العراقية « المصدر السابق » ص ٥٩ .

لكل منهما على التوالي ، وبذلك شكل نصيب كل من الاصلاح الزراعى ومشاريع الثروة الزراعية نحو ٤٤٪ و ٦٢٪ من مخصصات القطاع الزراعى برمته •

ان التركيز على مشاريع التخزين والرى والبزل ، على النحو المبين اعلاه ، يعود الى كون اجهزة « التخطيط الزراعى » قد استندت فى تهيئة مشاريعها على نفس الدراسات السابقة لمجلس الاعمار ، ولم تكلف نفسها عناء القيام بدراسات جديدة لتحديد على ضوءها مشاريع الرى والبزل والتخزين التى يحتاج اليها الريف آنيا خاصة فى قطاع الاصلاح الزراعى الذى اصبح المزارعون فيه يعانون من مشكلة الاملاح وعدم توفر المياه اللازمة لرى اراضيهم •

وكان من الضرورى ، قبل ان يتم تخصيص مبالغ معينة للرى والبزل ، ان تسمح الاراضى الزراعية فى الريف لتحديد كفاءتها الانتاجية فى مختلف المناطق على ضوء نسب الاملاح المتراكمة للمباشرة ببزل تلك الاراضى التى تتصف بكفاءة انتاجية عالية نسبيا وعلى ان تفضل فى بعض المراحل ، اراضى الاصلاح الزراعى على غيرها •

وقد لمست دوائر الدولة المسؤولة اهمية تنظيم الرى والبزل بالنسبة لاراضى الاصلاح فاقدمت على الحاق مديرية الرى العامة بوزارة الاصلاح الزراعى بعد ان كانت تابعة لفترة طويلة ، الى وزارة الزراعة • غير ان هذه المديرية ، نظرا لامكانياتها الفنية المحدودة لم تستطع ان تقدم خدمات واسعة الى الريف لتهيئة شبكات الرى والبزل ، ونتيجة ذلك اضطر عديد من المزارعين المتفعين بقانون الاصلاح الزراعى ان يقدموا عرائض الى وزارة الاصلاح الزراعى يطلبون فيها التنازل عن القطع الموزعة عليهم اما بسبب كونها سبخة او عالية لا تصلها المياه ويريدون التخلص من الالتزامات التى تترتب عليهم على الرغم من كونهم لم يزرعوا الارض^(١) •

(١) وزارة الاصلاح الزراعى « المؤتمر الصحفى لوزير الاصلاح الزراعى المنعقد بتاريخ ٣١-٣-١٩٦٤ » •

وجدير بالذكر ان المبالغة في تخصيص اموال كبيرة لبعض المشاريع دون المشاريع الضرورية الاخرى تدل على انعدام النظرة المتكاملة لمشاكل الريف ومن ثم فقدان ركن هام من اركان التخطيط الزراعي الذي يقضي بضرورة ايجاد افضل التناسق لتطوير الفروع الداخلية للنشاط الزراعي وبشكل يكمل احدهما الآخر ويساعد على نموه .

ونحن لا نشك اطلاقا في اهمية مشاريع الري والبزل والتخزين بالنسبة لرفع الانتاج الزراعي وتنويعه وتكثيفه في الريف العراقي ، الا ان ما خصص لها من مبالغ الخطه ، ولا سيما لمشاريع التخزين ، لا يتفق والاهمية النسبية لبقية المشاريع الزراعية الاخرى المطلوبة لانهاض الريف . فمشاريع انماء الثروة النباتية والحيوانية وادخال المكنته الزراعية وتوسيع الارشاد الزراعي ووقاية المزروعات وتحسينها وتوسيع نطاق التشجير والعناية بالغابات وتنفيذ مشاريع الاصلاح الزراعي وتهيئة الآبار الارتوازية والـ .. الخ ، هذه كلها مشاريع يتطلبها الريف وتستحق التنفيذ حسب افضلية بعضها على البعض وعلى مراحل معينة ، وكان من واجب المخطط ان يرصد مبالغ اكبر لهذه المشاريع المذكورة سواء كان على حساب القطاعات غير الانتاجية (كالنقل والبناء) او عن طريق اجراء موازنه صحيحة لمشاريع القطاع الزراعي وتخصيص ما يستحقه كل مشروع فعلا من مشاريع القطاع بعد ان تدرس امكانيات تنفيذ كل مشروع واهميته ومقدار عوائده كل على حدة .

ولعل من اهم المشاريع التي اهملتها الخطه الى حد كبير ، هي مشاريع الاصلاح الزراعي ، فخصصت لها حوالي خمسة ملايين دينار فقط ، في حين ان عددا كبيرا من المزارعين اصبحوا يعتمدون كليا على جهاز الاصلاح الزراعي منذ ان دخل قانون الاصلاح حيز التنفيذ . والى جانب قلة تخصيصات الاصلاح الزراعي فان مشاريعه الرئيسة قد اقتصرت تقريبا ، على انشاء محطات التراكتورات والآلات الزراعية في بعض محافظات العراق ، كمحافظة بغداد (ابو غريب) وواسط وكركوك ونيوى ، اما النواحي الاخرى

لقانون الاصلاح الزراعى والتي تتطلب ارساد مبالغ معينة لها لاجل تنفيذها وانجاحها بصورة ملائمة ، فقد اهتمت نهائيا فى الخططة ، فمثلا لم يتم تخصيص اى مبلغ لانجاز عمليات التوزيع وتوفير مستلزماتها الفنية ، كما لم يخصص اى مبلغ لمواجهة متطلبات فترة الادارة المؤقتة فى اراضى الاصلاح لمعاونة الفلاحين ماليا او فنيا لاجل تمكينهم من الانتاج بصورة ملائمة فى اراضيهم^(١) .

اضافة الى ذلك فان المشاريع الرئيسة للاصلاح الزراعى (وهى محطات تأجير التراكاتورات) لم يتم توزيعها فى مختلف انحاء البلاد حسب حاجة كل منطقة على حدة . فهذه المحطات قد صممت لتقديم الخدمات التكنيكية الى اراضى تراوحت مساحاتها ما بين ١١٠-٢٠٠ ألف دونم ، غير ان مساحة اراضى الاصلاح الزراعى قد بلغت اكثر من مليون دونم فى بعض المحافظات التى تقرر فيها انشاء محطة واحدة . وفى محافظة بغداد لوحدها وجدت قرابة مليون وربع مليون دونم من اراضى الاصلاح وكان عدد الفلاحين فيها ٢٣ الف فلاح ، ومع ذلك فان محطة تأجير التراكاتورات فى (ابى غريب)

١٩٥٩ (١) على الرغم من ان قانون المصرف الزراعى رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وتعديله ، بالقانونين رقم (١٣٣) لسنة ١٩٥٩ ورقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٠ ، نص على ان يقوم المصرف المذكور بتسليف المزارعين الذين لا يملكون ضمانا عينيا لقاء ضمانات الهيئة العليا للاصلاح الزراعى بغية مساعدة صغار المزارعين والفقراء منهم ، الا ان عدد معاملات السلف التى انجزها المصرف الزراعى لقاء ضمانات الهيئة العليا لم يزد على ٣ معاملات (قيمتها ٥٢٠٠ دينار) فى عام ١٩٦٠-١٩٦١ و ٦ معاملات (قيمتها ٩٠٠٠ دينار) فى عام ١٩٦٢-١٩٦٣ . وقد شكلت نسبة هذه المعاملات الى مجموع المعاملات الاخرى التى انجزها المصرف بضمانات العقار والمكائن والمحاصيل الزراعية (القطن) ، اقل من ١٪ بكثير . ونفس الشيء تقريبا بالنسبة لمقارنة اقيام السلف الممنوحة بضمانات الهيئة العليا مع اقيام السلف التى منحت بضمانات اخرى .

ونحن اذا اعتبرنا بان السلف التى منحها البنك لقاء ضمانات الهيئة العليا قد اعطيت الى المزارعين الصغار ، كما نص على ذلك القانون نفسه (وهذا ما نشك فيه ايضا) يبدو لنا عندئذ ضعف المساعدات المالية التى منحت الى المزارعين الصغار والفقراء منهم .

• قد صممت لخدمة ١٢٠ ألف دونما فقط .

وما يخص المشاريع الزراعية ، على الرغم من أهميتها ، لم يكن نصيبها من تخصيصات الخطة أفضل مما ذكر عن الإصلاح الزراعي ، ولعل احسن مثال يمكن ان نسوقه في هذا المجال هو ما خصص لتطوير التعاون الزراعي الذي اصبح يشكل قطاعا كبيرا في الريف العراقي . فما خصص للتعاونيات في الخطة الاقتصادية لم يزد على نصف مليون دينار ، في حين خصص للمسجون ، مثلا ، ٢٥ مليون دينار اي خمسة اضعاف ما خصص للتعاونيات الزراعية . ويلاحظ نفس الشيء تقريبا بالنسبة للمكننة الزراعية وتطوير الانتاج الحيواني والارشاد الزراعي ووقاية المزروعات وتحسينها ، حيث ان ما تم تخصيصه لهذه المشاريع كلها قد بلغ حوالي ٦٦ مليون دينار ، اي ما يعادل حوالي ١١٪ من الكلفة الكلية المقدرة لبنائتي المركز المدني وجامعة بغداد والبالغة نحو ٦٠ مليون دينار في الخطة نفسها .

وبغض النظر عن كل هذا فان المبالغ التي خصصت للقطاع الزراعي في الخطة التفصيلية لم تصرف كلها لانجاز المشاريع المرسومة وبمقايير متناسب واحتياجات الريف الى التنمية والاعمار . ويؤكد على ذلك الجدول ادناه حول مصروفات الخطة الاقتصادية التفصيلية ابتداء من كانون الاول عام ١٩٦١ لغاية آذار عام ١٩٦٤^(١) .

يلاحظ من الجدول المتقدم بان ما صرف فعلا من تخصيصات القطاع الزراعي في الخطة بلغ قرابة ٨٦ مليون دينار في نهاية سنة ١٩٦٤ المالية بينما كان المفروض ان يتم سنويا صرف ما لا يقل عن ٢٢٥ مليون دينار كمعدل وسطي لاجل تحقيق الانفاق الكلي في القطاع الزراعي ، وبذلك فان نسبة ما صرف في القطاع الزراعي ككل لم تتجاوز عن ٧٩٪ من تخصيصاته ، وبمعنى آخر فان ما حققه القطاع الزراعي من اهدافه المرسومة

(١) الغيت الخطة الاقتصادية التفصيلية لسنوات ١٩٦٥-١٩٦١ ، في اواسط شباط عام ١٩٦٣ الا انه جرى الالتزام بعدد من مشروعات هذه الخطة في ضوء « برنامج استثمار سنوي » لعام ١٩٦٣-١٩٦٤ الى ان تم اصدار الخطة الخمسية الجديدة في عام ١٩٦٥ .

جدول رقم (٦٤)

مصرفات الخطة الاقتصادية التفصيلية لغاية آذار انهمائي ١٩٦٤ (١)

انقطاع	المبلغ المخصص (دينار)	المبلغ المصروف فعلا (دينار)	نسبة المصروف الى المخصص %
الزراعة	١١٢/٩٩٠/٠٠٠	٨/٦٤٦/٥٨٨	٧ر٩
الصناعة	١٦٦/٧٨٦/٠٠٠	١٢/٢٦٨/٧٤٩	٧ر٢
النقل والمواصلات	١٣٦/٤٥٠/٠٠٠	١٧/٩٠٢/١٢٨	١٣ر٢
الاشغال والاسكان	١٤٠/١١٤/٠٠٠	٣٥/٢٢١/٥٢٤	٢٥ر٠
	٥٦٦/٣٤٠/٠٠٠	٧٤/٠٣٨/٩٨٩	١٣ر١

لم يكن الا في حدود ٧ر٩٪ لغاية عام ١٩٦٤ ، بينما نسبة تحقيق الاهداف في قطاع الاشغال والاسكان بلغت ٢٥٪ وفي قطاع النقل والمواصلات حوالي ١٣٪ . وهكذا فان شكل الانفاق يدل على الاهتمام بالقطاعات غير الانتاجية دون القطاعات الانتاجية ولهذا السبب بالذات فان الخطة التفصيلية لم تترك آثارا تذكر على مستوى الانتاج الزراعي في البلاد او على تحسين اساليبه وعلى مستوى المعيشة في الريف بصورة عامة .

فمستوى الانتاج لاهم المحاصيل الزراعية في البلاد ، كالقمح والشعير والرز والكتان والقطن ، قد هبط خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٣ عن المستوى الذي كان عليه خلال ١٩٥٣ - ١٩٥٧ (انظر الجدول رقم ٢١) ، علما بان المساحات المزروعة بهذه المحاصيل قد توسعت بشكل ملموس خلال الفترتين المذكورتين ، وهذا ما يدل على تردى انتاجية الوحدة القياسية للارض المستغلة في الريف بسبب استخدام وسائل بالية في الانتاج وتفاقم مشكلة الاملاح وعدم تنظيم شبكات الري بصورة واسعة وبقاء معظم الفلاحين في معزل عن الخدمات المالية والفنية التي توفرها الحكومة وعدم الاسراع في تنفيذ قانون اصلاح الزراعي بما يضمن رفع الانتاج وتحسين مستوى الفلاحين في الريف .

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٧ ، ص ٢٠٢ .

وليس ادل على فقدان آثار الخطة التفصيلية في رفع مستوى الانتاج الزراعي للبلاد من الرقم القياسي لنمو الناتج القومي الزراعي (باسعار ١٩٥٦ الثابتة) خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ •

فالرقم القياسي لنمو القطاع الزراعي كان ٩٤ في عام ١٩٦٣ بالمقارنة مع سنة الاساس في عام ١٩٥٣ (اي ١٩٥٣ = ١٠٠) وبذلك بلغ معدل النمو المركب لهذا القطاع صفراً (٠ - ٠.٦) خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ •

وتخلف القطاع الزراعي قد اثر في نمو بقية القطاعات الاخرى للاقتصاد القومي ، اذ انزل معدل نمو الناتج القومي (بما فيه النفط) من ٨.٣٪ الى ٦.٤٪ خلال الفترة المذكورة^(١) •

والى جانب كل هذا فان استيراداتنا للمواد الغذائية والزراعية اخذت في التصاعد خلال السنوات التي نفذت فيها الخطة التفصيلية ، وتزايد الاستيراد بحد ذاته يعنى ان نمو الانتاج الزراعي لم يواكب نمو طلب السكان على تلك المواد خلال السنوات الاخيرة • وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان قيمة المواد الغذائية (الحيوانية والنباتية) المستوردة خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ قد شكلت قرابة ٨٨٪ من مجموع المبالغ التي رصدت للنهوض بالقطاع الزراعي حسب الخطة الاقتصادية التفصيلية لسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ • وقد كانت قيمة هذه الاستيرادات تزيد بمقدار ٨ - ٩ مرات على المبلغ الذي خصص لتطوير المكنة الزراعية في الريف العراقي حسب الخطة نفسها وهذا يعنى ، من جانبه ، بان اموالا طائلة قد تسربت الى خارج البلاد لسد الحاجات الاستهلاكية للسكان ولم تستخدم لرفع كفاءة الاقتصاد القومي او لاستيراد المواد الانتاجية الضرورية ، على الاقل ، التي تفيد منها عملية التنمية الاقتصادية للقطر •

وبسبب تخلف القطاع الزراعي بالذات وعدم مواكبة نموه لازدياد السكان في البلاد اخذت الصادرات المحلية (عدا النفط) تقل الى الخارج •

فنسبة هذه الصادرات الى الدخل القومي العراقي انخفضت من ٤٪ في عام

(١) الوقائع العراقية - العدد ١١٣٥ ، السنة السابعة ١-٧-١٩٦٥ ، ص ٥٩ •

١٩٥٧ الى ٣٢٦ في عام ١٩٦٣ ، وفي نفس الوقت تزايد ، بصورة اشد من قبل ، اعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط حيث ارتفعت نسبة قيمة النفط المصدر الى الدخل القومي من حوالي ٣٥٪ في عام ١٩٥٧ الى اكثر من ٥٠٪ في عام ١٩٦٣^(١) . واذا كن ازدياد اعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط يدل على شيء فهو انما يدل على تأخر نمو القطاعات السلعية المحلية للبلاد وخاصة الزراعة والصناعة وبالتالي فشل الخطة الاقتصادية التفصيلية والمؤقتة ايضا في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ورفع كفاءة الانتاج القومي ككل .

لقد تم في اواسط عام ١٩٦٥ اعداد خطة اقتصادية خمسية جديدة ، صدر بها قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ ، وشملت الفترة (١٩٦٥/٩٦٩ - ٩٧٠/٩٦٩) . وقد بلغت الاستثمارات الحكومية المخصصة لهذه الخطة قرابة ٦٦٨ مليون دينار وزعت على ابواب الصرف التالية :

جدول رقم (٦٥)

خلاصة عامة لتخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية
للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ المائية (٢)

الباب	باب الصرف	مجموع التخصيصات في الخطة (الاف الدنانير)	النسبة المئوية ٪
الاول	الزراعة	١٧٣ر٥٦٠	٢٦ر٠
الثاني	الصناعة	١٨٧ر٢٠٠	٢٨ر٢
الثالث	النقل والمواصلات	١١٠ر٠٦٠	١٦ر٤
الرابع	المباني والخدمات	١٣٤ر٧٦٩	٢٠ر٢
الخامس	اجهزة التخطيط والمتابعة	٢٤٧٠	٠ر٣
السادس	مشاريع وزارة اندفاع الانتاجية	٣٥٠٠٠	٥ر١
السابع	الالتزامات الدولية	٢٥٠٠٠	٣ر٨
المجموع		٦٦٨ر٠٥٩	٪١٠٠٠ر

(١) وزارة التخطيط « الاطار الشامل للخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ »

القسم الاول ص ٣٢ (من النشرات الداخلية للوزارة) .

(٢) وزارة التخطيط (المصدر السابق) ص ٦٥ .

يلاحظ من الجدول المتقدم بأن تخصيصات القطاع الزراعي في الخطة الاقتصادية الخمسية الجديدة لسنوات ٩٦٥ - ٩٦٩ قد بلغت قرابة ١٧٤ مليون دينار اي ما يعادل ٢٦٪ من تخصيصات الخطة الاجمالية قبلها نحو ١١٣ مليون دينار لتخصيصات نفس القطاع في الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ وقد وزعت مخصصات القطاع الزراعي على المشاريع الزراعية الرئيسة التالية^(٢) :

١. مشاريع التخزين ، واهمها :

أ - سد الموصل	٥٢٥٠ ألف دينار
ب - سد الموصل	٥٠٠ ألف دينار
ج - سد الفرات	٣٧٥٠ ألف دينار
د - سد حميرين	٢٥٠ ألف دينار
هـ - خزان الجبانية (تعلية ناظم المجرة والسداد)	٦٠٠ ألف دينار
و - تعويضات واستملاكات واسكان اهالي خزاني	
دوكان ودر بندخان	١٠٠٠ ألف دينار

١١٣٥٠ لآلف دينار

٢ - مشاريع الري والبنزل	٧٧١٠٠ ألف دينار
٣ - المزارع الحكومية	٦٠٠٠ ألف دينار
٤ - المكننة الزراعية	٨٠٠٠ ألف دينار
٥ - السايملوات	٦٠٠٠ ألف دينار
٦ - الآبار الارتوازية	٧٠٠٠ ألف دينار
٧ - استصلاح أراضي وبحوث زراعية	٧٧٤٣ ألف دينار
٨ - ارشاد ووقاية وتحسين المزروعات	٧٥٠٧ ألف دينار
٩ - غابات وتشجير	٢٥٠٠ ألف دينار
١٠ - تحسين وتوسيع الانتاج الحيواني	٧٠٠٠ ألف دينار

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٦ .

١١-	تصنيع الالبان	١٠٠٠	ألف دينار
١٢-	انشاء وتوجيه الجمعيات التعاونية الزراعية	٧٤٠٠	ألف دينار
١٣-	اعمال المسح	١١٥٠	ألف دينار
١٤-	اعمال توزيع الاراضى الزراعية	١٠٠٠	ألف دينار
١٥-	تطوير الاقتصاد الزراعى	١٢٥٠	ألف دينار
١٦-	الادارة الموحدة لمشروع المسيب الكبير	٤٠٠٠	ألف دينار
١٧-	قصب السكر	١٠٠٠٠	ألف دينار
١٨-	التسليف الموجه	٥٠٠٠	ألف دينار
١٩-	مشاريع متفرقة	٤٥٦٠	ألف دينار
المجموع		١٧٣٥٦٠	ألف دينار

ويلاحظ من المشاريع المذكورة اعلاه بأن واضعي الخطة الخمسية الجديدة قد تلافوا الى حد كبير نواقص الخطة السابقة فيما يخص تعيين المشاريع الزراعية الضرورية للريف وتوزيع تخصيصات القطاع الزراعى عليها . ويظهر ذلك بصورة جلية سواء من ناحية تخصيصات المشاريع القديمة ، لتطوير التعاون الزراعى والمكننة الزراعية ومشاريع التخزين ، أو من ناحية المشاريع الجديدة التى أدرجت فى الخطة ، كمشروع قصب السكر والتسليف الموجه واعمال توزيع الاراضى الزراعية وغيرها .

فبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية زادت المبالغ المخصصة لها فى الخطة الجديدة ، الى حوالى ٧ر٤ مليون دينار بالمقارنة مع حوالى نصف مليون دينار فى الخطة السابقة كما وارتفعت المبالغ المرسدة للمكننة الزراعية من نحو ٣ر٦ مليون دينار فى الخطة السابقة الى ٨ مليون دينار فى الخطة الخمسية الجديدة . وقد استهدف منهاج المكننة الزراعية للسنوات الخمس تأمين مكائن ضخ المياه والساحبات والحاصدات وملحقاتها وادواتها الاحتياطية ووقودها والايدي الفنية العاملة بها الى كافة الاراضى الموزعة من قبل اصلاح الزراعى عن طريق المحطات الخاصة بتأجير المكائن الزراعية ،

حيث تقوم المحطات السالفة بتأجير مكائنها الى المزارعين بسعر مخفض ولفترة معينة ريثما تتحسن احوالهم المعاشية ويصبح بمقدور الجمعيات التعاونية الزراعية اقتناء المكائن والآلات الزراعية لخدمة اعضائها عن طريق استئلاكها من الجهات المختصة .

اما مشاريع التخزين فقد هبطت تخصيصاتها في الخطة الجديدة الى حوالي ١١ مليون دينار بالمقارنة مع حوالي ١٥ مليون دينار في الخطة السابقة ، وفي نفس الوقت زادت المبالغ المخصصة لمشاريع الري والبزل في الخطة الجديدة بمقدار ١١ مليون دينار عن تخصيصات نفس المشاريع في الخطة الخمسية السابقة . وفي الواقع ان الاستزادة من تخصيصات مشاريع الري والبزل وانقاص تخصيصات مشاريع التخزين في الوقت نفسه تعتبر أمرا مقبولا بعد ان تم انشاء خزاني دوكان ودرندخان على نهر دجلة وتوسيع خزان الجبانية على نهر الفرات . وقد تضمنت الخطة كذلك انشاء خزائين آخرين ، احدهما (خزان الموصل) على نهر دجلة بسعة (١٤) مليار متر مكعب والآخر على نهر الفرات (سد أعلى الفرات في حديثة) بسعة (١١) مليار متر مكعب وبعد اكمال جميع هذه الخزانات تقرر ان تتم السيطرة على (٦٠) مليار متر مكعب من مياه دجلة والفرات .

واذا أخذ في الاعتبار المقننات المائية ونظام الزراعة شبه الكثيفة الذي تقرر تطبيقه في الريف عن طريق استغلال ٤٠٪ من الاراضي الزراعية لانتاج حاصلات صيفية ، كالقطن والرز والخضروات الصيفية ، و ٦٠٪ من الاراضي لانتاج حاصلات شتوية ، خاصة القمح والشعير ، فان كميات المياه المخزونة والبالغة (٦٠) مليار متر مكعب ، سوف لا تكفي الا لزراعة (١٧) مليون دونم ، اي ان مجال التوسع الافقي في استغلال اراض جديدة في المنطقة المروية سيكون في حدود مليونين دونم تقريبا (على اعتبار ان مساحة الاراضي الاروائية تبلغ ١٥ مليون دونما) وهي تقع في المناطق التالية :-

- ١٣٠٠٠٠٠ دونم في مشروع كركوك - عظيم على الزاب الصغير
- ٤٠٠٠٠٠ دونم في مشروع اسكي كلك على الزاب الكبير
- ٤٠٠٠٠٠ دونم في حوض ديالى
- ٢٠٠٠٠٠ دونم في مشروع مندلى - بدره - جصان

غير ان الخطة الاقتصادية استهدفت استغلال ما مساحته (٥٨٢) الف دونم من الاراضى الجديدة بواسطة مشاريع الرى المقررة ، موزعة كالاتي :

- ٢١٢ ألف دونم في مشاريع رى كركوك
- ١٢٠ ألف دونم في الاسحافي
- ١٥٠ ألف دونم في مشروع الدليج
- ١٠٠ ألف دونم في مشاريع أخرى متفرقة

ولكي يتم الانتفاع بصورة مجدية من مقادير المياه المخزونة والمتوفرة في النهرين لاجل ضمان تطبيق خطة الزراعة الكثيفة في الاراضى المزروعة القديمة وتلك التى تستغل حديثا ، كان لابد على المخطط ان يولى اهتماما بمشاريع البزل وتنظيم شبكات الرى لان مشكلة الانتاج الزراعى في العراق لا تحل ، حاليا ، عن طريق التوسع الافقى في استغلال اراض جديدة ، ما دامت مشكلة تراكم الاملاح في التربة تتفاقم يوما بعد يوم ، وعليه فان اى استغلال اضافي لاراضى زراعية جديدة لا يمكن ان يكتب له النجاح ما لم تتوفر لهذه الاراضى ، مسبقا مشاريع البزل بصورة متكاملة .

واستنادا الى هذه الحقيقة زيدت مخصصات البزل والرى في الخطة الخمسية الجديدة لسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، وكمرحلة أولية لبزل كافة الاراضى التى ستصبح مساحتها في المستقبل (بعد انشاء الخزانات المقررة) ١٧ مليون دونم ارتوى اتباع السياسة التنفيذية التالية في ميدان انشاء

شبكة الميازل^(١) :

١ - تنفيذ مشاريع الري والبنزل للاراضى الجديدة ذات المساحات الواسعة كمشروع رى كركوك والعظيم بواسطة مجالس ادارة ذات صلاحيات كافية للتنفيذ والتطوير ومن ثم التشغيل •

٢ - تنفيذ مشاريع الري للاراضى الجديدة ومشاريع البنزل للاراضى المروية حاليا بمقاولات صغيرة متعاقبة ومتداخلة مدة كل منها بحدود (٢-٣) سنوات يتم فى نهاية كل منها تهيئة مساحة من الارض للزراعة فى الحالة الاولى ، وللاستصلاح ، فى الحالة الثانية وذلك لغرض الاستفادة من الصرف على اى مشروع من هذا النوع قبل اكمال العمل فيه ككل بـمدة طويلة • وهذا الاجراء يمكن دوائر الاستصلاح وبناء الخصوبة والارشاد من دخول المناطق التى تنجز شبكات ميازلها الجامعة (العامة) فور انجازها وتبدأ بتوجيه عمليات استصلاحها وتحسين خصوبتها حيث تقدم الاعمال السالفة فى المشروع تبعا لتقدم العمل فى انجاز المقاولات المتتابعة ، وبذلك تتمكن من التبكير فى جني العوائد • ولضمان هذه النتيجة يفضل فى المشاريع الجديدة تنظيم الري والبنزل بمقاولات متعاقبة ابتداء من الصدور باتجاه الذئائب ، اما فى اعمال بنزل الاراضى المروية حالية فيفضل البدء من الذئائب (قرب المصارف) باتجاه الصدور حسب خواص كل مشروع •

وبناء على ما تقدم فقد ادرجت فى الخطة الاقتصادية الخمسية مشاريع عديدة للري والبنزل فى مختلف مناطق العراق (انظر جدول رقم ٦٦) وكان من المتوقع ان ترتفع انتاجية الاراضى المستصلحة بمقدار ٧٥٪ بعد انشاء الميازل فيها ، كما وافترض فى نفس الوقت ، ان يرتفع معدل دخول الفلاحين فى الاراضى المروية من (٢١٣٣) دينار للدونم الواحد الى (١٨٩٠٠) دينار اذا ما تم انشاء شبكات الري والبنزل المقررة وطبق النمط الزراعى الكثيف القاضى بزراعة (٤٠٪) من المساحة بمحاصيل صيفية

(١) وزارة التخطيط (المصدر السابق) ص ١٢٧ •

و (٦٠٪) من المساحة بمحاصيل شتوية^(١) .
وبصورة عامة فقد ابتغى المخطط من وراء مشاريع القطاع الزراعي
في الخطة الخمسية ، تحقيق نوعين من الاهداف لسياسة الدولة
الزراعية هما^(٢) :

اولا - الاهداف العامة وتتلخص بما يلي :

- ١ - نمو القطاع الزراعي بنسبة ٧٥٪ سنويا وهو المعدل الذي اذا
أضيف الى المعدلات المقررة ، لنمو القطاعات السلعية الاخرى للاقتصاد
القومي العراقي ، يجعل نمو القطاعات السلعية كافة ٨٪ ، وهذا ما استهدفته
الخطة في تحقيق زيادة الدخل القومي خلال سنوات تنفيذ الخطة .
- ٢ - زيادة انتاج المحاصيل الرئيسة لسد الاستهلاك المحلي في سنة
الهدف (٩٦٩) مع الاخذ بنظر الاعتبار في تحديدها تزايد السكان من ناحية
والمرونة الداخلية للطلب من الناحية الاخرى .

جدول رقم (٦٦)

مشاريع الري والبزل وخلاصة تخصيصاتها في الخطة الاقتصادية الخمسية
لسنوات (١٩٦٥-١٩٦٩) (٣)

اسم المشروع	التخصيصات في الخطة (آلاف الدنانير)
١ - نايفة	١٠٠٠
٢ - اسكي كلك	٤٥٠
٣ - كركوك - حويجة - عظيم	١١٠٠٠
٤ - الاسحافي	٤٠٠٠
٥ - أواسط ديالى	١٠٠٠
٦ - ديالى السفلى	١١٠٠٠

- (١) وزارة التخطيط (المصدر السابق) ص ١٢٧ .
- (٢) وزارة التخطيط (المصدر السابق) ص ٩٦-٩٧ .
- (٣) المصدر السابق نفسه ص ١٣٠ .

اسم المشروع	التخصيصات في الخطة (آلاف الدنانير)
٧ - مندلى وبدره وجصان	٣٧٥٠
٨ - الدلمج	٧٥٠٠
٩ - الدجيله	٨٠٠
١٠ - الغراف	٣٦٥٠
١١ - المسيب والناصرية	٥٠٠
١٢ - ميسان	٣٧٥٠
١٣ - مبال الرمدى واعلى الفرات	٢٠٠٠
١٤ - الصقلاوية/ ابي غريب/ اليوسفيه/ اللطيفيه	٣٢٥٠
١٥ - الاسكندرية	٧٥٠
١٦ - الحسينية - بني حسن	١٢٥٠
١٧ - بابل - الكفل	١٤٠٠
١٨ - بابل - القادسية	٤٠٠٠
١٩ - الرميثة	١٥٠٠
٢٠ - مشروع رى لمعمل التحرير الصناعي	٥٠٠
٢١ - الكفل - الشنافية	٢٠٠٠
٢٢ - الشنافية - ذى قار - الحمار	٧٥٠
٢٣ - المصرف العام بين دجلة والفرات	٤٥٠
٢٤ - منطقة شط العرب	٦٥٠
٢٥ - سدة الهندية	٥٠٠
٢٦ - السدة الشمالية لمدينة بغداد	٦٥٠
٢٧ - مشاريع الاصلاح الزراعى	٤٠٠٠
٢٨ - مشاريع رى صغيرى	٣٠٠٠
٢٩ - اكمال وتحسين مشاريع الري الكبرى	١٣٠٠
٣٠ - دراسات ومختبرات هيدروليكية ودوائر	٢٥٠

- ٣ - التركيز على زراعة المحاصيل التي تكون المادة الاولية لبعض الصناعات الزراعية كالبنجر السكرى وقصب السكر والقطن والبنذور الزيتية .
- ٤ - تنوع الانتاج الزراعى عن طريق اتباع نظام الزراعة الكثيفة المختلطة .
- ٥ - استمرار اكمال اعمال السيطرة على المياه لدرء اخطار الفيضان وتنظيم تصريفها وتوزيعها بشكل يتفق وتحقيق الاهداف اعلاه .
- ٦ - توزيع الاراضى الزراعية على المستثمرين وتشجيع الحركة التعاونية لزيادة فعاليات صغار المزارعين لتوحيد جهودهم وتحسين كفاءتهم الانتاجية .
- ٧ - تحسين نظم الادارة في المشاريع الزراعية لتأمين حسن استغلال أراضيها .

ثانيا - الاهداف الانتاجية ، وتتلخص بما يلى :

لقد استهدفت الخطة تحقيق الاكفاء الذاتى فى انتاج واستهلاك السلع الزراعية بحيث يتوسع الانتاج المحلى ، من كل سلعة ، بمقدار يحقق ما يلى :

- ١ - كفاية الزيادة فى الطلب الاستهلاكى المحلى .
- ٢ - استبدال المستورد حاليا ، ومما يمكن انتاجه محليا ، بانتاج محلى .
- ٣ - كفاية الصادرات المتوقعة فى سنة الهدف (١٩٦٩) بافتراض ان نسبة الكمية المصدرة الى الكمية المستهلكة محليا ستبقى بنفس نسبة سنة الاساس لعام ١٩٦٤ .

واستنادا الى الطلب المتوقع على الانتاج الزراعى المحلى لغرض الاستهلاك والتصدير لعام ١٩٦٩ حددت الاهداف الانتاجية لمختلف السلع الزراعية التى ابتغت الخطة تحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة .

والجدول التالي (رقم ٦٧) يبين الزيادات المتوقعة تحقيقها في الانتاج المحلي للسلع الزراعية في عام ١٩٦٩ بالمقارنة مع سنة الاساس في ١٩٦٤ .

جدول رقم (٦٧)

الزيادة المتوقعة تحقيقها في انتاج واستهلاك مختلف السلع الزراعية بموجب الخطة الخمسية نلسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ (١)
(بالاطنان)

السلعة	مجموع التصدير (١٩٦٩)	مجموع الاستهلاك (١٩٦٩)	١	الطلب على الانتاج	نسبة زيادة
			مجموع الاستهلاك	المحل ككل	الاستهلاك
			(الانتاج)	٢ = ١ +	المحل في
			المحل في	(اهداف	سنة الهدف
			سنة الهدف	الخطة	عنه في سنة
			(١٩٦٩)	المنتجة)	الاساس
القمح	٩٣٨٥٣٤	١٠٦١١٨٩	—	١٠٦١١٨٩	٪١٣ر٠
الرز	٢٧٩٠١٩	٣٥٢٤٦٣	—	٣٥٢٤٦٣	٪٢٦ر٣
الشعير	٥٩٨٤٤١	٨٠٠٦٣٦	٣٥٤٠٠٠	١٠٥٤٦٣٦	٪٣٣ر٧
الفواكه	١٦٤٧١٨	٢١١١٤٠	—	٢١١١٤٠	٪٢٨ر١
التمور	١٣٤٠٠٠	١٨٣٩١٠	٢٩٩٨٠٠	٤٨٣٧١٠	٪٣٧ر٢
البقول	٨١١٥٣	١٠٢٧٨٣	—	١٠٢٧٨٣	٪٢٦ر٦
الخضروات	٨٣٥٣٤٤	١٠٩٥٢٧٩	—	١٠٩٥٢٧٩	٪٣١ر١
القطن الشعير	١١١٣٨	١٥٦١١	٢٠٠٠	١٧٦١١	٪٤٠ر١
التبغ والتبناك	١٢٩٩٢	١٦٤٨٢	—	١٦٤٨٢	٪٢٦ر٨
السكر(*)	١٣٨٠٠٠	١٧٢٧٨١	—	١٧٢٧٨١	٪٢٥ر٢
اللحوم	٩٤٣٣٩	١٢٨٦٩٦	—	١٢٨٦٩٦	٪٣٦ر٤
الاسماك	١١٠٠٨	١٤٨٥٩	—	١٤٨٥٩	٪٣٤ر٩
الحليب	١٦٣٠٠٠	٢٢٤١٣٠	—	٢٢٤١٣٠	٪٣٨ر٣
الصوف الخام	٩٩١٨	١٣٨٣٦	٨٩٠٠	٢٢٧٣٦	٪٣٩ر٥
الجلود الخام (عدد)	٥٧٣٠٠٠	٨٣٨٢٦٠	٥٣٢٣٠٠٠	٦١٦١٢٦٠	٪٤٦ر٢

- (١) وزارة التخطيط (المصدر السابق) ص ١٠٣ - ١٠٥ .
(*) فيما يتعلق بانتاج السكر لا يعتبر مجموع الطلب عليه في عام ١٩٦٩ هدفا انتاجيا ، اذ ان مقدار ما تهدف الخطة انتاجه من السكر سواء سواء من القصب او البنجر خلال خمس سنوات يبلغ حوالى (٧٠) الف طن في سنة الهدف .

يلاحظ من الجدول المتقدم ان الخطة الاقتصادية الخمسية قد استهدفت تحقيق زيادات ملموسة في انتاج واستهلاك السلع الزراعية في البلاد ، وقدرت الزيادات المتوقعة بـ ١٣٪ للقمح و ٢٦٪ للرز وقرابة ٣٦٪ للشعير (بما فيه الجزء المعد للتصدير) بالمقارنة مع سنة الاساس في ١٩٦٤ .
واضافة الى ذلك فان الخطة استهدفت اجراء نوع من التغير في هيكل انتاج السلع الزراعية في الريف لاجل تنويعه وتوسيع فروعه بما يتفق والتغيرات المتوقعة في حجم الانفاق الكلي للسكان واتجاه هذا الانفاق ومن ثم حاجة القطر الى المواد الاولية الزراعية التي قد يزداد الطلب عليها اثناء سني تنفيذ الخطة الاقتصادية .

فمن ناحية المواد الغذائية الزراعية تم التركيز على الخضروات واللحوم والاسماك والحليب حيث توقعت الخطة ان يزداد انتاج هذه المواد في سنة الهدف (١٩٦٩) بنسبة ٣١١٪ و ٣٦٤٪ و ٣٤٩٪ و ٣٨٣٪ لكل منهما على التوالي وذلك بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ . أما من حيث المواد الاولية الزراعية فقد ركزت الخطة على زيادة انتاج القطن الشعير بنسبة ٤٠١٪ والصوف الخام بنسبة ٤٥٪ (بما في ذلك الكمية المعدة للتصدير) والجلود الخام بنسبة ٥١٪ تقريبا (بما فيه المعد للتصدير) وهذه السلع الزراعية تتطلبها حاجات الانماء الصناعي في البلاد لانها تدخل في كثير من الصناعات الاستهلاكية التي تعتمد اساسا على المواد الاولية الزراعية والحيوانية ، وبذلك فان تطوير انتاج امثال هذه السلع يخدم التنمية الصناعية في القطر كما وان هذه التنمية في الوقت نفسه ، تعجل في انتاج السلع المذكورة وتشجع على الاكثار من انتاج بقية الغلات التكنيكية سواء كان ذلك لاجل تصنيعها أو لاجل تصدير الفائض منها الى الخارج لتحسين أوضاع الميزان التجاري للبلد .

وجدير بالذكر ان تحديد زيادات الانتاج للسلع الزراعية ومن ثم تحديد نسبة معينة لنمو القطاع الزراعي (٧٥٪) ككل في الخطة الخمسية لسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، يعتبر حدثا جديدا بالنسبة لكافة المناهج والخطط التي صدرت في العراق الى الآن . ومثل هذا التحديد يحمل جوانب

ايجابية وجوانب سلبية فى الوقت نفسه •

فايجابيته تمكن فى انها تلزم الدوائر الزراعية والمؤسسات والمنظمات التابعة لها (كالجمعيات التعاونية مثلا) بتحقيق الهدف المنشود فى رفع الانتاج الزراعى لمختلف الحاصلات ، وتؤدى عمليا الى تزايد تدخل الدولة فى الريف وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية الزراعية •

أما الجانب السلبي للتحديد فيبرز فى تعذر تعيين حجم الانتاج الزراعى المتوقع بصورة دقيقة ، ومرجع ذلك ان الارض - العنصر الانتاجى الرئيسى فى الزراعة - ومما يحيط بها من الظروف البيئية المتعددة تؤثر بصورة مباشرة على حجم الغلة الزراعية ، وكلما كان الريف متأخرا من حيث المستوى الفنى والعلمى والتقنى ، كلما زاد خضوع الانتاج فيه لمؤثرات الطبيعة والبيئة دون ان يملك المزارع اى سلاح تجاهها •

وغالبا ما يتقاضى المشرفون على اعداد الخطط عن هذه الناحية ، فيقررون حجم الانتاج الزراعى استنادا الى تقديرات متوقعة لحجم الطلب الكلى على هذه السلع الذى قد يزداد مع زيادة السكان وفي ضوء مستوى معين من الاستخدام والتكنولوجيا ، ولذا تعجز الخطة ، فى معظم الاحيان ، عن تحقيق أرقام الانتاج المقدرة فيها ، ويترتب على ذلك بروز نقص بارز فى تهيئة الخطة (لاسيما بشأن الزراعة) وبالتالي فى تنفيذها وتحقيق أهدافها •

ومن دون شك ان احتمالات الخطأ فى تحقيق الاهداف الانتاجية للخطة يمكن تقليلها فيما اذا قمنا بتحديد أرقام الانتاج المتوقع على أساس المسوحات الشاملة لامكانيات القوى الانتاجية فى الريف وظروفها الاقتصادية والتكنيكية • كما انه من الواجب ان تربط خطة رفع الانتاج ببرامج أخرى ، تنفذها الدوائر الزراعية المسؤولة ، تستهدف اشاعة مختلف الاساليب والوسائل الانتاجية الحديثة فى الريف بما يتلائم وظروف الهيكل الانتاجى فيه ، وفى هذه الحالة لابد ان يقدر - الى اقرب ما يمكن - تأثير كل مشروع وكل اسلوب او وسيلة جديدة على الانتاج الزراعى ، بغية التوصل الى تكوين معدلات معينة للزيادات المتوقعة فى المحاصيل الزراعية عن

طريق البرامج والمشاريع التي ارتبطت بخطة رفع الانتاج المتوقع •
وفي الخطة الاقتصادية الخمسية ، التي نحن بصددھا الآن ، تم
تحديد الزيادات المتوقعة لمختلف المحاصيل الزراعية عن طريق حساب
توسع الطلب الاستهلاكي المتوقع في عام ١٩٦٩ ، بالاستناد على دراسة
التغيرات المتوقعة في حجم السكان ودخولهم والتغيرات في اسعار السلع وفي
أذواق المستهلكين بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ •

أما ما يخص المسوحات الشاملة لموارد الانتاج الزراعي ولامكانيات
انتاجھا وتطورھا فلم تأخذ بها الخطة ، لان امثال هذه المسوحات ، خاصة
الاقليمية والموضعية ، تنعدم نهائيا في العراق ، كما انه لم يدرس دراسة
كافية تأثير كل مشروع من المشاريع الزراعية على انتاجية القطاع الزراعي
برمته •

ومهما يكن من أمر الطريقة التي بموجبھا تم تحديد الزيادات
المتوقعة في انتاج السلع الزراعية المينة في الخطة الاقتصادية ، فان ارقامھا
تعينا على تقرير مدى نجاح وفشل الخطة في تحقيق الاهداف الانتاجية
المقررة للقطاع الزراعي عن طريق المشاريع المدرجة فيها ، وعلى الرغم من
ان ارقام الانتاج الزراعي الفعلي لعام ١٩٦٩ في العراق لا تتوفر لدينا في
الوقت الحاضر الا اننا نستعين بآخر الارقام الاحصائية المتوفرة بشأن الانتاج
الزراعي لعام ١٩٦٦/١٩٦٧ لنرى نسبة زيادة انتاج مختلف المحاصيل
خلال السنتين اوليتين (١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧) من عمر الخطة
الاقتصادية وذلك بالمقارنة مع سنة الاساس في ١٩٦٤ من جهة وبالمقارنة
مع سنة الهدف ١٩٦٩ من جهة ثانية ، والجدول رقم (٦٨) يوضح ذلك •

وعند التمعن في الجدول نلاحظ بأن الزيادات التي سجلتها معظم
الغلات الزراعية المذكورة خلال عام ١٩٦٦/١٩٦٧ هي واطئة بصورة عامة
بالمقارنة مع عام ١٩٦٤/١٩٦٥ • بل واكثر من ذلك فقد تناقص انتاج بعض
المحاصيل خلال الفترة المذكورة ، كالقمح مثلاً حيث هبط انتاجه بنسبة
١٤٪ ، ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة للتبغ والتبناك والجلود الخام حيث

تناقص انتاجهما في ١٩٦٦/١٩٦٧ بنسبة ٥٦٪ و ١٢٪ لكل منهما على التوالي وذلك بالمقارنة مع سنة الأساس في ١٩٦٤/١٩٦٥ •

الى جانب كل ذلك فاننا لو أخذنا بنسب الزيادات التي سجلتها الغلات الزراعية خلال السنتين الاوليتين من وجود الخطة الاقتصادية كمعدل لما يمكن ان يكون عليه انتاج تلك الغلات في السنوات المقبلة (اى خلال سنوات ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٦٨/١٩٦٩ و ١٩٦٩/١٩٧٠ وهى السنوات الاخيرة لتنفيذ الخطة) لاستطعنا ان نقول باننا سوف نحتاج الى ما لا يقل عن (٢٠-١٠) سنة أخرى لتحقيق الاهداف الانتاجية الزراعية للخطة^(١) وخاصة بالنسبة للشعير والفواكه والقطن الشعير واللحوم والحليب والصوف •

وتؤكد التقديرات الجديدة للدخل فى العراق على ان نمو القطاع الزراعى لا يزال يسير ببطء شديد • فالقيمة المضافة للمحاصيل الحقلية والخضروات والفواكه فى القطاع الزراعى (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) لم تزد فى عام ١٩٦٦ الا فى حدود ١٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ اى بمعدل نمو مركب قدره ٤٪ سنويا ، وبنفس هذا المعدل تقريبا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعى برمته خلال ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، ذلك لان القيمة المضافة لبقية الفروع الانتاجية لهذا القطاع كالمنتجات الحيوانية والغابات وصيد الاسماك والمنتجات العرضية ، قد سجلت هبوطا كبيرا خلال عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦^(٢) •

وجدير بالذكر ان معدل النمو المركب الفعلي للقطاع الزراعى والبالغ نحو ٤٪ سنويا لا يتفق والهدف الذى اقترته الخطة فى تنمية هذا القطاع بنسبة ٧.٥٪ سنويا ، وفى نفس الوقت فان هذا المعدل الذى حققه نمو القطاع الزراعى لا يزيد كثيرا على نمو السكان فى العراق خلال السنوات الاخيرة والذى بلغ نحو ٣.٤٪ سنويا •

(١) انظر الجدول رقم (٦٧) •

(٢) وزارة التخطيط « تقرير عن الدخل القومى فى العراق للفترة ١٩٦٦-١٩٦٧ » ص ٢١ •

جدول رقم (٦٨)

تطور الانتاج الزراعى فى العراق خلال ١٩٦٤-١٩٦٦ (١)

الغلة	الانتاج فى العام ١٩٦٥/١٩٦٤ (بالآلاف الاطنان)	الانتاج فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ (بالآلاف الدنانير)	نسبة زيادة الانتاج	معدل النمو المركب
القمح	١٠٠٦	٨٦٠	%١٤-	%١٤-
الشعير	٨٠٦	٨٥٥	%٠٦	%٠٢
الرز	١٩٨	٣٠٨	%٥٥	%١٨
الفواكه	١٣٣	١٣٩ (+)	%٤٥	%١٥
التمور	٣١٠	٣٨٠	%٢٢	%٧
البقول	٥٤	١٥	%٢٠	%٦
الخضروات	١٣٧٣	١٧٨٤	%٢٩	%٩
القطن الشعير	١٢	١٣	%٨	%٢
التبغ والتبناك	١١	٦ (+)	%٥	%٥
السكر	٣٢	غير متيسرة	-	-
اللحوم	١١١	١١٢ (+)	%٠٩	%٠٣
الاسماك	١١	غير متيسرة	-	-
الحليب	٦٧٢	٦٨٧ (+)	%٢٢	%٠٧
الصوف	١٤	١٦ (+)	%٤	%٤
الجلود الخام (عدد)	٥٦٢٢	٥٠٠٦ (+)	%١٢-	%١٢-

ان هذا النمو الواطىء للقطاع الزراعى يعود على الاغلب الى عدم تنفيذ المشاريع المقررة فى الخطة ولاسيما تلك التى تؤثر فى انتاجية المزارعين فى وقت مبكر ، كالاسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والآلات الزراعية ونشر السلف والارشاد الزراعى ومكافحة الامراض وتنظيم الري ، وغيرها . ويشير الى ذلك بصورة جزئية ، ما تم صرفه من مخصصات

(١) اقتبس الجدول من المصادر التالية :

- أ - المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٧ .
- ب - وزارة الزراعة « دراسات فى المحاصيل الصناعية لعام ١٩٦٨ » .
- ج - وزارة التخطيط - من دراسات الخطة الاقتصادية الخمسية « القطاعات الانتاجية الرئيسية والخدمات العامة » - القسم الثانى - .
- د - وزارة التخطيط « تقرير الدخل القومى فى العراق للفترة ١٩٦٦-١٩٦٧ » بغداد ١٩٦٩ .
- (*) لعام ١٩٦٦ .

القطاع الزراعي للسنتين المائتين ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧ ، اذ لم تزد نسبة المصروف الفعلي من المبلغ المخصص للقطاع الزراعي في الخطة عن ٢٧,٧٪ و ٢٨,٨٪ في عامي ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧ على التوالي ، في حين بلغت نسبة مصروفات قطاع المواصلات ٤,٨٪ و ٦,١٦٪ من مخصصاته للسنتين المذكورتين ونفس الشيء تقريبا بالنسبة لقطاع المباني حيث صرفت ٥,٢٪ و ٣,٧١٪ من مخصصاته خلال ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧^(١) وهذا ما يدل على ان الاولوية لا تزال تعطى لمشاريع القطاعات غير الانتاجية .

وجدير بالذكر ان قسما كبيرا من التخصيصات الحكومية للخطة الاقتصادية يتسرب سنويا الى الانفاق الحكومي على شؤون الادارة من دون ان يصحبه انتاج ملموس ، وهذا ما يشكل خطرا على الحياة الاقتصادية للبلاد وينذر بوقوع اختلال في مستوى الانفاق والاستهلاك فيجب تداركه قبل ان يستفحل . والى جانب ذلك فان الجهاز الاداري ، على الرغم من النمو السريع لنفقاته ، ظل قاصرا عن مواجهة المسؤوليات المتزايدة التي ترتبت على عملية التنمية ، بل لقد انقلب في كثير من الاحوال الى معوق للتنمية بدلا من ان يكون دافعا^(٢) .

أما ما يخص مصروفات القطاع الزراعي بالذات فالظاهر انها كذلك لم توزع توزيعا صحيحا بما يتفق وتحقيق الاهداف الانتاجية السريعة لفروعه . فمثلا ان ما تم صرفه من مخصصات وزارة الاصلاح الزراعي بلغت ١٩,٧٪ و ٢٢,٤٪ من جملة مخصصاتها للسنتين المائتين ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧ على التوالي ، بينما بلغت نسبة مصروفات تجارة الحبوب (وهو من مشاريع القطاع الزراعي تنفذ من قبل وزارة الاقتصاد) ٤,٣٤٪ من مخصصاته لعام ١٩٦٥/١٩٦٦ و ٢,٧٥٪ لعام ١٩٦٧/١٩٦٦ .

-
- (١) وزارة التخطيط - الدائرة الزراعية - التقرير السنوي لعام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ « القطاع الزراعي » بغداد ١٩٦٧ ص ٣ .
- (٢) نص الكلمة التي القاها الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط من اذاعة وتلفزيون بغداد مساء يوم الاحد ٦-٣-١٩٦٩ حول « الاطار العام لخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ » .

وكما ذكرنا سابقا ولمرات عديدة ، فان مشاريع الاصلاح الزراعي تأتي في مقدمة المشاريع الضرورية للقطاع الزراعي نظرا لان اراضي الاصلاح الزراعي تشغل حاليا قرابة ٣٦٪ من مجموع الاراضي الزراعية للقطر ويعمل فيها - سواء عن طريق التوزيع او التعاقد - ٢٥٩٥٦٠ مزارعا وأغلبهم لا تصلهم خدمات الاصلاح الزراعي وبرامجه في تطوير الريف ، بدلالة ان ٢٤٪ فقط من هؤلاء قد اتموا ، لغاية أواخر عام ١٩٦٨ ، الى الجمعيات التعاونية الزراعية ، أضف الى ذلك ان هذه الجمعيات تفقد الى عديد من مقومات نجاحها وهي لا تقدم سوى خدمات قليلة لاعضاءها في ميدان التوريد والتسويق والتسليف وغيره^(١) .

ومع كل ذلك فان الملاحظات التي ذكرناها عن كيفية سير الانتاج الزراعي والصرف على مشاريعه بموجب الخطة الاقتصادية الخمسية ، لا تعتبر قرارات نهائية ، لان أمام الخطة لا تزال سنة واحدة من العمر كي تصل الى نتائجها النهائية . ومن المتوقع ان تتخذ في البلاد خلال هذه الفترة اجراءات سريعة بشأن تنمية الانتاج الزراعي ورفع مستواه ، خاصة وان تجربة نشر استعمال الاسمدة الكيماوية في حقول الشلب أدت الى تحقيق نتائج باهرة في رفع مستوى انتاج هذا المحصول الغذائي الاساسي لحياة المجتمع العراقي . فان نتائج تلك التجربة ستحت المزارعين بلا شك على الاخذ بمختلف الاساليب الفنية الجديدة لزيادة انتاجهم وتنويعه ، والخطط الموجودة حاليا لتحسين بذور الحنطة ونشر زراعة الانواع الجيدة منها لا تقل أهمية عن استخدام الاسمدة في تحسين الانتاج الزراعي للبلاد وتطويره . ويمكن القول بايجاز بأننا لو تمكنا خلال السنة المقبلة^(٢) التي تعتبر اخر سنين الخطة الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٩) ، من تعديل بعض الاسس العامة

-
- (١) انظر بحثنا بعنوان « التعاون الزراعي في الريف العراقي » في مجلة العلوم اللبنانية العدد التاسع ، ايلول ١٩٦٩ .
- (٢) يقصد بها السنة الحالية ١٩٦٩-١٩٧٠ وهي السنة الاخيرة للخطة الاقتصادية الخمسية . وقد انجزت كتابة هذه الصفحات في اواخر السنة الماضية .

لكيفية الصرف على مشاريع القطاع الزراعى وتنفيذ أهم ما يمكن منها حتى يتسنى لهذا القطاع ان ينمو بمعدل لا يقل عن ٥٪^(١) ، فاننا نكون بذلك قد هيئنا الاطار العام للانماء الزراعى المقبل فى ظل الخطة الاقتصادية الخمسية القادمة .

وفى رأينا يجب ان ينصب التركيز خلال هذه السنة على مشاريع الاصلاح الزراعى كتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتقديم المساعدات الكافية لها لتلبى حاجات المزارعين الاعضاء لمختلف خدمات الانتاج الزراعى . وكذلك العمل على توفير اعداد كافية من المكنائ والآلات الضرورية للجمعيات التعاونية ومحطات تأجير المكنائ ونشر استعمال الاسمدة الكيماوية فى بساتين الخضروات والفواكه وارشاد المزارعين الى كيفية الانتفاع بالاسمدة انتفاعا جيدا وكذلك تسليف المزارعين سلفا عينية على شكل البذور المحسنة للانتاج وليس لغرض الاستهلاك . والى جانب كل هذا يجب ان يستمر العمل فى الريف لاكمال شبكات البزل والرى والمباشرة بانشاء سد الفرات ، لان هذه المشاريع تعتبر من المشاريع الاساسية للقطاع الزراعى وعليها يتوقف الى حد بعيد ، نجاح وفشل بقية المشاريع الاخرى التى تهدف تنويع الانتاج وتكثيفه وتغير بنيانه ككل ، وهذا امر يتطلبه هدف الانماء الزراعى النهائى فى القطر بلا شك .

وفى اعتقادنا ان تخصيصات القطاع الزراعى لعام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ فى الخطة الاقتصادية الحالية التى تبلغ نحو ٣٧٢ مليون دينار ، تكفى لانجاز معظم المشاريع العاجلة التى يحتاجها الريف خلال السنة المقبلة ، ولذلك يعتبر من الواجب ان يتم صرف هذا المبلغ على مشاريع القطاع الزراعى خلال السنة القادمة بصورة كاملة وأن يراعى فى صرفه المشاكل الآتية التى تواجه المزارعين كى يكون فى الامكان تحقيق نتائج صرف هذا المبلغ فى أقرب وقت يمكن للشروع بتنفيذ المشاريع الجديدة التى سوف تتضمنها

(١) لا تعتبر هذه النسبة قليلة خاصة اذا علمنا بان معدل النمو المركب للقطاع الزراعى كان صفرا (بالاسعار الثابتة) خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ وارتفع الى ١٢٪ خلال ١٩٦٢ - ١٩٦٦ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢ .

الخطة الاقتصادية الخمسية المقبلة *

وجدير بالذكر ان الخطة الاقتصادية المقبلة ، التي لا تزال في دور الاعداد ، سوف تشمل الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، ويلاحظ من المعلومات المتوفرة بشأنها أن من بين ما تستهدفه الخطة الجديدة هو تعديل نواقص الخطة السابقة من حيث التخصيصات والانفاق ليتسنى للقطاعات السلعية في الاقتصاد القومي العراقي ان تنمو بوتائر جيدة في المستقبل * وقد اشار الدكتور جواد هاشم ، وزير التخطيط ، عند اعلانه عن اطار الخطة الاقتصادية الخمسية لسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، الى وضع الاقتصاد العراقي في الماضي القريب بقوله^(١) « ان ما يستدعي النظر في شؤون العراق انه رغم وجود امكانيات كبيرة لنمو القطاع الزراعي ورغم ما يبذل في سبيل تنميته من اموال فقد ظل هذا القطاع في حالة من الجمود رغم انه المورد الرئيسي للرزق بالنسبة لغالبية السكان ، وانتهى بنا الامر الى اننا بعد ان كنا نصدر جانبا من فائض انتاجنا من بعض المواد الزراعية أصبحنا نستورد كثيرا من تلك المواد ... ومن جهة أخرى فاننا اذا نظرنا الى قطاع الصناعة والتعدين ، باستثناء النفط ومنتجاته فان معدلات النمو في هذا القطاع ما زالت قاصرة عن بلوغ المستوى الجدير بها وهو الامر الذي يدعو للاسف في دولة يعتبر التصنيع فيها ميدانا فسيحا يمكن ان يصنع الكثير في وقت قصير * وإذا كان الاقتصاد القومي قد استطاع رغم ذلك ان يحقق معدلا للنمو يبلغ ٦٪ سنويا فان اكبر الفضل في ذلك يعود الى قطاع النفط » *

ومن هنا يبدو بصورة جلية بأن القطاعات السلعية في الاقتصاد القومي العراقي لم تحقق تطورا ملموسا خلال السنوات المقبلة ولهذا فمن المتوقع ان ينصب التركيز عليها في اطار الخطة الاقتصادية الخمسية المقبلة * وفيما يخص القطاع الزراعي فمن المتوقع ان يبلغ مجموع ما يخصص له خلال ١٩٧٠ - ١٩٧٤ نحو ١٧٠ - ٢٠٠ مليون دينار وهو ما يتراوح بين ٣٤,٧٪ و ٤٠,٨٪ من مجموع الاستثمار الحكومي المركزي المخصص

(١) من كلمته التي القاها من اذاعة وتلفزيون بغداد مساء يوم الاحد

للمخطة والمقدر بنحو ٤٩٠ مليون دينار^(١) .

ومن المزمع كذلك توجيه استثمارات القطاع الزراعي نحو تحقيق الاهداف التالية للسياسة الزراعية^(٢) :

١ - الاستفادة بصورة تامة من الاراضي الزراعية على ضوء مسحها مسحا كاملا لتعين انواع تربتها وملائمتها لاستنبات مختلف المحاصيل الزراعية وتحديد انتاجيتها ودراسة الظروف البيئية والمناخية المحيطة بزراعة الغلات الموجودة في الارض .

٢ - الاهتمام بالابحاث العلمية والتجريبية الزراعية في مراكز الابحاث والتجارب لاختيار الدورات الزراعية المناسبة لمختلف المناطق الزراعية واشاعة استخدام البذور المحسنة والاسمدة والمواد المقاومة للآفات والأمراض .

٣ - الاسراع في اتمام الدراسات الفنية التمهيدية للخزانات الثلاثة وهي : خزان الموصل وحديثة (سد الفرات) وحميرين . وتنفيذ مشروعاتها لدرء اخطار الفيضان وتجهيز الاراضي باحتياجاتها المائية .

٤ - انشاء جداول الري وشبكات البزل بحيث تغطي جميع الاراضي الزراعية المستغلة حاليا خلال سنوات الخطة تخلصا من الاملاح ومشاكل قلة المياه المتوفرة للري .

٥ - التركيز على مشروعات التوسع الرأسي (العمودي) ذات الكلفة القليلة نسبيا والعائد السريع ، تحقيقا للزيادة العاجلة في انتاجية

(١) اجريت بعض التعديلات على المبالغ المرصدة لتنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية ٩٧٠-٩٧٤ حينما كان الكتاب مشرفا على الطبع . وقد اعلن بان مجموع الانفاق الاستثماري للقطاع العام سوف يبلغ نحو ٨٥٩ مليون دينار خلال سنوات الخطة ، منه مبلغ ٥٣٧ مليون دينار لاستثمارات القطاع الحكومي المركزي مبلغ ٣٢١ مليون دينار للاستثمارات الممولة ذاتيا من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام . وقدر بشكل عام ان يبلغ مجموع الانفاق الاستثماري لكافة القطاعات - بما فيه انفاق القطاع الخاص - حوالى ١٠٤٤ مليون دينار خلال سنوات الخطة .

(٢) راجع : « لمحات من التخطيط في العراق » وزارة التخطيط ، ايلول ١٩٦٩ ، ص ١١٠-١١٤ .

الارض ، مع الربط بينها وبين مشروعات التوسع الافقى على المدى الطويل
فى حدود امكانيات الدولة فى استصلاح الاراضى الجديدة •

٦ - تنوع الانتاج الزراعى بغية الحصول على انواع جديدة من
المحاصيل الزراعية والقضاء على مشاكل الزراعة الاحدية •

٧ - تحقيق معدل للنمو فى القطاع الزراعى لا يقل عن ١٠٪ سنويا
خلال مدة تنفيذ الخطة ليوافق الانتاج الزراعى مقادير الاستهلاك المحلى
(النهائى والوسيط) مع الربط بين سياسة الانتاج وسياسة التصدير
والاستيراد خاصة الى اسواق البلدان العربية •

٨ - تقوية الحوافز لدى المزارعين الى مضاعفة الجهود فى الانتاج
الزراعى عن طريق :

آ - انجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع وانهاء الادارة المؤقتة ضمانا
لاستقرار الفلاحين على الارض الزراعية •

ب - نشر التوعية بين الفلاحين ودعم اجهزة الارشاد الزراعى لهذا
الغرض •

ح - ضمان عائد مجز للفلاحين بتقرير سياسة سعرية فعالة وجهاز
تسويقي كفء يقضى على استغلال التجار والوسطاء •

د - نشر الائتمان الزراعى فى صفوف الفلاحين بواسطة السلف
العينية أو النقدية •

٩ - دعم البنىة التعاونى فى الزراعة بنشر الوعى التعاونى بين
اعضاء الجمعيات التعاونية ، واختيار القادة الصالحين منهم لادارة شؤونها
وامدادها بالامكانيات المالية والبشرية لنشر الرسالة الملقاة عليها • ومن أجل
ذلك يجب ان تضع كل جمعية برنامج عمل سنوى لانواع الخدمات التعاونية
وحجمها وتقدير المبالغ اللازمة لتمويلها ومصادر هذا التمويل وان تلتزم
كل جمعية بتنفيذ الخطة وتقديم نتائج متابعة التنفيذ للتعرف على مواطن
الضعف للملافاها واسباب النجاح لتقويمها •

١٠ - استغلال كل الامكانيات الطبيعية المتاحة لاستغلال الغابات والثروة
الحيوانية عن طريق اتباع الطرق الصحية فى تربيتها وتحسين انواعها

وتوفير الاعلاف لها •

١١- معالجة الهجرة من الريف عن طريق « مشروعات تحسين القرية » و امدادها بالمرافق الحيوية والخدمات الاجتماعية والارتفاع بمستواها الحضارى الى مستوى المدينة •

ونود ان نؤكد هنا على ضرورة تشكيل هيئة خاصة ثابتة تشترك فيها مختلف الوزارات ذات العلاقة بالزراعة لتشرف على تنفيذ مشاريع القطاع الزراعى فى الخطة الجديدة المقبلة • فمن شان هيئة كهذه ان تقف على مشاكل الريف المتعددة من مختلف الزوايا وتقترح تعديل مشاريع الخطة أو اضافة بعض الآخر اليها ، حسب الحاجة ، ومن ثم متابعة تنفيذها بصورة جديدة وبشكل لا يتعارض مع اهداف القطاعات الاخرى الانتاجية فى ميدان التنمية العامة ، ويفضل ان ترتبط هذه الهيئة ، اى كانت تسميتها ، برئاسة الدولة العليا لضمان انجاز اعمالها بسرعة واعطائها الصلاحيات الواسعة من ناحية اصدار الانظمة والتعليمات الخاصة بشأن تنفيذ وتعديل المشاريع الزراعية •

ومن الجدير بالذكر ايضا ، أنه لو استطاعت الخطة الجديدة تحقيق معدل لنمو الانتاج الزراعى يبلغ ٦-٥ ٪ ، وليست ١٠ ٪ كما قدرتها ، خلال سنوات تنفيذها ، فان ذلك يعتبر أمرا جيدا نظرا لتراكم عديد من المشاكل فى الريف العراقى • ولهذا السبب من الضرورى جدا الاسراع فى تنفيذ المشاريع الآتية للريف ومتابعتها والتقليل من العمليات الروتينية والادارية المطولة التى غالبا ما تسبب فى تأخير انجاز مشاريع الخطط الاقتصادية •

جدول رقم (٦٩)

الحدود الدنيا والعليا للتوزيع القطاعى للاستثمار الحكومى المركزى فى الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٧٠-١٩٧٥)

القطاع	المبلغ (مليون دينار)	النسبة المئوية
الزراعة	١٧٠-٢٠٠	٣٤٧-٤٠٨
الصناعة	١٤٥-١٧٠	٢٩٦-٣٤٧
انتقل والمواصلات	٦٠-٨٥	١٢٣-١٧٩
المباني والاسكان	٦٠-٩٠	١٢٣-٢٠٤

خلاصة

من كل ما تقدم يلاحظ بأن كافة البرامج والخطط الاقتصادية التي صدرت في العراق خلال تاريخه المعاصر قد ركزت على الزراعة واعطتها الاولوية في ميدان التخصيصات من بين القطاعات السلعية الاخرى للبلاد ، وما صرف على الزراعة فعلا بموجب تلك المناهج والخطط بلغ حوالى ٢٦٢ مليون دينار خلال الفترة من ١٩٣١ الى ١٩٦٧ •

الا ان الاموال الطائلة التي صرفت باسم « الانماء الزراعى » لم تؤد في الواقع الى ازالة الجمود المهيمن على القطاع الزراعى وفروعه الانتاجية الرئيسية • فلا تزال مظاهر التخلف هي السمات الاساسية للعمل وللانتاج وللمعيشة ، بصورة عامة ، في هذا القطاع الحيوى من اقتصاد بلادنا ويوما بعد يوم يتزايد اعتمادنا على موارد النفط ، علما بأن ما نحصل عليه من استخراجنا وتصديرنا للنفط يخضع لمؤثرات عديدة تخرج عن سيطرتنا الفعلية ولذلك فان اى نقص ملموس قد يتعرض اليه واردنا من النفط يؤدى الى ترتيب آثار وخيمة على اقتصادنا القومى • وفي الوقت الذى يتزايد اعتمادنا على النفط ، نلاحظ بأن نصيب القطاعات السلعية فى تمويل الدخل الوطنى لا يشكل سوى جزءا ضئيل بالمقارنة مع عوائد النفط • فنصيب القطاع الزراعى من الدخل القومى للبلاد لم يتجاوز عن ٢٢٪ فى عام ١٩٦٦ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢) كما ولم يزد نصيب الصناعات التحويلية (بما فيها تصفية النفط) على ٨٫٧٪ من الدخل القومى فى حين بلغت حصة النفط فى الدخل القومى حوالى ٤٢٪ فى العام المذكور •

واضافة الى كل ذلك فلا تزال معظم استيراداتنا تتكون من مواد زراعية - حيوانية ونباتية - ، حيث ان ازدياد السكان وارتفاع دخولهم الى جانب بطء نمو الانتاج الزراعى ، يدفع الدولة الى الاستيراد من الخارج لسد الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية الزراعية والغذائية •

جدول رقم (٧٠)

قيمة التجارة الخارجية في العراق لاهم السلع الزراعية

خلال عام ١٩٦٧ (١)

السلعة	الاسم	القيمة (بالدينار)	السلعة	التصدير	القيمة (بالدينار)
منتجات الالبان	١٠١٣٠٧٢	التمور	٦٧٤٣٦٨٥		
بيض الطيور ومشتقاته	٨٨٢٩٩١	الدبس	٦٨٣٩٧		
خضروات طازجة ومبردة	١١٧٥٢٩٤	الحيوانات الحية	٥١٨١٩		
ومحفوظة	٥٣٥٩٦٤	الانصارين	٦٣٧٤٥٤		
البقول	١١٤٥٨٢٣	عرق السوس	٣١٧٣٧٠		
الفواكه المذجة والجافة	٤٦١٨٠٧٥	التبغ	٢٧٩٤٤١		
القهوة والشاي	٧٦٥٦٩٠١	الحنطة	١٦١٢٥		
السكر	٤٨٤٥٠٢٢	الباقلاء	٢١٦٩٦		
انحنط، والدقيق	٣٥٠٤٧٧	الرز	١١١٥		
حبوب وانماز للبذار	٤٠٩١٥٥	الذرة البيضاء	٧٣١٢		
بذور وانماز زيتية	٤٠٥٦٥١٠	حبوب اخرى (ذرة وغيره)	٣٠٠		
صمغ ولت وماسيكا	٣٨٠١٤٢	النش	١٦٩١٩٥		
زيوت وشعوم حيوانية	٤٢٨٧٩٦٣	منتجات انفاخن (نخالة			
زيوت نباتية سائلة ومجمدة	٢٩٨٤١٠	وغيرها)	٣٥٥٣٣		
زيوت اشعوم الاولية	١١٧٤٤٢	بذور السمسم	٢٣٦٥٦٠		
المضمية (تالو)	٢٥٨٨٣٢	قش وعنب ونوى انتمر	١٧٨٢٥٤		
زعفران وتور هند وكركم	٣٥٦٥٧٤	العفص	١١٣٤٣٩		
وغيره	٢٥٧٢٤٩٠	البردى المضغوط	١٥٧٥٢		
عسل اصطناعي وسكر كلوكوز	٣٧٤٨٩٣	جلود خام	١٢٨٩٤٦٤		
سكاير ومصنوعات تبغ	٢٨٩١٩٢	صوف خام	١٣٢٩٥١١		
جلود خام		قطن خام	٥٩٢٥٨٤		
اخشاب		الخضروات	٢٦٩٩٩٣		
لحم خشب		التبغ والسيكاير	١١٢٥٣٦		
صوف خام					
المجموع	٣٧٠٢١٩٤٥	المجموع	١٢٤٦٤٨٣٩		

(١) المحاصيل الصناعية في العراق - مصدر سابق - نشرات التجارة الخارجية لعام ١٩٦٧ .

وحتى اذا لاحظنا بأن العراق يصدر سنويا بعض السلع الزراعية للخارج فان ذلك التصدير لا يعني بتاتا بأن الانتاج يفيض عن حاجة البلاد في تلك السلع ، ذلك لان نفس السلع التي تصدر تدخل من جانب اخر في قائمة الاستيرادات ، والاختلاف في النوعية فقط . وازضافة الى ذلك ان قيمة الاستيرادات تعادل ، غالبا ، ثلاثة أضعاف قيمة ما نصدره الى الخارج من السلع الزراعية (انظر الجدول رقم ٧٠) كما ان هذه السلع التي نصدرها هي معظمها من المواد الاولية ، الزراعية والحيوانية ، التي لا تستوعبها الصناعات المحلية القائمة بسبب انخفاض طاقاتها الانتاجية او تنعدم الصناعة التي تستخدمها اطلاقا .

والاهم من كل ذلك ان تجارة السلع الزراعية الخارجية القائمة على تصدير المواد الاولية واستيراد المواد الغذائية تعني بأن الزراعة في البلد تعتمد اساسا ، من حيث تكوين الدخل ، على الاسواق الخارجية وظروفها ، وان الفروع الانتاجية فيها لم تتطور بشكل متوازي كى تؤدي واجباتها المطلوبة في توفير المواد الغذائية للسكان والمواد الاولية للصناعة ومن ثم للتصدير . ويدل على ذلك صادراتنا من التمور ، والشعير ، مثلا ، واستيراداتنا للفواكه والالبان والخضروات والزيوت النباتية وغيرها . فالجدول رقم (٧٠) يبين لنا بأن ما حصلناه من تصديرنا للتمور والشعير والقطن والرز قد دفعناه مرة ثانية الى الخارج لقاء استيراداتنا للالبان والبيض والخضروات والفواكه والزيوت النباتية ، أى بمعنى آخر ان البلاد لم تحصل على أى ربح يذكر من تصديرها للمواد المذكورة ، ويظهر هذا بشكل أوضح من مقارنة القيمة الاجمالية لاستيراداتنا الزراعية مع قيمة صادراتنا الزراعية ككل .

وجدير بالذكر ان تزايد الاعتماد على استيراد السلع الزراعية في بلد كالعراق الذى تشغل الزراعة فيه حيزا رئيسا بين القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومى ، من حيث نسبة الدخل المنتج ومن حيث نسبة العاملين فيها ، يدل بصورة جلية على ان الزراعة تعاني من التخلف والتأخر ، كما

يدل من جهة ثانية على ان وتثر نمو السلع الزراعية التي تحققت فعلا في البلاد خلال ١٠-١٥ سنة الاخيرة في ظل التنظيمات الزراعية الجديدة والبرامج والخطط الصادرة هي بطيئة جدا ، والى جانب كل هذا فن ازدياد الاعتماد على الاستيراد باستمرار يعكس لنا فشل الاسلوب الذي اتبع في الماضي لتطوير القطاع الزراعي وتنميته . ونظرا لاهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي فان فشل انماؤه وبالتالي تخلفه قد ادى الى ببطء نمو الاقتصاد القومي ككل .

وبغية التأكد من فشل الاسلوب الذي اتبع سابقا لتطوير القطاع الزراعي في العراق نورد هنا المعايير الرئيسية التي تقاس على ضوءها الفعالية الاقتصادية للمشاريع القائمة في الارياف النامية ، وهي :

- أولا - مستوى نمو وتطور الموارد والقوى الانتاجية الزراعية .
- ثانيا - مشكلة التغذية ومدى معالجتها .
- ثالثا - التخلص من استيراد المواد الزراعية والغذائية .
- رابعا - حجم انتاج المواد الاولية الزراعية .
- خامسا - وتأثر تراكم رأس المال ومدى سرعتها .

على ضوء هذه النقاط يمكن قياس مدى فشل ونجاح الخطط والمشاريع التي تقام في الارياف النامية ، ومنها العراق بدون شك ، وبذلك فان الفعالية الاقتصادية لهذه المشاريع تتوقف على مدى معالجتها للنقاط المذكورة اعلاه التي تعتبر بمثابة الاهداف الاقتصادية الرئيسية للتنمية الزراعية في الريف .

وبالنسبة للعراق فقد رأينا ، في عديد من مواضيع هذا الكتاب ، بأن استغلالنا للموارد الطبيعية الزراعية (كالارض والماء مثلا) لا يزال في مستوى رديء ، كما ان الطاقات البشرية والوسائل الانتاجية الحديثة التي تؤدي الى تطوير هذه الطاقات والموارد وترفع من انتاجيتها لم تستغل حسب المستوى الملائم ، وازضافة الى ذلك فان نصيب الفرد من الانتاج

والاستهلاك يسير نحو الهبوط بسبب تكاثر السكان وعدم مواكبة نمو الانتاج الزراعى له (انظر الجدول رقم ٧١) وهذا ما دفعنا الى استيراد مختلف السلع الزراعية • ومن ناحية المواد الاولية الزراعية ، كالفلات التكنيكية والبذور الزيتية والمواد الاولية الحيوانية ، فان انتاجها ينمو - اذا استثنينا القطن - بشد ببطىء ايضا •

ونظرا لانخفاض الانتاجية الزراعية وضآلة حجم الدخل الزراعى لا يمكن توقع اى نمو مناسب لتراكم رأس المال فى الريف ويؤكد ذلك ايضا موقف المزارعين من القروض التى يمنحها لهم المصرف الزراعى ، حيث ان نسبة كبيرة من مبالغ القروض المستحقة سنويا على المزارعين للمصرف لا ترجع اليه كما تؤجل مبالغ كبيرة منها ايضا فى كل سنة تقريبا • وعدا ذلك فان السلف العينية التى منحها المصرف الزراعى للمزارعين على شكل البذور خلال الموسم الشتوى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لم تعد نهائيا اليه بسبب ضعف الامكانيات المادية للفلاحين ، الى ان تم اعفاء المستلفين من الديون العينية المترتبة بذمتهم بموجب بيان مجلس قيادة الثورة فى أواسط تموز عام ١٩٦٩ •

من هنا اذن نستطيع القول بأن البرامج والمشاريع التى استهدفت تنمية الانتاج الزراعى فى العراق خلال السنين الماضية قد فشلت فى تحقيق الاهداف الاقتصادية الرئيسة لهذه التنمية •

أما النتائج الاجتماعية للبرامج السابقة المذكورة فيمكن ان تقرر على ضوء تطور مستوى معيشة السكان فى الريف ومدى تحسن جوانب حياتهم الاجتماعية بصورة عامة • والمعلوم ان مستوى المعيشة يقاس عادة بمقاييس عديدة من ابرزها مدى توافق نمو الانتاج الزراعى مع نمو السكان فى الريف خلال فترة معينة • وبالاستناد الى هذا المقياس نرى بأن معدل نمو سكان الريف قد بلغ ١٠٥٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ، فى حين ان معدل النمو السنوى لمنتجات القطاع الزراعى كان صفرا ، خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ • ومن جهة ثانية فان منتجات هذا القطاع لم تنمو

سوى بمعدل ١.٢٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ • وبصورة عامة يمكن ان يقال بأن معدل تزايد السكان في الريف قد تفوق على معدل نمو الانتاج الزراعي خلال السنوات المذكورة ، وهذا ما يدل على هبوط مستوى المعيشة في الريف وبالتالي عدم تحقيق الاهداف الاجتماعية لبرامج التنمية في الزراعة •

واضافة الى ما ذكر فان هناك دلائل عديدة اخرى تعكس لنا تأخر الحياة الاجتماعية في الريف منها ، انتشار الفقر والبطالة والامية والمرض والهجرة والربا وغيرها من العلل الاجتماعية التي لا تزال - للأسف - تهيمن على هيكل المجتمع الريفي في بلادنا •

ولا يشك في ان الجانب الاجتماعي والاقتصادي هما مظهران من مظاهر الحياة ، فلا يمكن الفصل بينهما اذا اردنا لخططنا ومشاريطنا ان تكون شاملة من حيث الوضع والتنفيذ، وفي نفس الوقت فان مدى توصلنا الى تحسين مظهرى الحياة المذكورين هو الذى يسمح لنا بالحكم على خططنا ومشاريطنا بالنجاح الشامل او عديمه •

وبعد كل هذا لابد ان نتساءل عن اسباب عرقلة التنمية الزراعية في العراق خلال السنوات الماضية ؟

وفي رأينا ان الاسباب الرئيسة يمكن ان توجز بما يلي :

أولاً - انعدام الحرص على العمل ، بدلالة ان معظم المشاريع الزراعية التي تضمنتها البرامج والخطط الاقتصادية لم تنفذ الى وقتنا الحاضر •
ثانياً - عدم تفهم الاهمية البالغة للتنمية الزراعية بالنسبة للاقتصاد القومي العراقي • ويشير الى ذلك التركيز على انجاز مشاريع القطاعات غير الانتاجية كالنقل والمواصلات والبناء والاسكان ، وصرف مبالغ كبيرة عليها بالمقارنة مع القطاع الزراعي •

ثالثاً - عدم تفهم الاهداف والوسائل الرئيسة لعملية التنمية الزراعية ، (وخاصة في عهد مجلس الاعمار واثاء وضع الخطة الاقتصادية المؤقتة

جدول رقم (٧١)

تطور نصيب الفرد في العراق من المحاصيل الزراعية الرئيسية (١)

متوسط نصيب الفرد من الغذاء الزراعي	متوسط نصيب الزراع من الأرض الزراعية من الأرض (دونم)	الذرة الصغيرة	الذرة البرية	(كغم) البازلاء الفاصوليا	القمح	العدس	الرز	الشعير	متوسط نصيب الفرد من الحنطة	الفترة
١٣٩	٢٥	٠٩١	١٢٩	١٤٧	٠٣٨	١١٩	٢٨١	١٦٤	١٢٤	١٩٥٤ - ١٩٥٠
١٥	٢٥٨	٠٧٦	١٦١	١٦٣	٠٤١	١٠٥	١٧٢	١٤٥	١١٢	١٩٥٩ - ١٩٥٥
١٤	٢٥	٠٣٩	٠٧٢	١٧٢	٠٢٧	٠٨٤	١٦٥	١١٢	١٠١	١٩٦٤ - ١٩٦٠

(١) وزارة الإصلاح الزراعي « التقرير الفصلي لغاية آذار ١٩٦٨ »
ص ٢٥-٣٦ .

والتفصيلية) وبذلك فقد البرنامج الزراعى طابعه كخطة زراعية متفرعة من الخطة الاقتصادية العامة .

رابعاً - عدم وجود الجهاز الادارى الكفء الذى يشرف على وضع وتنفيذ ومن ثم متابعة المشاريع التى تستهدف الانماء الزراعى .

خامساً - التشتت فى المسؤولية التنفيذية لمشاريع القطاع الزراعى بين عدة دوائر ووزارات ، كوزارة الزراعة والاقتصاد والاصلاح الزراعى .

سادساً - وضع المشاريع والبرامج الزراعية من الاعلى دون الرجوع الى امكانيات الريف الفعلية واحتياجاته ، ومن ثم عدم الاتصال بالفلاحين مسبقاً للوقوف على مشاكلهم الآتية وعدم اشتراك هؤلاء بصورة فعلية فى تنفيذ مشاريع الانماء الزراعى .

سابعاً - عدم التركيز على المشاريع ذات العوائد السريعة ، كالدورات الزراعية ونشر الاسمدة والبذور المحسنة وتقديم الارشاد الزراعى وتوسيع نطاق التسليف الموجه ، وهذا ما ادى الى فقدان الحافز المادى لدى المزارعين ليقدموا على العمل المثمر .

ثامناً - عدم تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية التى وجدت فى البلاد بصورة كاملة حيث ان اغلبها لم تعمر سوى سنتين او ثلاث ، وتبعاً لذلك تعرضت الى هزات عديدة من ناحية التخصيص والصرف كما وتغير أهدافها ووسائلها بالنسبة للريف لمرات عديدة^(١) .

تاسعاً - التباطؤ فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى وعدم تحوله الى مفتاح للتنمية الزراعية - كما يقال - بسبب المشاكل العديدة التى تعترض مراحل تنفيذه وانجاحه ، وخاصة فى ميدان التوزيع ونشر شبكة التعاون

(١) للتعرف على اسباب تعثر السياسات الاستثمارية والخطط الاقتصادية فى العراق راجع : الدكتور جواد محمد هاشم « تخطيط الاقتصاد القومى فى العراق بين التخصيص والتنفيذ » بغداد ١٩٦٩ .

الزراعى وتطويره ليجمع شمل المزارعين ويمدهم بكافة المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتطوير الانتاج الزراعى فى قطاع الاصلاح الزراعى ليصبح قدوة يقتدى به بقية المزارعين خارج نطاق القطاع المذكور •

عاشرا - ان كثيرا من المشاريع الزراعية التى استهدفتها مناهج مجلس الاعمار قد كرسست لخدمة المزارعين الاغنياء فى الريف دون الفقراء منهم على الرغم من كون هؤلاء يشكلون الاغلبية العظمى من المجتمع الريفى ويديرون معظم العمليات الزراعية فى البلاد ويلاحظ كذلك بأن بعض جوانب السياسة الزراعية للدولة ما بعد عام ١٩٥٨ قد اتجهت بهذا الاتجاه ايضا ، ويدل على ذلك نشاط المصرف الزراعى حيث ان معظم قروضه قد منحت لقاء ضمانات العقار والاموال غير المنقولة والمنقولة وكذلك لشراء المكائن والآلات الزراعية بعكس القروض التى منحت بضمانات الهيئة العليا للإصلاح الزراعى •

المراجع العربية

- ١ - آرنست داوسن « بحث فى كيفية التصرف بالارض والمسائل المتعلقة بذلك ، مقترحات للشروع فى الاصلاح » بغداد ١٩٣٢ . (مطبعة الحكومة العراقية - بغداد) .
- ٢ - احمد محمد الزعبي « التحويل الزراعى الاشتراكى فى سوريا » من سلسلة - كتب قومية - .
- ٣ - احمد سوسة « رى العراق - نهر الغراف » بغداد ١٩٤٥ .
- ٤ - احمد سوسة « تطور الرى فى العراق » بغداد ١٩٦٧ .
- ٥ - اتكنسن ج ، د « الرى فى العراق ومصر » بغداد ١٩٤٢ . (الحكومة العراقية - مديرية انرى العامة) .
- ٦ - توماس بالوك « سياسة الاعمار الاقتصادى فى العراق » (مترجم من الانكليزية بغداد ١٩٥٨) . (ترجمة الدكتور محمد سلمان حسن) .
- ٧ - د . جاسم محمد الخلف « جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية » القاهرة ١٩٦٥ .
- ٨ - جعفر الخليلي « التمور قديما وحديثا » بغداد ١٩٦٥ .
- ٩ - الدكتور جواد هاشم « تخطيط الاقتصاد القومى العراقى بين التخصيص والتنفيذ » بغداد ١٩٦٩ .
- ١٠ - الدكتور حازم بيلوى « التنمية الزراعية - مع اشارة خاصة الى البلاد العربية » القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٧ .
- ١١ - حسن محمد علي - رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية « الاصلاح الزراعى واعمار الاراضى » بغداد ١٩٥٦ .
- ١٢ - الدكتور خير الدين حسيب « تقدير الدخل القومى فى العراق ١٩٥٣ - ١٩٦١ » بيروت ١٩٦٤ .
- ١٣ - دورين ورينر « الارض والفقير فى الشرق الاوسط » مترجم من الانكليزية) - حسن احمد السلطان - بغداد ١٩٥٠ .
- ١٤ - دورين ورينر « الاصلاح والانماء فى الشرق الاوسط » مترجم من الانكليزية فى القاهرة عام ١٩٦٣ - ١٩٥٧ .
- ١٥ - د . رفعت محجوب « التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة » القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٦ - الدكتور سعدون حمادى « نحو اصلاح زراعى اشتراكى » بيروت ١٩٦٤ .
- ١٧ - سعيد عبود السامرائى « التنمية الاقتصادية فى العراق » بغداد ١٩٦٩ .
- ١٨ - سولتر « اعمار العراق - خطة العمل » بغداد ١٩٥٦ . (مجلس

- الاعمار - الحكومة العراقية - طبعت بمطبعة العاني .
- ١٩- سيد مرعى « تقرير عن الزراعة والسياسة الزراعية فى العراق »
بغداد ١٩٦٤ .
- ٢٠- طنعت الشيبانى « واقع الملكية الزراعية فى العراق » بغداد ١٩٥٨ .
- ٢١- الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى « المدخل فى الاقتصاد الزراعى - مع التأكيد على الاقتصاد الزراعى العراقى » بغداد ١٩٦٦ .
- ٢٢- الدكتور عبدالصاحب العلوان « دراسات فى الاصلاح الزراعى »
بغداد ١٩٦١ .
- ٢٣- الدكتور عبدالحسين وداى العطية « محاضرات فى الاقتصاد العراقى »
- مطبوعة بالرونو - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- ٢٤- الدكتور عبدالحسين وداى العطية « الاصلاح الزراعى والتنمية الاقتصادية فى العراق » بغداد ١٩٦٥ .
- ٢٥- الدكتور عبدالوهاب مطر الداخرى « التنمية الزراعية فى المجتمعات التقليدية » بيروت ١٩٦٨ .
- ٢٦- الدكتور عبدالوهاب مطر الداخرى « اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى » بغداد ١٩٦٧ .
- ٢٧- عبدالوهاب الدباغ « النخيل والتمور فى العراق » بغداد ١٩٦٦ .
- ٢٨- الدكتور عبدالرحمن الجليلي « محاضرات فى اقتصاديات العراق »
القاهرة ١٩٥٥ .
- ٢٩- الدكتور علي عبدالحسين « آفات النخيل والتمور وطرق معالجتها »
بغداد ١٩٦٣ .
- ٣٠- فؤاد الخولي « نهر دجلة وعلاقته باعمال الرى فى العراق » - الجزء الاول - بغداد ١٩٥٠ .
- ٣١- فيليب ويلارد آيرلند « العراق : دراسة فى تطوره السياسى » - مترجم من الانكليزية - ترجمة جعفر خياط . بيروت ١٩٤٩ .
- ٣٢- كاثلين لانكلي « التصنيع فى العراق » - مترجم من الانكليزية من قبل الدكتور محمد عزيز ورفاقه - بغداد ١٩٦٣ .
- ٣٣- الدكتور محمود بوسنة الشواربى « الاراضى الحديثة » القاهرة .
- ٣٥- الدكتور محمود صبحى عبدالحكيم وجماعته « الموارد الاقتصادية فى الوطن العربى » القاهرة ١٩٦٦ .
- ٣٦- الدكتور محمود محمد الحبيب « اقتصاديات العراق - دراسة تحليلية » البصرة ١٩٧٠ .
- ٣٧- الدكتور محمد سلمان حسن « دراسات فى الاقتصاد العراقى » بيروت ١٩٦٦ .
- ٣٨- الدكتور محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادى فى العراق والتجارة الخارجية » الجزء الاول ، بيروت ١٩٦٥ .
- ٣٩- الدكتور محمد جواد العبوسى « محاضرات فى مشكلات التقدم

- الاقتصادي في العراق » القاهرة ١٩٦٨ .
- ٤٠- محمد البحري ومصطفى محمود « اصلاح الاراضى » القاهرة ١٩٥٧ .
- ٤١- مظفر حسين جميل « سياسة العراق التجارية » القاهرة ١٩٤٩ .
- ٤٢- و.و. روستو « مراحل النمو الاقتصادي » - مترجم من الانكليزية من قبل وديع دجاني - بيروت ١٩٦٠ .
- ٤٣- الدكتور وفقى الشماع « ابحاث المحاصيل الحقلية في العراق » بغداد ١٩٦٦ .
- ٤٤- الدكتور وديع شرايع « مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان الحديثة النمو - مع اشارة الى البلاد العربية » القاهرة ١٩٦٨-١٩٦٩ .
- ٤٥- ويليم ويكلوكس « رى العراق ومقدمة عن مستقبل الرى في العراق » - الجزء الاول - بغداد ١٩٣٧ مديرية الرى العامة - مطبعة الحكومة .
- ٤٦- هسند كوردن « جغرافية العراق الطبيعية » - مترجم من الانكليزية - بغداد ١٩٤٨ (مطبعة الحكومة) .
- ٤٧- هيمسلي لونكريك « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » - مترجم من الانكليزية - جعفر خياط - بغداد .

المجلات

- ١ - مجلة الاصلاح الزراعى ، عدد ٦ لسنة ١٩٦١ .
- ٢ - مجلة الزراعة العراقية ، عدد ١ لسنة ١٩٦٢ .
- عدد ٣-٤ مجلد ٢١ لسنة ١٩٦٦ .
- عدد ١ لسنة ١٩٦٢ .
- عدد ١ لسنة ١٩١٦ .
- مجلد ١٢ لسنة ١٩٥٧ .
- ٣ - مجلة الطريق عدد ٨ ايلول ١٩٦٩ .
- ٤ - مجلة دراسات عربية عدد ٩ تموز ١٩٦٩ .
- ٥ - مجلة اسبوع الاعمار الثالث بغداد ١٩٥٨ .
- ٦ - مجلة « المربد » كلية الاداب ، جامعة البصرة ، العدد ٢-٣ ، عام ١٩٦٩ .

الابحاث والتقارير والنشرات

- ١ - الدكتور خالد تحسين علي « الثروة الحيوانية في العراق ودور مصلحة شؤون الالبان في تطويرها » - تقرير معد للمصلحة .
- ٢ - الدكتور كمال محمد سعيد الخياط « التوسع الزراعى في الريف الاروانى على ضوء الامكانيات المائية لنهرى دجلة والفرات ومشكلة تراكم الاملاح » مجلة الاقتصادي ، عدد ٤ ، بغداد ، كانون الاول ١٩٦٩ .

- ٢ - الدكتور كمال محمد سعيد الخياط « أهمية الدورة الزراعية كوسيلة لزيادة الانتاج وتنويعه » مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية عدد ١ ، جامعة بغداد ١٩٦٩ .
- ٣ - الدكتور كمال محمد سعيد الخياط « الغذاء والسكان في العالم وفي العراق » مجلة هيئة القانون والاقتصاد ، عدد ١-٢ ، جامعة البصرة ١٩٦٨ .
- ٤ - الدكتور كمال محمد سعيد الخياط « أهمية التعاون الزراعي في الريف العراقي وخصائص تطوره ومستقبله » مجلة الجامعة عدد ٦ ، جامعة البصرة ١٩٧٠ .
- ٥ - دراسات الخطة الاقتصادية التفصيلية لسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ « وزارة التخطيط » .
- ٦ - تقرير الدخل القومي في العراق للفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ بغداد ١٩٦٩ « وزارة التخطيط » .
- ٧ - مسح عام للحالة الزراعية في العراق ، بغداد ١٩٦٨ « وزارة الزراعة » .
- ٨ - الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، بغداد ١٩٥٠ « وزارة الاقتصاد » .
- ٩ - الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨-١٩٥٩ ، بغداد ١٩٦٠ « وزارة التخطيط » .
- ١٠ - النشرات الاحصائية الزراعية السنوية ، للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .
- ١٢ - المجموعات الاحصائية السنوية ، لاعوام ١٩٥٧-١٩٦٦ .
- ١٣ - سلسلة محاضرات كلية الزراعة للموسم الثقافي في خريف ١٩٦٧ « كلية الزراعة ، بغداد » .
- ١٤ - سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الربيعي لعام ١٩٦٨ « كلية الزراعة ، بغداد » .
- ١٥ - التقرير الفصلي لانجازات وزارة الاصلاح الزراعي لغاية ايلول ١٩٦٧ « وزارة الاصلاح الزراعي » .
- ١٦ - مشاكل التنمية الاقتصادية « وزارة التخطيط » بغداد ١٩٦٥ (نشرة داخلية) .
- ١٧ - دراسات في المحاصيل الصناعية لعام ١٩٦٨ (وزارة الزراعة) .
- ١٨ - تكاليف وايرادات الدونم الواحد من الخضروات الصيفية في العراق لعام ١٩٦٨ (وزارة الزراعة) .
- ١٩ - التقرير الفصلي لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي لغاية اذار ١٩٦٨ .
- ٢٠ - نشرة مصلحة التمور العراقية لعام ١٩٦٧ .
- ٢١ - التمور ومنتجاتها (وزارة الزراعة) بغداد ١٩٥٧ .
- ٢٢ - الاصلاح الزراعي في اعوامه الستة ، بغداد ١٩٦٤ .

- ٢٣- التقارير السنوية عن اعمال المصرف الزراعى ، للسنوات المالية ١٩٥٨-١٩٥٧ ، ١٩٦٠-١٩٦١ ، ١٩٦٢-١٩٦٣ ، ١٩٦٤-١٩٦٥ ، ١٩٦٥-١٩٦٦ .
- ٢٤- منجزات وزارة الاصلاح الزراعى بمناسبة انعقاد المؤتمر فى ١٩٦٧٤-٢ .
- ٢٥- الابحاث المقدمة الى مؤتمر الاصلاح الزراعى فى بغداد ، نيسان عام ١٩٦٧ .
- ٢٦- الوقائع العراقية عدد ٥٩٢ (أ) فى ١٨-١١-١٩٦١ .
عدد ١١٣٥ فى ١-٧-١٩٦٥ .
- ٢٧- لمحات عن التخطيط فى العراق « وزارة التخطيط » ١٩٦٩ .
- ٢٨- اعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى - بغداد ، اذار ، ١٩٦٩ .

بالروسية

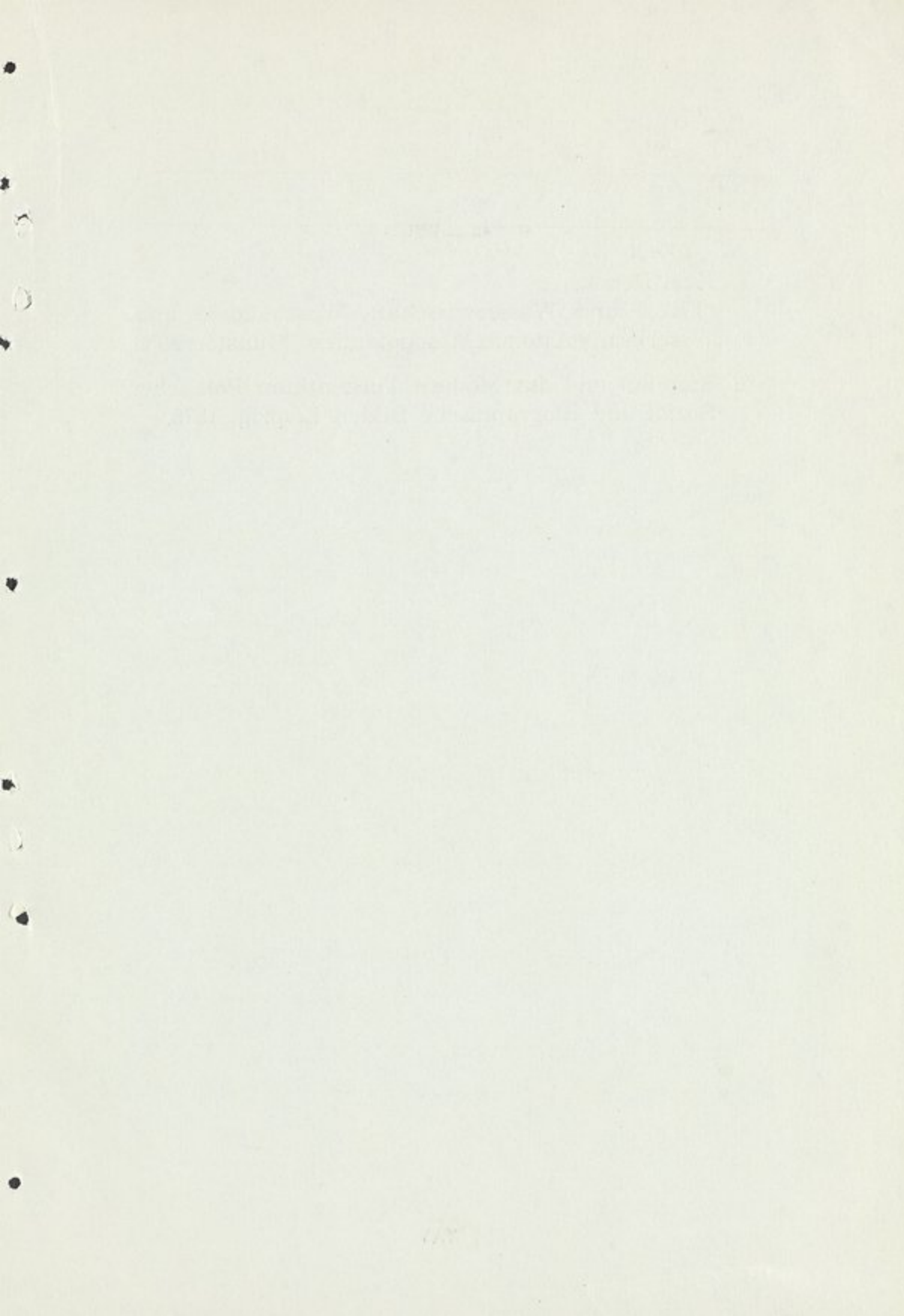
- ١ - اداموف « ولاية البصرة العربية ، قديما وحديثا » بترسبورغ ١٩١٢ .
- ٢ - اقتصاديات الدول الراسمالية « مجموعة احصائية » موسكو ١٩٥٩ .
- ٣ - العالم الراسمالي « مجموعة احصائية » موسكو ١٩٦٥ .
- ٤ - آسيا وافريقيا « مجموعة احصائية » موسكو ١٩٦٤ .
- ٥ - جغرافة سكان العالم ، موسكو ١٩٦٦ .
- ٦ - كوفشينوف وجماعته « الزراعة الدولية » موسكو ١٩٦٦ .
- ٧ - مورانوف « نهر دجلة والفرات » لينينغراد ١٩٥٩ .
- ٨ - مانوكيان « المشاكل الاقتصادية للدول الراسمالية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية » موسكو ١٩٦٦ .

بالانكليزية

1. Alghita, Bakir, Kashif,
"Forcasting the peak levels for the Tigris" Baghdad, 1953.
2. Alghita, Bakir Kashif,
"Forcasting the peak levels for Euphrates" Baghdad, 1954
3. Buringh, P,
"Soils and Soil Conditions in Iraq" Baghdad, 1960.
4. Knappen-Tippetts-Abbott-MaCarthy,
"Development of Tigris-Euphrates Vally" Development Board, Baghdad, 1955.
5. Qubain, Fahim I,
"The Reconstruction of Iraq "1950-1957"
6. "The Economic Development of Iraq"
Report of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development at the request of the Government of Iraq. Baltimor, 1952.

بالاتنية

1. Karl Denek,
"Flüsse und Wasserwirtschaft, Wassbiologie und
Wsserkrankheiten in Mesopotamien" Munster, 1958
2. Stambul und das Modern Turkenthum Poltische,
Sozial und Biographische Bilder. Leipzig, 1878.



فهرست الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
٤	التوزيع المهنى للايدى العاملة فى العراق وبعض الدول الآخري	١
٥	تطور الانتاج الزراعى وبقية الفعاليات الاقتصادية الآخري بكلقة عناصر الانتاج الثابتة لسنة ١٩٦٢	٢
٦	الدخل القومى فى العراق ونسبة مساهمة القطاع الزراعى فيه للسنوات ٩٥٣/٩٦٦ (بالاسعار الجارية)	٣
٩	استغلال الاراضى فى العراق خلال الفترة (٩٥٨/٥٧ - ٩٦٧/٩٦٦	٤
٦٦	الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق وفى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا	٥
١٢	الارض الزراعية المستغلة فى العراق	٦
١٣	توزيع مساحات الاراضى الزراعية فى العرب حسب المحافظات	٧
١٤	الاراضى الزراعية المستغلة فى المنطقة الشمالية وطرق اروائها	٨
١٦	الارض الزراعية المستغلة فى المنطقة الوسطى والجنوبية وطرق اروائها	٩
١٩	مقادير المياه الجارية فى نهري دجلة والفرات	١٠
٢١	متوسط تصريف المياه فى نهري دجلة والفرات حسب الاشهر	١١

الصفحة	الموضوع	الجدول
٢٢	خطة « هيك » لاهياء الارض في العراق	١٢
٢٦	مشروع « مكارثي » لاهياء الاراضى في العراق	١٣
٢٨	حوضا دجلة والفرات	١٤
٣١	المياه المتوفرة لاغراض التكثيف الزراعى	١٥
٤٩	استغلال الارض الزراعية في العراق خلال ٩٦٥/٩٦٦	١٦
٥٠	المساحات المزروعة بالحنطة و انتاجها في العراق حسب المناطق	١٧
٥٢	المساحات المزروعة بالشعير وكميات انتاجه حسب المنطق	١٨
٥٤	القيمة المضافة للمحاصيل الحقلية والفواكه والخضروات بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٢	١٩
٥٦	المحاصيل الحقلية المزروعة في العراق لموسم ٩٦٣/٩٦٤	٢٠
٥٧	انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق وبعض البلدان الاخرى	٢١
٥٩	التغيرات الحاصلة في انتاج ومساحة المحاصيل الحقلية في العراق	٢٢
٦٠	انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق حسب السنوات	٢٣
٦٣	المساحات المزروعة والانتاج وغلة الدونم من القطن (٩٥٧ - ٩٦٧)	٢٤
٦٦	غلة الهكتار من القطن الشعير في العراق وبعض البلدان الاخرى	٢٥

الجدول	الموضوع	الصفحة
٢٦	المساحات المزروعة والانتاج للبذور الزيتية في العراق	٦٨
٢٧	انتاجية التبغ في العراق وبعض البلدان الاخرى	٧٠
٢٨	تطور مساحة الاراضي المزروعة بالخضروات	٧٣
٢٩	معدل ما يربحه الفلاح من زراعة الخضروات في الدونم الواحد في مدينة بغداد	٧٤
٣٠	الكميات المنتجة من أهم المحاصيل الخضرية الشتوية في العراق	٧٤
٣١	الكميات المنتجة من أهم المحاصيل الخضرية الصيفية في العراق	٥٧
٣٢	انتاجية الفاكهة في العراق	٨٠
٣٣	انتاج التمور في العراق والكميات المصدرة وإقيامها	٨٤
٣٥	مساحة ونوعية الغابات الطبيعية في العراق	٨٧
٣٦	الغابات الاصطناعية ومساحتها في العراق	٨٩
٣٧	القيمة المضافة للقطاع الزراعي حسب فروع الرئيسة	٩٢
٣٨	المجموعة الحيوانية في العراق انواعها واعدادها	٩٤
٣٩	ازدياد السكان وتكاثر الحيوانات المنتجة في العراق	٩٥
٤٠	نصيب الفرد العراقي من الحيوانات المنتجة الرئيسية	٩٦
٤١	انتاج البقرة الواحدة للحليب واللحم في بعض بلدان العالم	٩٧
٤٢	توزيع الحيوانات في مختلف مناطق العراق	١٠٢
٤٣	عدد المكائن الزراعية في العراق وبعض الاقطار الاخرى	١٢٣

الجدول	الموضوع	الصفحة
٤٤	استخدام المكائن وحيوانات العمل في الملكيات والحيازات في العراق	١٢٥
٤٥	زيادة استخدام المكائن الزراعية في العراق	١٢٨
٤٦	القروض المصروفة من قبل المصرف الزراعي لغرض شراء المكائن	١٣٠
٤٧	عدد المكائن والآلات الزراعية في حوزة مديرية المكائن	١٣٠
٤٨	المكائن الزراعية المتوفرة في العراق والمطلوبة في المستقبل	١٣١
٤٩	اقيام الاسمدة الواردة الى العراق	١٣٣
٥٠	انتاجية الحنطة والشعير والرز في العراق	١٣٨
٥١	متوسط انتاجية الحنطة والبرسيم والسمسم في الدورات الزراعية	١٣٩
٥٢	انتاجية المحاصيل الزراعية في الدورة الزراعية في اللطيفية	١٤٠
٥٣	البذور المنشورة والبذور المحسنة الموزعة من قبل دوائر الزراعة	١٤٨
٥٤	قيمة المحاصيل الحقلية في القطاع الزراعي	١٥٤
٥٥	مقادير واعداد القروض المقدمة من قبل المصرف الزراعي والصناعي	١٩٤
٥٦	تخصيصات البرنامج الاستثماري لسنوات ٩٣٦ - ٩٣٩	١٩٦
٥٧	نفقات الاعمار المقترحة للفترة ٩٤٩ - ٩٥٣	٢٠٣
٥٨	المنهاج الاول لمجلس الاعمار للسنوات ٩٥١ - ٩٥٦	٢٠٤

الجدول	الموضوع	الصفحة
٥٩	المنهاج الثاني لمجلس الاعمار للسنوات ٩٥٥ - ٩٥٩	٢٠٥
٦٠	المنهاج الثالث لمجلس الاعمار للسنوات ٩٥٥ - ٩٦٠	٢٠٧
٦١	مقدار النفقات المخمنة والفعلية منذ تأسيس مجلس الاعمار والى نهاية عام ١٩٥٨	٢١٤
٦٢	توزيع الاراضى فى العراق بموجب قوانين اعمار واستثمار الاراضى الاميرية	٢٢٦
٦٣	مصروفات الخطة الاقتصادية التفصيلية الخمسية (٩٦١ - ٩٦٥)	٢٣٦
٦٤	مصروفات الخطة الاقتصادية التفصيلية لغاية آذار ١٩٦٤	٢٤٢
٦٥	خلاصة تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية ٩٦٥ - ٩٦٩	٢٤٥
١١	مشاريع الرى والبنزل وخلاصة تخصيصاتها فى الخطة الخمسية	٢٥٠
٦٧	الزيادة المتوقع تحقيقها فى انتاج واستهلاك مختلف السلع الزراعية بموجب الخطة الخمسية للسنوات ٩٦٥ - ٩٦٩	٢٥٣
٦٨	تطور الانتاج الزراعى فى العراق خلال ٩٦٤ - ٩٦٦	٢٥٨
٦٩	الحدود الدنيا والعليا للتوزيع القطاعى للاستثمار الحكومى المركزى فى الخطة الخمسية ٩٧٠ - ٩٧٥	٢٦٦
٧٠	قيمة التجارة الخارجية فى العراق لاهم السلع الزراعية خلال ١٩٦٧	٢٦٧
٧١	تطور نصيب الفرد فى العراق لاهم المحاصيل الزراعية الرئيسية	٢٧٢

آثار المؤلف العلمية المنشورة

- ١ - « الغذاء والسكن في العالم وفي العراق » مجلة هيئة القانون والاقتصاد
جامعة البصرة ، العدد الاول والثاني ، ايلول ١٩٦٨ •
- ٢ - « التوسع الزراعي في الريف الاروائي على ضوء الامكانيات المائية
لنهرى دجلة والفرات ومشكلة تراكم الاملاح » مجلة الاقتصادى -
بغداد ، كانون الاول ، ١٩٦٩ •
- ٣ - « التعاون الزراعي في الريف العراقي » مجلة العلوم البنائية ،
بيروت ، ايلول ١٩٦٩ •
- ٤ - « أهمية الدورة الزراعية كوسيلة لزيادة الانتاج وتنويعه » مجلة
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، ١٩٧٠ •
- ٥ - « أهمية التعاون الزراعي وخصائص تطوره ومستقبله في العراق »
مجلة الجامعة ، جامعة البصرة ، العدد السادس ، ١٩٧٠ •
- ٦ - « بنىان التعاون الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة وسماته
الرئيسية » مجلة هيئة القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد
الثاني ، ١٩٧٠ •
- ٧ - « التطور التاريخي لحيازة الارض وعلاقات الملكية في العراق »
مجلة الاقتصادى ، بغداد ، تموز ١٩٧٠ •
- ٨ - مقالات اقتصادية متعددة في الصحف المحلية •

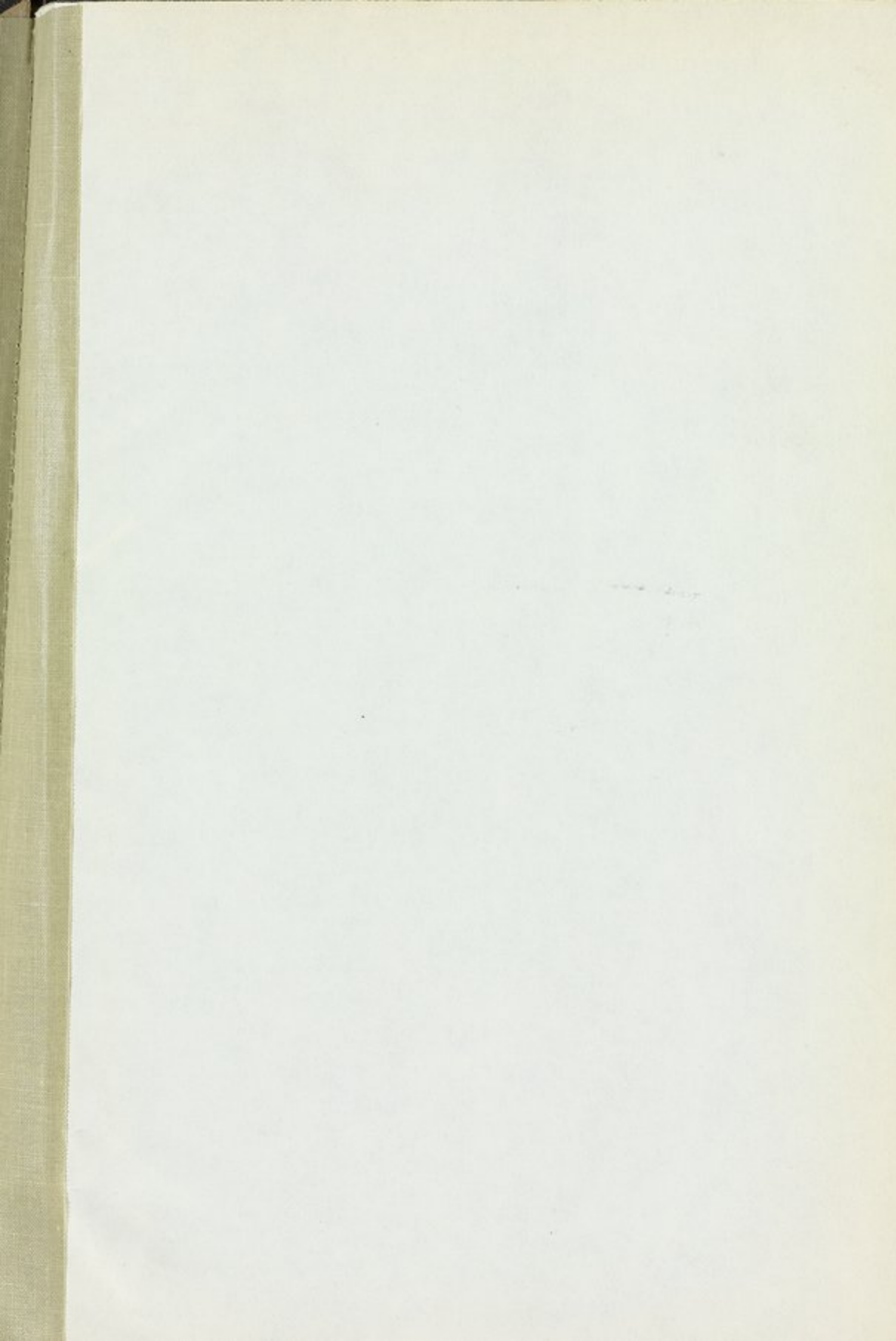
THE AGRICULTURAL SECTOR In Iraq

*A Comprehensive Survey
of its Resources and an
Evaluation of its Development*

By

Dr. Kamal Mohammed Sa'id Al-Khayat
Basrah University

1970



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 074072222